مكتبة فلسطين



موسوعة القضيّة الفلسطينية ٣

ملف
وثائق وأوراق
القضية الفلسطينية

الجزء الثالث

ملف
وثائق وأوراق
القضية الفلسطينية

الجزء الثالث

٢١٧

بيان رئيس اللجنة التنفيذية
لمؤتمر الشباب العربى الفلسطينى
حول ضم شرقى الأردن إلى فلسطين *

يافا — ٨ / ٤ / ١٩٣٤

أيتها الأمة :

بينما أنت تكافحين وتناضلين فى سبيل حقك المشروع وحريتك السليبة .

وبينما القوى الاستعمارية والأخطار تهدد حياتك من كل جانب فتصدينها بإيمانك الراسخ وعقيدتك المتينة ابتغاء حفظ كيانك وتوصلا إلى استقلالك .

إذا بنا نسمع بأن هناك مفاوضات تجرى ومحادثات تدور وخططا تدبر لضم شرقى الأردن إلى فلسطين الشهيدة .

وقد روع الشباب العربى فى فلسطين ، كما روع العرب فى كل مكان للاشاعة القائلة بأن هذا مبنى على أساس الاعتراف بالوطن القومى فى شرقى الأردن، وبفتح أبوابه لسيول الصهيونية الفتاكة الجارفة ، وتسهيل انتقال التراث العربى الثمين . . تراث العزة والكرامة المجبول بدم الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار إلى يدى الصهيونيين الأغيار .

---

* الجامعة العربية — القدس — ١٠/٤/١٩٣٤ ص ٧ .

إن مثل هذه الشائعات التى تنتشر هنا وهناك، والتى أمضت النفوس وأقضت المضاجع لا معنى لها — إن صحت — إلا القضاء المبرم على هذه الأمة التى كفاها ماحل بها إلى الآن .

إن فلسطين الشهيدة لا ترضى ولن ترضى بأن تكون سبباً فى شقاء قطر شقيق وفى القضاء عليه، كما أننا واثقون بأن أمتنا الكريمة التى تجاهد فى سبيل الهدف الأسمى ، والتى لم تعترف بأى وضع استعمارى متنبهة لما يراد بها ، حذرة مما يدبر لها .

إن كل ما يقوم على غير رضى الأمة مصيره الانهيار . ولذلك نعلن للقائمين بمثل هذه التدبيرات التى تشاع عنها الشائعات الكثيرة فى هذه الآونة الخطيرة بأن الأمة لا تعترف إلا بما تقرره هى ، فليحذر أى فرد من أبنائها أن يكون معولا هداما فى بنائها ، فما الأمة إلا بأبنائها . وما الله بغافل .

رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربى

محمد يعقوب الغصين

٢١٨

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على موقف الحكومة من اعتداءات اليهود *

١٩٣٤

فخامة المندوب السامى لحكومة فلسطين :

طالما نبهت اللجنة التنفيذية الحكومة لأخطار وأضرار الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد بدون أن تجد منها اهتماماً لهذا الأمر الخطير . وقد زاد الموقف حراجة منذ أن أخذ اليهود يتسربون بكثرة إلى البلاد بالتهريب ، وعجزت الحكومة عن منعهم من ذلك، مما دفع بالكثيرين من الشبان العرب إلى التطوع لمساعدة الحكومة على تنفيذ القانون فيما يختص بهذه الهجرة الممنوعة . وقد دهشت البلاد إذ بلغها ذلك العمل المستنكر الذى قام به اليهود من مستعمرة نثانيا ، إذ فاجأ عدد غفير منهم بأسلحة مختلفة عشرة من الكشافة العرب ، وهم يقومون بهذا العمل المقدس أثناء الليل بينما كان أكثرهم نياما فأوثقوا القائمين بالحراسة وانهالوا على النائمين ضرباً أليما بدون أن يتركوا لهم مجالا للدفاع عن أنفسهم على الأقل . ثم طلعت علينا الحكومة ببيان ضاف لم تتعرض فيه لهذا العمل المستنكر ،

---

* الجامعة العربية — القدس — ١٩ / ٨ / ١٩٣٤ ص ١

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت — جمعية صندوق فلسطين — بغداد — بيروت ١٩٦٨

بل حرمت أعمال المساعدة القانونية التي يقوم بها العرب ، مما أثار النفوس المملوءة غيظاً وألماً من تلك الحادثة .

إن اللجنة التنفيذية العربية تحتج بشدة على ضعف الحكومة أمام هذه الأعمال غير المشروعة والمثيرة للنفوس ، وتضع مسئولية هذه الحادثة على عواتق الحكومة والمعتدين .

وكيل رئيس اللجنة التنفيذية العربية
يعقوب فراج

٢١٩

برقية اللجنة التنفيذية العربية إلى لجنة الانتدابات بالاحتجاج على سياسة حكومة الانتداب والتمسك بالاستقلال ضمن الوحدة العربية *

١٩٣٤

إن اللجنة التنفيذية العربية الممثلة لعرب فلسطين قررت فى اجتماعها أمس بالإجماع أن تعلن أنها تصر على المطالب الأساسية التى وضعتها المؤتمرات العربية السابقة وهى :

الاستقلال ضمن الوحدة العربية وتأسيس حكومة نيابية ورفض الصهيونية رفضاً باتاً والهجرة اليهودية وانتقال الأراضى إلى الصهيونيين ، وهى تحتج بشدة على طغيان الهجرة اليهودية المرخص بها وغير المرخص ، وعلى المظاهرات اليهودية المفتعلة التى يقصد بها التأثير على الهيئات المسئولة فى لندن وجنيف . وهى أيضاً تعلن أن كل قول من أى إنسان كان بأن العرب فى أى قطر عربى مجاور يقبلون بالصهيونية إنما هو افتراء وتضليل .

وكيل رئيس اللجنة التنفيذية العربية

يعقوب فراج

---

* الجامعة العربية – القدس – ٤ / ٦ / ١٩٣٤ ص ٣

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت : جمعية صندوق فلسطين – بغداد – بيروت ١٩٦٨

٢٢٠

بيان اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني السابع حول المطالبة باستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية *

١٩٣٤

إلى الأمة العربية الفلسطينية وعموم من يهمهم الأمر :

إن اللجنة التنفيذية إنما تمثل المؤتمر الفلسطيني الذى يقوم على :
الفكرة الأساسية العامة وهى المطالبة باستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية وتأسيس حكومة نيابية ممثلة لسكان البلاد، ورفض السياسة الصهيونية رفضا باتاً، ولذلك فإن هذه اللجنة ترفض كل ما كان خارجاً على هذه الأسس العامة وتعلن أن كل من سعى فى خلاف ذلك فهو خارج على أمته ومفتئت على مبادئها .

وبالنظر للإشاعات التى تدور حول إدخال الصهيونية إلى بعض البلاد المجاورة، فإن اللجنة التنفيذية تعلن بلسان العرب قاطبة أنها تستنكر كل سعى من هذا القبيل، وتعلن أن كل من سعى فى هذا فهو خارج على عروبته ومبادئه الوطنية .

---

* الجامعة العربية — القدس — ٣ / ٦ / ١٩٣٤ ص ١
— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت — جمعية صندوق فلسطين — بغداد — بيروت ١٩٦٨

٢٢١

قرار اللجنة التنفيذية العربية بإقامة المظاهرات احتجاجا على سياسة الحكومة فى تحقيق إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ١٩٣٤/١/١٣

قررت اللجنة التنفيذية العربية إقامة مظاهرة فى جميع أنحاء البلاد بعد صلاة عيد الفطر المبارك احتجاجاً على مظالم الحكومة وإرهاقها البلاد بسياستها المتبعة، التى وضعت لأجل استعبادها وخلق حالات إدارية وسياسية واقتصادية من شأنها تحقيق إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

لقد برهنت الأمة النجيبة فى كل آن على أنها عالمة بما يراد بها واقفة بالمرصاد للذين يريدون بها شراً عاملة على الذود عن حياضها . وما المظاهرات هذه إلا وسيلة لإبلاغ العالم بأجمعه ظلامتها وطلب مؤازرته فى إزالة الضيم عن هذه البلاد المقدسة وإبقائها عربية خالصة .

فعلى كل عربى فلسطينى يجرى فى عروقه دم العروبة ويخفق قلبه بحب بلاده ويعلم معنى العزة القومية والشرف الوطنى أن يهرع للاشتراك فى هذه المظاهرات .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية
موسى كاظم الحسينى

---

* الجامعة العربية — القدس — ١٩٣٤/١/١٤ ص ١
— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين — بغداد — بيروت ١٩٦٨

٢٢٢

بيان اللجنة العربية بشأن توسيع نطاق أعمال حراسة الحدود لمكافحة تهريب المهاجرين اليهود *

١٩٣٤

لقد فوجئت البلاد بخبر تعدى عدد كبير من اليهود على بضعة عرب من الكشافة أثناء نومهم فى مخيمهم الذى نصبوه على شواطئ طول كرم لمساعدة البوليس على النظام والمحافظة على القانون بمنع المهاجرة اليهودية غير المشروعة .

وروعت أيضاً بتأثير ذلك البلاغ الرسمى الذى أذاعته الحكومة بأنها تحاول منع هذه الهجرة، وأنها تحرم مساعدة البوليس فى هذا الأمر .

إن الحكومة التى لم تحقق قولها مرة واحدة بإنصاف العرب فى نزاعهم السياسى ضد تعدى اليهود لاينتظر أن تصدق اليوم فيما تدعيه من أنها عازمة على قطع دابر الهجرة غير المشروعة. وما أقوالها فى « الكتاب الأبيض » سنة ١٩٣٠ ، وتقرير سمسون وخرافة المشروع الإنشائى وغير ذلك إلا براهين ناطقة على أنها لاتعمل إلا ما كان فيه النفع للسياسة اليهودية سواء أكان ذلك مشروعاً أم غير مشروع ، وسواء أكان ذلك

---

* الجامعة العربية — القدس — ١٩٣٤/٨/١٩ ص ٢

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت — جمعية صندوق فلسطين — بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

ضاراً بمصالح العرب أم غير ضار. ولو كان فى نية الحكومة إيقاف الهجرة غير المشروعة لمنعت الهجرة المرخص لها حتى تتوقف الهجرة غير المشروعة، ولاتخذت الإجراءات الإرغامية ضد اليهود الذين يقاومون البوليس فى مطاردة المهاجرين الذين دخلوا البلاد بدون جوازات قانونية. ولكنها لم تفعل شيئاً جدياً من ذلك، مما أهاب بشبان العرب للقيام بمساعدتها فى هذا الأمر إثباتاً لعجزها ودفعاً للضرر الذى لايحتاج إلى إثبات، فكان من سكوت الحكومة وتخاذلها أمام حملات اليهود على هؤلاء الشبان فى الصحف والأندية السياسية اليهودية أن تجرأ هؤلاء على مهاجمة الشبان العرب الذين قاموا يعملون للمحافظة على القانون، إذ عجزت الحكومة عن ذلك فهاجموا بعضهم بأعداد كبيرة وبصورة دنيئة لم تدع لهم أى مجال للدفاع عن أنفسهم.

وبدلا من أن تؤيد الحكومة موقف هؤلاء الشبان راحت تحرم عملهم وتعتبره مشوشاً ومخلا بالأمن العام، مع أنها لم تفعل ذلك تلقاء حراس الأعمال اليهودية الذين يناهضون الحرية الشخصية ويدوسون الأنظمة والقوانين منذ أشهر عديدة.

إن هذه المآسى الواقعة على كياننا القومى، وذلك التخاذل من الحكومة يدعونا إلى أن نتخذ من هذه الحادثة وذلك المنشور سبباً لتوسيع نطاق مساعدة البوليس فى حراسة الشواطئ والحدود ضد الهجرة اليهودية، وتنظيمها تنظيما يكفل الدوام والكفاءة فى العمل.

ولذلك فإننا ندعو كل شاب مخلص من أبناء هذه الأمة أن يعد هذه الكلمات موجهة إليه شخصياً، وأن يرسل لنا كتاباً يوافق فيه على درج اسمه فى سجل المحافظين متعهداً أن يلبى الدعوة للذهاب إلى أى نقطة يطلب منه الذهاب إليها. وقد تألفت لجنة خاصة لتوزيع المحافظين وتأمين معيشتهم. وتقوم أول قوافل الحراسة من أماكنها إلى النقاط التى سوف تعين لها فى ٥ ايلول سنة ١٩٣٤ وتجرى مبادلتها كل أسبوع

وسيكون أعضاء هذه اللجنة فى طليعة القوافل الأولى، وسيستمر العمل على هذا المنوال حتى تقتنع الأمة بأن أعمال التهريب قد توقفت تماماً، إلا إذا صدقت الحكومة فى قولها واتخذت الاجراءات الفعالة المؤكدة الموقفة لهذه الهجرة .

وانا نرجو من الشبان القائمين اليوم بالعمل أن يعتبروا هذا مساعدة لهم وتأييدا لاعمالهم المبررة التى قاموا ولايزالون يقومون بها .

أما الذين تمنعهم السن أو الصحة أو حالات اضطرارية من القيام بهذا الواجب فيطلب منهم أن يتبرعوا لهذا المشروع بما تجود به أنفسهم ، وبذلك يكونون قد اشتركوا فيه .

لقد جاء وقت العمل الذى يتطلب جهود كل شاب محب لوطنه . وإن الحالة الحرجة التى صرنا إليها لا تدع أى مجال لأى معتذر والسلام .

اميل الغورى **جمال الحسينى**

٢٢٣

بيان اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال العرب بالقدس حول تأليف حاميات عربية لمقاومة اعتداءات اليهود *

القدس ـ ١٩٣٤

على أثر الحوادث الأخيرة على اعتداءات الحاميات اليهودية على العمال العرب، والتهديد والوعيد والاضطهاد التي يلاقيها إخواننا العمال العرب فى كافة أنحاء فلسطين من دخلاء البلاد الأجانب، الذين اغتصبوا لقمة عاملنا العربى وتركوه فى شقاء دائم هو وأفراد عائلته لا عمل له ولا قوت. . كل ذلك يجرى فى فلسطين والعامل العربى فى غفلة عن تلك الأعمال المريبة والمفاجآت غير المنتظرة.

ولما توالت هذه الحوادث وشعر كل عربى بالخطر الذى يداهمه إذا بقى واقفا مكتوف اليدين هب فريق من شيوخ العمال ومعلمى الحرف العرب فى القدس وتداولوا البحث فيما بينهم لتأليف الحاميات العربية لكى توحد صفوف العمال العرب بتأسيس نقابات لكل الحرف والصناعات، على أن تنضم هذه النقابات تحت اسم «اتحاد نقابات العمال بالقدس» وقريباً سيتم تشكيل هذا الاتحاد العربى بإذن الله.

---

* الجامعة العربية ـ القدس ـ ٢٣/٩/١٩٣٤ ص ٤
ـ سلسلة الوثائق العامة ١ ـ وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩). مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت. جمعية صندوق فلسطين ـ بغداد ـ بيروت ١٩٦٨

والآن وقد أصبح كل عامل عربى فى هذه البلاد يشعر بما وقع فيه من الخطر من تدنى أجرته وعدم وجود الأعمال المنظمة له، وسمع بتلك الاعتداءات الفظيعة التى تقع على إخوانه وقطع أرزاقهم، فقد أصبح لزاما عليه أن يتأكد بأن لاحياة له إلا بانضمامه إلى صفوف موحدة، تعمل لرفع مستواه وتحفظ حقوقه وقيمته المادية والمعنوية فى الهيئة الاجتماعية .

أجل، إن اتحاد نقابات العمال الذى أخذ على عاتقه هذا العمل الشاق سيدعو كل عامل عربى فى فلسطين للانضمام إلى صفوفه ، وسيكون أعضاؤه من العمال وسيعملون لغاية العمال لأنه لا يمكن لغير العامل أن يشعر بمصيبة أخيه العامل .

فإلى هذا الاتحاد ندعو إخواننا العمال ليظهروا للملأ أنهم من نسل عربى لا ينامون على ضيم ولا يموتون بين براثن الدخلاء .

فنحن وكل إخواننا العمال ننتظر هذه الدعوة المباركة التى ستكون فاتحة خير للعامل العربى وعياله . والله ولى التوفيق .

٢٠٢٤

مذكرة اللجنة التنفيذية العربية للمندوب السامى بشأن قضية الأراضى والهجرة اليهودية *

١٩٣٤/١٢/١

ترغب اللجنة التنفيذية أن تلفت نظر فخامتكم إلى الأخطار الناشئة عن بيوعات الأراضى والهجرة اليهودية إلى فلسطين . وقد قدمت الهيئات العربية واليهودية والانجليزية فى سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ إحصاءات دقيقة عن مقدار الأراضى التى تزيد عن حاجة العرب . وكان الحد الأقصى الذى قدمه الخبراء ١٠٠ ألف دونم . وتبين من سجلات الطابو أن مساحات الأراضى العربية التى انتقلت إلى ملكية اليهود بين سنتى ١٩٣٠ و١٩٣٣ بلغت ١١٨,٤٥٣ دونما . وليس ثمة شك ، لدى اللجنة التنفيذية ، أنه بالاضافة إلى هذه توجد كمية من الأراضى انتقلت ولم تسجل فى دوائر الطابو . ولقد سبب هذا العمل أضراراً لكل من سكان القرى والمدن ، لأن نسبة حاصلات الزراع قلت وأخذ سكان المدن يخسرون فى تجارتهم التى تتوقف على الفلاحين المجاورين ، واستناداً إلى هذه الأرقام الصحيحة نستطيع أن نقول اليوم إنه لم يبق فى أيدى العرب أراض تزيد

* عيسى السفرى فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٢٢٤ – ٢٢٦

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – جمعية صندوق فلسطين – بغداد – بيروت ١٩٦٨

على حاجاتهم . وأن كل دونم أرض يباع لليهود من شأنه أن يزيد الضرر اللاحق بالعرب من جراء ذلك .

الهجرة :

أما بخصوص الهجرة اليهودية فقد زادت فى خلال السنتين السابقتين حتى على ما طالب به جابوتنسكى الزعيم الصهيونى أمام لجنة شو وهو أن يدخل البلاد ثلاثون ألف مهاجر فى السنة . وإذا أهملت اللجنة ذكر اليهود الذين يدخلون البلاد بصورة غير مشروعة — وهو عدد كبير جداً كما اعترفتم به — وأهملت ذكر اليهود الذين يدخلون البلاد بصفة سياح ويبقون فيها بصورة غير مشروعة أيضاً، واكتفت بذكر عدد المهاجرين الذين يدخلونها بصورة مشروعة « حكومياً » لرأينا أنه دخل فى سنة ١٩٣٣ ثلاثة وثلاثون ألف مهاجر على ما جاء فى التقرير الرسمى لحكومة فلسطين .

وإذا علمنا أن عدد العمال الذين سمح لهم رسمياً بالدخول إلى البلاد فى السنة الماضية كان أحد عشر ألف عامل، وأن هذا العدد قد يزيد فى هذه السنة، فيكون عدد المهاجرين فى سنة ١٩٣٤ أربعين أو خمسين ألفاً ، يقول البعض : إن قوة استيعاب البلاد تبرر إدخال مثل هذا العدد الكبير . وسواء أكان هذا صحيحاً أم لم يكن فاللجنة التنفيذية لا تعتبر أن هذا هو القياس الوحيد المناسب .

وكان المستر ملز الذى هو رئيس دائرة المهاجرة اليوم قدم مذكرة إلى لجنة شو ادعى فيها أنه إذا دخل البلاد ٢٥ ألف مهاجر يهودى فى العام يتساوى بذلك عدداليهود مع العرب فى فلسطين فى سنة ١٩٤٨ ، أى بعد ١٣ سنة من اليوم . وبالنسبة إلى عدد المهاجرين الذين يدخلون البلاد فى السنين الأخيرة . وإذا دامت هذه النسبة

محفوظة بدون زيادة فى السنوات القادمة، فسيكون عدد اليهود مساوياً لعدد العرب فى ست أو سبع سنوات ، ويصيرون أكثرية ساحقة فيما بعد .

حقائق مفجعة :

هذه حقائق مفجعة ولوحة قاتمة حقيقية نقدمها لكم ونقول : إن أية حكومة فى العالم مهما كان مبدأها وشكلها، لاتستطيع أن تقف أمام هذه الأخطار الهائلة المحدقة بأمة تقرب من المليون نسمة مكتوفة اليدين . كذلك نرجو ألا يكون جواب فخامتكم على ما تقدم من حقائق أن لاخطر هنالك، وأننا مبالغون فيما نقول، وأنه لامحل للفزع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٢٥

قانون الحزب العربي الفلسطيني ونظامه الداخلي *

القدس — ٢٤/٤/١٩٣٥

قانون الحزب العربي الفلسطيني :

١ — تألف في فلسطين حزب قومي سياسي إسمه « الحزب العربي الفلسطيني » .

٢ — غايات الحزب :

(ا) استقلال فلسطين ورفع الانتداب .

(ب) المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود .

(حـ) ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالا تاما .

(د) تحسين حالة الأمة العربية في فلسطين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

٣ — وسائل الحزب :

(ا) يعمل الحزب لجمع كل القوى الموجودة في الأمة العربية بفلسطين وتوجيهها للعمل في سبيل مبادئه .

(ب) يسعى الحزب للاستعانة بجميع القوى الممكنة في العالم العربي وفي العالمين

---

* كراس صادر عن مكتب الحزب العربي الفلسطيني موجود في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت .

الشرق والغربي لتأييد قضية فلسطين العربية خاصة والقضية العربية عامة .

(ج) ينتهز الحزب كل فرصة لوضع هاتين القضيتين أمام أنظار العالم في الشرق وفي الغرب ، والمطالبة بتنفيذ العهود المقطوعة للعرب باستقلالهم .

(د) يقاوم الحزب بيع الأراضي لليهود وهجرة اليهود إلى فلسطين واستعمارهم اياها بجميع الوسائط الممكنة .

(هـ) يحرص الحزب على تعزيز أواصر القربى وتمكين الروابط الفكرية والثقافية والاقتصادية بين الأقطار العربية : والاتصال بالأحزاب العربية التي تعمل فيها لمثل مبادئه تمهيداً للوحدة السياسية .

(و) وبالاجمال يسعى الحزب لتحقيق مبادئه وغاياته بجميع الوسائل المشروعة في الداخل والخارج .

٤ — المركز العام للحزب في القدس ، وتؤسس له فروع في مدن فلسطين وفي الأقطار العربية وفي المهاجر التي تقيم فيها جماعات عربية . وتؤسس له في القرى « لجان فرعية » .

٥ — أعضاء الحزب فريقان : عاملون ومؤازرون : ويشترط لدخول العضو العامل أن يكون عربياً ، وأن يرشحه أحد فروع الحزب ، وأن توافق على دخوله لجنة الحزب التنفيذية ، وأن يدفع الرسم المعين للدخول ، وأن يقسم اليمين . والأعضاء المؤازرون هم أنصار الحزب الذين يؤيدونه أدبياً ومادياً ، وتقرر عضويتهم اللجنة التنفيذية .

٦ — كل عضو عامل يجب أن يحلف عند دخوله الحزب اليمين الآتية : « الحرية حق والاستقلال غايتي والعربية مبدئي وفلسطين موطني ، ليس لغير العربية فيها مقام . بهذا آمنت وعلى الإخلاص لمبادئ الحزب العربي الفلسطيني المنطوية على

هذه المبادئ الشريفة أقسمت ، على فى ذلك عهد الله وميثاقه . والله على ما أقول شهيد » .

٧ — يعقد الحزب مؤتمرات دورية يستعرض فيها شئون البلاد وشئونه ويقرر فيها خططه وأعماله وهى المرجع الأعلى للحزب .

٨ — يمثل الحزب ويدير شئونه وينفذ مقررات مؤتمراته :

(ا) اللجنة التنفيذية وينتخبها مؤتمر الحزب عند انعقاده ،ويراعى فيها تمثيل الفروع وقبل تأسيس الفروع يراعى تمثيل الأقضية .

(ب) مكتب الحزب يؤلف من خمسة أعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية . وهاتان الهيئتان هما المركز العام للحزب .

ويحق للجنة التنفيذية — عند الحاجة— أن تضم إليها أو إلى المكتب أى شخص ترى فى ضمه منفعة جوهرية لأعمال الحزب . ويشترط أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثى أعضائها على الأقل .

٩ — تتكون مالية الحزب من الرسوم والاشتراكات التى يدفعها أعضاؤه والتبرعات التى يقدمها أنصاره وما إلى ذلك من الموارد الشريفة .

١٠ — القواعد التى تتبع فى عقد مؤتمرات الحزب وفى تأليف هيئاته وتأسيس فروعه ولجانه وإدارته وفى تنظيم العلاقات وتقسيم الأعمال وتحديد المسئوليات بين جميع دوائره وفى الشئون المالية وشئون الأعضاء ، وبالإجمال جميع الشئون الداخلية للحزب تفصل فى « قانون داخلى » تضعه اللجنة التنفيذية ولها الحق فى أن تدخل عليه عند الحاجة ما تراه لازما من التعديل والزيادة والحذف على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة الثلثين من أعضائها على الأقل .

١١ — تعديل هذا القانون الأساسى منوط بمؤتمر الحزب وحده فهو صاحب الحق

فى أن يدخل عليه عند الحاجة ما يراه لازما من التعديل والزيادة والحذف ، على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثى أعضائه على الأقل .

قررت اللجنة التنفيذية للحزب العربى الفلسطينى ، فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠محرم ١٣٥٤ الموافق ٢٣ نيسان سنة ١٩٣٥ ، إعتبار اللائحة التالية قانونا داخليا للحزب على أن تعرض هذه اللائحة فى الاجتماع المقبل لأجل زيادة ما ترى اللجنة زيادته فيها من المواد باعتبار أن المواد التالية المقررة أصبحت نافذة المفعول . وسيعد المكتب — فى فرصة أخرى — القسم العائد لانتخابات مؤتمر الحزب ويعرضه على اللجنة التنفيذية لبحثه وتقريره .

وإن المكتب يرجو إلى عموم الأعضاء الكرام الشروع بتنفيذ هذا القانون الداخلى وعلى الأخص القسم المختص بإنشاء الفروع التى لا يحل موعد اجتماع اللجنة التالى إلا والفروع منشأة فى كل قضاء ، وبذلك فقط يكون الحزب قد خطا خطوته الثانية فى التنظيم والجهاد .

مكتب الحزب العربى الفلسطينى

القدس الشريف فى ٢١ من محرم ١٣٥٤
٢٤ من نيسان ١٩٣٥

وفقاً للمادة العاشرة من القانون الأساسى للحزب العربى الفلسطينى قررت اللجنة التنفيذية النظام الآتى « قانونا داخليا » للحزب :

أعضاء الحزب :

١ ـ الدخول فى الحزب : يقدم طالب الدخول فى الحزب طلباً خطياً بتوقيعه إلى الفرع الذى يقيم فى منطقته، وللفرع أن يوافق على دخوله أو لا يوافق . وفى حالة الموافقة يقدم اسمه إلى اللجنة التنفيذية ، فإن وافقت أمكن قبوله عضواً فى الحزب ، فيحلف اليمين أمام مجلس إدارة الفرع ويدفع رسم الدخول ويسجل فى ذلك الفرع عضوا للحزب .

٢ ـ واجبات العضو : على العضو أن يخلص لمبادئ الحزب وأن يكون عاملا فى رفع شأن الحزب وتعزيزه وتنفيذ خططه ومقرراته فى الدائرة المرسومة له وأن يدفع للرسم والرواتب المقررة .

٣ ـ حقوق العضو : للعضو العامل أن يحضر اجتماعات الجمعية العامة لفروعه، وأن يشترك فى الانتخابات لدوائر الحزب وفقاً لشروط الانتخاب .

٤ ـ لا يجوز للعضو أن يخرج على مبادئ الحزب ، ولا أن يأتى أمراً من شأنه الإضرار بالحزب ، ولا أن يقوم بعمل باسم الحزب من غير تفويض من الدائرة المختصة ، فإن فعل شيئاً من ذلك كان لفرعه أن يقرر إنذاره أو توقيفه أو فصله من عضوية الحزب . ولا يكون قرار الفرع قطعياً حتى توافق عليه اللجنة التنفيذية . بشرط أن تعطى له فرصة للمدافعة عن نفسه أمام الفرع وأمام اللجنة ، ويشترط أيضاً فى قرار الفصل أن يكون صادراً بموافقة الثلثين من الأعضاء على الأقل . وعلاوة على هذا فللجنة التنفيذية فى مثل هذه الأحوال الحق فى فصل العضو من أى دائرة من دوائر الحزب . وقرار اللجنة التنفيذية قطعى فى هذا الشأن .

٥ — انتقال العضو : إذا غير أحد الأعضاء مكان إقامته أصبح تابعاً لفرع المنطقة التى انتقل إليها .

دوائر الحزب :

٦ — تنظيم الحزب : تنتظم دوائر الحزب على أساس المركزية وهذه الدوائر هى : المؤتمر ، واللجنة التنفيذية ، ومكتب الحزب والفروع ، واللجان الفرعية .

٧ — المؤتمر : المؤتمر هو اجتماع تمثيلى واسع يمثل أعضاء الحزب وفروعه وينظر فى الشئون الرئيسية ويعقد كل ثلاث سنوات مرة ، وللجنة التنفيذية أن تدعوه لاجتماع إضافى كلما دعت الحاجة . .

٨ — اللجنة التنفيذية : اللجنة التنفيذية هيئة مركزية للحزب تمثله وتتولى قيادته وإدارة شئونه ، وتخلف المؤتمر فيما يطرأ من شئون رئيسية لم يفصل المؤتمر فيها . وهى تعقد اجتماعات دورية . فى كل شهرين مرة على الأقل ، ولمكتب الحزب أن يدعوها إلى اجتماعات إضافية كلما دعت الحاجة .

٩ — مكتب الحزب : مكتب الحزب هو إدارة مركزية مسئولة تقوم بأعمال الحزب اليومية وهو يخلف عن اللجنة التنفيذية فى قيادة الحزب أثناء عطلتها مسترشداً بقراراتها وقرارات المؤتمر فإذا طرأ أمر هام تركه للجنة التنفيذية تنظر فيه عند انعقادها . فإذا كان الأمر يقتضى الإسراع دعاها إلى اجتماع إضافى وإذا كانت ظروف ودواع استثنائية توجب أن يمضى فيه مضى وقرر بشأنه ما يراه على مسئوليته وهو مسئول عن العمل المكتبى للحزب . فهو الذى يحفظ وينظم أوراق الحزب وملفاته ووثائقه . وعليه أن يعد مشروع الميزانية السنوية للمركز العام ويقدمها إلى اللجنة التنفيذية وهو مفوض بتنفيذها بعد إقرارها نهائيا من قبل اللجنة التنفيذية .

١٠ ــ الرئيس : للحزب رئيس ونائب للرئيس ينتخبهما المؤتمر والرئيس يرأس المؤتمر واللجنة التنفيذية ومكتب الحزب . وعند غيابه يخلفه نائب الرئيس .

١١ ــ تأسيس الفروع : تؤسس فروع الحزب بناء على قرار اللجنة التنفيذية وتعتمد اللجنة التنفيذية « لجنة تأسيسية » للفرع المراد تأسيسه تقوم بأعمال التأسيس فيه وتتولى إدارته فى دورته الأولى : ويؤلف الفرع من الأعضاء الذين يقيمون فى منطقته .

١٢ ــ إدخال الأعضاء : تعد اللجنة التأسيسية للفروع قوائم بأسماء الذين ترشحهم لعضوية الحزب فى منطقتها وترسلها إلى اللجنة التنفيذية ، فمن وافقت اللجنة على دخوله أمكن قبوله عضوا فى الحزب.

١٣ ــ إدارة الفروع : يتولى إدارة الفرع مجلس يسمى « مجلس الإدارة » يؤلف من ستة أعضاء على الأقل وينتخبه أعضاء الفرع من بينهم ، ومدته ثلاث سنوات ثم يجدد انتخابه . وفى الدورة الأولى تعتبر اللجنة التأسيسية مجلس إدارة لذلك الفرع . وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس وسكرتيرا وأمين صندوق .

١٤ ــ مسئولية الفروع : الفروع مسئولة أمام اللجنة التنفيذية ، وهى تسير وفقاً للقرارات والتعليمات الصادرة إليها من اللجنة التنفيذية ومكتب الحزب .

١٥ ــ تجتمع « الجمعية العامة » لكل فرع مرة فى السنة ــ على الأقل ــ بدعوة من مجلس إدارة الفرع ويدعى إلى اجتماعها جميع الأعضاء المنتسبين إلى الفرع وتقدم فيها بيانات عن حالة الفروع وشئون الحزب .

١٦ ــ اللجان الفرعية : تؤلف اللجان الفرعية فى القرى ويختار أعضاؤها بناء على تنسيب الفروع وترشيحها وقرار اللجنة التنفيذية .

١٧ — يعتبر كل فرع مركزا للجان الفرعية الموجودة فى منطقته ومرجعا لها.

١٨ — إذا صدر من أحد الفروع أو من إحدى اللجان الفرعية خروج على مبادئ الحزب أو انحراف على خططه المقررة، أو أى عمل من شأنه الاضرار بالحزب كان للجنة التنفيذية الحق فى إنذاره أو توقيفه أو الغائه أو حل مجلس إدارته بحسب ما ترى لمعالجة الموقف، وفى حالة حل الإدارة يحق للجنة التنفيذية أن تعتمد لجنة مؤقتة لإدارة الفرع إلى أن يجرى انتخاب المجلس الجديد.

١٩ — اللجان الخاصة : للجنة التنفيذية أن تؤلف لجاناً خاصة لأعمال الحزب المختلفة بحسب الحاجة تدعو لعضويتها من تختاره من الحزب ، ولها أن تحلها إذا رأت ذلك.

٢٠ — الاجتماعات التى تعقدها دوائر الحزب تعد قانونية إذا حضرتها الأكثرية المطلقة من أعضائها ، وتعد قراراتها قانونية إذا صدرت من أكثرية المجتمعين المطلقة ما عدا الأحوال المنصوص عليها فى قانون الحزب.

٢١ — فى الأحوال الاستثنائية إذا أكرهت اللجنة التنفيذية على التخلى عن عملها فى قيادة الحزب فإن الفروع تنتخب فوراً لجنة تنفيذية جديدة تحل محلها إلى أن تعود.

مالية الحزب :

٢٢ — أموال الحزب نوعان :

(ا) الأموال العامة : وهى التى تخصص للانفاق على شئون الحزب العامة . وينشأ لها صندوق خاص بها يوضع تحت تصرف اللجنة التنفيذية ومكتب

الحزب ، ويكون المكتب مسئولا عنها ويحق له أن ينفق منها وفقاً للميزانية المقررة ولقرارات اللجنة التنفيذية .

(ب) أموال الفروع : وهى الخاصة بالفروع ينفق منها على شئونها الخاصة . فيكون لكل فرع صندوق خاص . وتكون مجالس الإدارة مسئولة عن أموال الفروع .

٢٣ — دفع الرسوم والرواتب : الرسوم والرواتب التى يدفعها الأعضاء تدفع إلى صناديق فروعهم وتعطى لهم بها إيصالات موحدة الشكل صادرة باسم الحزب ، عليها اسم الفرع الذى تعطى من قبله . ويوقعها أمين الصندوق فى ذلك الفرع .

٢٤ — التبرعات : تعود بحسب رغبة المتبرعين إما إلى المركز العام وإما إلى الفروع .

٢٥ — حصة المركز العام : كل فرع أو لجنة فرعية يقدم الثلث من صافى الرسوم والرواتب التى ترد إليه ، إلى المركز العام لنفقات الحزب العامة ويظل الباقى فى صندوقه لنفقاته الخاصة .

٢٦ — للجنة التنفيذية — عند الحاجة — أن تفرض على الفروع مبالغ إضافية لنفقات الحزب العامة .

٢٧ — مقدار الرسوم والرواتب : مجالس الإدارة فى الفروع تقرر مقدار الرسوم والرواتب التى يدفعها الأعضاء فى مناطقها ، على ألا يقل رسم الدخول عن مائة مل والراتب الشهرى عن ٢٠ ملا .

٢٨ — رواتب ورسوم إضافية : علاوة على الراتب الشهرى ، الذى يدفع إلى الفروع ، يدفع عضو اللجنة التنفيذية راتباً شهرياً آخر إلى اللجنة مقداره مائتا مل تعود إلى صندوق المركز العام .

٢٢٦

بيان حزب الدفاع الوطنى حول مؤامرات اليهود على مشروع المجلس التشريعى*

١٩٣٦/٣/٣١

بعد أن اطلعت الهيئة العامة لحزب الدفاع الوطنى على رد فخامة المندوب السامى على مذكرة رؤساء الأحزاب العربية المؤرخ فى ٩ من آذار سنة ١٩٣٦ فيما يتعلق بمشروع المجلس التشريعى ، وما فى ذلك الرد من تصريح بإباحة المناقشة والبحث فى كل ما يعرض على المجلس من قوانين ، وإعادة النظر وتعديل كل ما صدر منها قبل الآن .

وبعد أن رأت الهيئة العامة ما يحاك حول هذا المشروع من مؤامرات لإبطاله وإبقاء البلاد تحت حكم مباشر خلافا لمنطوق المادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » ووعود الدولة المنتدبة الصريحة أمامها بالمباشرة فى بدء تطبيق الحكم الذاتى فى فلسطين .

ونظراً لما تحققته الهيئة العامة من الأضرار التى لحقت بالبلاد من جراء رفض مشروع المجلس التشريعى عام١٩٢٢ بحيث زاد عدد اليهود زيادة مريعة، ولما تسربت

* فلسطين — يافا — ٣١ / ٣ / ١٩٣٦ ص ١ و٣

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين — بغداد — بيروت ١٩٦٨

من أراضي العرب بكميات عظيمة لليهود، وسُن في البلاد من قوانين وفرض من ضرائب أضرتها وأضرت بسكانها ضرراً عظيماً أوصلها إلى حالة لم يعد بالإمكان الصبر معها .

لهذا فإن الهيئة العامة تقرر ما يلى :

١ ــ قبول مشروع المجلس التشريعى فى فلسطين كتجربة رغم أنه لا يحقق جميع أمانى البلاد ولا رغبات أهلها، وذلك لاعتقاد بأنه مما يساعد على السير بالأمة نحو الحكم الذاتى وما تصبو إليه البلاد من أمان قومية .

الدعايات اليهودية :

٢ ــ تحتج الهيئة العامة لحزب الدفاع الوطنى احتجاجاً شديداً لدى الدولة المنتدبة على جعل البرلمان الإنجليزى مسرحاً للدعايات اليهودية، ووقوف بعض أعضائه فى صف الصهيونية ؛ والنظر إلى العرب أصحاب البلاد الحقيقيين ككمية مهملة .

٣ ــ الاحتجاج لدى « عصبة الأمم » ولدى « الدول الاسلامية » بوساطة « ملوكها وأمرائها » على جعل شئون فلسطين عرضة لغايات الأحزاب الإنجليزية ومدار مساومة فى سياسة بريطانيا الخارجية فى حين أن « عصبة الأمم » هى المرجع الأعلى لها، وفى حين أن الدولة المنتدبة يجب أن تأتمر بأمرها فى كل ما يتعلق بإدارة هذه البلاد وتصريف أمورها حتى تصل إلى استقلالها، على نحو ما جرى ويجرى فى البلاد العربية المجاورة لها والتى سلخت معها عن المملكة العثمانية .

الحكومة مسئولة :

٤ ـ يعد حزب الدفاع المساعى التى تبذل من أجل تراجع الحكومة عن تنفيذ مشروع المجلس التشريعى فيما لو نجح معارضوه عاراً على الحكومة واستسلاماً منها أمام الضغط اليهودى العالمى . ويجعل الحزب أمام حالة استثنائية قد يضطر معها إلى إتخاذ خطة من شأنها تغيير الأساليب السياسية التى سارت عليها البلاد حتى الآن بشكل يجعل مسئولية ما يمكن أن يحصل من الحالات على عاتق الحكومة وحدها .

٥ ـ تطلب الهيئة العامة من فخامة المندوب السامى السعى فى الحال لإنشاء مشروع المجلس التشريعى وتنفيذه ، وتضع مسئولية عدم تنفيذه بالسرعة الممكنة على الحكومة البريطانية ، وتجعل البلاد فى حل من استخدام جميع الوسائط التى تمكنها من للوصول إلى أهدافها الوطنية .

٦ ـ على سكرتيرية الحزب أن تبلغ هذه القرارات إلى « عصبة الأمم » والدول الإسلامية وفخامة المندوب السامى ، والطلب من المندوب السامى إبلاغها إلى حكومته .

٧ ـ أن تنشر هذه القرارات فى الصحف المحلية وفى جميع صحف البلاد الشرقية .

سكرتير حزب الدفاع الوطنى
حسن صدقى الدجانى

٢٢٧

بيان حول تأليف اللجنة العربية العليا *

القدس — ١٩٣٦/٤/٢٥

إن الأمم المتطلعة إلى الحياة والراغبة فى توطيد مصيرها ، هى التى لا تعرف الاختلاف فى ساعة الخطر ، والتى تتجه دائماً إلى المثل العليا نابذة الفوارق الجزئية بين الجماعات والأفراد ، ونازعة إلى مجابهة الأخطار المحدقة بها بصفوف متراصة وجبهة متحدة . ولم يمر على هذه البلاد المقدسة ظرف برزت فيه إرادة الأمة بتقديس الاتحاد وتقدير فوائده مثل هذا الظرف ، الذى بدا فيه ناب المطامع لانتزاع هذه الديار من بنيها وتعفية آثارهم فيها.

فأمام هذا الشعور العام بالخطر ، قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والأحقاد ، والاتجاه قدما نحو تعزيز حركة الجهاد الوطنى المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع . فتألفت لجنة باسم « اللجنة العربية العليا » من السادة :

الحاج أمين الحسينى . أحمد حلمى عبد الباقى . الدكتور حسين الخالدى . يعقوب فراج . الفرد روك . عونى عبد الهادى . عبد اللطيف صلاح . الحاج يعقوب الغصين . جمال الحسينى .

وقد انتخبت هذه اللجنة السيد أمين الحسينى رئيساً . والسيد أحمد حلمى عبد الباقى أمينا للمال . والسيد عونى عبد الهادى أميناً للسر .

---

* عيسى السفرى . فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا . مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ، ص ٢٥ — ٢٧ .

٢٢٨

قرار اللجنة العربية العليا باستمرار الإضراب العام وإعلان مطالب الأمة*

القدس — ١٩٣٦/٤/٢٥

الاستمرار على الاضراب العام إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة فى فلسطين تبديلا أساسياً تظهر بوادره فى وقف الهجرة اليهودية .

واللجنة ستعمل مع الأمة، مستمدة من وحيها وصادق عزمها، على تحقيق المطالب الأساسية العليا التى لا تفتأ تطالب بها بقوة وهى :

١ — منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً .

٢ — منع انتقال الأراضى العربية إلى اليهود .

٣ — إنشاء حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابى .

وتنتهز اللجنة العربية هذه الفرصة لتحيي أرواح الشهداء الذين سقطوا صرعى الظلم . وتشكر للأمة الباسلة عزمها الصادق على بذلها شتى التضحيات فى سبيل تحقيق مطالبها . وتعاهد اللجنة الأمة الكريمة على السير فى الطليعة فيما اعتزمته من كفاح شريف عادل وعلى الاستمرار فيه إلى النهاية .

---

* عيسى السفرى ، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا — مكتبة فلسطين الجديدة ، ١٩٣٧ — ص ٢٧ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين — بغداد . بيروت ١٩٦٨

٢٢٩

قرار اللجنة العربية العليا بالحث على استمرار الإضراب وطلب مؤازرة ملوك العرب والمسلمين *

١٩٣٦

١ – إرسال البيان الذى أذيع – أمس – مع كتاب مفصل يتناول قضية فلسطين وما سببته السياسة الحاضرة من فتن ذهبت بالأرواح والأموال إلى فخامة المندوب السامى .

٢ – إتصال أمين السر بالتليفون يومياً باللجان القومية فى البلاد وتبادل الأنباء معها للاطلاع على الحالة فى كل جهة :

٣ – إرسال البرقيتين الآتيتين إلى اللجنة القومية وجمعية البحارة التعاونية فى يافا .

الأولى : ترجوكم اللجنة العربية العليا السعى لدى جمعية البحارة التعاونية لمشاركة الأمة بالاستمرار على الاضراب .

الثانية : اللجنة العربية العليا ترجوكم الاستمرار على الإضراب تضامناً مع الأمة وتحقيقاً لمطالبها المقدسة .

---

* فلسطين – يافا – ٢٧/٤/١٩٣٦ ص ١
– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين – بغداد – بيروت ١٩٦٨ .

٤ ـ إرسال برقيات وتقارير مفصلة إلى ملوك وأمراء العرب وزعماء المسلمين والهيئات العربية فى جميع الأقطار، تتضمن وصفاً مسهباً لحالة فلسطين الحاضرة وطلب المؤازرة .

٥ ـ درس مسألة إضراب الموظفين ومشاركتهم الأمة للحصول على مطالبها .

٦ ـ إرسال وفد إلى يافا لزيارة الجرحى والاجتماع باللجنة القومية وجمعية البحارة التعاونية .

٢٣٠

كتاب اللجنة العربية العليا للمندوب السامى حول مطامع اليهود بفلسطين وتجاهل الحكومة البريطانية حقوق العرب وكيانهم القومى *

١٩٣٦

حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى لحكومة فلسطين :

أقدم لفخامتكم ــ طيه ــ البيان الذى أصدرته اللجنة العربية العليا بمناسبة الأحوال الحاضرة فى فلسطين للاطلاع عليه .

وترى اللجنة من واجبها أن تبسط لفخامتكم بهذه المناسبة الأمور الآتية :

١ ــ ما فتىء اليهود يعلنون عزمهم على اتخاذ فلسطين أرضاً لإسرائيل وجعل هذه البلاد العربية وطناً قومياً لجميع اليهود فى العالم ، ويصر اليهود على عدم التسليم بأى حق للعرب فى البلاد .

٢ ــ والواقع ــ اليوم ــ أن اليهود يبذلون أقصى جهودهم لتوسيع نطاق الهجرة اليهودية والاستيلاء على الأراضى الباقية للعرب بشتى الوسائل : متبعين فى ذلك مقصداً واحداً وهو تأسيس دولة يهودية فى فلسطين :

---

* فلسطين – يافا – ١٩٣٦/٤/٢٩ ص ٥ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين – بغداد — بيروت ١٩٦٨

٣ — وما فتئت الحكومة البريطانية تتجاهل حقوق العرب وكيانهم القومى وتصم أذنيها عن كل مطلب من مطالبهم القومية ، التى أراقوا فى سبيلها دماءهم فى الحرب العامة، وتماشى اليهود فيما يرمون إليه من أهداف وتسهل لهم سبل السير السريع لتحقيقها ، وذلك بحرمان العرب من حكم ذاتى ، وتحكم البلاد حكماً استعمارياً مباشراً ، وفى السماح لليهود باكتساح الأراضى العربية بكل طريقة ويغمر البلاد بهجرة يهودية واسعة ؛

٤ — أعطت الحكومة البريطانية تصريحاً لليهود أعلمتهم فيه أنها تعطف على تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين ، غير أنها اشترطت فيه ألا يعمل أى شئ من شأنه أن يلحق ضرراً بحقوق العرب فى البلاد . وبالرغم من تجاوز الحكومة البريطانية على حقوق الغير بإعطائها مثل هذا التصريح الذى يتعلق ببلاد ليست لها، هذه البلاد الداخلة ضمن العهود المقطوعة للعرب باسم المرحوم الملك حسين، فإن هذا التصريح قد علق أمر الهجرة اليهودية وانتقال الأراضى العربية لليهود شريطة عدم إلحاق الضرر بالعرب . وقد أثبت الخبيران الإنجليزيان السير جون هوب سمبسون والمستر لويد فرنش فى تقريرهما أنه لم يبق فى فلسطين أراض يستطاع نقلها لليهود دون أن يلحق ذلك ضرراً بالعرب .

٥ — اعترفت الحكومة البريطانية فى « الكتاب الأبيض » الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ بأنه لم يبق لدى العرب أراض فى الوقت الحاضر لحشد كمية جديدة من مهاجرى اليهود . فلقد مضى على اعتراف الحكومة البريطانية بهذه الحقيقة ست سنوات دون أن تقوم بأى عمل من شأنه أن يوقف تدفق الهجرة اليهودية أو يحول دون استيلاء اليهود على أراض جديدة . وعلى العكس من ذلك عملت الحكومة — من ذلك التاريخ —

على توسيع نطاق الهجرة اليهودية وتسهيل انتقال أراض جديدة لليهود أكثر مما عملته في هذا الشأن في أي وقت آخر .

٦ — إن عدم اتخاذ الحكومة أي تدبير من شأنه أن يزيل الخطر المحدق بالعرب في بلادهم هو الذي سبب ولا يزال يسبب الفتن الأليمة في فلسطين التي تذهب بالأنفس والأموال .

٧ — إن الموقف الحاضر خطر جداً ، فالعرب موقنون أن الاستمرار على السياسة الحاضرة يؤدي بهم إلى الفناء العاجل ، وهم يجدون أنفسهم — لذلك — مدفوعين بعوامل حب البقاء في الذود عن حياضهم والدفاع عن حقوقهم القومية .

إننا نعتقد أن فخامتكم تدركون حرج موقف العرب في هذه الأزمة الحاضرة ونرجو أن تعملوا على تغيير أسس السياسة المتبعة الآن تغييراً أساسياً تتحقق فيه مطالب العرب المذكورة في البيان المقدم طيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٣١

خطاب رئيس اللجنة العربية العليا فى افتتاح مؤتمر اللجان القومية فى القدس *

القدس – ١٩٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم: نفتتح هذا المؤتمر الوطنى باعثين أطيب تحياتنا لجرحانا الأحياء ، وأرجو منكم الوقوف إجلالا لشهدائنا الأبرار وتلاوة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة .

أيها الإخوان :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : فإنى أرحب بكم وأشكركم جزيل الشكر لتلبيتكم دعوة اللجنة العربية العليا ومسارعتكم لحضور هذا المؤتمر الوطنى الذى يضم مندوبى اللجان القومية، وهم صفوة من هذه الأمة الكريمة ورجالها الأخيار .

تعلمون أن هذه البلاد العربية المقدسة كانت مع سائر الأقطار العربية المنسلخة من الدولة العثمانية تشترك مع سائر عناصر الدولة حينئذ فى جميع أنواع الحكم والإدارة فكانت تبعث بنوابها إلى المجلس النيابى العثمانى بنسبة أعدادها ، كما كان للعرب أعضاؤهم

---

* فلسطين – يافا – ٩ / ٥ / ١٩٣٦ ص ٣ و ٧

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – جمعية صندوق فلسطين – بغداد . بيروت ١٩٦٨

فى مجلس الأعيان وفى الوزارات وفى الجيش والقضاء والإدارة وسائر نواحى الحكم فى الدولة العثمانية .

ولما كانت الأمة العربية أمة عظيمة ذات تاريخ مجيد ومطامع عظيمة شرعت تعمل جهدها للاستقلال التام وإنشاء مملكة عربية ، فأسست الجمعيات وقامت بسائر التشكيلات ، وطفقت تطالب بالاستقلال وتسعى له وتبذل الضحايا الثمينة فى سبيله وتقدم الشهداء من عظماء رجالها الأبرار .

وأثناء الحرب العامة وفى أشد أوقاتها خطراً مدت الدولة البريطانية وسائر حلفائها أيديهم إلى العرب ، وقطعت عهداً رسمياً جازما على نفسها باستقلال البلاد العربية المنسلخة عن تركيا ، وإنشاء المملكة العربية بوساطة المغفور له الملك حسين الثاوى فى هذا البلد المقدس رحمه الله وطيب ذكراه ، وذلك سنة ١٩١٦ فاندفع العرب بعد ذلك فى الحرب فى صفوفها وساعدوها مساعدات عظيمة اعترف بها رجال الإنجليز الرسميون فى مواقف متعددة .

ثم أيدت الدولة البريطانية هذه المعاهدة وأكدت وعودها المقطوعة للعرب مرة أخرى سنة ١٩١٨ بمناسبة اكتشاف معاهدة سرية كانت عقدت بين إنجلترا وفرنسا وروسيا على تقسيم الدولة العثمانية ، ومن ضمنها البلاد العربية بين هذه الدول . فلما اطلع المرحوم الملك حسين عليها وراجع الدولة البريطانية بشأنها أرسلت له برقية من وزارة الخارجية — حينئذ — تؤكد باسمها خاصة وباسم الحلفاء جميعا عهودها المقطوعة بموجب تلك المعاهدة باستقلال المملكة العربية . وكان فى ذاك الوقت وزير الخارجية البريطانية هو المستر بلفور ، وقد كنا قدمنا صورة شمسية لهذا الوعد الأخير الأكيد إلى « بلجنة شو »

إذن ، أصبح لدى العرب من بريطانيا وعدان وعهدان رسميان وآخرهما من بلفور

نفسه مقابل وعد واحد لليهود قطعه لهم بلفور سنة ١٩١٧ ، فلماذا تعمل الدولة البريطانية على تنفيذ وعدها الفرد لليهود ولا تنفذ وعديها الأكيدين للعرب ؟

بينما كان العرب فى فلسطين ينتظرون تحقيق هذه العهود وينتظرون تشكيل المملكة العربية المستقلة المتحدة إذا بالأمور تأتى على العكس وتبذل الجهود كلها لتهويد هذه البلاد وإدارتها إدارة استعمارية صرفة ، فقامت البلاد تطالب بحقوقها وتعقد المؤتمرات الكثيرة وتوفد الوفود المتوالية . وكانت تأتى اللجان البريطانية لدرس الأحوال إثر حدوث كل اضطرابات . وتضع تقاريرها الجلية معترفة بحقوق العرب . ولكن هذه التقارير كانت تطوى وتهمل كل الإهمال إذا لم تكن فى مصلحة الصهيونية . وإنى لأذكر فى جلسة عقدها الوفد الأخير سنة ١٩٣٠ مع رئيس الوزارة حينئذ المستر ماكدونالد واللورد باسفيلد وزير المستعمرات ، إن رئيس الوزارة المذكور حين أبدينا له بكل صراحة ارتيابنا وشكوكنا فى تنفيذ تقارير اللجان التى لا تكون فى مصلحة الصهيونيين ، وذلك بمناسبة إرسال الخبير البريطانى السير جون هوب سمبسون قال لنا مؤكداً بشرفه وشرف بريطانيا أنه سينفذ توصيات ذلك الخبير ، ولكن المستر ماكدونالد — ويا للأسف الشديد — كان هو الذى ألغى « الكتاب الأبيض » الذى يعترف ببعض حقوق العرب كما جاء فى مذكرة اللجنة العربية العليا أخيراً .

واستمرت السياسة الصهيونية واستمر الاستيلاء على الأراضى العربية وتدفق الهجرة اليهودية إلى أن أربى عدد اليهود على ٤٠٠ ألف وصاروا يستوردون الأسلحة الكثيرة ويؤلفون القوى العسكرية المنظمة ويجهرون بإنشاء المملكة اليهودية أو إعادة بناء هيكل سليمان . وبذلك أصبح الكيان العربى مهدداً فى هذه البلاد العربية المقدسة ، وشعر كل عربى فى هذه البلاد وغيرها بالخطر الداهم على بلاده وأولاده وأماكنه المقدسة . وعلى أثر إعتداءات اليهود المتوالية الأخيرة ومحاولة مهاجمة يافا

قامت البلاد بإضرابها السلمى كأسلم وسيلة لإعلان إستنكارها .

وكان أبدع مظهر ظهرت به البلاد هذا الاتحاد الوثيق بين أحزابها وهيئاتها وأفرادها « وعند الشدائد تذهب الأحقاد » وإن أمتنا الكريمة لجديرة بالتهنئة على هذا الاتحاد والتعاضد . وإنى لأرجو بذل أقصى الجهود للمحافظة على الاتحاد والاستمرار على التعاون فإن الخطر يهددنا جميعاً ولا يستثنى منا أحداً ، ولذلك يجب علينا أن نعمل كلنا يداً واحدة .

فالحمد لله الذى وحد الصفوف وجمع الكلمة ولم الشعث وألهم الأمة الاتحاد والتراص أمام الخطر . ومادامت الأمة مجمعة الكلمة فلن تستطيع قوة أن تفل عزيمتها ، ومادامت قلوبنا عامرة بالإيمان ونفوسنا رخيصة فى سبيل الله والوطن فلابد من الفوز إن شاء الله « ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعاون إن كنتم مؤمنين[1] » .

فالاستقلال التام هو هدف الأمة العربية الأول ، وهو الذى نرمى إليه ونعمل له وللوحدة العربية .

أيها السادة :

إن الايمان يصنع العجائب ، وإن النفوس الكريمة هى التى تنهض بأصحابها وتصون كرامة أهلها .

وإن الانتداب والاستعمار لايتمان إلا بموافقة فريقين : الفريق الأول الذى يريد أن ينتدب ويستعمر ، والفريق الثانى الذى يوافق ويقبل على نفسه أن يستعمر وينتدب عليه . فإذا أبى أحد الفريقين فلن يكون ذلك بالإمكان .

وإن الأمة التى لا تقبل أن تحكم لا يستطيع أن يحكمها أحد ، والتى لاترضخ

---

(١) سورة آل عمران رقم ٣ — الآية ١٣٩

للذل والاستعباد لايستطيع أن يستعبدها أحد و « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »[١] و « إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون »[٢].

أيها الاخوان :

لقد ورثتم عن آبائكم الغر الميامين من الصحابة والتابعين وقدماء المجاهدين ، نفوسهم الكريمة ودماءهم الطاهرة وعزيمتهم المتوقدة وصبرهم وشجاعتهم وحسن بلائهم . فهل تتركون هذه البلاد المقدسة التى استشهد فى سبيلها الملايين من آبائكم الأكرمين تذهب غنيمة باردة للطامعين ؟

لو أحصينا شعوب العالم قاطبة لألفينا كثرتها العظمى تتمتع باستقلالها وكرامتها ، وما نحن ببدع من الأمم ، بل إن لدينا من المزايا والاستعداد للاستقلال ما ليس لكثير من الأمم .

فلماذا نظلم من دون الناس ؟ . ولماذا نضطهد من دون الأمم ؟ إن قضيتنا أظلم قضية عرفها التاريخ . تطبق فينا سياسة من نتائجها إجلاء شعب هو صاحب البلاد الحقيقى ليحل محله شعب آخر مشتت فى جميع أقطار العالم ، وإن هذا الظلم الذى نعانيه يذكرنا بالقول المعروف « أظلم الناس من ظلم الناس للناس »

ولكن أشد اللوم ينبغى أن يقع علينا فلماذا الظلم ونحن أباة الضيم من القديم ، وإن من يقبل الظلم لأجدر باللوم من ظالمه .

---

(١) سورة الرعد رقم ١٣ – الآية ١١

(٢) سورة يونس رقم ١٠ – الآية ٤٤

أيها السادة :

إن هذه المرحلة التى تجتازها البلاد العربية لمن أدق مراحل جهادها الوطنى وأشدها خطورة ، وإنا لنرجو أن تكون المرحلة الأخيرة التى تشرف الأمة بعدها على الفوز والنصر المبين – إن شاء الله – وكلكم شاعر بخطورة الحال وعظيم المسئولية ، ولذلك بادرتم إلى حضور هذا الاجتماع بقلوب عامرة بالايمان ونفوس تفيض وطنية وإخلاصاً ، فحياكم الله وبارك فيكم وحقق آمال الأمة على أيديكم .

إن لهذا اليوم مابعده . وإن أحوج ما نحتاج إليه فى جهادنا – بعد الاعتماد على الله – الإخلاص والصبر والثبات . فابذلوا الجهد فى الصبر واعلموا أن من صبر ظفر وأن الله مع الصابرين . واعلموا أن إرادة الشعب من إرادة الله وإن لله عباداً إذا أرادوا أراد . هذه حقيقة تسطع باهرة فى جميع الحركات الوطنية التى لاقت نجاحاً منذ فجر التاريخ حتى اليوم وحتى غد وبعد غد جعلكم الله من « الصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون .»[١] واذكروا قول النبى عليه السلام « اعلم أن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسرا ».

وإنى أرجو منكم أن تقطعوا العهد على أنفسكم بأن تصبروا وتثبتوا إلى النهاية ، لقد قطعت هذا العهد على نفسى قبل اليوم وها أنا أقطعه أمامكم قبل كل أحد ، فعلىّ عهد الله وميثاقه أن أبذل كل جهدى ونفسى ونفيسى فى سبيل هذه البلاد وفوزها واستقلالها ، وأتعهد عهداً قاطعاً بأن أهب نصف واردات ما أملك ما دمت حياً وسأقوم بذلك إن شاء الله .

وقبل أن أترك موقفى هذا أرغب أن أوجه كلمة إلى العالم العربى من إسلامى

---

(١) سورة البقرة رقم ٢ – الآية ١٧٧

ومسيحى ، وإلى العالم الإسلامى قاطبة :

إن أهل هذه البلاد المقدسة يستنجدون بكم فأدركوهم قبل أن تصبح فلسطين أندلساً ثانية وتندمون ولات حين ندم ، إن أهل هذه البلاد يقارعون ظلم الاستعمار، كما أنهم يقارعون العالم اليهودى بأسره، الذى يدفع بأمواله ورجاله إلى هذه البلاد المقدسة .

إن تهويد هذه البلاد لاينحصر ضرره بأهلها فحسب، ولكنه يصيب البلاد العربية بأسرها ويمزقها شر ممزق .

إن إخوانكم فى فلسطين يستنجدون بكم لتتعاونوا معهم فى كفاحهم لإنقاذ هذه البلاد المقدسة ، التى هى بلادكم ولصيانة أماكنكم المقدسة فيها ، فلا تصموا آذانكم عن ندائهم الصادر من أعماق قلوبهم ، وبادروا لمساعدتهم بما تستطيعون .

تداركونا وفى أعضائنا رمق ، فلن يعود اخضرار العود بعد أن ييبس .

وفى الختام أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوحد الكلمة ويوفق الأعمال ويقوى العزائم ويأتى بالنصر والفوز وأن يعيد الخير والطمأنينة والسلام إلى هذه البلاد المقدسة ، التى هى أولى بلاد الدنيا بالعدل والإنصاف والطمأنينة والسلام .

٢٣٢

بيان اللجنة العربية العليا حول بدء تنفيذ قرار اللجان القومية بعدم دفع الضرائب للحكومة *

١٤ / ٥ /١٩٣٦

أيها الشعب العربي الكريم : قرر مؤتمرك المنعقد فى يوم الخميس ٧من آيارسنة١٩٣٦ الامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من تاريخ ١٥ الجارى اتباعاً للقاعدة العامة « لا ضرائب بلا تمثيل » وغداً يحل اليوم المذكور ولما تتحقق مطالبك التى فيها حفظ كيانك وبقاء . قوميتك فاللجنة العربية العليا ترغب إليك إذ تنفذ قرار مؤتمرك هذا أن تنفذه بثبات و إخلاص ، وحزم متذرعا بالطرق السلمية متجنباً العنف ، معلناً بذلك أنك إنما تنشد حقاً مهضوما وسلاماً حقيقياً يسود بلادك المقدسة .

* فلسطين — يافا — ١٥ / ٥ / ١٩٣٦ ص ٥

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الإحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيرت ١٩٦٨

٢٣٣

بيان اللجنة العربية العليا عن المقابلة التى جرت مع المندوب السامى ووجوب الاستمرار فى الإضراب *

١٩٣٦

إن فخامة المندوب السامى لحكومة فلسطين أوضح للجنة العربية العليا فى المقابلتين الأخيرتين ، اللتين دعاها إليهما أن الحكومة البريطانية لاتوافق على توقيف الهجرة اليهودية وأنها ترى بعد انتهاء الإضراب أن تشير على صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بتعيين لجنة ملكية تبحث الموقف الحاضر فى فلسطين وإن أمر توقيف الهجرة وعدمه يعود إلى التواصى التى تقدمها هذه اللجنة بعد ذلك .

وقد أجابت اللجنة فخامته بأن الأمة العربية بعد تجاربها السابقة لم يبق لها ثقة بأية لجنة تحقيق كانت . وإن الحكومة البريطانية تعرف تماماً الآن مطالب العرب الحقة ، وإن لديها من تقارير لجان التحقيق السابقة مثل تقرير السير جون هوب سمبسون والمستر لويد فرنش مالايترك شكاً فى تقرير أحد مشروعية هذه المطالب . وإن فلسطين هى على كل حال من البلاد الداخلة ضمن البلاد العربية التى ضمنت الحكومة

---

* فلسطين — يافا — ٢٥ / ٥ / ١٩٣٦ ص ٣
— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت — جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيروت ١٩٦٨

البريطانية استقلالها مبدئيا فى البند ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » وإن لها ذات الحقوق التى تتمتع بها سائر البلاد العربية .

وقد قالت اللجنة أيضاً لفخامته : إن الشعب العربى لا يقبل أبداً أن يقيم اليهود وطناً قومياً فى فلسطين ، وإنه عازم على إنقاذ كيانه وعلى المحافظة على تراث أجداده فى هذه البلاد ، وإنه قد قام بإضرابه السلمى بوحى من نفسه بقصد المحافظة على حياته وكيانه المهددين بالفناء من جراء السياسة الحاضرة ، وإنه ليس للزعماء العرب أى تأثير مباشر عليه فى هذا الشأن ، وإنه قد اعتزم الاستمرار على الإضراب إلى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة تغييراً أساسياً ، تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية وقفا تاماً. وقد قالت اللجنة لفخامته فى النهاية : إن الشعب العربى يعرف جيداً أنه لا قوة له على إرغام دولة بريطانيا العظمى أو تهديدها بقبول مطالبه الحقة بوسائط الشدة والعنف. وما يتحمله فى سبيل حركة الإضراب السلمية من خسارة عظيمة ، ففى سبيل الوطن المقدس وكيانه المهدد. ولقد فوض أمره إلى الله الذى إليه وحده ترجع الأمور.

— أيها الشعب العربى الكريم :

هذا ملخص مادار بين المندوب السامى واللجنة العربية العليا ، وها قد تكلم وزير المستعمرات فى مجلس العموم البريطانى وصرح بأن ما وجده من علاج لإنهاء إضراب العرب هو تعيين لجنة ملكية للبحث فى أسباب القلق الحاضر وشكاوى العرب واليهود المزعومة .

إن الحكومة البريطانية تعرف جيداً أسباب قلق العرب الحقيقية ، وقد قال السير جون هوب سمبسون كلمته الصريحة فى الموضوع ، وهو الرجل الذى قال عنه المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية السابق للوفد العربى فى لندن سنة ١٩٣٠ إنه أقدر

خبير بريطانى ، ومن المشهود لهم بالكفاءة فى العالم أجمع. فالمسألة إذن ، ليست مسألة بحث وتحقيق ، ولكنها مسألة تغيير السياسة الحاضرة تغييراً يضمن كيان العرب فى البلاد .

أيها الشعب الكريم :

إنك قررت الإضراب السلمى والاستمرار فيه إلى أن تغير الحكومة البريطانية سياستها الحاضرة وتوقف الهجرة اليهودية ، وقد تبين لك مما تقدم أن الحكومة لاتزال بعيدة عن التسليم بحقوقك ، لأنها مصرة على المضى فى سياسة تهديد حياتك وكيانك ، وهى السياسة التى ترمى إلى جعل اليهود الأكثرية الساحقة فى البلاد ، بينما أنت تريد بقاء هذه البلاد عربية . واللجنة تعتقد جزماً أنك ثابت على هذه الإرادة الحازمة لاتحيد عنها حتى تحقق مطالبك المشروعة ، واللجنة التى تأسف لكل ما أصاب البلاد من خسائر فى الأنفس والأموال ترغب فى الختام إلى الشعب العربى الكريم أن يثبت على المطالبة بحقه الصريح ، وأن يستمر على الإضراب متذرعاً بالوسائل السلمية ، متجنباً العنف ، صابراً على الأذى والخسائر المادية إلى أن يحق الله الحق ويزهق الباطل .

٢٣٤

مذكرة اللجنة العربية العليا للمندوب السامى للاحتجاج على القوانين الجائرة وتصرفات السلطة *

١٩٣٦

قررت اللجنة العربية العليا فى جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/ ٦ /١٩٣٦ أن تلفت نظر فخامتكم إلى ازدياد انتشار الاستياء فى نفوس العرب بسبب الأساليب التى تسير عليها السلطات الإدارية ،وقوى البوليس والجند نحوهم ، والخطط العنيفة التى تخططها ضدهم ، وتزيد فى إرهاقهم والقسوة عليهم بشكل لايتفق مع الحق والعدل والقانون .

تحريات قاسية :

١ – لقد امتازت الأيام الأخيرة بتصرفات مؤلمة أثناء ما يقوم به البوليس والجند من التحريات ، إذ يرافقها شئ كبير من القسوة والأذى والإضرار فى النفس والمال والكرامة . كترويع النساء والأطفال وضرب السكان وتكسير الخزائن وتحطيم الأوانى و بعثرة الأثاث والثياب والمؤن واختلاس النقود والحلى ، كما وقع فى حوادث تفتيش محلة

* فلسطين – يافا – ٢٢ / ٦ / ١٩٣٦ ص ٢

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

باب حطة ووادى الجوز فى القدس ، وقرى الذيب وكفر مصر وقافون والطبية والنبى شمويل وبيت أكسا وذنابه وغيرها .

ضرب الأهلين :

٢ ـ وقد كثر عدد الذين ضربوا وجرحوا بدون ذنب فى الطرق العامة والأماكن من قبل أفراد البوليس والجند وضباطهم بسبب ما يعتريهم من عصبية وهياج لا يتفقان مع واجبهم كحرس على الأمن العام وحماة للأنفس والأموال .

تنظيف الشوارع :

٣ ـ وقد أصدرت السلطات قوانين جديدة من ملحقات قانون الطوارئ احتوت ، فيما احتوت عليه ، إعطاء الصلاحية للبوليس بارغام الناس على تنظيف الشوارع من المسامير وغيرها ، وأخذت القوى البوليسية تطبق هذه الصلاحية على أى عربى تصادفه فى طريقها دون تفريق ، مما يدل على أن القصد هو إهانة العرب وجرح كرامتهم وعزتهم الاجتماعية . وجدير أن يلفت النظر إلى ما فى هذه الخطة من تحرش واستفزاز للعرب .

الاعتقالات :

٤ ـ وقد أخذت السلطة الإدارية تصدر أوامر الاعتقال بحق كثير من رجالات العرب ذوى الدرجات الاجتماعية دون أن يكونوا متهمين بتهم معينة تتوفر فيها أدلة جرمية . بل أخذت تشمل بعض علماء الدين ذوى المكانة الدينية فى الأوساط الإسلامية . وقد تواتر أن السلطة أخذت تعامل هؤلاء المعتقلين معاملة المسجونين ،

فحجزت على حرياتهم ووضعتهم تحت رقابة شديدة، ومنعتهم من الاختلاط وحرمت عليهم التمتع بحرية المعيشة التى اعتادوها ، مع أنهم — كما هو مفهوم — ليسوا مجرمين ولا موقوفين وإنما هم مبعدون إداريا فقط ، وفى حين أنهم لو كانوا محكومين فى السجن لكان لهم بموجب قوانين السجون المرعية أن يتمتعوا بحريات وحقوق اجتماعية كثيرة ووسائل معيشة حسنة ،هم الآن محرومون منها فى معتقلهم الجديد . مما يتبادر إلى الذهن أن السلطات كأنما تتعمد هذا الانتقام والأذى والإرهاق . بل لقد وصل مدى الأذى والانتقام فى نفس البوليس إلى أخذ أشخاص لهم مكانتهم الدينية والاجتماعية وإهانتهم بدون مبرر كما وقع أول أمس مع اثنين منهم هما الشيخ محمد على أفندى الجعبرى وعجاج أفندى نويهض فى دوائر بوليس القدس، ثم أرغما على ركوب سيارة المسجونين زيادة فى الإهانة .

إرهاق الصحف :

٥ — وقد اختطت السلطات الإدارية خطة إرهاق شديدة مع الصحف العربية، فعطلتها مرة بعد الأخرى تحت قيود ثقيلة الوطأة، أصبحت فيها مساوبة الحرية فى ترديد صوت العرب وتظلماتهم والتعبير عما جرى لهم من صنوف الإعنات والقسوة .

هدم يافا القديمة :

٦ — وآخر ما اعتزمت السلطات أن تقوم به هو هدم كثير من الدور العربية فى يافا بحجة تنظم الشوارع . وقد كان هذا مثار استنكار عام فى يافا خاصة وسائر أنحاء فلسطين بعامة، لأن ما رافقه من مظاهر الإرهاق والشدة والسرعة، وما فى اختيار هذا الظرف الحرج ، يبعدان كل الأبعاد الناس عن تصديق تلك الحجة ، ويجعلان

العرب يجزمون بأن الحكومة في إقدامها على هذه العملية فى هذا الظرف العصيب وبمثل هذه الإجراءات الإرهابية إنما أرادت التوسع فى خطة القمع والإرهاب .

الغرامات الباهظة :

٧ — وقد جنحت السلطات فى إرهاق القرى والمدن العربية بالغرامات الباهظة دون أن يكون هناك بينة ما على هذه المدن والقرى معينة باقترافها جرما من الجرائم . وقد أدى هذا الإرهاق إلى وقوع حوادث مكدرة ، من تعذيب وضرب وعجز وتكسير وتحطيم فى الأوانى والمؤن ، حتى استعد فريق كبير من أهل القرى إلى هجرة قراهم ، فرأوا من صنوف القسوة والأذى التى تلاقيهم فى سياق تنفيذ أحكام الغرامات . ويبدو للعرب تحيز السلطات ظاهراً حينما يرون السلطات الإدارية تخص مثل هذه السياسة العرب دون اليهود ، مع أن كثيراً من الأملاك العربية قد حرقت وأتلفت من جانب اليهود ، بل إن اعتداءات التحريق والتخريب بدأت من الجانب اليهودى فى حدود المنشية فى يافا كما هو معلوم .

إن السلطات تفعل كل ذلك وهى ممعنة فى تصاممها عن استماع صرخات الشعب العربى من جراء ما يحدق بكيانه من الخطر العظيم فى بلاده ، متعمدة السير فى هذه الخطط والأساليب الشاذة معه فى سبيل الإصرار على تنفيذ سياسة تخريب البلاد وحكمها حكماً استعمارياً .

فاللجنة العربية العليا تعلن استنكارها لهذه الخطط والأساليب ، وترفع صوتها محتجة عليها أشد الاحتجاج باسم الشعب العربى فى فلسطين . ويبدو للجنة أن الحكومة إذ تصر على هذه الخطط والأساليب وإذ تتوسع فيها يوماً بعد يوم إنما تريد أن تقهر نفسية العرب وأن تذلهم وأن تجبرهم على العدول عن إضرابهم العام الشامل الذى أعلنوه

استنكاراً للسياسة التي تطبق في بلادهم ، والتي فيها هدم كيانهم وضياع حريتهم واستقلالهم إلى الأبد .

العرب ثابتون :

غير أن اللجنة تحب أن تعلن للحكومة أن الشعب العربي إنما اعتزم أن يقف موقفه هذا ، لأن الحكومة البريطانية ضربت بكل العهود والوعود وبكل مبادئ الحق والعدل عرض الحائط في إصرارها على سياستها رغماً عن احتجاجات وتظلمات العرب المتوالية مدى ثمانية عشر عاماً ورغما ، عما ثبت ثبوتا قاطعاً ، من فشل هذه السياسة وتناقضها ومن إضرارها بحقوق العرب ووضعيتهم ضرراً فادحاً .

ولهذا ، فإنه لن يرتد عن موقفه هذا إلا باجابة مطالبه المشروعة وهي :

(ا) توقيف الهجرة اليهودية توقيفاً تاماً .

(ب) منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود منعا باتاً .

(ج) قيام حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي أسوة بالبلاد العربية المجاورة .

وتعتقد اللجنة العربية العليا أنه آن للحكومة أن تدرك أن الاستمرار في تجاهلها نفسية العرب وتطورها ، وفي إصرارها على التوسع في تلك الأساليب والخطط لن يكون له أثر في تهدئة الحالة تهدئة طبيعية ، بل ليس من شأنه إلا أن يزيد في سخط العرب واستيائهم ، محتسبين ما ينالهم من أذى وقسوة هينا في سبيل الدفاع عن كيانهم المهدد وحقوقهم وحريتهم واستقلالهم المغصوبة .

ونرجو رفع صورة من هذه المذكرة إلى الحكومة البريطانية فى لندن وإلى « عصبة الأمم » فى جنيف، وفى طيه برقيتان فيهماشكوى بنوع خاص على الإبعاد وارهاق المبعدين وهدم دور يافا العربية ،ترجو اللجنة أن تتفضلوا بإرسالهما إلى حكومة جلالته فى لندن واللجنة مستعدة بدفع أجرتهما .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

٢٣٥

مذكرة المجلس الإسلامى الأعلى لوزير المستعمرات البريطانية حول رفض العرب سياسة الوطن القومى اليهودى

١٩٣٦

اطلع المجلس الإسلامى الأعلى على* ما نشرته الصحف وأذاعته حكومة فلسطين ببلاغ رسمى على تصريحات وزير المستعمرات فى مجلس العموم البريطانى حول المناقشات التى دارت فى الجلسة المنعقدة فى ١٩ من حزيران سنة ١٩٣٦ بشأن قضية فلسطين .

وهو يرجو فخامتكم أن ترفعوا لجناب الوزير مطالعة المجلس على تلك التصريحات بالبريد الجوى كما يأتى :

إن المجلس التشريعى الإسلامى الأعلى بفلسطين قد أبدى رأيه فى مناسبات وظروف متعددة إلى حكومة فلسطين من أنه لا يمكن للأمة العربية أن تقبل بوجه من الوجوه إنشاء وطن قومى لليهود فى هذه البلاد الإسلامية العربية المقدسة ، ولا بالهجرة اليهودية التى تهدد الكيان العربى ، بانتقال الأراضى من العرب لليهود المؤدى إلى ضياع تلك الأراضى من أيديهم وإلى تشريدهم وإقصائهم عن بلادهم .

---

* فلسطين – يافا – ١٩٣٦/٥/٢٥ ص ٥

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

وقد طالب المجلس بتأسيس حكومة وطنية نيابية فى البلاد، وبالوفاء بالعهود المقطوعة للعرب سنة ١٩١٦، والتى أكدت ثانية سنة ١٩١٨ . والمجلس كما يرى الاستمرار على السياسة الحاضرة خطراً على كيان الشعب العربى بفلسطين يراه أيضاً خطراً عظيماً على أماكن المسلمين المقدسة بما فيها المسجد الأقصى المبارك، الذى له قدسية عالية فى نظر المسلمين فى جميع أنحاء الأرض .

ويعتقد المجلس أن القصد الأول الذى جعل اليهود يفكرون فى اتخاذ فلسطين وطناً قومياً لهم هو مقصد دينى ، وعلى ذلك تكون القضية الصهيونية فى أساسها قضية دينية فى الدرجة الأولى ، وأن اليهود لم يرفضوا أن يكون لهم وطن قومى فى البلاد والأقاليم التى كانت عرضت عليهم فى بدء الحركة الصهيونية وهى أوسع وأغنى من فلسطين إلا وراء فكرة دينية هى إعادة بناء الهيكل اليهودى مكان المسجد الأقصى المبارك ، كما برهن المجلس الإسلامى على ذلك لدى « لجنة شو » البرلمانية ولجنة البراق الدولية بالحجج القاطعة ، وأظهر مطامع اليهود الخطيرة فى المسجد الأقصى المبارك بأقوال هيئاتهم الرسمية وتصريح زعمائهم المسئولين ومقالات كتابهم المشهورين وبتلك الصور والرسوم التى يتناقلونها بينهم ويعلقونها فى بيوتهم ومعابدهم .

والمجلس الإسلامى يشارك الأمة فى مطالبها الحقة العادلة، ويطالب بتغيير السياسة المتبعة بفلسطين تغييراً أساسيًّا ، فإن هذه السياسة أنتجت الكوارث المتعددة المؤسفة منذ ١٨ سنة ، وأظهرت أن المخاوف التى أبداها الشعب العربى منذ الاحتلال ولايزال يبديها هى حقيقة ملموسة لاريب فيها ، وأنها تستند إلى أساس صحيح ، وقد انتقد هذه السياسة رجال حكومة جلالته المتعددون فى تقاريرهم بعد درس واف .

فالمجلس يشترك مع الأمة أيضاً فى جميع الوسائل المشروعة للمطالبة بتنفيذ تلك المطالب ، ويرى من العبث الاستمرار فى سياسة ظهر فشلها وحملت الأمة

والحكومة صعوبات ومتاعب جمة فى محاولة تطبيقها .

وإذ يعتقد المجلس أن الاضراب من تلك الوسائل المشروعة، فهو يرغب فى أن يؤكد بأن سياسة العنف والشدة ضد العرب وخصوصاً ما حدث أخيراً من اعتداء الجند على بعض المساجد والأماكن الاسلامية مما يزيد الحالة ويهيج النفوس .

قد أطلقت النيران ليلة ١٤و١٥/٦/١٩٣٦ من الرشاشات على جامع الجزار الشهير بعكا، التى تركت آثاراً واضحة فى الجدران والنوافذ وغرف طلبة العلم . وقد هدمت السلطة أثناء هدمها المنازل بيافا جانباً من جامع الشيخ رسلان وتشعث القسم الباقى منه ، واحتلت المحكمة الشرعية بنابلس لجعلها مقراً للجنود البريطانيين ، فعبث هؤلاء بقيود المحكمة وسجلاتها وجميع موجودها ، وأتلفوا قسماً من أوراقها الشرعية الإسلامية ، واعتقلت فريقاً كبيراً من رجال البلاد بما فيهم بعض من رجال الدين وموظفى المساجد والمعاهد الدينية والأوقاف الاسلامية .

ويعتقد المجلس الإسلامى أن قضية فلسطين كما أنها قضية قومية فهى من ناحية أخرى قضية دينية إسلامية تهم العالم الإسلامى كله ، وهو يرجو أن تراعى الحكومة البريطانية الشعور الدينى للعالم الإسلامى قاطبة والشعور القومى لجميع الأمة العربية ، فتجيب مطالب العرب بفلسطين وفاء بعهودها المقطوعة لهم قبل وعد بلفور وبعده ، وتخلصاً من التكاليف الباهظة التى يتحملها المكلف البريطانى والعربى من غير جدوى، وإقراراً للسلام فى بلاد تقدسها الأديان .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المجلس الإسلامى الأعلى
أمين الحسينى

٢٣٦

رد اللجنة العربية العليا على خطاب وزير المستعمرات البريطانية حول سياسة حكومة فلسطين *

١٩٣٦

اطلعت اللجنة العربية العليا على الفقرات المقتطفة من بيان وزير المستعمرات التي أذاعتها حكومة فلسطين ببلاغ رسمي . ولما كان ذلك البلاغ غير حاو للبيان كله ، رأت اللجنة أن تنتظر ورود نصه الكامل قبل إبداء رأيها فيه . أما الآن وقد تسلمت ذلك النص في بريد أمس فهي تقرر الإجابة عليه بما يلي :

بيان لا يرجى منه خير للعرب :

١ ــ استهل جناب الوزير بيانه بالإعراب عن تأثره لما انتاب فلسطين من الاضطرابات ، وزاد على ذلك أنه يتمنى لها الخير . وهو شعور طيب يقدره العرب لجناب الوزير ويرجون أن يوفق إلى تحقيقه . ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن البيان لا يحتوى على شئ يرجى منه خير ، ولا على قول يمكن أن يتخذ دليلا على عدول من طرف الحكومة البريطانية عن سياستها الخاطئة ، تلك السياسة التي هي وحدها قادت

---

* فلسطين – يافا – ١٩٣٦/٦/٢٢ ص ٥

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

البلاد إلى محنتها الحاضرة وما سبقها من المحن .

لقد ألف العرب سياسة الوعود واختبروها وعرفوا قيمة الوعود التى قطعت لهم فى أيام الضيق ، ثم أهملت عند التطبيق. وما إضرابهم الحاضر بما فيه من تضحية غالية مقرونة بالثبات التام سوى إعلان الاستياء من نتائج تلك السياسة واستنكار إخلال الحكومة البريطانية بوعودها السابقة . لذلك تجد اللجنة الوعد الجديد المقدم من جناب الوزير دليلا ساطعاً على أن حكومته أغفلت الحقيقة أو تغافلت عنها .

أصبح العرب لا يثقون بالوعود :

٢ ــ وقد أمعنت اللجنة النظر فى بيان الوزير بكل دقة فألفته طافحاً بالجمل الرنانة والأقوال التى من شأنها التخدير فقط ،ولم تجد فيه ما يكشف الغطاء عن نيات الحكومة البريطانية غير الإشارة إلى اللجنة الملكية ، ووعد الوزير بأنها ستنظر فى كل ظلامة ترفع إليها ، وبأنه سوف يطبق ما قد يستحسن من تواصى اللجنة بدون وجل أو محاباة .

بريطانيا تتجاهل الوعود الصريحة للعرب :

٣ ــ ويؤيد هذا القول إشارة الوزير إلى تصريح بلفور وزعمه أن التزامات الحكومة البريطانية نحو العرب إنما تستمد قوتها من الشق الثانى لذلك التصريح المشئوم ، فقد تجاهل جنابه الوعود المقطوعة للعرب قاطبة بوساطة المغفور له الملك حسين سنة ١٩١٥ ، أى قبل صدور وعد بلفور بسنتين والوعود التى أمطرتها طائرات بريطانيا على أهالى فلسطين إبان الحرب ، والوعود المعبر عنها فى كتاب المستر بلفور نفسه لملك الحجاز فى أوائل سنة ١٩١٨ ، والوعود الواردة فى التصريح المشترك الذى أصدرته

حكومتا بريطانيا وفرنسا فى أواخر سنة ١٩١٨ ، والوعود المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من ميثاق « عصبة الأمم » والوعود التى قطعها المستر ماكدونالد — حينما أكد للوفد العربى فى لندن سنة ١٩٣٠ أنه يتعهد بشرفه وشرف الحكومة البريطانية — التى كان يرأسها وقتئذ بتطبيق جميع ماقد يقترحه السير جون هوب سمبسون بدون وجل أو محاباة وغيرها من الوعود الخلابة . تجاهل جناب الوزير كل ذلك كما أنه تجاهل حقوق العرب الطبيعية بأن يعيشوا فى بلادهم أحراراً مستقلين سواء أقطعت لهم وعود أم لم تقطع شأن الأمم الحية ذات التاريخ المجيد .

فهل بعد ذلك كله تبقى ثقة فى نفوس العرب بالوعود وهل يبقى شعور ما بفائدة اللجان؟ وما أغنى جناب الوزير عن اللجنة الملكية وقد صرح أنه لا ينفذ وصاياها إلا إذا رضيتها حكومة جلالته ورأتها موافقة ، وما كان أجدر به أن يبادر إلى إعلام خطة حكومته بالخير الذى يرجوه للبلاد من غير أن ينتظر رأى أية لجنة .

العرب مدفوعون بوطنيتهم لا خائفين :

٤ — إن اعتراف الوزير من أنه ليس للتخويف شأن يذكر بالإضراب جاء مصداقاً لما ورد فى تقرير « لجنة شو » من أن العرب مدفوعون إلى مطالبهم الحقة بشعور الوطنية الصادق ومن أن سكان هذه البلاد لاسيما القرويين يدركون الشئون السياسية خيراً مما يدركها كثير من شعوب أوربا وداحضاً لافتراءات اليهود على الزعماء العرب بأنهم هم الذين يقومون بالتحريض .

المجلس الإسلامى يشارك فى الإضراب :

٥ ـ ذكر جناب الوزير فى خطابه أن المجلس الإسلامى الأعلى قرر عدم الإضراب ، والحقيقة غير ذلك ، فإن المجلس قد شارك الأمة فى شعورها فأضربت دوائره منذ اليوم الأول للإضراب ، كما أعلن ذلك فى بيان خاص مؤرخ فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٥٥ .

٦ ـ وأما ما ذكره جناب الوزير عن اللجنة العربية العليا فالجواب عليه أن هذه اللجنة تستمد نفوذها من الشعب ، وهى لذلك تسير فى حركاتها حسب مصلحته وأنها لاترغب ولا تستطيع أن تمارس هذا النفوذ فى أى أمر يتنافى مع رغبات البلاد ومصالحها .

وعد بلفور وحده لا يعدل :

٧ ـ ذكر جناب الوزير أن حكومة جلالته لن تؤخذ بالعنف ، وقد عززت حكومته القوى للمحافظة على الأمن ؟

إن هذا القول ليس من الإنصاف بالنسبة لشعب أعزل لم يطلب إلا أن يعيش فى بلاده حراً مستقلا و إن الوعود والمعاهدات التى عقدت إبان الحرب و بعدها طرحت لإعادة النظر فيها وعدلت حسب الحاجة دون أن ينقص ذلك من مكانة الدولة التى أعادت النظر ورجعت إلى الحق لأن العدل وحده كان يقضى بذلك .

اليهود هم البادئون بالعدوان والاستثارة :

٨ ــ أما قول جناب الوزير أن اليهود قد ضبطوا أنفسهم رغم الاستفزاز الشديد فهو ينافى تصريحات وزير المستعمرات السابق المستر توماس فى مجلس النواب التى تؤيد أن اليهود هم الذين بدأوا بالاعتداء على العرب ، ويخالف الحقائق الراهنة التى تثبت أنهم استثاروا العرب بقتلهم عاملين عربيين معاً فى مستعمرة كفرسابا ويضربهم جميع الباعة والعمال العرب والاعتداء عليهم فى تل أبيب والمستعمرات ، ومهاجمتهم العرب بيافا بمجموعهم ، بل إن وجود عدد كبير من اليهود بالنسبة لعددهم فى البلاد بين من ألقى القبض عليهم بسبب الاضطرابات الحاضرة كما يعرف ذلك جناب الوزير دليل واضح على أنهم لم يضبطوا نفسهم .

تصرفات لا تدل على صداقة :

٩ ــ وما صرح به الوزير عن الصداقة التقليدية بين العرب وبريطانيا العظمى ورغبة حكومة جلالته باستيفائها فإن الأمة العربية تقابل هذه الرغبة بمثلها للاحتفاظ بهذه الصداقة القيمة ، ولكنها تعتقد أن ليس من حقوق الصداقة أن تمنح الصديقة بريطانيا لليهود إقليماً من أهم وأقدس الأقاليم العربية والإسلامية وأن ترغمهم على قبول ذلك بحراب جيوشها ، التى حارب العرب وإياها جنباً إلى جنب كحلفاء فى الحرب العظمى .

وإن ما أبداه جناب الوزير من رغبة فى أن يدرك الشعب العربى أن له مستقبلا مضموناً فى فلسطين وأن يعيش مع الشعب اليهودى فى وفاق وسلام فإنها رغبة ، مع الأسف ، تناقض المنطق والإمكان. ولو أبدى الوزير رغبته فى أن يعيش الشعب البريطانى

مع شعب آخر يطمع فى بلاده ويهاجر إليها بكثرة ويجعلها أو يحاول أن يجعلها وطنا قومياً له ، فهل يجد فى الشعب البريطانى كله شخصاً واحداً يطمئن لكلامه ، ويعتقد أن له ولشعبه مستقبلا مضموناً كما يريد منا أن نعتقد ونطمئن ؟

لا يزول القلق قبل تحقيق المطالب :

واللجنة تعتقد كل الاعتقاد بأنه ليس بالإمكان إزالة القلق المستحوذ على نفوس العرب واستقرار الحالة استقراراً حقيقياً فى البلاد ما لم تغير حكومة جلالته السياسة المتبعة فى البلاد تغييراً أساسياً تظهر بوادره :

أولا — بوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً .

ثانيا — بمنع انتقال الأراضى العربية لليهود منعا باتا .

ثالثاً — تشكيل حكومة وطنية نيابية .

وهى تأمل أن تلبى حكومة جلالته هذه المطالب العادلة لتتمكن هذه البلاد المقدسة من التمتع بالسلام .

وفى الختام ، تعلن اللجنة العربية أنها كانت ومازالت حاملة أمانى الأمة ، مشاركة لها فى إضرابها ، عاملة على تحقيق أمانيها المشروعة بكل ما فيها من قوة ، معاهدة الله والأمة على الثبات إلى أن تفوز البلاد بغايتها المنشودة ، وتتكلل مساعيها بالفوز المبين . وعلى الله وحده الاتكال و به نستعين .

٢٣٧

مذكرة كبار موظفي الحكومة العرب الى الحكومة البريطانية

١٩٣٦

ياصاحب الفخامة :

نحن أصحاب التواقيع ، موظفي العرب من الدرجة الأولى فى الخدمة نشعر بأن الواجب يحتم علينا أن نعرض الأمور الآتية على فخامتكم :

واجب العربي كموظف :

١ - بالإضافة إلى واجباتنا العامة كموظفي حكومة يقع على عاتقنا واجب خاص بصفة كوننا موظفين عرباً هو أن نكون صلة الوصل بين السلطة والشعب العربي ، الذى نتصل به بطبيعة الحال اتصالا وثيقاً، وأن نوضح للشعب أعمال الحكومة على حقيقتها، وأن نبين للحكومة شعور الشعب العربي واحتياجاته .

لقد كنا ندرك دائماً أن هذه الناحية من واجباتنا هى ناحية أساسية لاسيما لفقدان الهيئات التمثيلية فى البلاد . وقد كنا ومازلنا عند ذلك الاعتبار نفسه، ولهذا نتقدم فى كثير من الاحترام بعرض ما يأتى :

---

* عيسى السفرى فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية – يافا – مكتبة فلسطين الجديدة ١٠٣٧ ص ١٢١ ١٢٤ .

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين – بغداد . بيروت ١٩٦٨

الشعب العربى مظلوم :

٢ — إن السبب الحقيقى للتذمر الحاضر هو أن الشعب العربى بكامل طبقاته وطوائفه يشعر شعوراً عميقاً بأنه مظلوم ، وبأنه لم يلتفت فى الماضى الالتفات الكافى إلى شكاويه المشروعة رغم ما جرى فيها من تحقيقات محققين رسميين نزيهين من أصحاب الخبرة ، فأقروا بصحتها إلى حد كبير . ونتج عن ذلك أن تولدت فى العرب حالة أشبه باليأس وليست حالة القلق الحاضرة فى الواقع سوى تعبير عن ذلك اليأس .

العرب يفقدون ثقتهم بالوعود :

٣ — لابد لنا من تقرير الواقع ، وهو أن شعور اليأس هذا يرجع سببه الأكبر إلى فقدان ثقة العرب بقيمة الوعود والتأكيدات الرسمية التى قطعت لهم ، وإلى ما أصابهم من ذعر حقيقى بسبب إذعان حكومة جلالته للضغط الصهيونى من حين لآخر . والحق أن ثقتهم قد تزعزعت بشدة سنة ١٩٣١ حينما أصدر رئيس الوزارة البريطانية كتابه إلى الدكتور وايزمن تفسيراً « للكتاب الأبيض » الصادر سنة ١٩٣٠ وحديثا عندما هوجم مشروعا المجلس التشريعى وتحديد بيع الأراضى مهاجمة عنيفة فى البرلمان البريطانى مما حول عدم ثقتهم إلى اليأس ، وإنا لنخدع الحكومة ونؤذى ضمائرنا إن أخفينا اعتقادنا بأن ما يشعر به العرب من تذمر هو شعور صادق له ما يبرره .

ارتياب الشعب فى إخلاص الحكومة :

٤ — لقد حاولنا منذ حدثت الاضطرابات الحالية ، كل منا ضمن دائرة عمله ، بأن نستعمل نفوذنا لنرجع الأمور إلى حالها الطبيعى لاسيما بعد أن أعلن

أن حكومة جلالته قد عزمت على إيفاد لجنة ملكية. ولقد تحملنا كثيراً من المشاق فى سبيل إقناع الشعب بأن رجوع الأمور إلى حالها الطبيعى هو شرط لتعيين اللجنة الملكية، ولكن جهودنا كلها ضاعت سدى . وكنا نواجه فى كل مكان ارتيابا فى إخلاص الحكومة فيما عرضت ، حتى لم نظفر فى مساعينا لإعادة السلام بشىء سوى مقت الشعب وسوء ظنه . ولذلك فقد أصبح مستحيلا علينا أن نؤدى واجبنا النافع كوسطاء بين السلطة والشعب العربى.

لا يمكن قتل الشعور بالقوة :

٥ ـ عندما نتأمل عمق وسعة الشعور الذى تجيش به نفوس العرب اليوم ، يتبين لنا أن الحكومة ـ على ما يظهر ـ لا تدرك إدراكاً تاما كل العوامل الداخلية ، التى ولدت الحالة الحاضرة . وحجتنا على هذا الذى قد يزعم أنه وهم هى أننا أشد اتصالا بحقيقة آراء الشعب من غيرنا حتى أقرب مستشارى فخامتك إليك . ونحن نعتقد بصورة خاصة أن ناحية أساسية من نواحى هذا التذمر قد تغاضت عنها الحكومة ، ذلك هو الإدراك بأنه لا يمكن قتل الشعور بالقوة . ولا شك أن لدى الحكومة من شتى الوسائل ما يمكنها من إخماد حركة التمرد الحالى على مدار الأيام. ولكن الشعور سيظل ويظل دائما مصدر اضطراب وإقلاق ، وإذن ، فستفشل القوة حتما فى إخماد الشعور ، والسبيل الوحيد إلى إزالته هو إزالة العوامل التى ولدته ، ولكن لم يقم دليل واحد بعد على أن الحكومة قد أدركت هذا الاتجاه القويم .

تعيين اللجنة الملكية لا يزيل القلق :

٦ ـ حقاً إن الحكومة قد أعلنت بأن لجنة ملكية ستعين للتحقيق فى المظالم ووضع التواصى ، بيد أنها لا تعنى الآن بالسياسة العليا وإنما تعنى بالحالة الراهنة التى

تزهق فيها أرواح وتتلف أموال كل يوم ، فإعلان اللجنة الملكية لم يزل القلق ، وذلك على التحقيق لفقدان الثقة ، كما أشرنا سابقاً . وإذن فالذى نطلب الآن هو القيام بعمل يعيد إلى نفوس العرب الثقة التى فقدوها وينهى المأزق الحاضر .

الهجرة أساس المأزق الحالى :

٧ — إن المأزق فى وضعه الحالى يرجع إلى الهجرة . وبكلمة أخرى إن الاختيار بين العودة حالا إلى الحالات الطبيعية وبين استمرار الاضطرابات وسفك الدماء استمراراً دائميا لايعتمد على سياسة ما أو مبدأ ما ، وإنما يعتمد اعتماداً تاماً على مايتخذ من تدابير آنية يعنى البت فى أمر الهجرة ، أتوقف أم لا .

ولعلنا لا نكون مسرفين إذا أشرنا إلى أن أولى المسائل التى ستواجه عند التحقيقات المقترحة هى مسألة الهجرة .

يضاف إلى ما تقدم أن هنالك سوابق هامة لمثل هذا الايقاف المطلوب ، وذلك أن الهجرة قد وقفت قبل التحقيق فى اضطرابات ١٩٢٩ وفى اضطرابات ١٩٣٣ ولم تقف الهجرة فحسب ، وإنما سحبت أيضاً شهادات الهجرة التى كانت أصدرت قبلها .

وقف الهجرة حل عادل وشريف :

٨ — ولسنا نتردد الآن بعد ما أجرينا من بحث عميق مريح للضمير فى أن نوصى بإيقاف الهجرة باعتباره الحل الوحيد العادل الشريف للخروج من المأزق الحاضر .

الحكومة هى المسئولة :

٩ — نعلم أنه قد يحتج بأن هيبة الحكومة فى خطر ، وأنه لايمكن أن تذعن للعنف دون أن تخسر هيبتها ، وقد كنا نعضد هذه الحجة لو أنا لا نعتقد أن الحكومة نفسها

تعتبر مسئولة إلى حد ما عن هذه النفسية التى أنتجت العنف .

إنا لنعتقد بداهة أن النظام والسلطان أساس كل حكومة فاضلة . ولكن السلطان يعنى بتأمين العدل للجميع ، وحينما لا يجرى العدل أو تتزعزع الثقة ينهار السلطان . ويكون من الخطل فى إدراك حقيقة الهيبة أن يتوهم إمكان إعادتها بالقوة .

وفى حالة إيقاف الهجرة تكون الحكومة قد ربحت بكونها أوجدت حلا موفقاً فضلا عن أن هيبتها وسلطانها لا يخسران شيئاً .

نتكلم بوحى ضمائرنا :

١٠ — وإنا لنثق أن فخامتكم لا تسيئون فهم العوامل التى أهابت بنا إلى تقديم هذه المذكرة ، فهى عوامل من وحى ضمائرنا قبل كل شئ . فى هذه الأسابيع المؤلمة إذا كان أبناء وطننا وربما أقاربنا أيضاً يفقدون حياتهم يوما فيوما ، كنا نبذل كل جهد فى تذكر واجباتنا كموظفين ونشعر أن ضمائرنا توحى إلينا أن نحتج على سياسة العنف التى تسلكها الحكومة بالرغم من وجود وسائل شريفة تؤدى فوراً إلى إنهاء هذا الشقاق وما يتولد عنه من سفك دماء وآلام تزداد يوما بعد يوم .

الحالة خطرة :

١١ — نقدم هذه المذكرة فى أربع نسخ كى ترفع حالا إلى وزير المستعمرات وبالنظر إلى خطورة الحالة ومركزنا الحرج نرجو أن تبرقوا فخامتكم بمحتوياتها إلى الوزير . وأن تتكرموا بتبليغنا الجواب بأسرع ما يمكن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٣٨

بيان اللجنة العربية العليا للأمة بمناسبة مرور مائة يوم على إضرابها *

١٩٣٦

إلى الشعب العربى الكريم بفلسطين :

مضى على نهوضك المبارك وإضرابك السلمى مائة يوم كاملة وأنت ثابت . لم تضعف تلك الأيام على طولها من صبرك ولم توهن من عزيمتك، ولم يكن ما تلقى من إرهاق وقسوة وما تمنى به من خسائر إلا ليزيدك اعتصاما بحقك ومضاء وراء غايتك ومطلبك حتى سجلت لنفسك صفحة ناصعة فى تاريخ النهضات القومية بالصبر والثبات ، فكنت من الذين حق عليهم قوله تعالى : « فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يحب الصابرين »(١).

إنك أيها الشعب الكريم فى نهضتك هذه الحاضرة إنما تعلن استنكارك الصارخ للسياسة الجائرة التى تسير عليها السلطة فى سلب حقوقك الطبيعية فى بلادك والعمل على هدم كيانك . وإن صبرك وثباتك طيلة هذه المدة يدلان على ما أنت عليه من إيمان بعدالة قضيتك .

---

* فلسطين – يافا – ٢٧ / ٧ / ١٩٣٦ ص ٥

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال ، البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

(١) سورة آل عمران رقم ٣ الآية ١٤٦

وإنك شعب أبى لا يلين الظلم قناته ولا يهين العسف شكيمته، وإنك موقن بأن يوم الفوز آت لا ريب فيه ، وأن الله مع الصابرين .

واللجنة العليا تتقدم إلى الشعب العربى ، والبلاد تستقبل أول المائة الثانية من أيام إضرابها ، فخورة بهذا الثبات ، قوية بالله وبالشعب الكريم وبقوة الحق وبما يبدو من تأييد من العالمين العربى والإسلامى ، متفائلة خيراً واثقة كل الثقة ببلوغ الغاية المنشودة ، حريصة على أمانة الأمة ، متمسكة بحقوق البلاد إلى أن يحق الله الحق ويزهق الباطل « إن الباطل كان زهوقا »[1].

---

(١) سورة الإسراء رقم ١٧ ـ الآية ٨١

٢٣٩

بلاغ من قيادة الثورة العربية العامة
فى سورية الجنوبية — فلسطين
إلى عموم المجاهدين والرأى العام العربى والإسلامى والعالمى *

١١ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نذيع فيما يلى على جميع المجاهدين وعلى الرأى العام العربى — الإسلامى والرأى العام العالمى البيان الذى أصدرته حكومة الثورة العربية فى فلسطين بتاريخ ٩/١١ سنة ١٩٣٦ رداً على بيان مجلس الوزراء الانجليزى الذى أذيع فى مساء ١٩٣٦/٩/٧ .

من تدقيق البلاغ الذى أذاعته الحكومة البريطانية بتاريخ ٧ أيلول من ١٩٣٦ عطفاً على تعيين قائد عام وإرسال نجدات جديدة إلى فلسطين ، ومن استعراض أحوال هذه البلاد العربية منذ الاحتلال البريطانى حتى يومنا هذا ، تبين لمجلس الثورة العربية أن الحكومة البريطانية كانت — ومازالت — تتبع سياسة اللف والدوران إزاء الحقوق العربية فى سورية الجنوبية ، وأنها تمكنت بأخاديعها من فصل فلسطين عن سورية الكبرى وعزلها عن البلاد العربية المحررة ، وهى جادة فى جعلها فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء وطن قومى يهودى على حساب المصالح والحقوق العربية

---

* خضر العلى محفوظ . تحت راية القاوقجى . دمشق . مطبعة بابيل ، ١٩٣٨ ، ص ٦٦ — ٧٢ .

مهملة حتى ما أوجبه « صك الانتداب » نفسه من التزامات دولية نحو العرب وهى :

١ — حكومة البلاد، راجع المواد ١١و١٣ و١٧و٢٨ من « صك الانتداب ».

٢ — ترقية أنظمة الحكم الذاتى وتشجيع الاستقلال المحلى، راجع المادة ٦ حقوق ومركز الأهالى ورد مطلقاً فى هذه المادة بحيث يفهم من ذلك شموله الحقوق السياسية والكيان العربى فى فلسطين دون قيد أو شرط .

ولكن يظهر أن الحكومة البريطانية المستخذية للصهيونية قد كانت — وما زالت — تتجاهل هذه النصوص الأساسية الخاصة بالتزاماتها نحو العرب، وبدلاً من إقرارها الحقوق الوطنية فى فلسطين وتشجيعها الاستقلال المحلى قد استعاضت عن ذلك مدة ثمانية عشر عاماً بإدارة يهودية بريطانية تستمد وجودها وصلاحياتها من حكومة لندن رأسا، ومن الوكالات اليهودية فى فلسطين، وجعلت همها إبطال العمل بالتزاماتها الدولية نحو العرب إرضاء لليهود الذين تمكنوا من تسخيرها لأطماعهم ففتحت لهم باب هجرة طاغية ألحقت — وما زالت تلحق — أعظم الأضرار بحقوق ومركز الأهلين خلافا لصراحة المادة ٦ من «صك الانتداب» حتى لتكاد تزيح هذه الهجرة الطاغية الشعب العربى عن مركزه وتقضى على كيانه الموروث وحقوقه الوطنية المقدسة .

ولقد كان مؤسفاً للغاية أن تثابر الحكومة البريطانية على سياسة التحيز لليهود واتباع خطة التهويد وإجلاء الشعب العربى — الموعود من قبلها بالاستقلال — عن وطن آبائه ولجان تحقيق بريطانية رسمية أجمعت على وجوب إنصاف العرب فلم يؤبه لتقاريرها ولم تنفذ توصياتها، بل ظلت السياسة البريطانية راكبة رأسها ممعنة فى الكيد للعرب، تعمل ليلا ونهاراً على زيادة المظالم بدلا من إزالتها . حتى انتهى الأمر بالعرب إلى اليأس من إنصاف الحكومة البريطانية واعتقاد جازم بسوء نيتها . فكان لزاماً عليهم أن يتحدوا هذه السلطة الأجنبية الغاشمة مهما كلفهم ذلك من ضحايا على اعتبار أنها سلطة

غير مشروعة سواء بالنسبة لإخلالها بعهد « عصبة الأمم » أم بالعهود أو بالوعود الرسمية المقطوعة للعرب أم بمبادئ الحقوق الطبيعية الواجبة الاحترام .

ذلك ما جعل الشعب العربى فى فلسطين يعلن إضرابه العام ويقوم مضطراً بأعمال العنف لاليهدد الحكومة البريطانية كما تزعم ، بل ليلفت نظرها ونظر العالم إلى أعظم مظلمة عرفت فى تاريخ البشر .

بيد أن الحكومة البريطانية وقد فتحت عينها على سيول الدماء وأركام الأشلاء لم ترتعد لضحايا غدرها وختلها ، بل ظلت تحاول التغافل عما جنت واقترفت حتى إذا تقدم إليها زعماء العرب المعتدلون بمطالبهم الثلاثة المشروعة وهى :

(ا) قيام حكومة وطنية مسئولة .

(ب) منع الهجرة اليهودية منعا باتا لما ألحقت وتلحق من أضرار بحقوق ومركز الأهالى .

(حـ) منع بيع الأراضى للأسباب نفسها .

عمدت — على عادتها — إلى الختل والمراوغة وسياسة اللف والدوران معلنة بصراحة أنها غير مستعدة لإدخال تغييرات على سياستها حيال فلسطين ، وأنها سترسل لجنة ملكية للتحقيق فى حدود « صك الانتداب » مع العلم أن المطالب الثلاثة التى تقدم بها المعتدلون من العرب لم تكن فى الواقع دعوة إلى إدخال تغيير فى السياسة البريطانية الواجبة الاتباع حيال فلسطين كما يزعم مجلس الوزراء الإنجليزى ، بل دعوة إلى تنفيذ ما أجمع عليه خبراء بريطانيون ولجان تحقيق بريطانية رسمية وإلى احترام الالتزامات البريطانية نحو العرب المثبتة فى « صك الانتداب » المزيف نفسه .

وقد ورد فيه الاعتراف بحكومة مستقلة للبلاد الفلسطينية منفصلة عن الدولة المنتدبة (المواد ١١و١٣و١٧و٢٨) وتعد للوقوف وحدها « أى للاستقلال التام » عملا

بالمادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » وفيه وجوب ترقية انظمة الحكم الذاتى المادة (٢٢) ومنع الهجرة اليهودية عندما تلحق ضرراً بحقوق ومركز الأهالى المادة (٦) ولكن يظهر أن هذا كله تحاول الحكومة البريطانية تجاهله عمداً استبقاء للسلطة بيدها من جهة وإذعاناً لمشيئة اليهود وترويجاً لأطماعهم من جهة أخرى حاسبة العرب سلسلة من السلع تباع وتشرى .

إن حكومة الثورة العربية فى سورية الجنوبية تأسف أسفاً عميقاً لعسف الحكومة البريطانية وتماديها فى أطماعها الاستعمارية . ولطغيان السلطان اليهودى على سياستها إزاء العرب ، وهى إذ تحاول أن تضع تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية كما تدعى ، كان يجدر بها أن تصدر تصريحا رسمياً بتأييد مطالب العرب المنطوية على أقل ما يمكن أن يطمئنهم على مستقبلهم وكيانهم الوطنى ، بل إنه لمن دواعى العجب ألا تغتنم الحكومة البريطانية فرصة تدخل أصحاب الجلالة والسمو ملوك وأمراء العرب وبعض كبار رجالهم بدافع من حسن النية والحرص على مستقبل علائق الأمتين العربية والبريطانية ، فتصدر ذلك التصريح الرسمى المعقول تبريراً لوساطة أصحاب الجلالة والسمو فى نظر الأمة ولدى حكومة الثورة عندما يباشرون دعوتهم إلى حل الاضراب أو توقيف أعمال العنف ، بل إن تفسير الحكومة البريطانية لهذه الرساطة الشريفة كهدية بلا عوض وركوبها مركب التهديد الخشن والتحكم الممقوت وإطالة أمر الفتنة بلا جدوى فى هذا الجزء المقدس من بلاد العرب إن دل على شىء فإنه لا يدل إلا على تقهقر السياسة البريطانية واستسلامها للحكم الصهيونى والاطماع اليهودية استسلاماً مطلقا كلما طال أمده . زاد فى اشتعال نار العداوة والبغضاء وأفقدها ثقة العالمين العربى والإسلامى وهى الثقة القيمة التى ستدفع الإمبراطورية ثمنها غالياً فى الشرق .

لقد أمعنت حكومة الثورة العربية نظرها فى موقف الحكومة البريطانية من وساطة ملوك وأمراء العرب ، وفى إشادتها على سبيل التهديد برحابة صدر السلطات البريطانية فى فلسطين فى الوقت الذى تزهق هذه السلطات أرواح الأهلين الآمنين وتنسف مدنهم وبيوتهم وتصادر أموالهم وحرماتهم وتسبي نساءهم وتروع أطفالهم ، كما أمعنت النظر فى إقرارها إرسال نجدات عسكرية إلى فلسطين ملوحة بالأحكام العرفية وباستعدادها لصب مظالم هذه الأحكام على رأس الشعب الآمن ، فاقتنعت أن حكومة لندن مازالت فريسة للمطامع الصهيونية التى تزين لها الاستمرار فى خطة العسف والظلم ومصادرة الأمانى القومية المشروعة بقوتى الحديد والنار توسيعاً لشقة الخلاف بين الأمة العربية والشعب البريطانى ، وهى الخطة التى لاتتفق قط مع ما تدعيه الحكومة البريطانية فى بلاغها الأخير من أن هدفها الدائم هو تأمين وصيانة العلاقات الودية مع الشعوب الإسلامية . ومن دواعى العجب ألا تدرك الحكومة البريطانية — وهى الحكومة المجربة أن القوة الغاشمة ليست هى الوسيلة الصالحة لإقامة سلم دائم فى فلسطين ، بل هو العدل وإحقاق حق الأمة . وأن الانتداب ليس بعلاقة أبدية ، بل هو وسيلة من وسائل مساعدة الشعب إلى أن يقف متمتعاً باستقلاله التام . وأن الشعب العربى الذى خاض غمار الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء معتمداً على عهودهم وشرف وعودهم لتحقيق حريته واستقلاله لم يعترف قط — فى سائر البلاد العربية المحررة — بمشروعية الانتداب الذى فرض عليه فرضا لأغراض استعمارية مفضوحة بل رفضه وما زال يرفضه رفضاً باتاً بإباء ، وأن تجارب ثمانية عشر عاماً قد أثبتت فشل الانتداب البريطانى فى فلسطين كما ثبت من قبل فشل الانتداب فى البلاد العربية الأخرى حتى استعاضت عنه بريطانيا نفسها فى العراق ، وفرنسا فى سورية الشمالية بمعاهدة تعترف باستقلال البلاد التام ولم يبق من العدل والمنطق السياسى أن تظل فلسطين — وهى جزء لا يتجزأ من البلاد

للعربية — أقل حظًّا من أخواتها فى ممارسة حريتها السياسية وحقوقها الاستقلالية المؤيدة بحكم المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم ومبادئ الرئيس «ولسن» والتصريح البريطانى الفرنسى المشترك عام ١٩١٨، وعهود ووعود إنجلترا الرسمية للعرب.

وإذا كانت الحكومة البريطانية لا تنوى التخلى عن انتدابها كدولة مستعمرة تحاول استعباد فلسطين واستغلالها باسم الانتداب ووعد «بلفور» الباطل، فإن عرب فلسطين — ومن ورائهم العالم العربى بأسره — قد اعتزموا ألا يتخلوا عن بلادهم ووجودهم كأمة تريد الحياة الشريفة مهما كلفها ذلك من تضحيات وضحايا. أما مطالب الثورة العربية فى فلسطين فقد بسطها بلاغنا العام رقم (١) بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٥ و٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ وهى المطالب القومية المشروعة التى لا يرضى عنها المجاهدون بديلا.

إن لجنة التحقيق البريطانية الجديدة ليست فى الواقع بحاجة للتحقيق فى ظلامات العرب وهى ترى مظلمتهم الكبرى بارزة فى تجريدهم من حقوق سيادتهم القومية فى بلادهم وحرمان فلسطين العربية من حقوقها السياسية وإدارتها إدارة مباشرة منذ الاحتلال حتى يومنا هذا للتمكن من إغراقها بسيول الهجرة اليهودية الطاغية وإجلاء الشعب العربى عن وطنه المقدس ظلماً وعدواناً. وها قد كشفت الحكومة البريطانية لآخر مرة عن سوء نيتها إزاء العرب بحسبانها وساطة ملوكهم وأمرائهم وسيلة من وسائل التخدير لا أمراً يتعلق بشرف أولئك الملوك والأمراء الكرام إزاء الأمة العربية التى يحرصون عليها حرصاً عليهم، ويشعرون بشعورها وآلامها بأكثر مما يتصور ساسة الإنجليز. لذلك لم يكد يعرض أولئك الوسطاء الكرام أسس وساطتهم المعقولة حتى ظهرت الحكومة البريطانية وكشفت عن نواياها المبيتة الخبيثة التى كانت وستظل هى العامل الوحيد فى استمرار الاضطرابات وفى فشل كل وساطة شريفة قائمة على

حسن النية. وإن حكومة الثورة العربية ليؤسفها الأسف الشديد أن تعلن بأن الصداقة العربية البريطانية التى تجازف بها الحكومة البريطانية الحاضرة بتحريض من اليهود ستنتهى إلى عداء عربى بريطانى خطر، حتى إذا شعر البريطانيون بعظم الكارثة التى تنتظرهم فى الشرق أدركوا أن الحديد والنار لايوطدان السلام، وأن الظلم الصارخ لا يضمن مستقبل الإمبراطورية، بل يعد الأمة العربية ومن ورائها العالم الإسلامى بأسره ليوم عصيب سيجعل من فلسطين قبراً لمصالح الإمبراطورية وسمعتها فى المشرق والمغرب .

قائد الثورة العربية العام فى سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجى

٢٤٠

نداء من مسيحيي فلسطين إلى العالم المسيحي لإنقاذ الأماكن المقدسة من الخطر الصهيوني *

١٩٣٦

نحن المسيحيين العرب سكان وأهالى فلسطين — الأرض المقدسة — نوجه هذا النداء إلى العالم المسيحى .. إلى أتقياء المسيحيين أينما وجدوا وإلى كل مسيحى يؤمن بتعاليم الإنجيل الطاهر لافتين أنظارهم إلى السياسة القائمة فى البلاد المقدسة وإلى الأخطار التى تجرها وراءها والتى تهددنا بالجلاء عن بلادنا ، وتعرض الأماكن المقدسة للاحتقار والامتهان .

إن حكومة الانتداب البريطانية تنفيذاً لوعد جائر ظالم أعطى من اللورد بلفور باسم الحكومة البريطانية فى ظروف شاذة ، ولأسباب أنانية مادية أخذت تعمل لتأسيس مملكة يهودية تحت اسم وطن قومى لليهود فى فلسطين ، فسنت القوانين الشاذة وفرضت الرسوم والضرائب الباهظة وسهلت بيع الأراضى لليهود وفتحت أبواب البلاد لجموعهم المتدفقة فأموها من جميع أطراف المعمورة جالبين معهم المبادئ الهدامة — من شيوعية وفوضوية وإباحية — المغايرة لكل الأديان السماوية .

حصل فى هذه البلاد التعسة عدة اضطرابات ومظاهرات احتجاجاً على الظلم الفادح النازل بها ، تخلل بعضها أعمال عنف وشدة قمعتها الحكومة بقوة السلاح ثم ظلت

---

* فلسطين — يافا — ١٩ / ٨ / ١٩٣٦ ص ٣ .

راكبة رأسها لا تلوى إلى شكاوانا ولا تصغى إلى احتجاجاتنا التى لم تنقطع طيلة الثمانى عشرة سنة الماضية . وقد نسيت نفسها ، أنها ليست إلا منتدبة من واجبها ان تخدم هذه البلاد وتثقف أهلها كى يصلوا إلى ما يصبون إليه من استقلال وحرية ووضعت نفسها فى مقام المأجور لليهودية العالمية ، فلاهم لها إلا إرضاءها ولا تأتمر إلا بأوامر زعمائها ولا تنفذ إلا رغائبهم . والحكومة مع علمها الأكيد بالأخطار التى يستهدف لها شعبنا العربى من جراء السياسة المتبعة لم تقم للآن بعمل واحد حاسم يزيل مخاوفنا من الجلاء عن بلادنا أو يخفف من غلواء الصهيونيين وغرورهم .

نعم إنها عينت للآن عدة لجان زارت البلاد فى ظروف مختلفة ودرست أحوالها وقدمت تقارير نزيهة ، وبالرغم من أن الحكومة كانت تعد دائما بتسيير دفة السياسة فى البلاد مستنيرة ومسترشدة بآراء هذه اللجان كنا نراها فى كل مرة تراوغ وتتملص من وعودها وتضرب بهذه التقارير عرض الحائط . فكتاب باسفيلد « الأبيض » الذى صدر سنة ١٩٣٠ حوله المستر ماكدونالد إلى « أسود » إرضاء لغريزة الدكتور وايزمن واستبقاء لما يجلبه هذا الزعيم من خير على الإمبراطورية ورجالها .

فهل يعجب العالم إذا سمع أن شعباً آمناً مسالماً دخل برضاه وبدون أى تأثير خارجى فى إضراب لم ير له التاريخ مثيلا . نعم إن الإضراب الحالى عام شامل كل مرافق الحياة من صناعية وتجارية ونقليات برية وبحرية ، يشترك فيه كل السكان العرب .. سكان المدن والقرى والبدو ، مسلمهم ومسيحيهم ، شيوخهم وشبابهم وأطفالهم ورجالهم ونساؤهم وتلاميذ المدارس. ابتدأ هذا الإضراب فى ١٩ نيسان من سنة ١٩٣٦ ولا يزال مستمراً ، ابتغينا به إظهار شعور السخط المستحوذ على نفوسنا من سياسة غاشمة تعمل على إجلائنا عن بلاد آبائنا وأجدادنا ، ورجونا أن يكون سبباً لتثوب الحكومة المنتدبة إلى رشدها . غير أنها –ويا للأسف– اتبعت أهواءها فأمعنت فى إرهاقنا وتمادت

فى تحدينا واستفزاز شعورنا ، فانقلب الإضراب السلمى الذى كنا نتوخاه إلى ثورة دموية حولت البلاد المقدسة التى بشر فيها الملائكة بالسلام إلى بلاد تسودها الفوضى والاضطرابات وتعمها أعمال العنف والشدة من هدم وحرق و إتلاف وتقتيل نفوس بريئة . ونصدقكم القول أنه لو لم نشعر بأن الخطر الداهم الذى يهدد كياننا وينذر بجلائنا عن أوطاننا قد ابتدأ أن يتحقق لما كنا أقدمنا على إضراب كهذا ولما كنا وطدنا النفس على أن تجاب طلباتنا الحقة .

أيها المسيحيون :

إننا لم نطلب من الحكومة المنتدبة إلا أن تعطينا حقنا المهضوم، وتعيد لنا حريتنا المسلوبة ، فتوقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً باتاً ، وتشكل فى البلاد حكومة نيابية أسوة بإخواننا أبناء العراق وسوريا .

أيها المسيحيون :

إن احتقار وامتهان أماكنكم المقدسة قد ظهرت بوادره فى السنة الماضية عندما دخل شباب اليهود وشاباتهم إلى كنيسة المهد فى بيت لحم محل مولد المسيح له المجد، ودنسوه بأعمال مغايرة للآداب ، الأمر الذى أدى إلى تدخل القوة لإخراجهم .

أيها المسيحيون :

إن مشروع روتنبرج قد غير مجرى نهر الأردن فى بعض أقسامه ، وشوه جمال بحيرة طبريا الطبيعى ، أفلا يحق لنا أن نفسر هذا العمل بأنه محاولة لمحو أثر من الآثار التى تذكرنا بحياة السيد المسيح .

أيها المسيحيون :

إننا نرى من واجبنا أن ننبهكم إلى الأخطار المحدقة ببلادنا ، التي تحوى مقدساتكم من مغارة المهد التي ولد فيها المسيح ، إلى بستان الجثمانية حيث أدى صلاته الأخيرة قبل تسليمه إلى الصلب من قبل اليهود ، إلى طريق الآلام ، إلى مكان الجلجلة حيث صلب وقبر ، إلى كل بقعة وطأتها قدماه الطاهرتان فى القدس وبيت لحم وأريحا والسامرة والناصرة وقانا الجليل وسائر مدن وقرى وبحيرات فلسطين ، ونتوسل إليكم أن تعملوا مافى وسعكم لمساعدتنا على حفظ هذه البلاد بيد أهلها الشرعيين خوف أن تطغى عليها الهجرة اليهودية ، فيؤسسون المملكة اليهودية التي طالما حلموا بها وعندها تتعرض للإهمال والتلف كل الآثار التي تذكركم بذلك الناصرى الذى أتم كل النبوءات بارتفاعه على الصليب .

(التوقيعات)

القدس — يعقوب فراج رئيس اللجنة التنفيذية العربية الأرثوذكسية وعضو اللجنة العربية العليا . الدكتور توفيق كنعان نائب رئيس جمعية اتحاد الشبان المسيحية . الدكتور فوتى فريج عضو فى الهيئة الأرثوذكسية الوطنية . مغنم إلياس مغنم سكرتير نقابة المحامين العرب وسكرتير حزب الدفاع الوطنى . عبود هزو عضو الجمعية المرقصية للسريان الأرثوذكس . الدكتور حنا عطا الله دكتور طب . شكرى ديب رئيس كنيسة مار يعقوب الأرثوذكسية . جورج شبر مهندس معمارى . إلياس توما جلاد من وجوه طائفة اللاتين . بولس سعيد من وجوه البروتستانت .

يافا — سليم بركات من وجوه الطائفة المارونية . رفول عبود عضو المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك ووكيل الأوقاف . وديع أنطونى الخورى أحد وكلاء كنيسة

القديس جاورجيوس : الفرد روك عضو اللجنة العربية العليا . عيسى العيسى نائب رئيس اللجنة التنفيذية الأرثوذكسية . حنا صلاح عضو عمدة الطائفة البروتستانتية .

الرملة — جورج كته رئيس مؤتمر الشباب الأرثوذكس . توفيق ناصر عضو عمدة الطائفة البروتستانية .

حيفا — فرج فرج الله سكرتير الجمعية المسيحية بحيفا .

بيت لحم — حنا ميلاد وجيه . عيسى البندك رئيس البلدية . عيسى سابا جحا عضو اللجنة التنفيذية الأرثوذكسية . سليمان قنواتى رئيس الجمعية الخيرية الأرثوذكسية .

بيت جالا — اندريا منصور رئيس البلدية . جورج أيوب عضو المجلس البلدى

بيت ساحور — نخلة عبد الله مختار طائفة الروم . حنا جريس نائب رئيس المجلس المحلى . باسيل شوملى رئيس المجلس المحلى .

٢٤١

رد اللجنة العربية العليا على بيان الحكومة البريطانية عن الخطة السياسية التي تنوي اتباعها في فلسطين *

١٩٣٦/٩/١١

اطلعت اللجنة العربية العليا على البيان الذي أذاعته الحكومة البريطانية في مساء السابع من الشهر الجاري على الخطة السياسية التي تنوي اتباعها في فلسطين، وبما أن كثيراً مما جاء في هذا البيان لايوافق الواقع، ترى اللجنة من واجبها أن ترد عليه كما يأتي :

إن القول بأن الإضراب العام قد أعلنته لجنة من زعماء العرب عقب الاضطراب الذي حصل في يافا في منتصف شهر أبريل الماضي لا يوافق الحقيقة، لأن الشعب العربي لجأ لهذا الإضراب بوحي من نفسه احتجاجاً على السياسة الخاطئة التي اتبعتها الحكومة البريطانية في فلسطين منذ بدء الاحتلال إلى الآن. وإن اللجنة العربية العليا لم تتألف إلا منذ بضعة أيام، أي بعد أن شمل الإضراب جميع البلاد، أما بدء الاضطراب فقد كان من قبل اليهود في « تل أبيب » لا في « يافا » كما أيد ذلك تماماً وزير المستعمرات في مجلس العموم في بيانه بتاريخ ٢٣ من نيسان سنة ١٩٣٦.

إن العرب في فلسطين الذين ما زالوا يطلبون الاستقلال التام والوحدة العربية وإنهاء الانتداب أسوة بالعراق وسورية وسائر البلاد العربية المنسلخة عن تركيا

---

* خضر العلي محفوظ . تحت راية القاوقجي . دمشق . مطبعة بابيل ١٩٣٨ — ص ٧٣ — ٧٦ .

ينكرون على الحكومة ادعاءها أن مطالبهم فيما يتعلق بالهجرة والأراضى والحكم النيابى تتعارض مع « صك الانتداب » .

لقد ذكرت الحكومة البريطانية فى بيانها المذكور أعمال القتل والتخريب التى قام بها العرب فى الخمسة الأشهر الماضية، والحقيقة التى لا مراء فيها أن السلطات البريطانية واليهودية تحمل أعظم المسئوليات فى توسع حالات الاضطراب الحاضرة فقد قامت هذه السلطة منذ البدء — خلافاً لما جاء فى البيان المذكور — بأعمال شديدة ذهبت ضحيتها طائفة كبيرة من النساء والأولاد والرجال المسالمين، كما أن اللجنة قد احتجت عليها مراراً، ولقد لاقت القرى التى يذهب إليها الجنود بحجة تفتيشها أموراً أليمة جداً لأن ما كان يقوم به هؤلاء بحجة التفتيش فى كثير من القرى، هو تخريب قسم وافر من أثاث بيوتها ، وإتلاف مئونتها وفى بعض الأحيان ديس ما فيها من المصاحف الشريفة ، الأمر الذى كان يثير عواطف قوم إلى أبعد حد، كما أن أعمال نسف البلدة القديمة فى يافا ونسف بعض البيوت فى المدن والقرى قد أثار الشعور كثيراً . أما القول بأن الشعب العربى لم يقف موقفه الحاضر إلا لما يقوم به أولئك المسئولون عن دوام الاضطرابات من أعمال التخويف ضدهم فلا صحة له بالمرة، ومما يناقض ادعاءهم هذا مناقضة تامة ما صرح به المستر « أورمبسى غور » وزير المستعمرات نفسه فى مجلس العموم فى ١٩ من حزيران الماضى حيث قال :

« إن لأعمال التخويف نصيباً جزئياً جداً فى الإضراب الذى تبين أنه قائم على إرادة الشعب العربى بصورة واسعة » .

ولقد بحث البيان مطولا عن تصميم الحكومة البريطانية على إرسال لجنة ملكية لفلسطين لبحث الحالة الراهنة فيها شأنها فى ذلك عقب كل اضطراب يقع . إن عدم اكتفاء عرب فلسطين بتعيين اللجنة الملكية كداع لحل الإضراب وطلبهم تغيير السياسة

تغييراً أساسياً تظهر بوادره فى إيقاف الهجرة فذلك لأنهم خبروا كثيراً هذه اللجان التى كانت تشغل نفسها وتشغل البلاد مدة طويلة دون ما جدوى ، إذ أن جميع التقارير التى وضعتها فيما سبق قد أهملتها الحكومة البريطانية ولم تنفذ شيئاً جاء فيها فى مصلحة العرب مما دعا إلى ضياع ثقة هؤلاء بجنى أية فائدة منها .

وأغرب ما جاء فى البيان هو إسناد وساطة ملوك العرب وأمرائهم لزعماء عرب فلسطين ، إن اللجنة ترد هذا الادعاء بكل ما لديها من قوة : وتحتج عليه بكل شدة وهى تعلن بهذه المناسبة ، أن الشعب العربى ولجنته العليا فى فلسطين كانوا ولا يزالون يرحبون بوساطة ملوك العرب وأمرائهم وقد قبلوها بكل ارتياح وشكر ولا يزالون مستعدين لتنفيذ هذه الوساطة بكل إخلاص .

إن العرب معروفون بإجلالهم وانصياعهم لملوكهم ، ولا يعقل أن الشعب العربى فى فلسطين يشذ عن تقاليد العرب فى هذا الشأن . وتستغرب اللجنة كل الاستغراب قول الحكومة فى بيانها الأخير ، من أن المحادثات المطولة التى جرت بين فخامة نورى باشا السعيد وزير خارجية العراق وزعماء العرب فى فلسطين لم تؤد إلى نتيجة مرضية بداعى أن الزعماء العرب أصدروا فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر آب بياناً صرحوا فيه بعداوتهم . فاللجنة العربية العليا ترد هذا الادعاء بكل قوة وتعلن أنها قبلت بالإجماع هذه الوساطة بكل ارتياح واطمئنان . وبعد أن قبل عرب فلسطين الوساطة المذكورة ، غادر فخامة نورى باشا البلاد للقيام بالمخابرات اللازمة بهذا الشأن . وقد فسرت الحكومة طلب اللجنة إلى الأهالى الاستمرار فى الإضراب حتى تتم المفاوضة بأن ذلك يدل على رغبة اللجنة بإحباط المفاوضة ، مع أن الظاهر الصريح فى البيان هو أن اللجنة طلبت الاستمرار على الإضراب بينما تقر المراجع الأخرى هذه الوساطة التى أقرتها اللجنة . وقد فوجئت اللجنة بما جاء فى بيان الحكومة عن هذه

الوساطة، مما يدل على تصلبها فى التحيز لليهود . واللجنة لاتزال تعتقد أن هذه الوساطة التى وافقت عليها بالإجماع ، كانت هى الطريقة المثلى لحل هذه المشكلة حلا آنيًّا يكون فاتحة عهدجديد يمكن الحكومة من إثبات حسن نواياها نحو الشعب العربى فى فلسطين ويعيد السلام والطمأنينة لهذه البلاد المقدسة .

رئيس اللجنة العربية العليا
محمد أمين الحسينى

٢٤٢

بيان اللجنة العربية العليا بالدعوة إلى إنهاء الإضراب استجابة لوساطة الحكام العرب *

١٩٣٦

لقد أعلنت الأمة العربية فى فلسطين الإضراب والاستمرار عليه للأخطار الجسيمة التى أحدقت بها من جراء السياسة الحاضرة المتبعة فى فلسطين وحرمانها من حقوقها السياسية فى البلاد :

وقد برهنت الأمة العربية الكريمة عن قوة إرادتها فى ضرورة تغيير السياسة الحاضرة بصورة أثارت فيها إعجاب العالم أجمع .

ولما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على إرادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة ، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقاداً جازماً بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم إلا لما فيه مصلحتهم ، وحفظ حقوقهم ، لذلك فاللجنة العربية العليا ، امتثالا لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء واعتقاداً منها بعظم الفائدة التى تنجم من توسطهم ومؤازرتهم ، تدعو الشعب العربى الكريم

* فلسطين – يافا – ١١ / ١٠ / ١٩٣٦ ص ١
– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

إلى إنهاء الإضطراب والإضراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية التى ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب .

ولا يسع اللجنة العربية العليا إلا أن تسدى أجزل الشكر إلى هذه الأمة الكريمة فى موقفها التاريخى المجيد على مابذلته من تضحيات غالية وما تكبدته من خسائر فادحة بالأنفس والأموال ، ومما أظهرته من جلد ليس فوقه جلد ، وما تذرعت به من صبر ليس فوقه صبر . وإنا لواثقون بأن جميع أفراد هذا الشعب يقابلون عطف أصحاب الجلالة والسمو واهتمامهم بالشكر الجزيل والثناء الجميل .

٢٤٣
بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية فى سورية الجنوبية — فلسطين إلى عموم أهالى فلسطين *
١٩٣٦/١٠/٣٠

علمت أن قواد الجيش الإنجليزى استدعوا مخاتير القرى وطلبوا إليهم أن يسمحوا لهم بتأسيس نقاط عسكرية فى قراهم ، ودعواهم فى ذلك المحافظة على القرى من تعدى الثوار ،وكلكم يعلم أنه لم يحصل أى تعد من الثوار على أى شخص أو أى قرية . بل كان التعدى سواء بالقتل أو السلب أو فرض الغرامات أو نسف الدور التى لايزال دخانها يتصاعد من كافة أنحاء البلاد ، إنما حصل من قبل الجيش الإنجليزى ليس إلا .

ولقد أراد العدو بهذه الحيلة أولا : إخضاع أهل القرى .

ثانياً : ليظهروا للناس أن فلسطين غير ثائرة وإنما الثائر فيها عناصر عربية دخلت فلسطين من الأقطار العربية وهى وحدها الثائرة ، وهم يقصدون أن يثبتوا للعالم أنكم راضون عن الإنجليز وعن أعمالهم فى بلادكم ، ويريدون أيضاً أن يبذروا الفساد

---

* خضر العلى محفوظ . تحت راية القاوقجى . دمشق . مطبعة بابيل، ١٩٣٨ ص ٧٧ — ٧٨

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

بينكم وبين أبنائكم المجاهدين فيفرقون بين الأخ وأخيه حتى يقضوا على الثورة . وعندئذ يملون شروطهم عليكم فتصبحون عبيداً لليهود .

وهم إنما يعمدون لهذه الدسائس بعد أن عجزوا فى استعمال قواهم ، وبعد أن فشلت كل حملاتهم العسكرية التى جردوها لهذه الغاية . لذلك فإنى أدعو جميع المخاتير والوجوه إلى رفض هذا الطلب باسم الوطن والجهاد المقدس وباسم دماء الشهداء الزكية التى أريقت فى سبيل الدفاع عن بلادكم المقدسة .

وإنى أعلن لأهل فلسطين كافة وللعالمين العربى والإسلامى أجمع ، أن كل قرية تقبل ما يعرض عليها الإنجليز فهى تعد خارجة عن الجماعة وتعتبر خائنة فتستحق كل عقاب من الله ومن المجاهدين ، وإننا سوف ندخل كل قرية ترضخ لطلبات الإنجليز عنوة .

وكل ضرر يحصل على الجند المحتل للقرية وعلى القرية فإنما المسئول عنه أصحاب القرية أنفسهم والسلام .

القائد العام للثورة العربية فى فلسطين

فوز الدين القاوقجى

٢٤٤

بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية فى سورية الجنوبية — فلسطين — حول غدر القوات البريطانية بقوات الثورة بعد الامتناع عن أعمال العنف *

١٩٣٦

تلبية لنداء أصحاب الجلالة والسمو أعلنا وقف القتال وأمرنا سائر قواتنا للامتناع عن أعمال العنف ، وكانت أول بادرة منا وفاء للعدو أن أعدنا بندقية اغتنمها أحد جنودنا بعد الهدنة من جندى بريطانى ، ولكن سرعان ما عمد العدو إلى الغدر ونقض القواعد المقرة للهدنة معتزًّا بقواته ، ومستغلا حسن نياتنا ، فاغتنم فرصة وجودنا فى منطقة « قباطيا » الضيقة فأرسل ليلة ١٩٣٦/١٠/٢٠ كامل قواه إلى تلك المنطقة بقصد الإحاطة بنا وإقامة نطاق فولاذى حولنا، آملا أن نستسلم بكاملنا كما أمل فى كل تطويق أقدم عليه من قبل ، ولم يبال بكرامة كلمته فغدر إذ طوقنا . ولقد أفلتنا من نطاقه بتدبير محكم ، ثم أمسينا متحكمين به من خلفه فبات بدوره مطوقاً ، ولولا حرمتنا لكلمة ملوكنا وأمرائنا لأذقناه من بنادقنا بأساً شديداً ، ولأنسيناه مآسى

---

* مخضر العلى محفوظ . تحت راية القاوقجى . دمشق . مطبعة بابيلى ١٩٣٨ ص ١١١ — ١١٢

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

« بيت أمرين » و « جبع » وغيرهما . ومن دواعى الأسف أن خصمنا لم يرتدع عن مكره السيئ ولا يحيط المكر السيئ إلا بأهله ، فعمد إلى امتهان كلمته محاولا أن يغدر بنا عند انسحابنا إلى وراء الحدود أيضاً . وقد أرسل هذه المرة كل دباباته ومصفحاته وجنوده ، فأقام منها سداً منيعاً من بيسان حتى أريحا ، وذلك ليلة ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ فاصطدمت طليعة قواتنا بغتة بسده الفولاذى وأخذت لفورها الأهبة الواجبة للدفاع ولم تحتج لإطلاق أكثر من ثمانى طلقات خلال اللحظات الأولى حتى أردت ضابطاً وجرحت جنديين . ولم تصب الطليعة — ولله الحمد — بأذى . ولم يكد ينتشر خبر هذه المفاجأة الغادرة فى البلاد حتى هرعت إلينا النجدات من جميع الأنحاء فبلغت عدة آلاف من المجاهدين المستميتين فى سبيل الذود عن القيادة وشرف العروبة . ولو شئنا لقابلنا التعدى بمثله ولأضرمت نار ثورة جديدة عامة يتعدى لهيبها حدوداً ويتعذر إطفاؤها مهما بذلت من جهود وأرسلت من قوى .

ونحن فى هذا الموقف المشرف الذى وقفه المجاهدون لا يسعنا إلا إكبار ما أظهره الشعب العربى فى فلسطين من ضروب البسالة والشجاعة خلال المحنة القومية ، وما أبرز من غيرة وحمية وتضحية فى سبيل نجدة إخوانه المجاهدين ، ومقاومة الطغيان والغدر .

ذلك هو وحى الإباء العربى والشمم العربى والتاريخ العربى وإنه لوحى مقدس قد أحيا آمال العرب وأضاف صفحة جديدة لامعة إلى صفحات تاريخهم المجيد كتبت بدم أبطالهم وشهدائهم وإنها لصفحة لامعة ، بل صفحة خالدة قد سجلت فيها فلسطين عربية إلى الأبد .

فلتهدأ فلسطين بالا ولتنعم حالا فإن أرخص ما قدمنا ونقدم فى سبيلها هو الأرواح والمهج وإن القلوب التى حاربنا بها دفاعاً عن حريتها واستقلالها ما تزال

فى صدورنا ، وسيبقى العرب ملوكاً وشعوباً أمناء على مستقبلها العظيم ، وعهدها المقدس .

ولتعش فلسطين حرة مستقلة .

القائد العام

للثورة العربية فى سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجى

٢٤٥

قرار اللجنة العربية العليا بمقاطعة اللجنة الملكية
احتجاجا على عدم وقف الهجرة اليهودية *
١٩٣٦/١١/٦

إلى الشعب العربي الفلسطيني الكريم :

اجتمعت اللجنة العربية العليا ودرست بيان وزير المستعمرات الذى ألقاه فى مجلس النواب بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥ حول قرار الحكومة البريطانية بعدم توقيف الهجرة اليهودية من الآن، وبالموافقة على السماح بإصدار شهادات هجرة عمال جديدة واستمرار أنواع الهجرة الأخرى خلافاً لما كان ينتظره العرب من وقف الهجرة بجميع أصنافها . وقد رأت فى الأسباب التى ذكرها وزير المستعمرات مغالطة صريحة .

وبما أن الإضراب الذى أعلنه العرب واستمر ستة أشهر إنما كان استنكاراً لسياسة الحكومة البريطانية فى حرمانهم من حقوقهم السياسية وطلباً لتغيير السياسة تغييراً أساسيًّا تظهر بوادره فى وقف الهجرة اليهودية ولما كان هذا القرار الذى أعلنه وزير المستعمرات تحدياً شديداً لعواطف العرب وعدواناً على حقوقهم ، ودليلا على فقدان

* فلسطين — يافا — ٨ / ١١ / ١٩٣٦ — ص ٣ : ومحمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها . صيدا . المكتبة العصرية ١٩٥١ ، ج ١ ص ١٤٩ — ١٥٠.

حسن النية فى حل القضية العربية فى فلسطين حلاً صحيحاً قائماً على تحقيق مطالبهم وحفظ كيانهم القومى .

فإن اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية وتدعو الأمة الكريمة التى برهنت للعالم أجمع على نضوجها السياسى وقوة إيمانها الوطنى أن تعمل بهذا القرار ، والله ولى التوفيق .

٢٤٦

بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية – فلسطين– إلى عموم المجاهدين حول وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس*

١٩٣٦/١١/١٢

إلى عموم المجاهدين في المناطق والميادين في سورية الجنوبية « فلسطين » تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب، ونزولا على طلب اللجنة العربية في القدس نطلب توقيف أعمال العنف تماماً ، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة . وأن تتجنب أي عمل من شأنه أن يعد حجة علينا في قطع المفاوضات كما أنني أطلب من إخوا‍ كافة المحافظة على أسلحتهم ومناطقهم مع الحيطة والحذر التام، وأن يكونوا على استعداد لتلبية النداء عند الضرورة فيما إذا لم تنجح المفاوضات ، وكل من يخالف تعليماتنا هذه يعد خارجاً على الجماعة ويستحق العقاب وغضب الله .

وإنني أمجد أرواح الشهداء وأحيي البطولة والشجاعة النادرة التي أظهرتموها

---

* خضر العلي محفوظ . تحت راية القاوقجي . دمشق . مطبعة بابيل ١٩٣٨ – ص ٩٩ .

فى جميع ميادين الشرف ، والتى كانت موضع إعجاب العالم أجمع فى الدفاع عن الحق المقدس فى البلد المقدس .

إننا نرحب بالسلم الشريف ولن نعتدى عليه ولكننا — عند اللزوم — ندافع عنه ولن نرمى السلاح .

القائد العام

للثورة العربية فى سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجى

٢٤٧

بيان من القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية ــ فلسطين ــ حول ترك الميدان اعتمادا على ضمانة الملوك والأمراء العرب وحفظا لسلامة المفاوضات*

١٩٣٦/١١/٢٢

إن قضية فلسطين المقدسة بعد نداء ملوكها وأمرائها العرب وتعهدهم وضمانهم في إنالة البلاد حقوقها أصبحت قضية عربية وقضية كرامة وشرف للملوك والأمراء وللأمة العربية كافة وأصبح كل فرد عربي مشتركاً في هذه القضية ومجبراً على الدفاع عن هذه الكرامة وهذا الشرف . وما كان الخصم ليصغى إلى النداءات أو يقبل المهادنة لولا الضحايا التي قدمت في انتصارات المعارك الأخيرة ولولا هذه الانتصارات لكان مصير التوسط الأخير كمصير التوسط الذى رده الخصم باستهتار معتمداً في ذلك على نجداته الكبيرة، التي قرر إدخالها الميدان وأمل بوجودها القضاء على الثورة .

إن جيش الثورة لفخور جداً بأن يكون قد قام بواجبه كما عاهد وأنهى مهمته بالفوز وأوصل البلاد إلى حدود أمانيها وحقوقها التي أصبحت في عهدة الملوك والأمراء والأمة العربية جمعاء .

---

* خضر العلي محفوظ . تحت راية القاوقجي . دمشق . مطبعة بابيل ١٩٣٨ — ص ١٠٧ — ١٠٨ .

لهذا ترى قيادة جيش الثورة اعتماداً على ضمانة الملوك والأمراء وحفظاً لسلام المفاوضات ولعدم جعل أية ذريعة للخصم يتذرع بها للعبث فى الحقوق المضمونة أن يترك الميدان مرابطاً بجميع قوات الجيش بعد أن لم يبق له أى عمل وأنها لتعاهد أن يكون جيش الثورة طلائع الجيوش العربية التى سوف تسرع لإنقاذ فلسطين وإنه سيعود إلى العمل على نفس النظام الذى أنهى به حركاته المجيدة فيما إذا تصلب الخصم ولم يعط البلاد حقها .

وإننا إذا عاهدنا وفينا ، وإن عدتم عدنا ، والسلام .

القائد العام

للثورة العربية فى سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجى

٢٤٨

تعليقات على النصوص الواردة فى صك الانتداب بشأن المجلس التشريعى *

أحداث فبراير - ديسمبر سنة ١٩٢٣ (منقولة عن تقرير حكومة الانتداب Survey of Palastine وفق تسلسل الأحداث التاريخى) :

باءت محاولة الحكومة لإجراء انتخاب للمجلس التشريعى المقترح بالفشل وعلى الأثر ألغيت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى هذا السبيل وجرت محاولة بعدها لتأليف مجلس استشارى بتعيين أعضاء من غير الموظفين على نفس الأسس التمثيلية الواردة فى قانون الانتخاب للمجلس التشريعى ، فوجه المندوب السامى الدعوة إلى ثمانية من المسلمين واثنين من المسيحيين العرب ليكونوا أعضاء فى هذا المجلس فقبلوا غير أن سبعة أعضاء منهم انسحبوا فيما بعد تحت ضغط اللجنة التنفيذية العربية وقد تنازلت الحكومة عن هذه المحاولة وظل المجلس الاستشارى يدار من قبل موظفين من الإنجليز حتى النهاية .

---

* كتاب : الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ ص ١٣٨ - ١٣٩

٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣

اقترح وزير المستعمرات بعد ذلك إنشاء وكالة عربية أسوة بالوكالة اليهودية لها نفس مركزها عملا بالمادة ٤ من صك الانتداب ، وقد شرح هذا الاقتراح من قبل المندوب السامى فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ الذى جمع له صفة تمثيلية كاملة من زعماء العرب فأجمعوا على رفض الاقتراح لأنه « لايرضى أمانى الشعب العربى ».

وقالت اللجنة الملكية فى تقريرها الأصلى فى الصفحة ٧٢ من الترجمة العربية الرسمية بصدد أحداث سنة ١٩٢٥ ما يأتى :

. . . كانت القوة المتغلبة على أدمغة العرب المثقفين هى روح القومية العربية التى ضخمتها حوادث الحرب العظمى كما رأينا ولم يطرأ بعدها أى حادث يضعفها بشكل من الأشكال . وأوضح دليل على هذا هو الموقف المنطقى الحاسم غير المتردد الذى وقفته اللجنة التنفيذية العربية من الاقتراح بإنشاء مجلس تشريعى ، ثم إن الوفد الذى أرسلته اللجنة التنفيذية إلى لندن فى أول عام ١٩٢٢ استهل أول رسالة وجهها إلى وزير المستعمرات (المستر تشرشل) بالعبارة التالية :

« ما دام وضع فلسطين على ما هو عليه اليوم من استئثار الحكومة البريطانية بالسلطة بالاعتماد على قواها المحتلة واستعمالها تلك السلطة فى إرغام أهل البلاد ضد رغباتهم على قبول هجرة واسعة النطاق من اليهود والغرباء الذين ينتمى أكثرهم إلى عناصر بلشفية ثورية فلن يقبل أهل فلسطين بأقل من دستور يمكنهم من الإشراف على شئونهم الخاصة إشرافاً تاماً .

ولو أعادت الحكومة البريطانية النظر فى سياستها الحاضرة فى فلسطين ووضعت حداً لنظام الحكم الذى تسيطر عليه الصهيونية وأوقفت هجرة الغرباء إلى فلسطين

إيقافا تاماً ومنحت سلطات تنفيذية وتشريعية إلى أهاليها، الذين هم بحكم الحق والخبرة خير من يميز بين ما هو خير أو شر لبلادهم، لكان فى الإمكان البحث فى نصوص للدستور فى جو آخر. لأن العرب لو وافقوا اليوم على دستور يقصر عن منحهم حق إدارة شئونهم الخاصة بصورة مستكملة لكانوا بفعلهم هذا يوافقون على صك لإدارة الحكومة قد يتخذ بل يرجح أنه سيتخذ كأداة لخنق كيانهم القومى تحت سيل جارف من الهجرة الأجنبية » .

وعن أحداث ٢١ و ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ ذكر تقرير حكومة الانتداب السالف الذكر ما يأتى :

عرض المندوب السامى على زعماء العرب واليهود اقتراحاً لإنشاء مجلس تشريعى قوامه أكثرية من الأعضاء غير الموظفين توزع مقاعده الـ ٢٨ على الوجه التالى :

٥ موظفين و ٢ يمثلان التجار بالتعيين ، ٨ ينتخبون و ٣ يعينون من المسلمين ، ٣ ينتخبون و ٤ يعينون من اليهود وينتخب ١ و ٢ يعينان عن المسيحيين والرئيس شخصية محايدة غير متصلة بحكومة فلسطين لايشترك فى المناقشة ولا يصوت فليس هناك أكثرية رسمية إنما اشترط ثلاثة تحفظات وهى :

١ — مشروعية الانتداب لا يجوز أن ينازع فيها.

٢ — يخول المندوب السامى حق التشريع فى حالات معينة .

٣ — يستمر المندوب السامى فى تحديد جدول العمل المخصص للهجرة .

ومع أن الصحافة العربية تناولت المقترحات بالنقد فإن زعماء الأحزاب العربية المتحدة لم يرفضوها، وكان هناك ما يشير إلى أن الرأى العام العربى — على العموم — فى جانبها إلا أن الزعماء اليهود رفضوها بشكل لا يقبل المساومة .

وبتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٣٥ ناقش مجلس اللوردات موضوع المقترحات

الدستورية، كما ناقشه مجلس العموم بتاريخ ٢٥ من مارس. وقد هوجمت هذه المقترحات بشدة فى كلا المجلسين وأثار اليهود حملة فى الصحف ضدها أيضاً وبتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٣٦ وجه وزير المستعمرات دعوة إلى الزعماء العرب لبحث هذه المقترحات فقبلت الدعوة، غير أن الوفد لم يسافر بسبب نشوب الاضطرابات التى تلت هذه الدعوة .

٢٤٩

قرار اللجنة العربية العليا بالاتصال باللجنة الملكية

١٩٣٧/١/٦

عقدت اللجنة العربية العليا بحضور الوفد الذى عاد من رحلته إلى بغداد والرياض وبعد أن استمعت إلى بياناته واطلعت على كتابى صاحبى الجلالة ملك العراق وملك المملكة السعودية العربية اللذين حملهما الوفد واللذين نشر نصهما لم يسعها إلا أن تستجيب للطلب السامى فقررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية لها. وستتولى اللجنة العربيةالعليا الاتصال باللجنة الملكية بالنيابة عن الشعبالعربى وبسط القضية، وهى ترجو من كل من لديه معلومات أو بيانات تفيد القضية أن يبعث بها خطيًّا إليها لترى رأيها فيها وألا يتقدم أحد للشهادة الانفرادية بدون موافقة اللجنة العربية لما فى ذلك من المصلحة وحسن الانسجام والابتعاد عن التشويش والتكرار والله ولى التوفيق.

---

* محمد توفيق جانا . الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين . دمشق ١٩٣٧ ص ١٠

– سلسلة الوثائق العامة١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

٢٥٠

مذكرة اللجنة العربية العليا
إلى اللجنة الملكية*
١١ يناير سنة ١٩٣٧

تقدم اللجنة العربية العليا ، بالنيابة عن عرب فلسطين ، هذه المذكرة إلى لجنتكم الملكية ، التي بسطت فيها القضية العربية الفلسطينية ، والتي تحتوى على الأسباب الأساسية لاضطرابات صيف السنة الماضية ، والاضطرابات المتوالية فى فلسطين منذ سنة ١٩١٩ .

إن أسباب الاضطرابات الأساسية تلخص بالأمرين الآتيين :

(ا) حرمان العرب فى فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية .

(ب) إصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة إنشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية من شأنها — فى الواقع — هدم الكيان العربى فى البلاد وإيضاح ذلك كما يلى :

أولاً : إن القضية العربية فى فلسطين ، هى قضية قومية استقلالية لا تختلف فى جوهرها عن قضايا العرب فى سائر البلاد العربية ، وليست هذه القضية حديثة بل ترجع إلى مدة طويلة قبل الحرب العامة .

---

* محمد توفيق جانا . الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين . دمشق ١٩٣٧ ص ٣٥٧ — ٣٦٨ .

لقد كان العرب يؤلفون جزءاً مهماً من كيان الدولة العثمانية ومن الخطأ أن يقال إن العرب كانوا تحت نير عبودية الأتراك وأن حركتهم ومساعدة الحلفاء لهم، إنما كانت ترمى إلى تحريرهم من ذلك النير، فقد كانوا فى الحقيقة يتمتعون فى كيان الدولة العثمانية بجميع أنواع الحقوق التى كان يتمتع بها الأتراك سياسية كانت أو غير سياسية وذلك بحكم الدستور العثمانى الذى وضع أساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التى كان يتألف منها كيان الدولة العثمانية .

وكان العرب يشاطرون الأتراك فى جميع مناصب الدولة المدنية والعسكرية الرئيسية وغير الرئيسية . فكان : منهم رؤساء وزارات ووزراء وقواد فيالق وفرق وسفراء وولاة ومتصرفون كما أنهم كانوا شركاء الأتراك فى البرلمان العثمانى بقسميه النواب والأعيان ممثلين فيه بعدد كبير من الأعضاء متناسب مع عدد نفوسهم وفقاً للدستور وقانون الانتخاب العثمانى . وفوق ذلك فقد كانت البلاد العربية تدار بحكم يستند على مجالس إدارية منتخبة فى الأقضية والألوية والولايات وعلى مجالس عمومية انتخابية للولايات والألوية المستقلة كالقدس والتى كانت تتمتع بصلاحيات واسعة فى الإدارة والمالية والتعليم والعمران .

غير أن العرب كانوا بالرغم من ذلك كله يطمحون إلى استكمال سيادتهم القومية فى بلادهم طموحاً يرمى إلى استعادة المركز الممتاز الذى كان للشعب العربى فى القرون الغابرة، والذى قدم فيه للحضارة الإنسانية خدمات عظيمة بادية الأثر فى كل نواحى الحياة المدنية العالمية . فلقد اعتنق منذ زمن طويل رجالات العرب وشبانهم — الذين كان منهم عدد كبير من فلسطين — الفكرة الاستقلالية ونشروها بقوة فى جميع أوساط البلاد العربية . ونشطت هذه الحركة نشاطاً عظيماً منذ سنة ١٩٠٨ (بعد إعلان الدستور العثمانى) بنوع خاص إلى العمل فى هذا السبيل . وتعرضوا

فى سبيلها إلى الاضطهادات الشديدة وتحمل التضحيات الجسيمة خاصة بعد عقد المؤتمر الأول فى باريس سنة ١٩١٣ والذى كان مظهراً عظيماً من مظاهر هذه الحركة . وكان آخر هذه الأعمال قيام شريف مكة الشريف حسين حينئذ (الملك حسين) بثورته الكبرى باسم العرب متحالفا مع بريطانيا العظمى سنة ١٩١٥ للوصول إلى تحقيق الغاية المنشودة وهى استقلال البلاد العربية .

ثانيا : قطعت الحكومة البريطانية للملك حسين — بصفته ممثلا للعرب — عهوداً تأيدت مراراً، تتضمن الاعتراف بقيام دولة عربية مستقلة ، وقد شملت هذه العهود فلسطين ، كما شملت سائر البلاد العربية فى الدولة العثمانية .

وقد ادعى المستر ونستون تشرشل ، حينما كان وزيراً للمستعمرات فى سنة ١٩٢٢ ، بأن فلسطين لم تكن داخلة ضمن هذه الحدود فى الرسائل التى تبودلت بين الملك حسين والسير هنرى مكماهون دونما جدوى ، إذ أن الاستثناءات التى لم يسلم بها فى ذلك الحين الشريف حسين (الملك حسين) إنما أريد بها ما هو معروف اليوم بلبنان ، وذلك ثابت بدون أقل ريب بالدلائل الآتية :

١ — لقد أريد بهذه الاستثناءات عدم التعارض مع مدعيات فرنسا بمصالح خاصة فى الأقسام الغربية من أقضية دمشق وحمص وحماه وحلب ، ولم يكن لفرنسا مدعيات إلا فيما يسمى اليوم لبنان .

٢ — إن الاستثناءات تشمل الأقسام الواقعة غربى أقضية دمشق وحماة وحمص وحلب . وفلسطين ليست واقعة غربى هذه الأقضية .

٣ — وأما ما ادعاه المستر تشرشل من أن المقصود من دمشق هو ولاية دمشق فخطأ من الأساس لأنه لم يكن هناك ولاية دمشق بل كانت دمشق عاصمة ولاية سوريا وتشتمل على قضاء واحد من عدة أقضية ضمن هذه الولاية . ولو أريد بقضاء

دمشق ولاية سوريا التابعة لها أقضية شرق الأردن والتى تقع فلسطين فى الغربى منها لما ذكرت أقضية حمص وحماة التى هى أيضا أقضية داخلة فى ولاية سوريا مثل قضاء دمشق . ولو عنيت فلسطين فى هذا الاستثناء لذكر أيضاً أقضية السلط والكرك .

فالملك حسين استناداً إلى العهود المذكورة قام بثورته الكبرى ودعا إليها العرب فى مختلف البلاد العربية فكان متطوعو فلسطين من أول الوافدين الذين انضموا إلى جيوش الثورة العربية . وقد كانت الطيارات تلقى فى فلسطين المنشورات العديدة للدعوة إلى انضمام جنود وضباط العرب فيها إلى الثورة العربية فاشترك عرب فلسطين فيها بمقياس واسع ضباطا وجنودا لأجل تحقيق غايات الحركة العربية التى كانت ترمى إلى استقلال البلاد العربية ومنها فلسطين .

ثالثا : وضعت الحرب أوزارها على أساس مبادئ الرئيس ولسن ومنها مبدأ تقرير المصير ، ولقد أصبح تنفيذ هذا المبدأ حقاً مقدساً .

ولما تم النصر لجيوش الحلفاء أذاع اللورد اللنبي قائد جيوش الحلفاء فى الشرق باسم الحكومتين البريطانية والفرنسية فى تشرين الثانى من عام ١٩١٨ فى جميع مدن وقرى فلسطين وفى سوريا ولبنان بيانا جاء فيه : إن القصد من حركة الحلفاء هو تمكين أهل البلاد من تقرير مصيرهم وإنشاء حكومات وطنية منهم ، وأنه لم يكن لفرنسا ولا لبريطانيا أى مقصد استعمارى فى هذه البلاد . وقد تلقى عرب فلسطين إذ ذاك هذا البيان بمثابة وثيقة عهد جديد مؤيد للعهود المقطوعة للملك حسين والمشار إليه آنفاً .

رابعا : تم عقد مؤتمر الصلح فى فرسايل ، وكان أهم ما أنتجه هذا المؤتمر هو عهد « عصبة الأمم » وقد تأيد فى هذا العهد مبدأ تقرير المصير ومبدأ الإعتراف باستقلال

البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية باعتبار أن سكانها العرب قد وصلوا إلى درجة من النضوج السياسى يجعلهم أهلا للتمتع بالاستقلال بشرط أن يتلقوا الإرشاد والنصح لمدة مؤقتة من دولة عرفت بالدولة المنتدبة . وجعل لرأى أهل البلاد الاعتبار الأول فى اختيارها .

وعلى أثر ذلك تقرر إيفاد لجنة دولية للبلاد العربية لاستفتاء سكانها . وجاءت اللجنة الأمريكية المعروفة بلجنة كراين — كنغ . وكانت نتيجة استفتاء هذه اللجنة برهاناً قاطعاً على رغبة أهل هذه البلاد فى الاستقلال والحرية والوحدة السورية والعربية ورفض السياسة الصهيونية رفضاً باتاً .

خامسا : وبالرغم من كل ذلك وبعد أن كان لعرب فلسطين كل الحق فى كيان عربى مستقل، فقد سلخت بلادهم عن سوريا وفرض عليها الانتداب البريطانى وأدمج وعد بلفور فى « صك الانتداب »، ثم بالرغم عما ذكر فى هذا الصك من أنه مستند إلى المادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » فقد صيغ فى قالب لوحظت فيه بالدرجة الأولى مصالح اليهود، وقد جعل فيه للحكومة المنتدبة الحق المطلق فى التشريع والإدارة ونص فيه على وجوب وضع البلاد فى حالات إدارية وسياسية واقتصادية من شأنها تسهيل إنشاء الوطن القومى اليهودى . وقد سارت الحكومة البريطانية فى إدارة البلاد طيلة التسع عشرة سنة الماضية على سياسة ترمى إلى إنشاء هذا الوطن اليهودى مهملة تمام الإهمال المحافظة على حقوق و « وضعية » العرب التى أخلت إخلالا فظيعاً بحيث نزلت نسبتهم العددية التى كانت ٩٣٪ فى بداية الاحتلال البريطانى إلى ٧٠٪ وبحيث خيب كل أمل لهم فى الحكم الذاتى، وبحيث حرموا من كل مشاركة فى مرافق البلاد، وبحيث أصبح كيانهم القومى مهدداً بالهدم والفناء وبحيث مكن اليهود من الاستيلاء على قسم كبير من أحسن الأراضى العربية وأخصبها

وتشريد مزارعيها عنها ومحو القرى العربية فيها . هذا فى حين أن البلاد العربية الأخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية والمماثلة لفلسطين أى سوريا ولبنان والعراق قد قام بها منذ البدء حكم وطنى ما لبث أن انتهى فيه عهد الانتداب وتثبتت العلاقة بينها وبين بريطانيا العظمى فى العراق ، وفرنسا فى سوريا ولبنان على أساس معاهدة حلف وصداقة أخذت تتمتع بعدها هذه البلاد بحكم نفسها بنفسها .

فمن الطبيعى جداً أن يعتقد عرب فلسطين الذين كانوا يأملون طوال السنين السابقة رجوع بريطانيا إلى إنصافهم ، إن كل حائل يحول بينهم وبين حقهم المقدس فى الاستقلال والمحافظة على كيانهم القومى فى بلادهم ، إنما هو قائم على الظلم وأن من واجبهم أن يظلوا مناضلين بجميع الوسائل المشروعة التى لديهم إلى أن يزول هذا الظلم وإلى أن يصلوا بزواله إلى حقهم المقدس .

سادسا : جاء فى تصريح المستر ونستون تشرشل سنة ١٩٢٢ : إن المانع الوحيد لتأسيس حكومة وطنية فى فلسطين أسوة بالبلاد العربية الأخرى ليس كون أهل فلسطين أقل رقيا وتقدما من سكان تلك البلاد وإنما هو وعد بلفور . وفى هذا من الظلم والإجحاف ما لا يحتاج إلى إسهاب ، إذ أنه لا يمكن أن يبرر ذو وجدان أيا كان حرمان العرب فى فلسطين من التمتع بحقهم المقدس بالحرية والاستقلال لا لذنب اقترفوه ولا لتقصير وقعوا فيه ولكن لأن الحكومة البريطانية وعدت اليهود بإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين .

على أنه مهما قيل عن تصريح بلفور ، فإن الحقيقة الناصعة أنه تصريح باطل من أساسه لا يقوم على أى منطق ولا يستند إلى أى حق . فقد اضمحل كيان اليهود بفلسطين منذ تشتتهم قبل نحو ألف وتسعمائة سنة ولم يبق لهم فيها وجود إلا بضعة آلاف لم يعيشوا فى البلاد آمنين مطمئنين على أرواحهم وعلى أموالهم إلا بعد

الفتح العربي وبفضل التقاليد العربية السمحة . وقد استقر العرب فى فلسطين منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة واصطبغت بهم الصبغة العربية وما زالوا هم أصحابها الشرعيين ومنهم تتشكل أكثريتها الساحقة . ولم يكن عدد اليهود الذين دخلوا طوال زمن الحكم العثمانى وما قبله ووجدوا عند الاحتلال إلا نحو ٥٠٠٠٠ يهودى أو ٧٪ من مجموع السكان ، عدد عظيم منهم أجانب .

سابعا : يرمى وعد بلفور إلى غاية مبهمة ويحتوى على أمرين ثبت بالتطبيق أنهما متناقضان كل التناقض . أما أن غاية هذا الوعد مبهمة فلانه بالرغم من المحاولات الرسمية العديدة لتفسيره لم يزد إلا إبهاماً ، وأما أن الأمرين اللذين جاءا فيه والمتعلقين بإنشاء الوطن القومى اليهودى والمحافظة على « حقوق » و « وضعية » العرب متناقضان تماما ، لأن أقل نتيجة طبيعية لإنشاء هذا الوطن هو ضياع « الحقوق » و « الوضعية » التى للعرب فى البلاد .

غير أن الحكومة البريطانية التى حادت عن طريق الحق والوفاء بالعهود المقطوعة للعرب بارتباطها بوعد بلفور ظلت مستمرة فى حيدها عن طريق الحق والعدل . وحاولت أن تجعل المستحيل ممكنا بإنشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية المحاطة بالاوقيانوس العربى من جميع الجهات والتى هى موضع الاهتمام العظيم للعالم العربى والإسلامى فأساءت إلى الحق والعدل وجعلت هذه البلاد المقدسة بلاد فتن دامية ليس من المستطاع أن تهدأ ما دام الشذوذ عن الحق والعدل هو الأساس الذى تقوم عليه إدارتها . إن التاريخ لم يرو حادثا مثل هذا كما أن الاصرار على هذه السياسة ليس فى مصلحة أى كان .

ثامناً : إن اللجنة العربية العليا لا ترى فائدة كبيرة من الدخول فى تفاصيل وأرقام واسعة لإثبات الإجحاف الذى أصاب العرب من الإدارة البريطانية

وما لقيه اليهود ويلقونه من تعضيد وتحيز ومحاباه وتسليم للمرافق الحيوية فى البلاد ، وما هى الروح الاستعمارية والصهيونية المسيطرة على فروع الإدارة والتشريع وما يقترف فى سبيل ذلك من أعمال وحوادث لاتقرها مبادئ الحق والعدل كما أن العرب لايرون أية فائدة وأمل من إصلاح فى إدخال تغييرات ثانوية لأن الداء إنما هو الأساس وما لم يعالج الأساس معالجة صحيحة وجريئة فإن الداء يظل مستفحلا والشر متفاقما .

أما هذه المعالجة الأساسية والصريحة فهى :

١ ـ العدول عن تجربة الوطن القومى اليهودى الفاشلة التى نشأت عن وعد بلفور . وإعادة النظر فى جميع النتائج التى نتجت عنها والتى ألحقت أشد الأضرار والأخطار بكيان العرب وحقوقهم .

٢ ـ إيقاف الهجرة اليهودية إيقافا تاماً وفوراً .

٣ ـ منع انتقال الأراضى العربية لليهود منعا باتا وحالا .

٤ ـ حل قضية فلسطين على الأسس التى حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، وذلك بإنهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستورى تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه .

محمد أمين الحسينى	فؤاد سابا
رئيس اللجنة العربية العليا	أمين السر

٢٥١
بيان الحاج أمين الحسينى أمام اللجنة الملكية
١٩٣٧/١/١٢

قد كان لدخول العرب فى صفوف الحلفاء من التأثير ما صرح به كبراء الساسة والقواد البريطانيين كالمستر لويد جورج واللورد اللنبى والمستر تشرشل والكولونيل لورانس وغيرهم. وقد اشترك عرب فلسطين من ضباط وجنود بعدد وافر من جيوش الثورة العربية ، واستشهد كثير منهم فى سبيل تحقيق غايات الحركة العربية التى ترمى إلى استقلال البلاد العربية ومنها فلسطين .

وضعت الحرب أوزارها على أساس مبادئ الرئيس ولسن ، ومنها مبدأ تقرير المصير لكل أمة حسب رغبتها أو اختيارها . وأذاع اللورد اللنبى فى هذه البلاد بيانا فى ٧ نوفمبر من سنة ١٩١٨ فى جميع مدن فلسطين وقراها جاء فيه : « إن الغاية التى رمى إليها الحلفاء من خوض غمار الحرب فى الشرق هى تحرير الشعوب التى تحت تحكم الأتراك وتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم ، وإنه ليس لبريطانيا العظمى ولا لفرنسا أى قصد فى وضع نظم خاصة لحكومات هذه الأقطار » .

---

* (محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين ، دمشق ، ١٩٣٧ ، ص ١٩ – ٢٩).
– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨ .

وقد تلقى عرب فلسطين هذا البيان بابتهاج وبمثابة عهد جديد مؤيد للعهود المقطوعة للعرب . ومما تحسن الإشارة إليه فى هذا الموقف أن اللورد اللنبي اعترف صراحة للوفد الفلسطيني العربى فى لندن سنة ١٩٢٢ بما يأتى :

« إن فلسطين كانت مقصودة فى هذا البيان مثل سائر البلاد السورية والعراقية » .

خيبة الأمل والآمال :

ثم عقد مؤتمر الصلح الذى انتهج عهد « عصبة الأمم » . وقد تأيد فى العهد مبدأ تقرير المصير ومبدأ الاعتراف باستقلال البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ، كما جاء فى المادة ٢٢ من العهد المذكور . وألغيت بموجب المادة ٢٠ منه جميع المعاهدات والالتزامات السابقة المناقضة لمبادئ هذا العهد . وعلى أثر ذلك أوفدت «لجنة كراين » لاستفتاء أهل هذه البلاد ، فكانت نتيجة الاستفتاء رغبتهم الصريحة فى الاستقلال والوحدة السورية والعربية ورفض السياسة الصهيونية رفضاً باتاً .

وبينما كان أهل هذه البلاد ينتظرون تحقيق آمالهم فى المجتمع بإنشاء مملكتهم العربية المستقلة بناء على حقوقهم الطبيعية التى منحها الله لجميع الأمم ، وبناء على العهود المتكررة والمقطوعة لهم ، وبناء على مبادئ تقرير المصير وعهد « عصبة الأمم » إذ بهم يرون الحكومة البريطانية تمضى فى سياسة إنشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية وسلخ فلسطين عن سائر الأقطار العربية ، متجاهلة الأضرار الكبيرة التى تلحق بالبلاد العربية من التجزئة والسياسة الصهيونية .

وعد بلفور والانتداب :

كانت دهشة العرب عظيمة لأنهم لم يكونوا ينتظرون من بريطانيا العظمى التي عرفت بصلاتها الوثيقة بالعالمين العربي والإسلامي والتي تحرص على سمعتها فى الشرق ، أن تمضي فى هذه السياسة التي جرت أعظم الأضرار على كيان الأمة العربية وعلى اقتصادياتها وكل نواحي حياتها ، وأن تمنح اليهود قطر فلسطين الذي هو من أهم الأقطار العربية . ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى قرر « صك الانتداب » البريطاني على فلسطين فى ٢٤ تموز من سنة ١٩٢٢ من قبل مجلس « عصبة الأمم » المنعقد فى لندن وأدمج فيه وعد بلفور الذى نص فيه على وجوب وضع البلاد فى حالات إدارية وسياسية واقتصادية من شأنها تسهيل إنشاء الوطن القومي لليهودى ، ثم بعد ذلك استشارة اليهود والاتفاق معهم على كل مشكلة بينما لم يستشر العرب فى ذلك أبداً .

أيهما أصدق :

وبهذه المناسبة أذكر أن الوفد العربي فى لندن سنة ١٩٣٠ حينما برهن لكل من المستر ماكدونالد واللورد باسفيلد على تناقض الصك المذكور أجابا بأن هذا الصك هو من وضع « عصبة الأمم ».

وبعد ذلك قابلت السير اريك ريموند السكرتير العام « لعصبة الأمم » وأبديت له هذا التناقض فقال إن الحكومة البريطانية هى التي وضعت الصك وليست « عصبة الأمم » . فذكرت له ما قال المستر ماكدونالد ولكنه أصر على كلامه .

محو القرى العربية :

سارت الحكومة البريطانية التسعة عشر عاماً الماضية بطولها على تلك السياسة التي أضرت بالكيان العربي أعظم الضرر . إذ هبطت نسبة العرب العددية التي كانت ٩٣ في المائة في بدء الاحتلال إلى ٧٠ في المائة ، وإذ أمكن اليهود الاستيلاء على قسم وافر من أخصب الأراضي العربية وتشريد مزارعيها ومحو القرى العربية التي كانت آهلة فيها . وخيب كل أمل للعرب في الاستقلال .

هذا في حين أن البلاد العربية الأخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية والمماثلة لفلسطين من كل الوجوه ، كالعراق وسوريا ولبنان ، قد قام فيها منذ البدء حكم وطني مالبث أن انتهى فيه عهد الانتداب ، وعقد بينهما وبين حكومتي إنكلترا وفرنسا معا هدات حلف وصداقة أخذت تتمتع بعدها بحكم نفسها بنفسها .

لم يترك عرب فلسطين طيلة هذه التسعة عشر عاماً وسيلة من وسائل الشكوى والاحتجاج ومراجعة الحكومات المتوالية في فلسطين ولندن و « عصبة الأمم » وقد أوفدوا إلى لندن خمسة وفود لهذه الغاية .

وقد أصدر مجلس اللوردات سنة ١٩٢٢ بعد المناقشة والتصويت قراراً ينص على أنه يجب تعديل دستور فلسطين بصورة تتفق مع رغائب العرب ومع العهود المقطوعة لجلالة الملك حسين . ولكن لم يظهر أثر لهذا القرار ، ويا للأسف ، لا في تعديل الدستور ولا في جعله يتفق مع رغائب أهل البلاد الأصليين وهم العرب الذين قطعت لهم عهود صريحة باستقلال بلادهم. ولسنا ندري إلى الآن أية قيمة كانت لذلك القرار .

لجان التحقيق السابقة :

هذا وقد عينت الحكومة البريطانية لجان تحقيق عديدة فى تواريخ مختلفة لتحقيق ظلامات العرب وشكاياتهم ، ولكن نتائج تلك التحقيقات لم تسفر عن أية نتيجة عملية فى إنصاف العرب ، بسبب نفوذ اليهود وضغطهم على الحكومة البريطانية . وبهذه المناسبة أذكر أنى قلت للمستر رمزى ما كدونالد رئيس الوزارة ، فى إحدى جلساته مع الوفد العربى الفلسطينى فى لندن سنة ١٩٣٠ لما أراد إيفاد السيرجون هوب سمبسون لتحقيق مسائل الأراضى والمهاجرة : « أية فائدة من إيفاد هذا الخبير وقد دلت التجارب على أن جميع تقارير اللجان السابقة التى نصت على إنصاف العرب لم يعمل بها بسبب تأثير اليهود » ؟ فقال لى : « إنى أؤكد بشرفى كرئيس وزارة بأنا سننفذ التواصى التى ترد فى هذا التقرير بكل إخلاص » . ولم يمض على هذا الكلام وقت طويل حتى نقض المستر ما كدونالد نفسه فى « الكتاب الأبيض » الذى أصدره اللورد باسفيلد سنة ١٩٣٠ بكتابه الذى أرسله إلى الدكتور وايزمن وأهمل جميع التواصى التى جاءت فى تقرير سمبسون لمصلحة العرب فى مسألتى الأراضى والهجرة .

ازدياد عدد اليهود :

ويمكنكم أن تتصوروا بعد هذا خيبة الأمل التى أصابت العرب ويأسهم من أى تحقيق يجرى فى البلاد . وعلى هذا الشكل ظلت آمالهم تنهار تباعاً بالإضافة إلى تبدل وضعيتهم فى بلادهم وهبوط نسبتهم العددية وضياع أراضيهم ومزاحمة لغتهم ومصالحهم الاقتصادية ، وبكلمة موجزة كانوا يرون بأعينهم تغيير وضعيتهم وضياع حقوقهم بسرعة هائلة ، فإن اليهود كانوا فى بدء الاحتلال نحو ٥٠ ألفاً فأصبحوا أكثر

من ثمانية أضعاف ذلك العدد . ولم يكن لهم حينئذ من الأراضى إلا نحو ١٠٠ ألف دونم فتضاعف اليوم إلى نحو خمسة عشر ضعفاً من أخصب الأراضى وأحسنها .

الأماكن المقدسة :

هناك قضية خطيرة أخرى تنتج عن تكاثر اليهود وامتلاكهم الأراضى ونمو نفوذهم السياسى . وهى قضية الأماكن المقدسة الإسلامية التى أبدى اليهود وهم لايزالون الأقلية ، من المطامع الخطيرة فيها ما أثبتناه لكل من لجنة شو ولجنة البراق الدولية ، ورغم كل ما صدر فى هذا الشأن من بيانات للتطمين فإن المسلمين لا يمكنهم أن يغضوا الطرف عن الأقوال المخيفة الكثيرة الواردة فى مراجع يهودية معتمدة كل الاعتماد ، وفى تصريحات بعض زعماء اليهود وهيئاتهم المسئولة ، والتى يؤخذ منها - بدون أقل ريب - أن أمانى اليهود ترمى إلى إعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض الحرم الشريف والمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . وهناك خطر ناشىء عن طمرح اليهود للاستيلاء على موارد البلاد الطبيعية ومواقعها الموصوفة بالجمال وذلك الطموح الذى يعكرون به صفاء بعض الأماكن المقدسة ويقضون على جمالها وقدسيتها ، كما حدث فى بحيرة طبريا ونهر الأردن حيث سمح لشركة روتنبرج بإقامة خزانات لتوليد الكهرباء .

وطن للفتن والمشاكل :

وإن مما يدهش العرب ويؤلمهم كثيراً أن يروا الدولة البريطانية ذات الصلات الكثيرة مع العالمين العربى والإسلامى ، تتمسك بتصريح بلفور ، الذى هو باطل من أساسه ولا يقوم على أى عدل أو منطق ولا تتمسك بالعهود المكررة المقطوعة للعرب - قبل تاريخ وعد بلفور وبعده - مع أن العهود المقطوعة للعرب

والمؤكدة مراراً وأحدها من المستر بلفور نفسه فى ٨ فبراير سنة ١٩١٨ ، توافق الواقع والعدل والحق ومبادئ « عصبة الأمم » ؟ بل تظل الدولة البريطانية مستمرة على اتباع سياسة غير عادلة وغير معقولة بمحاولتها جعل المستحيل ممكناً بإنشاء وطن قومى لليهود فى هذه البلاد العربية المحاطة بالأوقيانوس العربى من جميع الجهات ، والتى تهوى إليها أفئدة العالمين العربى والإسلامى ، وتجعل هذه البلاد المقدسة بلاد فتن دامية « ووطناً قومياً دائمياً للفتن والمشاكل » ليس من المستطاع أن تهدأ ما دام الشذوذ عن الحق والعدل هو الأساس الذى تقوم عليه إدارتها ؟ . .

خضوع مذل لليهود :

إن التاريخ لم يرو حادثاً مثل هذا كما أن الإصرار على هذه السياسة ليس فى مصلحة أحد. وإن مما يؤلم العرب كثيراً أن يروا الحكومة البريطانية ممعنة فى ظلمهم والإجحاف بحقوقهم وتعريض كيانهم القومى للاضمحلال بينما هى تخضع للمطامع اليهودية فى جميع الشؤون ، وتمنح اليهود الامتيازات الخطيرة المتحكمة فى حياة البلاد ومستقبلها ، وتعاملهم معاملة المحاباة والتحيز فى الشؤون الاقتصادية ، وتحمى مصنوعاتهم بالجمارك بصورة غير عادلة ، بتوزيع الضرائب وغيرها ، وبصورة مجملة يؤلم العرب كثيراً أن يروا هذه الروح الاستعمارية الصهيونية هى المسيطرة على فروع الإدارة والتشريع والاقتصاد فى البلاد مما يخالف مبادئ الحق والعدل ؟

مسببات الاضطراب :

وبالنتيجة فإن العرب يعتقدون أن أسباب الاضطرابات هى :

أولا : حرمان العرب فى فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية .

ثانيا : إصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة فى فلسطين ترمى إلى إنشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية. وهذان السببان أضاعا ثقة العرب فى الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين فكانت الاضطرابات .

وأخيراً فإن العرب لا يرون أية فائدة من إصلاح فى إدخال تغييرات ثانوية لأن الداء إنما هو فى الأساس ، وما لم يعالج الأساس معالجة صحيحة فإن الداء يظل مستفحلا والشر متفاقما .

وفى اعتقاد العرب أن المعالجة الأساسية والصحيحة هى فى :

١ — العدول عن تجربة الوطن القومى اليهودى الفاشلة التى نشأت عن وعد بلفور وإعادة النظر فى جميع النتائج التى نتجت عنها والتى ألحقت الأضرار والأخطار بكيان العرب وحقوقهم .

٢ — إيقاف الهجرة اليهودية إيقافا تامًّا وفوراً .

٣ — منع انتقال الأراضى العربية لليهود منعا باتاً وحالا .

٤ — حل قضية فلسطين على الأسس التى حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان بإنهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين ، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستورى تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاهة. وبالنتيجة فإن سياسة إنشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية من طبيعتها أن تؤدى إلى استمرار القلق والاضطرابات وتجعل هذه البلاد المقدسة وطناً دائميًّا للفتن بينما هى أحق بلاد العالم بالسلام والطمأنينة .

وأعتقد أن مصلحة الجميع العدول عن هذه المحاولة المستحيلة، التى هى إنشاء وطن قومى لشعب فى بلاد شعب آخر آهلة بسكانها ويحيط بها أوقيانوس من ذلك

الشعب ، الذى يقدس هذه البلاد ولا يمكنه أن يتخلى عنها فى أى زمن وكيفما كانت الحال . وليس من الممكن مهما اتخذ من الوسائل أن يحشر شعبان مختلفان فى كل شيء فى موطن واحد . ومحاولة المستحيل لا يمكن أن تنجح ، بل تعود بالفشل والضرر على الجميع . وأنه بالعدول عن هذه المحاولة التى ظهر فشلها وعدم إمكان تحقيقها تؤدى خدمة عظيمة للإنسانية ويستقر السلام الذى تحتاج إليه هذه البلاد المقدسة التى هى وتر حساس فى جسم العالم كله .

وهنالك شكاوى للمسلمين تتعلق بالأماكن الإسلامية المقدسة وبأوقاف المسلمين ، سيقدم المجلس الإسلامى الأعلى من يبسطها أمام هذه اللجنة الموقرة .

٢٥٢

شهادة جمال الحسيني أمام اللجنة الملكية بصفته عضواً في اللجنة العربية العليا وكرئيس للحزب العربي الفلسطيني وكمزارع *

١٩٣٧

صك الانتداب :

إن المادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » هي الأصل في الانتداب البريطاني على فلسطين ، وبما أن فلسطين قد اقتطعت من الإمبراطورية العثمانية لذلك فالانتداب عليها يتوقف على ما ورد في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، وهي أيضاً تحت انتداب من درجة « أ » .

إن المبدأ الأساسي الذي وجد له الانتداب بوجه عام ، وكما ورد في المادة ٢٢ من عهد العصبة ، هو « مصلحة الشعوب المنتدب عليها وتقدمها وخدمتها وفائدتها » . وفيما يتعلق بالولايات التي انسلخت عن تركيا فقد ورد في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة الاعتراف بالاستقلال لتلك الولايات على شرط أن تقدم لها المساعدات

---

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين ، دمشق ، ١٩٣٧ ، ص ٦٧ — ١٠٥ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

والإرشاد ، وأن تساعدها دولة منتدبة إلى الوقت الذى تتمكن فيه تلك الشعوب من الاعتماد على نفسها .

إنى أقول وأعلن بأن الانتداب على فلسطين خال من تلك الروح ومن الضمانات الواردة فى المادة المذكورة من عهد « عصبة الأمم » ولذلك فهو مخالف للمادة ٢٢ التى هى أساس الانتداب . ولذلك فالانتداب أيضاً غير مشروع ولا قانونى .

إن الفقرة الرابعة تقضى بوجود شخصيتين أو هيئتين فى الانتداب ، أى شخصيتين قانونيتين الأولى حكومة وطنية مستقلة تقوم بشئون الحكم ، والثانية حكومة أجنبية تساعد الحكومة الوطنية وتدربها وتشير عليها إلى الوقت الذى تتمكن فيه تلك الحكومة الوطنية من الوقوف بنفسها . أما فى الانتداب الفلسطينى فهناك هيئة واحدة ، تحكم وتشير وتساعد فى الوقت نفسه ، أى شخصية قانونية تحكم وتساعد نفسها على الحكم فى الوقت ذاته . إن حكومة جلالته هى الحكومة المنتدبة وهى الحكومة المنتدب عليها أيضاً . وهكذا فمبدأ السيادة الموجود فى الانتداب لايوجد فى الانتداب على فلسطين . وهكذا ففى الوقت الذى تذكر فيه « مقدمة الانتداب » وجود الانتداب تنفى المادة الأولى من « صك الانتداب » هذا المبدأ بإعطائها ، ما يدعونه خطأ حكومة الانتداب ، حق التشريع والإدارة . وهكذا تركت فلسطين وهى بلاد منتدب عليها بدون حكومة أساسية أصلية حقيقية ، إن الهيئة الحاكمة الآن يشير إليها « صك الانتداب » بالإدارة الفلسطينية ، وهى بالفعل معينة من قبل الحكومة المنتدبة وتمثلها أيضاً . أما الأمة التى نص على الاعتراف مؤقتا باستقلالها فليس لها كيان مستقل .

الأقطار العربية وفلسطين :

إن هذا عكس المقصود من نصوص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ وعكس ما وقع للأقطار العربية الأخرى، التى كانت مثل فلسطين جزءاً من أجزاء الإمبراطورية العثمانية ، والتى جاء مبدأ الانتداب عليها ضمن نصوص هذه الفقرة من عهد العصبة . منذ البدء ، ومن اليوم الذى انتهت فيه الحكومات العسكرية فى تلك الأقطار ، تألفت فيها حكومات وطنية وأقيمت أنظمة دستورية . أما حكومتا الانتداب فقد ساعدتا وأشارتا ونصحتا إلى الوقت الذى انتهى فيه الانتداب وأقيمت مكانه معاهدات بين الحكومات الوطنية وحكومتى الانتداب وأصبحت تلك الأقطار مستقلة تمام الاستقلال ، وهذا هو فى الحقيقة تطبيق عاقل عادل لمبدأ الانتداب .

أما لماذا لم يطبق هذا المبدأ فى فلسطين ، ولماذا وقفت فى وجهه العقبات ، ولماذا وقع هذا التناقض بين تطبيق روح الانتداب فى فلسطين وتطبيقه فى تلك الأقطار العربية المجاورة الشقيقة ، فهو أن بريطانيا العظمى قبل قيام عهد « عصبة الأمم » وعدت اليهود عن طريق تحرير بدئ بكلمات « عزيزى اللورد روتشلد » بأن تبذل « أقصى جهودها » لتسهل إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . ولم يرد فى ذلك التحرير ما يقول بأن الوعد سينفذ بالرغم من أنه أصبح لاغيا بسبب عهد « عصبة الأمم » لأن الوعد المذكور مناقض كل المناقضة لعهد « عصبة الأمم » لاسيما المادتين ٢٠ و ٢٢ .

صك الانتداب :

وإنه لمن السهل فهم حالة العرب النفسية تجاه هذه المتناقضات التى يقصد منها القضاء على كيانهم القومى ،وعلى كل الحقوق المضمونة فى مبدأ تقرير المصير ، وعلى

المواثيق والعهود المعطاة لهم من قبل بريطانيا العظمى قبل مذكرة بلمور ، تلك المواثيق والمبادئ المضمونة والمنصوص عنها فى عهد « عصبة الأمم » التى أصبحت مشروعة وقانونية بسبب ذلك العهد .

إن مبدأ المحافظة على حقوق الأهالى ومصلحتهم فى البلاد المنتدب عليها هو مسئولية فى عنق المدنية ، ولم تعر اهتماما ، وأهملت كل الإهمال بسبب مصلحة فريق غريب عن البلاد وسكانها ، وخدمته ونفعه .

إن غايات أولئك الذين وضعوا نص الانتداب وأعدوه ونظموه تظهر صراحة من الشكل الذى فيه « صك الانتداب » نفسه ذلك الشكل الذى يفهم منه القارئ أن ما هو موجود فى فلسطين هو أكثرية يهودية وأقليات غير يهودية ، وأن الأكثرية لها حقوق إيجابية وأن الأقليات لها حقوق سلبية ، وأن حقوق تلك الأكثرية واسعة عامة بين حقوق الأقلية المذكورة .

الانتداب خلق لخدمة العرب :

والحكومة ضمنا ضيقة ومحدودة إلى مستوى المحافظة على حقوقها الدينية ، وماهى تلك الحقوق الغامضة والمشار إليها ضمنا فى كلمة « مدنية » وبهذه الطريقة فإن سكان البلاد العرب الذين يؤلفون الأكثرية الساحقة والذين هم أصحاب البلاد التى إنما وجد مبدأ الانتداب لخدمتها والدفاع عنها ومنفعتها يشار إليهم فى الانتداب بالسكان غير اليهود وهذا لفظ مهين وغادر وخادع . وهناك إشارة أخرى مخيفة مزعجة وهى قول المستر تشرشل إن وجود اليهود فى فلسطين هو بحق وليس بالسماح والإذن . وهذا يعنى أن وجود العرب مبنى على عكس ذلك .

إن الانتداب غير قانونى وغير مشروع كما سبق وأسلفت فى بياناتى

المتقدمة ، ومع ذلك فهذا الانتداب نفسه غير المشروع وغير القانونى فيه مناقضات مختلفة عديدة ، ومغالطات كثيرة والحكومة المسئولة عن تنفيذ ذلك الصك قصرت تقصيراً مشينا فى تطبيقه .

الوطن القومى :

وهذا الانتداب بموجب المادة الثانية منه يعطى ذلك الشعب الغريب حقا فى أن تضع له حكومة الانتداب البلاد فى حالات إدارية واقتصادية وسياسية، تسهل له إقامة وطن قومى فيها . إن هذا ضمان قوى شامل ومسئولية كبرى على الحكومة لمصلحة ذلك الشعب الغريب فقط ، ولكن ماذا ترك للعربى صاحب البلاد الأصلى وساكنها ، وما هو شأنه ؟ لقد وعد العربى أن تحافظ حكومة الانتداب على حقوقه الدينية والمدنية ، أى كأنه غريب فى بلده ، بينما تعتبر الفريق الآخر كأنه الشعب الأصلى . لكن ما هى كيفية المحافظة على تلك الحقوق وما هى تلك الحقوق المدنية ، وإلى أى مدى يحافظ عليها ، فهذه أمور لاندرى عنها شيئاً . وقد تركنا « صك الانتداب» فى ظلام دامس فيما يتعلق بها ، هذا هو شأن جميع مواد « صك الانتداب » فالنصوص المتعلقة بمصالح الفريق الآخر وأموره واضحة جلية ، بينما النصوص التى تشير إلى مصالح العرب غامضة وغير صريحة أو مفهومة ويرى ذلك بصورة خاصة فى المواد الأساسية كالمادة السادسة مثلا ، أما المقصود من ذلك فهو استعمال هذا الغموض كطريق للتملص والتخلص وتجنباً للانفجار . ولكن لسوء الحظ يظهر أن ذلك لم يخدم الغاية المتوخاة .

نفوذ اليهود :

إن تحويل مبدأ المحافظة على حقوق ومصالح السكان العرب لمنفعة اليهود الغرباء عن البلاد قد زاد ضرره بموجب المادة الرابعة من « صك الانتداب » التى تنص على إقامة وكالة يهودية لمعاونة الحكومة وإرشادها فى جميع الشؤون اليهودية، وبمعنى آخر فى كل الأمور الأساسية فى البلاد، إن هذا النص لم يخلق حكومة ضمن حكومة فحسب، بل أوجد حكومة منتدبة على الانتداب فى فلسطين . إن نفوذ الوكالة اليهودية على حكومة الانتداب يظهر بجلاء ووضوح حين درسنا ومراجعتنا الأسباب التى نقضت كل قرار لحكومة الانتداب، عندما كانت تحاول تفسير وتطبيق بعض المواد التى تنص على المحافظة على حقوق العرب . وإن أبرز ما جرى فى هذا الشأن هو «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٠ وإهمال تقارير اللجان البريطانية المختلفة، لا سيما توصى السيرجون هوب سمبسون والمستر فرنش للقضاء على المحاولة التى قامت بها الحكومة لتطبيق رسم التمتع فى فلسطين بقصد إنقاذ الفلاح من الضرائب الباهظة اللاحقة به ، ولضمان مساهمة الطبقة الغنية فى البلاد ، وأكثرها من اليهود ، فى دفع واردات الحكومة . وآخر ما ظهر فى هذا الشأن ذلك الانتصار الباهر الذى انتصره النفوذ اليهودى على المندوب السامى الحالى لدى محاولة إنشاء مجلس تشريعى أبتر ، بعد أن أعلن بصراحة وجلاء عن عزم دولة الانتداب على إنشاء ذلك المجلس حتى ولو قاطعه أى فريق من السكان .

إن كل ذلك يظهر نفوذ اليهود بصورة سلبية ، وحملهم الحكومة على عدم القيام بشىء لمنفعة الأكثرية ومصلحتها. أما الناحية الإيجابية فقد ظهر ذلك النفوذ باستيلاء اليهود على مرافق البلاد الاقتصادية وسيتكلم أحد زملائى عن هذه الناحية .

إلغاء الانتداب ووعد بلفور :

إنى آمل أن أكون قد تمكنت بوساطة ما تقدم من أن أشرح للجنتكم الموقرة بأن الأساسين المنصوص عنهما فى المادة٢٢ من عهد العصبة وهما أولا: الاعتراف بفلسطين التى أنقذت من الحكم التركى كاملة مستقلة وثانيا: إن مصلحة ومنفعة السكان هى أمانة فى عنق المدنية . إن هذين الأساسين غير مضمونين البتة فى « صك الانتداب » على فلسطين ، ولهذا يحق القول بأن الانتداب على فلسطين هو مخالف كل المخالفة ومناقض كل المناقضة لنص عهد « عصبة الأمم » ولهذا يجب إلغاء هذا الانتداب ووعد بلفور غير القانونى وأن يقام فى فلسطين نفس الوضع السياسى الذى أقيم فى العراق وفى سوريا .

هذه هى أهم أسباب الاضطرابات فى فلسطين ومن الصعب أن يسود السلام والطمأنينة فى البلاد المقدسة إذا لم تجر تلك التغييرات الأساسية .. أى إلغاء الانتداب ووعد بلفور وإعطاء فلسطين ما أعطته حكومتا الانتداب للعراق وسوريا :

ومع اعتقادى التام بأن الأسباب المتقدمة كافية بنفسها لخلق اضطرابات كالتى وقعت فى العام الماضى ، فإنى أعتقد بأنه من الضرورى أيضاً بحث وإظهار بعض أمور أخرى أقل أهمية ، ولكنها أساسية فى أسباب الاضطرابات لأنه ببحث تلك الأمور وتفصيلها يمكن الحصول على صورة حقيقية للحالة فى فلسطين :

تحيز الحكومة لليهود :

أوضحت فيما تقدم أن الانتداب نفسه غير شرعى ولا قانونى وهو باطل تماماً . وأريد الآن أن أشرح أمام لجنتكم الموقرة بأن تقصير الحكومة فى تنفيذ نصوص

هذا الانتداب الباطل ، الذى تدعى بأن سياستها مبنية عليه، واهتمامها فقط بتنفيذ ناحية معينة منه بمحاباة وتحيز ، كان سبباً آخر من أسباب الاضطراب .

إن المادة الثانية من الانتداب تحتوى على تعهدين . الأول وضع البلاد فى ظروف خاصة لمصلحة الأقلية المدللة ، على ألا تمس حقوق الأكثرية الدينية والمدنية . وقد أعلن مراراً أن هذين التعهدين لهما قيمة متساوية لدى الحكومة . إلا أن ثمة بحثاً دقيقاً يظهر أن تنفيذ التعهد الأول متعلق بالتعهد الثانى لأن تأسيس وطن قومى يهودى يشترط فيه ألا يلحق أضراراً بحقوق العرب الدينية والمدنية ، وكل سياسة تناقض التعهد الثانى هى سياسة مجحفة وغير عادلة .

تنفيذ التعهد لليهود :

قال السير هربرت صموئيل ، أول مندوب سام مدنى فى فلسطين فى تقريره الدورى لسنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ما يلى :

« إن التدابير للمحافظة على مصالح العرب يجب أن تطبق فى البلاد كأن لم تكن هناك قضية صهيونية أو وعد بلفور ، وبكلمة أخرى إن المدى الذى يجوز أن تصل إليه الأمانى اليهودية متوقف على ضمان حقوق السكان الحاليين » . والذى أقوله الآن إن حكومة الانتداب قد أخفقت فى إعطاء النصوص المتعلقة بضمان مصالح العرب ، الأهمية الأولى ، كما قال السير هربرت صموئيل ، وتجاهلت كل التجاهل وجود تلك النصوص ، لاسيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية . وإن نفس المادة الثانية تشير إلى تعهد ثالث يقضى على حكومة الانتداب بإقامة مؤسسات الحكم الذاتى . وقد جاء ذكر مؤسسات « الحكم الذاتى » بصيغة الجمع وهذا معناه جميع مؤسسات الحكومة التشريعية والإدارية والقضائية . وكلما كنا نطالب الحكومة بتنفيذ هذه

التعهدات كانت تقول إن وعد بلفور يمنع ذلك ، فإذا جاز منع تأسيس الحكم الذاتى بسبب تعهد الدولة المنتدبة بوضع البلاد فى حالات اقتصادية وإدارية وسياسية تساعد على إنشاء وطن قومى لليهود ، فيجوز القول أيضاً: إن التعهد بإقامة مؤسسات الحكم الذاتى يمنع الحكومة من تنفيذ سياسة الوطن القومى اليهودى ، ولكن حكومة الانتداب نفذت التعهد الأول ولم تعر التعهدين الثانى والثالث أى اهتمام .

وهكذا منعتنا الحكومة من حق تمتعنا بمؤسسات الحكم الذاتى بسبب تعهدها لليهود . وهذه جارتنا شرق الأردن التى تعد أقل تقدماً منا أسست فيها إدارات الحكم الذاتى .

إن العرب وهم الأكثرية المطلقة ليفهمون من هذه السياسة ومن تنفيذ الحكومة تعهداتها لليهود ، أن هذه الحكومة ستمنع عنهم مؤسسات الحكم الذاتى إلى أن يصبح اليهود أكثرية والعرب أقلية . وقد سبق لزعماء اليهود وصحافييهم وكثير من أنصارهم الإعلان بأنه يجب ألا يوافق على تأسيس أى إدارة من إدارات الحكم الذاتى إلا إذا أصبح اليهود أكثرية فى فلسطين .

الهجرة وبيع الأراضى :

ولنأخذ الآن المادة السادسة من « صك الانتداب » إن هذه المادة تحتوى على تعهدين أيضاً . الأول تسهيل الهجرة اليهودية وإسكان اليهود على الأراضى . أما التعهد الثانى فيقول بأن واجب الحكومة هو ألا يكون تنفيذ التعهد الأول سبباً فى إلحاق أى ضرر بحقوق مركز سكان البلاد وأن يكون تنفيذ التعهد الأول طبق حالات مناسبة .

ومن هذا نرى أن المحافظة على حقوق العرب هى الأصول فى المادة ، وإن تعهد

الحكومة لليهود هو فرع لها لأن تنفيذه مشترط . وكأن حكومة الانتداب تناست كل هذه الضمانات وتمسكت فيما يتعلق بالهجرة بمبدأ مطاط هو مبدأ « قوة البلاد على الاستيعاب » أما فيما يتعلق بالأراضي فقد تضاءلت قيمة الضمانات إلى لا شيء. وماذا نفهم من « حقوق » و « وضعية العرب » ؟ أما كلمة « وضعية » فليس لها معنى إلا بالنسبة لشيء آخر مثلا؛ حينما نتحدث عن وضعية الأجانب في إنكلترا نعني وضعيتهم بالنسبة لحالات إنكلترا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونسبتهم لمجموع السكان وهكذا حينما نتحدث عن وضعية العرب في فلسطين نعني بذلك أنهم أكثرية محدودة بالنسبة للأقليات . وبما أن العرب شعب زراعي فمعنى وضعيتهم أن تكون أراضي البلاد لهم وإن كيانهم الاجتماعي يجب أن يكون مميزاً عن الكيان الاجتماعي للأقليات . وبكلمة أخرى أن وضعية العرب في فلسطين تعني بصراحة وضعيتهم العامة في جميع شؤون الحياة بالنسبة لوضعية الجماعات الأخرى . أما « الحالات المناسبة » التي جاء ذكرها في المادة فهي تلك الحالات التي تكون موافقة لمصلحة البلاد كمجموع في حالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

سياسة الحكومة بالأراضي والهجرة :

وسأتكلم الآن عن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأراضي والهجرة لأظهر أن الحكومة قد أخفقت في المحافظة على « حقوق » و « وضعية العرب » وأنها عجزت عن اتخاذ التدابير لتكون حالات البلاد مناسبة .

إن الحكومة المنتدبة في تطبيقها السياسة اليهودية في فلسطين لاسيما فيما يتعلق بالأراضي والهجرة ، قد سببت أضراراً جسيمة بحقوق العرب ووضعيتهم . وخلقت حالة تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي ، صارفة النظر عن أي اعتبار آخر ،

وإن نتيجة تلك السياسة قد ألفت سبباً أساسياً لوقوع الاضطرابات فى فلسطين .

يجوز تقسيم أراضى فلسطين إلى قسمين : الأراضى التى يفلحها أصحابها والأراضى التى يفلحها مستأجرون ويملكها مالكون أكثرهم من خارج البلاد . أما فيما يتعلق بالقسم الأول فإن الفلاح المالك فى فلسطين شديد المحافظة على أرضه والتعلق بها ، ولهذا نرى أن الخوف من تسرب تلك الأرض قليل جداً . وعند العرب مثل يقول : « الفلاح يموت بين أتلام أرضه » أما فيما يتعلق بالقسم الثانى فإن الأثمان الباهظة التى تدفع لتلك الأراضى كانت عاملا قوياً فى تسربها . وقد كان من واجب الحكومة أن تحافظ على حقوق الفلاحين ووضعيتهم وأن تساعد على منع تسرب الأراضى إلى الأجانب لاسيا أراضى القسم الأول وذلك لتحسين حالات الفلاح العامة لا سيا حالته المالية ، وأن تحافظ على حقوق المزارعين فى القسم الثانى من الأراضى بسن تشريع خاص صارم .

الإدارة العسكرية أرحم :

فى عامى ١٩١٨ و ١٩١٩ قامت الإدارة العسكرية فى فلسطين باتباع خطط عادلة معقولة للمحافظة على حقوق المزارعين والفلاحين وذلك بمنعها بيوع الأراضى وإقراضهم بذوراً وحيوانات ، على أن تدفع أثمانها على أقساط مناسبة بعد موسم الحصاد ، كما أنها رتبت إعطاء قروض زراعية من قبل بنك أنجلوإجبشيان (بنك باركلس الآن) بضمانة الحكومة وأعفت عدداً كبيراً من القرى البائسة من ضرائب سنة ، وغير ذلك من الأعمال التى كان تأثيرها ومفعولها فى إحياء الفلاح وإنعاشه بعد ما لقيه من مصائب أثناء سنى الحرب .

أما الإدارة المدنية فى عام ١٩٢٠ تحت حكم السير هربرت صموئيل فقد قلبت

الوضعية رأساً على عقب . ذلك أنها أوقفت القروض الزراعية بسبب تدخل اللجنة التنفيذية الصهيونية . وقد ثبت لنا ذلك من شهادة أيدر أمام لجنة هيكرافت عام ١٩٢١ وقوله إن تلك القروض لم تكن فى مصلحة الصهيونيين ، ومنعت إصدار محصولات الفلاح كالقمح والزيت ، مما سبب تدهوراً فى الأسعار . فإن القمح الذى كلف بذاره جنيهاً واحداً قد بيع محصوله بربع الثمن أى بخمس شلنات . أما المواشى التى ابتاعها الفلاح بأسعار مرتفعة فقد سقطت أثمانها بنسبة سقوط أثمان المحصولات . ولكى تزيد الحكومة الطين بلة طلبت من الفلاح البائس أن يدفع القروض التى استلفها بضمان الحكومة العسكرية من بنك أنجلوإجبشيان، واستعمل البنك وسائل التضييق والشدة فى تحصيلها فاضطر الفلاح أن يبيع مواشيه بربع المال الذى دفعه ثمناً لها .

ولم تكتف الحكومة بذلك بل أخذت تطالب الفلاح بدفع قروض البنك العثمانى الزراعى التى كان قد افترضها قبل الاحتلال البريطانى. وهذا البنك كان قد جمع رأس ماله من زيادة ضريبة العشر على الفلاح أثناء الحكم العثمانى بموافقة الفلاح . وقد طلب العرب من الحكومة أن تسامح الفلاح بديون البنك الزراعى ولكن الحكومة رفضت ، فلم يبق أمام الفلاح البائس إلا إن يبيع قسما من أراضيه وبهذا الشكل بدأت بيوع الأراضى عام ١٩٢٠ وكانت تلك السياسة فاتحة شقائه وبؤسه ووقوعه تحت طائلة الديون .

الضرائب على الفلاح :

وكان المزارع مسئولا عن دفع ضرائب مباشرة كضريبة العشر وضريبة الأموال غير المنقولة المعروفة بضريبة الويركو وضريبة المواشى ، وذلك علاوة على

الضرائب غير المباشرة التى كان يشترك فى دفعها مع « ابن المدينة » الذى لم يكن يدفع غير الويركو كضريبة مباشرة . وقد جرى مؤخراً دمج ضريبة الويركو بضريبة العشر فأصبح الفلاح مسئولا عن دفع ١٢,٥ فى المائة من منتوج أرضه المزروعة . أما زيادة ٢,٥ على العشر فقد جعلت للمعارف وقروض البنك الزراعى العثمانى . وبالرغم من أن هذا البنك قد جرت تصفيته فإن الحكومة قد واصلت جمع ديونه من الفلاح .

لقد كانت ضريبة الويركو تؤلف ٤ فى الألف من ثمن الأموال غير المنقولة ، وأثناء الحرب أضافت الإدارة العسكرية إلى هذه الضريبة ما يقرب من نصفها ، أى أنها بلغت ٦ فى الألف . وبعد انقضاء الحرب عام ١٩١٨ داومت الحكومة على جمع تلك الضريبة .

تقارير الخبراء الحكوميين :

قامت لجنة جونسون – كروسى ، ولجنة السيرجون هوب سمبسون ببحث واف عن دخل الفلاح . وتقرير اللجنتين يظهران بأجلى وضوح بؤس الفلاح وحالته الخطرة ، أنا أعتقد أن اللجنة الملكية قد درست ذينك التقريرين ولا أرى لزوماً لأن أشير أكثر من ذلك إليهما ، ولكننى أرغب فى أن أشير إلى الموضوع من ناحية أخرى .

قبل أن تنقص الحكومة الزيادة فى ضريبة العشر ، وكان ذلك حوالى سنة ١٩٢٥ ، كانت تلك الضريبة تؤلف ١٢,٥ فى المائة من دخل المزارع فإذا اعتبرنا المواسم الطيبة وغير الطيبة والمنتوجات الصيفية والشتوية والزراعة الجبلية والسهلية ، نرى أن محصول الفلاح يحتاج لبذاره فى السنة التى بعدها ٢٥ فى المائة من المحصول ، ويأخذ القطروز – أى مساعد المزارع – ١٢,٥ فى المائة ، ويحتاج الفلاح أيضاً

لطعامه وإطعام أبقار الحراثة ٢٥ فى المائة . وبذلك يبلغ ما ينفقه ٧٥ فى المائة من مجموع المحصول أما الذى يتبقى فهو ٢٥ فى المائة فيطلب منه إنفاقه على ضريبة الويركو وثمناً لمعدات الحراثة من آلات وأبقار ومصاريف أخرى ضرورية فى القرية ، فماذا يتبقى له ؟ وإذا اعتبرنا أن الحد الأدنى من الأرض الذى يحتاج إليه الفلاح هو ١٣٠ دونماً فإن الـ ١٢,٥ فى المائة من محصوله يتراوح بين ٣و٤ جنيهات فإذا طلب من ذلك الشخص البائس أن يدفع فوائد ديونه وديونه القديمة فإنه قد يصبح مفلساً .

قد يتساءل البعض : كيف كان الفلاح يعيش قبل الحرب ؟

الفلاح قبل الحرب :

قبل الحرب كانت ضريبة العشر البالغة ١٢,٥ فى المائة اسمية لأن تقدير الأعشار كان فى أيدى ممثلى الشعب فى مجلس الإدارة ، وكان التخمين قليلا جداً ولم يكن ليبلغ أكثر من ٦,٥ فى المائة من قيمة المحصول ولم يكن الفلاح يتكلف شيئاً لإطعام أبقار الحراثة لأن المراعى كانت كثيرة بينما كانت مصاريفه المسئول عنها فى القرية أقل بكثير من ١٢,٥ فى المائة من محصوله. وفى الوقت نفسه — كانت مساحات الأراضى التى فى حوزة الفلاح واسعة لأن الخدمة العسكرية كانت تتطلب جزءاً كبيراً من سكان البلاد ، زد على ذلك أنه كانت لليهود مساحة ضئيلة جداً من الأراضى الخصبة ، وبسبب كثرة وجود المراعى كانت مواشى الفلاح كثيرة .

ولما تكشفت حالة الفلاح السيئة لحكومة الانتداب عن طريق تقارير جونسون — كروسى ، ولجنة شو ، والسيرجون هوب سمبسون ، والمستر فرنش ماذا فعلت الحكومة؟

لقد أوصت لجنة جونسون– كروسى أن تعتنى الحكومة بحالة الفلاح وأن تسرع فى عقد قرض بماية ألف جنيه كمساعدة عجلى . إلا أن الحكومة أهملت ذلك وداومت على إعطاء الفلاح قروضاً من البذار فى أوقات البذار لكى تحصل على ضريبة العشر . وكذلك أوصت اللجان الأخرى بمثل ذلك ثم أعلنت الحكومة عزمها على عقد قرض بمبلغ مليونين ونصف مليون جنيه للقيام بأعمال وتحسينات للطبقة المزارعة فى البلاد ، ولكنها أعلنت بعد ذلك أن الحالة المالية فى بلاد الإنكليز لم تكن مساعدة على عقد ذلك القرض . وبعد مدة عقد القرض ولكن لأى غرض .

كيف أنفق القرض :

إن مدينتى القدس وحيفا نالهما ما يقرب من النصف . وتجب الملاحظة هنا أن أكثرية سكان هاتين المدينتين هى يهودية ، وأنفق ثلاثة أرباع ما تبقى من القرض على إنشاء منازل للبوليس ومدارس فى المدن وغير ذلك من المشاريع ولم ينفق من القرض على القرى إلا ١٢,٥ فى المائة منه . وهكذا لم ينل ٦٥ فى المائة من مجموع السكان سوى ١٢,٥ فى المائة من القرض الذى لم يعقد إلا بداعى منفعته .

قد يقال إن تغيير الضريبة على الفلاح وجعلها ضريبة ثابتة على الأراضى قد ساعد على تحسين حالة الفلاح البائس . ومع موافقتى على ذلك أقول إنه عمل إجرامى أن تحصل الحكومة على ضريبة مباشرة من الفلاح وهو فى حالته السيئة هذه . بينما الهيئات المالية والمتاجر الكبرى والصناعات ورجال المهن الحرة أكثرها من اليهود الذين يبتلعون المكاسب الضخمة والذين تعطف عليهم الحكومة وتحمى صناعاتهم لا يدفعون شيئاً من الضرائب المباشرة . ولما فكرت الإدارة –قبل سنوات مضت– فى تطبيق ضريبة التمتع فى فلسطين عارضت اللجنة الصهيونية فى ذلك . وهى الهيئة المنتدبة

على حكومة الانتداب ، وأوقفت المشروع ولكى تستر الحكومة عجزها ، وحدت الضرائب على الفلاح وجعلتها ضريبة ثابتة على الأرض . ولكن ذلك لم يفد الفلاح إلا قليلا .

أعمال الرى :

لم تعمل الحكومة أى عمل أساسى لمنفعة الفلاح ومساعدته . إذ من المعلوم أن إحدى مصائب فلسطين ناتجة عن الجفاف وعدم نزول الأمطار فى بعض السنين . وقد اقترحت اللجان على الحكومة القيام بأعمال رى واسعة خدمة للفلاح وتخفيفاً لبعض بؤسه وشقائه ، ولكن واحداً من هذه الاقتراحات لم تنفذه الحكومة ، بل زادت على ذلك بأن أعطت امتياز النهرين الكبيرين فى فلسطين وهما الأردن والعوجا إلى اليهودى روتنبرج ، الذى لم يقم بأى عمل للرى كما يقضى بذلك امتيازه لنهر العوجا . أما فيما يتعلق بنهر الأردن فإن حجزه مياه النهر من مصبه وحجزه الأنهر الصغيرة التى تصب فيه يجعل كمية المياه التى تصل أراضى الغيران — جمع غور — فى فلسطين قليلة الفائدة . ويخشى الكثيرون استعمال المياه لكونها غير كافية ولا وافية أولا ولمعارضة روتنبرج لهم ثانياً .

اعتراف اليهود :

ولا أرغب فى التوسع فى هذه النقطة أكثر ، بل أكتفى بالقول أن خصومنا أنفسهم بلسان الدكتور وايزمن ، الذى أيد أقواله الدكتور روبين ، اعترفوا بطريق غير مباشر أمام لجنتكم الموقرة بأن الحكومة لم تعمل إلا القليل لصالح العرب من الوجهة الزراعية ومنفعة الفلاحين . وهنا أرى من واجبى أن أقول إن سبب إحجام

الحكومة عن عمل شيء لمنفعة العرب والفلاحين يعود إلى الدكتور وايزمن وجماعته ، لأنهم كانوا السبب فى إلغاء البرامج المعدة لخدمة الفلاح وتحسين حالته التى اقترح القيام بها عام ١٩٣٢ وفى عدم تنفيذ تقرير سمبسون وفى حمل الحكومة على رفض ضريبة التمتع التى كان من شأنها رفع كل الضرائب عن الفلاح . وبكلمة أخرى كان اليهود هم المدافعين والمناصرين لهذه السياسة التى من شأنها إفقار الفلاح ليتسنى لهم الحصول على أرضه .

وإنى أعتقد أنه لولا ذلك النفوذ اليهودى لما أحجمت الحكومة عن تنفيذ مقترحاتها والسير بموجب البرامج التى أعدتها .

ولا تزال حالة المزارع المستأجر سيئة ، لأن كل ما لحق بمالك الأرض أثر عليه كثيراً فقد كان عليه فى بادئ الأمر أن يدفع للمالك ربع منتوجه أما الآن ،وبسبب إخراج الكثيرين من المزارعين من الأراضى بسبب بيعها من اليهود وصيرورة الكثيرين من المالين مزارعين مستأجرين ، أصبح المطلوب للمالك من المزارع المستأجر ثلث المنتوج .

وعلى كل فإن ما يشغل بال المزارع المستأجر هو كيانه كمزارع فى حالة بيع الأرض من اليهود .

قوانين لا تنفذ :

وقد سنت الحكومة عدة أنظمة وقوانين لحماية المزارعين وما يملكون ولتحديد بيوع الأراضى ولكن جميع تلك القوانين لم يكن لها أدنى تأثير وفشلت جميعها . مثال ذلك : إن أول قانون من هذا النوع سن سنة ١٩٢٠ ولكن رغماً عن ذلك القانون فقد

ابتاع اليهود منذ تلك السنة مئات الألوف من الدونمات وأخرجوا منها المستأجرين وأشغلوها هم .

إن تلك القوانين تحتوى على مواد تساعد اليهود على التخلص والتملص من نصوص القوانين والغايات المقصودة منها . ومن الأمثلة العديدة على ذلك حادث وادى الحوارث الذى تبلغ مساحته ٤٠ ألف دونم ، وحادث قرية شطة البالغ مساحة أراضيها ١٦ألف دونم ، وحوادث أخرى كثيرة أخذ فيها اليهود الأراضى وشتتوا شمل المزارعين العرب الذين عاشوا فى تلك الأراضى ومن ريعها مئات السنين . وبسبب كل ذلك أصبح الخمسون ألف يهودى الذين يعيشون فى المستعمرات الزراعية يملكون "مليوناً و ٢٠٠ ألف دونم بمعدل ما يملكه الفرد منهم ٢٤ دونماً . أما الفلاحون الذين يبلغ عددهم ٥٠٠ألف نسمة فيملكون مساحة تقل عن ستة ملايين دونم بمعدل ما يملكه الواحد منهم ١٢ دونماً فقط .

أراضى العرب :

هذا مع العلم أن كل الأراضى التى يملكها اليهود خصبة جداً وواقعة فى المناطق السهلية ، بينما الأراضى التى يملكها العرب يقع أكثرها فى الجبال وفى أماكن غير خصبة .

إن خبراء اليهود أنفسهم أعلنوا سنة ١٩٣٠ ، عندما لم يكن يملك اليهود أكثر من ٩٠٠ ألف دونم ، أن موقف المزارعين والملاك العرب صعب وخطير . مثل ذلك أن خانكين الخبير اليهودى المعروف بشئون الأراضى وجه رسالة إلى السيرجون هوب سمبسون فى شهر تموز من سنة ١٩٣١ ورد فيها ما يلى :

« يمكننا نحن اليهود امتلاك ١٠٠ ألف دونم أخرى دون الاهتمام بالسكان

المزارعين ، ذلك أن امتلاكنا المائة ألف دونم أخرى لن يلحق ضرراً بأى كان ولن يكون السبب فى إخراج مزارع واحد من أرضه ، ولكن بعد أن نمتلك تلك المساحة يجب التفكير فى أمر السكان المزارعين » .

منذ ذلك التاريخ تملك اليهود ما يزيد عن ٢٥٠ ألف دونم من الأراضى ، ومع ذلك فلا يزال إلا دون خانكين يجوب أنحاء البلاد مفتشاً عن أراض جديدة يمتلكها اليهود معتمداً فى عمله هذا على يد الحكومة اللينة المحابية الملاطفة .

اليهود ووقف بيع الأراضى :

إنه من المعروف أن كل قطعة أرض يشتريها اليهود تصبح غريبة عن العرب وكأنها اقتطعت من جسم فلسطين ونقلت إلى بلاد أخرى والسبب فى ذلك ، أنها تصبح ملكاً عاماً للشعب اليهودى ولا يمكن لعربى إن يبتاعها أو يستأجرها أو يجد عملا فيها ، وإذا حدث ووجد عربى عملا فى مكان يهودى أو أرض يهودية فإن حاميات اليهود القائمة أمام سمع الحكومة وبصرها كفيلة بمنعه من القيام بذلك العمل .

ولو كانت المسألة تبقى كما هى لهان الأمر قليلا ، ولكن سكان البلاد العرب يزدادون سنة بعد سنة زيادة طبيعية . وهكذا نرى أنه فى الوقت الذى يزداد فيه الفلاحون فى فلسطين تنقص مساحة الأراضى الموجودة فى أيديهم أو تحت تصرفهم بسبب ما يتسرب من الأراضى لليهود ، الأمر الذى يجعل أسباب معيشتهم صعبة للغاية .

انتهاء عهد الفرح :

وهناك عوامل أخرى تحمل العربى وتضطره لبيع أرضه ، لا أريد التوسع بها هنا بل أكتفى بذكر الإجحاف الذى يلحق بالفلاحين بسبب التخمين العالى والرسوم الباهظة المستوفاة منه وضريبة الأملاك فى المدن التى تشمل الأراضى الواقعة ضمن حدود تلك المدن وغيرها.

كان إذا تجول رجل فى أنحاء فلسطين قبل الحرب كما تجولت أنا يرى أموراً لا يراها اليوم .

خذ مثلا رحلة من حيفا إلى جنين ومن جنين إلى طبريا أو بيسان فقد كنت أمر من قرية عربية لأخرى وأجد من حسن الضيافة وبساطة المعيشة وكرم الفلاحين ما يبهج الإنسان ويفرحه ، وكنت أرى وجوه الفلاحين الباسمة الضاحكة الجميلة . وقد كانوا كثيراً ما يختلفون حتى ويتشاجرون فى سبيل إكرام الضيف والقيام بواجب الضيافة نحوه ، أما اليوم فإن ذلك المتجول لو قام برحلة فى نفس الطريق لرأى العجب العجاب ولأصابه ذهول واندهاش عظيمان ، فإن تلك القرى الجميلة لم تعد موجودة لأنها انقرضت وذهبت ريحها ، وقامت فى مكانها المستعمرات اليهودية ، فماذا جرى لتلك الوجوه العربية الضاحكة بل ماذا أصاب تلك الجماعات المضيافة المرتاحة ؟ لقد ذهبت جميعها .

وقفت مرة بجانب السيارة التى كانت تقلنى فى تلك النواحى فنظرت إلى البلاد وتأملت حالتها ، ولما رأيت ما حدث لتلك القرى العربية وتذكرت ما كانت عليه كرهت نفسى الحياة وتأثرت جداً ، وقلت لنفسى هذه هى الصهيونية وهذه هى ويلاتها .

إن مصير فلسطين العربية سيكون مماثلا ومشابهاً لمصير هذه القرى ، وإن ما أصاب سكان هذه القرى سيصيب سكان فلسطين العرب أجمعين .

سياسة تشتيت وتشريد :

ولنعد الآن إلى النقطة الأساسية التي شرعت فى بحثها : إنى أسأل لجنتكم الموقرة إذا كانت الصورة التي عرضتها والتي هي حقيقة تماماً ، هي حسب مبدأ جعل مصلحة السكان ومنفعتهم وخدمتهم أمانة فى عنق المدنية ، ألمثل هذا وجد الانتداب ؟ وهل كان القصد من الضمانات والنصوص المختلفة الواردة فى « صك الانتداب » أن تغير حالة السرور والحبور فى القرى العربية الآمنة وخلق تلك الأكواخ الخشبية والتنكية الحقيرة فى ضواحى المدن الكبيرة ؟ أهذا ما كان المقصود من عدم المساس بحقوق العرب وعدم التأثير على وضعيتهم ، وهل تعنى « الحالات المناسبة » تشتيت المزارعين العرب والفلاحين وإلحاق الأذى والضرر بسكان البلاد وهم الأكثرية الساحقة ؟

وفى رأيى أن « حقوق » العرب و « وضعيتهم » و « الحالات المناسبة » التى تشير إليها المادة السادسة من « صك الانتداب » ليست أموراً اقتصادية فقط ، لأن حقوقنا ووضعيتنا فى البلاد لا تعنى مسألة خبز وزبد .

إن قضيتنا أسمى من ذلك ، إنها قضية حرية واستقلال ، ولنفرض المستحيل ولنقل إن حالة الفلاح بل حالة العرب الاقتصادية جميعاً فى فلسطين حسنة للغاية ؛ فما علاقة ذلك بحقوقهم الاجتماعية والسياسية فى البلاد ؟ وهل يعنى ذلك الحكومة المنتدبة من مسئولية المحافظة على وضعية العرب بسماحها لشعب غريب بالتعدى على حقوقنا والتأثير على وضعيتنا من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو القومية .

إننا بشر وإننا نتصرف كبشر وإن لكل تقدم رد فعل فى نفوسنا ، لأنه لا يمكننا

القبول بهذه المعاملة ولا يمكننا السكوت عن حقوقنا الطبيعية والشرعية ، وهذا الشعور هو سبب أساسى من أسباب الاضطرابات .

حماسة فى التحيز :

تعهدت حكومة الانتداب -بموجب المادة السادسة من الصك - بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين على ألا يلحق أى ضرر بحقوق ووضعية السكان غير اليهود وأن تكون الهجرة ضمن حالات مناسبة ، وهذا هو المبدأ الموجود فى « صك الانتداب » والذى على الحكومة اتباعه بما يتعلق بالهجرة اليهودية إلى فلسطين . وبسبب تفسير اليهود والحكومة المنتدبة لمعنى حالات مناسبة ، لاتكون تلك الحالات المناسبة تعنى مقدرة البلاد على الاستيعاب . فإن كان ذلك صحيحاً فإن حقوق السكان ووضعيتهم تشير إلى أمور أخرى إضافة إلى مقدرة البلاد على الاستيعاب ، ولكن الحكومة تتعامى عن ذلك كما تعامت عن حقوق العرب ومطاليبهم عند وضع نصوص « صك الانتداب » وموافقة « عصبة الأمم » عليه . واختارت فقط المحافظة على ناحية مشلولة من نصوص الانتداب وتحيزت لها بشدة وحماسة .

ولكى تعطى الحكومة لوناً جذاباً جديداً لتلك السياسة المضحكة غير المنطقية وسياسة مقدرة البلاد على الاستيعاب ، وضع المستر تشرشل وزير المستعمرات سنة ١٩٢٢ المبدأين التاليين :

١ - ألا يكون المهاجرون عالة على سكان فلسطين .

٢ - ألا يحرم أى فريق من السكان الحاليين من أعمالهم وحقوقهم .

ومنذ ذلك الحين وحكومة الانتداب تدعى أنها تسير سياستها على ضوء ذينك

المبدأين . إلا أن الزمن والنتائج الطبيعية «المحتومة» كانا كفيلين بإظهار تلك الأعمال غير المعقولة التى لا تستند إلى أى أساس .

القدرة على الاستيعاب :

وفى عام ١٩٢٥ وصل عدد المهاجرين إلى رقم مخيف بلغ ٣٣ ألفاً ، بينما كان عدد اليهود المهاجرين فى السنين السابقة أقل من نصف ذلك العدد . وقالت الحكومة — كما قال اليهود — إن هؤلاء المهاجرين لم يكن دخولهم البلاد يتعارض مع مبدأ القدرة على الاستيعاب ، وإن اليهود المهاجرين لن يكونوا عالة على السكان ، وإنهم لن يأخذوا خبز الغير من سكان البلاد .

لقد سمعنا مثل تلك البيانات من السير هربرت صموئيل . كما أننا لانزال نسمعها بنفس القوة والتأكيد من المندوب السامى الحالى .

ولم يمض وقت طويل على مغادرة السر هربرت صموئيل للبلاد عام ١٩٢٥ ، حتى طلع علينا عام ١٩٢٦ بنغمة جديدة مختلفة عن السابقة ، ذلك أن أزمة اقتصادية مروعة اجتاحت البلاد وسببت الفقر والشقاء للسكان .

وقد أحضرت اللجنة التنفيذية الصهيونية السيرجون كامبل لدرس الحالة وبحثها وتقديم تقرير عن حالة فلسطين الاقتصادية ، فكان مما قاله ذلك الرجل : إن المهاجرين دخلوا البلاد بصورة تزيد على مقدرة البلاد على الاستيعاب . لقد أقرت الحكومة نفسها بذلك ، إذ جاء فى تقريرها عام ١٩٢٨ أن فلسطين لاتزال تشكو نتائج سوء تأثير الهجرة اليهودية غير الاقتصادية عام ١٩٢٥ . أما اللجنة البرلمانية للتحقيق عن اضطرابات ١٩٢٩ فقد أشارت فى تقريرها إلى السنوات من ٢٢ حتى ٢٩ ، وقد كان فى خلالها المعدل السنوى للمهاجرين لا يتجاوز ٢٠٠٠٠ مهاجر ، وقالت : إن هناك

بينات لا تقبل الشك بأنه فيما يتعلق بالهجرة قد وقعت مخالفة خطيرة لمبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب ، ذلك المبدأ الذى وضع عام ١٩٢٢ . ثم أوصت اللجنة بأن تقوم الحكومة بدرس الهجرة اليهودية لمنع وقوع ما وقع فى عامى ١٩٢٥ و١٩٢٦ من هجرة زائدة كثيرة .

العرب لا يثقون بالمواعيد :

لقد كانت تقارير لجان التحقيق الرسمية ، لا سيما لجنتى السيرجون هوب سمبسون والمستر فرنش مؤيدة وموافقة لما ورد فى تقرير اللجنة البرلمانية وتقرير السيرجون كامبل وتقارير الحكومة . إن جميع هذه الأمور التى ذكرتها لتظهر بأجلى بيان عدم إمكان العرب الاعتماد ولا بشىء قليل على تعهدات الحكومة وأقوالها . وهذا عامل أساسى من عوامل فقد كل ثقة بالحكومة .

ورغماً عما تقدم من الحقائق والبيانات والإفادات التى تظهر عدم منطقية مبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب ، داومت حكومة الانتداب فى فلسطين على اتباع ذلك المبدأ المطاط والمجحف الضار . فقد دخل البلاد ٣١ ألف مهاجر يهودى عام ١٩٣٣ علاوة على المهاجرين المهربين . والهجرة المهربة اختراع جديد من الوكالة اليهودية وهؤلاء المهربون ، كما أعلن المندوب السامى عام ١٩٣٣ فى نابلس ليس عددهم بأقل من عدد المهاجرين غير المهربين . ودخل البلاد ٤٢ ألف مهاجر يهودى عام ١٩٣٤ و٦٢ ألفاً عام ١٩٣٥ ، علاوة على المهاجرين المهربين الذين بلغ عددهم رقما عالياً خطراً . وبالرغم من فشل سياسة مبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب بعد عام ١٩٢٤ ، فإن قدوم مهاجرين يهود ألمان أغنياء ساعد منذ عام ١٩٣٢ على جبر الكسر فى هذه القصبة الفارغة ، أى سياسة مقدرة البلاد على الاستيعاب بقطع النظر عن البوادر

والمظاهر التي تفيد أن ظهور الفصل الثاني لذلك المبدأ لم يعد بعيداً .

وقامت الحكومة — بعد عام ١٩٢٥ — بمساعدة المهاجرين اليهود بأعمال مختلفة عديدة لكي تنقذهم من حالتهم الاقتصادية السيئة المخيفة ، فسخرت بعملها هذا مصالح مجموع السكان لمنفعة اليهود ، وهكذا أصبح المهاجرون عالة على السكان . إننا نرى اليوم أن الحكومة نفسها بدأت بتشغيل اليهود بأسعار عالية جداً مما سبب ضرراً لمجموع سكان البلاد ، مثل ذلك :

إن الحكومة أعطت تعهداً بتعبيد طريق جنين — بيسان البالغ طولها ١٨ كيلو متراً إلى اليهود بسعر ٤٠ ألف جنيه ، مع أن ما تكلفته تلك الطريق لا يزيد عن ١٨ ألف جنيه حسب تقدير الحكومة . ولو أن ذلك التعهد طرح للمناقصة لما تأخر العرب عن أخذه بأقل من ١٨ ألف جنيه . ولكن هكذا يريد اليهود ويقضي مبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن ناحية أخرى فقد تفوق مهاجرو السنين الأخيرة بأمرين : الأول نجاحهم في تحدى سلطة الحكومة عن طريق المهاجرة غير الشرعية ، والثاني منع غير اليهود من العمل عند اليهود بواساطة الحاميات اليهودية .

الخضوع لنفوذ اليهود :

والأغرب من ذلك أن الحكومة قد خضعت لنفوذ اليهود وتأثيرهم وسمحت للمهاجرين غير الشرعيين بالإقامة في البلاد بصورة نظامية ، كما أنها عجزت عن المحافظة على العرب الذين ذهبوا ضحية الحاميات اليهودية وأعمالها . وبينما كانت الغمة الاقتصادية الناتجة عن مبدأ مقدرة البلاد على الاستيعاب تظلل البلاد ، نطقت الحكومة بكلمة حق في تقريرها عن إحصاء عام ١٩٣١ عندما كان عدد المهاجرين أقل من

عشر عددهم عام ١٩٣٥ ، ومن الصعب فهم كيف يمكن أن يعيش سكان فلسطين لا سيما الذين يزدادون ويأتون إليها ماداموا يعتمدون على واردات البلاد لا على صادراتها ، وإن المستقبل لا يبشر بأى خير .

إن فى هذا القول الحقيقة الثابتة لمقدرة البلاد على الاستيعاب وهى أن المبدأ غير منطقى ولا عملى . ما دامت البلاد تصدر أقل بكثير مما تستورده فلا يمكن أن تكون قادرة على استيعاب مهاجرين جدد .

إن تلك الحقيقة وردت على لسان المستر ميلز الموظف المسئول عن إحصاء عام ١٩٣١ ، والمستر ميلز اليوم رئيس لدائرة المهاجرة والسفر ، ولكن منذ عام ١٩٣١ لم تتحسن الواردات بالنسبة للصادرات ، بل ظلت الحالة كما هى إن لم تصبح أسوأ بكثير . ومع ذلك فإن مستر ميلز نفسه كمدير لدائرة المهاجرة والسفر سمح فى إدخال ٦٢ألف مهاجر يهودى عام ١٩٣٥ ، علاوة على العدد العظيم من المهاجرين المهربين . والأنكى من ذلك أن المستر ميلز يذكر أمام لجنتكم الموقرة أنه إنما سمح فى إدخال ذلك العدد نظراً لمقدرة البلاد على الاستيعاب ، وأنه يرتكز فى تلك السياسة على الزيادة باستهلاك الكهرباء وفى حركة النقل فى السكك الحديد ، وهذه هى الأسس التى يبنى عليها المستر ميلز حساباته وتقريراته .

ليس لى ما أقوله عن المستر ميلز إلا أنه من أذكى موظفى حكومة فلسطين وأبعدهم نظراً ، ولكن تفكيره حول مقدرة البلاد على الاستيعاب غريب وتطبيقه له أغرب .

الناحية الأخلاقية للهجرة :

أما الناحية الأخلاقية للمهاجرة اليهودية إلى فلسطين فإنى أكتفى بتلاوة الفقرة التالية التى وردت فى تقرير الحكومة لسنة ١٩٣٥ فيما يتعلق بالإجرام وزيادة الجرائم فى فلسطين . أما الزيادة فى الجرائم فى تل أبيب فكانت عالية جداً . إن المتشردين الأوروبيين فى تل أبيب يقترفون جرائم لم تكن معروفة فى فلسطين قبل اليوم ، مثل التزييف وتزوير جوازات السفر ، وكسر الخزائن الحديدية بطرق فنية واختلاسات المصارف ، وإن ثلاثة ضباط يهود فى تل أبيب طردوا من وظائفهم لمعاونتهم المجرمين وإخفائهم الجرائم بطمس الشهادات المؤدية لاكتشاف الجرائم . إننى لا أحتاج إلى الإشارة إلى الأفكار الشيوعية والبلشفية المخالفة كل المخالفة لعقائد ومعتقدات ومبادئ ودين السكان ، تلك الأفكار والمبادئ التى يعتنقها اليهود ، ويدخلها إلى البلاد المهاجرون اليهود ، ويوزعونها فيها لأن تلك الحقيقة أصبحت معروفة لدى الخاص والعام .

المادة السادسة من الصك :

ولنعد الآن إلى نصوص المادة السادسة . إننا نعتقد أن تلك المادة لم تقصد ضمان مقدرة البلاد على الاستيعاب ، بل قضت بالمحافظة على « حقوق » العرب السياسية والوطنية و « وضعيتهم » فى البلاد وأن « الحالات المناسبة » تعنى الحالات المناسبة للأهلين العرب لا لليهود والهجرة اليهودية ، وتعنى « وضعية » العرب قوتهم العددية فى البلاد بالنسبة إلى المهاجرين اليهود .

وكان العرب الأكثرية الساحقة منذ الاحتلال ، وإنه من واجب الحكومة أن تحافظ على بقاء هذه الأكثرية ، وتعنى « حقوق » العرب حقوقهم كأكثرية ،

تلك الأكثرية التي إنما وجدت حكومة الانتداب ووجد الانتداب نفسه للمحافظة عليها . إن « الحالات المناسبة » تعني موقف العرب وحالاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالنسبة إلى البلاد كمجموع .

وبعد أن تضمن كل الحقوق المناسبة عندئذ يجوز التفكير فيما إذا كانت حالات مناسبة للهجرة ، وما دامت الحكومة تسمح بزيادة نسبة اليهود على العرب فلا شك أن حقوق العرب القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تتضرر وتتأثر . والعرب لا يمكنهم السكوت على ذلك أو الرضاء به ، بل هم يريدون إجابة مطالبهم وهم مصممون على نيل حريتهم واستقلالهم .

٢٥٣

شهادة عونى عبد الهادى أمام اللجنة الملكية *

١٣ / ١ / ١٩٣٧

اللورد بيل: هل يؤدى عونى بك شهادته بصفته الشخصية أم بصفته عضو اللجنة العربية العليا .

عونى بك : أعطى شهادتى بصفتى عضو اللجنة العربية العليا .

اللورد بيل : فى الشهادة التى أعطيت أمس بالنيابة عن اللجنة العربية العليا لاحظت أن نقاطاً فى الشهادة التى تعطيها الآن قد وردت فيها .

عونى بك : سوف لا أكرر ما ذكر أمس ، ولكننى سأذكر نقاطاً جديدة وأتوسع فى أخرى .

اللورد بيل : هل تتفضل بذكر النقاط التى ستشرحها .

عونى بك : أريد أن أذكر للجنة الملكية الموقرة ، قبل كل شىء شيئاً عن الحالة الواقعة الآن فى البلاد :

فى هذه البلاد سياستان متناقضتان ، الأولى عربية ترمى إلى الاستقلال التام التى بموجبها يحصل العرب على حقوقهم الطبيعية والسياسية .

---

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين ، دمشق ، ١٩٣٧ ، ص.١١٣ – ١٦٠ .

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨ .

والثانية ترمى إلى إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . ويوجد أيضاً سياسة أخرى بريطانية تساعد على إنشاء الوطن القومى اليهودى ، ومن هذه السياسات المختلفة يتطاير شرر من وقت لآخر يلتهم الأخضر واليابس .

أما فيما يتعلق بإنشاء الوطن القومى اليهودى ، فإننى حتى الآن لم أجد تعريفاً رسمياً له . وأول تعريف للوطن القومى أعطى فى يوم ٣ من حزيران سنة ١٩٢١ من قبل السير هربرت صموئيل ، الذى وافق عليه المستر تشرشل .

اللورد بيل : أطلعت اللجنة على هذه العبارات مراراً وترغب الآن سماع مطالعات عليها .

عونى بك : أود أن أذكر المطالعات عليها بعد قراءتها — عونى بك يقرأ بالإنكليزية — (عونى بك بعد أن أتم القراءة) إن كل ما فهمته من هذه العبارات أن يفسر الوطن بالوطن كما يفسر الماء بالماء ، وعبارة « وطن قومى » تعنى أن يجد اليهود لهم وطناً فى فلسطين .

والنقطة الثانية التى يراها القارئ هى تأسيس هذا الوطن القومى مع حفظ حقوق أهل البلاد ومصالحهم . والتعريف الثانى الرسمى الذى أعطى للوطن القومى هو تعريف وزير المستعمرات السابق المستر تشرشل ، وهو مذكور فى « الكتاب الأبيض » سنة ١٩٢٢ . كل ما أقوله عن هذا التعريف : إننى شخصياً لم أستطع أن أفهم منه شيئاً . وكل ما فهمته منه أن وطناً قومياً مؤسس فى البلاد ، وأنه يحتاج لتوسيع فقط .

اللورد بيل : أتتكلم عن ذلك الوقت، أم عن ، الآن ؟

عونى بك : عندئذ . وفى ذلك التعريف أن اليهود هنا هم جميع المؤسسات التى تكون عناصر أمة موطدة من معاهد سياسية وثقافية وعملية إلخ. وكل ما يستلزمه ذلك التعريف توسيع ذلك الوطن القومى فقط .

إذن، إن الوطن القومى الذى تصوره المستر تشرشل سنة ١٩٢٢ هو توسيع ما هو موجود فى ذلك الوقت وليس إيجاد شيء جديد ما فى هذا التوسيع؟ وكل ما أراده تشرشل هو الحصول لليهود على وطن وفخر. إذن توسيع الوطن القومى بهذه الصورة هو توسيع ليس له حدود وإنما يحصل اليهود على توسيع ومصالح وفخر، ولست أدرى ماذا يعنى بكلمة فخر .

هذا كل ما جاء من تعاريف رسمية للوطن بحسب ما أعرف أنا. وهنالك تعريف صحيح للوطن القومى أعطى من قبل شخصية صهيونية كبيرة وهو الدكتور حايم وايزمن الذى جاء هنا أمام لجنتكم بإفادته التى أداها أمام مجلس العشرة فى معاهدة الصلح ، هو : « أن تصبح فلسطين يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية ». وهذا هو التعريف الصحيح للوطن القومى والمفهوم تماماً .

مستر تشرشل لم يقبل هذا التعريف، كما ورد ذلك فى البرقية التى أرسلها إلى المندوب السامى فى فلسطين فى ٢٣/ ٦ / ٢٢ (قرأ البرقية بالإنكليزية) .

غير أن عدم قبول المستر تشرشل لهذا التعريف لا يغير من جوهره وهذا المقصود من الوطن القومى اليوم .

اللورد بيل : تلاحظون أنه قد ورد فى الفقرة الثانية من هذه البرقية عبارة « وجود اليهود فى فلسطين كحق » .

عونى بك : أفهم من هذا أنه فى سنة ١٩٢٢ كان لكل يهودى فى العالم الحق فى دخول فلسطين، وأن يعطى الجنسية الفلسطينية بحسب الشروط والقيود، ومع هذا فله الحق أن يدخل فلسطين على كل حال وفى كل وقت وفقاً للشروط الموضوعة . قلت إن عدم موافقة المستر تشرشل على هذا التعريف لا يغير من جوهره شيئاً، وأعتقد أن فى الفقرة السابعة من هذه البرقية ما يؤيد هذا التعريف.

وقد قال المستر تشرشل كلمات « إنه لا يوافق على هذا التعريف » لكنه أراد فى المادة السابعة أن يحقق التعريف نفسه وأن يضع أساساً له، ولم تكن لكلماته هذه أهمية فعلية . وقال إن المهاجرة إلى فلسطين موقوفة فقط على مقدرة البلاد على الاستيعاب .

اللورد بيل : تقول المادة « لا تتجاوز مقدرة البلاد على الاستيعاب »

عونى بك : أقدم مثلا ، فلو قدم اليهود جدولا وطلبوا إدخال مليون مهاجر وكانت البلاد تستوعبهم يجوز لهم الدخول بموجب هذه المادة . فتفسيرنا كان دائماً أن الحكومة البريطانية تتمشى على سياسة من شأنها أن تجعل فلسطين يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية .

اللورد بيل : ألا يوجد فرق بين ذلك وقول : فلسطين يهودية .

عونى بك : إنكلترا إنكليزية لأن الأكثرية الساحقة من الأهلين إنكليز وفى إنكلترا بعض الأجانب ولكنهم قلائل . إذا استمرت السياسة التى اتبعت

فى فلسطين فى السنوات الأربع الماضية فستصبح حتما يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية .

لقد سارت المهاجرة فى السنوات الأربع الماضية بتزايد هندسى وليس بتزايد حسابى فكانت قبل سنة ١٩٢١ ثلاثة آلاف سنوياً .

السير هاموند: هل كانوا من العمال أم من غيرهم ؟

عونى بك : من جميع الطبقات بما فيها العمال ، والذى أذكره أنها فى زمن السيرجون تشانسلور أى ما بين سنة ٢٨ و ٣٠ لم تتعد ستة آلاف .

سير رامبولد: ألا يدل هذا على أن الحالة الاقتصادية تحسنت ؟

عونى بك : يدل هذا على أن المندوب السامى السابق السير تشانسلور كان يتبع سياسة أعقل منها الآن . فنى سنة ١٩٣١ ارتفعت الهجرة إلى ٩ آلاف وفى سنة ٣٢ إلى ثلاثين ألفاً وفى سنة ٣٤ إلى اثنين وأربعين ألفاً وفى سنة ٣٥ إلى خمسة وستين ألفاً .

السير هاموند: أظن أن العدد ٦٢ وليس ٦٥ ألفاً .

عونى بك : لكن أربعة منهم دخلوا البلاد كسياح ، ولكنهم ضاعوا فيها ولم يعثر لهم على أثر . ومن الصعب أن أضيع أنا الفرد فى باريس أو لندن مثلا بينما هؤلاء الأربعة الآلاف مهاجر يضيعون فى فلسطين . وأظن أن هذا لا يهم الحكومة ما دامت قد ربحت ستين جنيهاً عن كل واحد منهم .

السير هاموند: وكيف ربحت الحكومة ستين جنيهاً عن كل واحد ؟

عونى بك : عندما يدخل السائح إلى البلاد يدفع للحكومة ستين جنيهاً ضمانة يستردها عند مغادرته لها . إن دخول أربعة آلاف شخص كسياح فى البلاد واختفاءهم فيها وعدم سعى الحكومة لإخراجهم ، معنى ذلك أنها

تريد بقاءهم فى البلاد . ولتسمح لى اللجنة الموقرة — بهذه المناسبة — أن أشير إلى نفوذ اليهود وتأثيره ليس على الحكومة الإنكليزية فى لندن فقط بل يتعداه إلى بعض موظفى حكومة فلسطين من الإنكليز ، فإن الموظف الإنكليزى يخشى على وظيفته منهم ، وتأثيرهم هنا غير تأثيرهم فى لندن ، هذا ما يعتقده العرب وما لمسوه بأيديهم .

السير رامبولد : تريد أن تقول إن نفوذ اليهود يصل إلى درجة : إذا رفض الموظفون الإنكليز دخول مهاجرين يخشون على وظائفهم ؟

عونى بك : بكل تأكيد . وتستغربون إذا قلت إن الموظف البريطانى لا يستطيع أن يدخل بيت يهودى للبحث عن السلاح لأنه يخشى دائماً دعايتهم وشكواهم وصياحهم . لا أدرى كيف اتخذ المستر تشرشل قاعدة مقدرة البلاد على الاستيعاب قانوناً للهجرة ، وفى اعتقادى أن هنالك مبدأ آخر أهم من هذا المبدأ ، وهو قدرة البلاد على الاستيعاب سياسيًّا . لأن لعرب فلسطين وضعية فى هذه البلاد وهى الأكثرية ، أكثرية إلى درجة معروفة ، وهذه الدرجة لا يجب أن تخل ، وكل شىء يخل بهذه الوضعية يخل بحقوق العرب ويضر مصالحهم .

لا يمكن أن ينكر علينا أحد أن كل أكثرية معينة بشكل من الأشكال تهضم حقوقها إذا تغيرت تغيراً محسوساً . وأعتقد أنه إذا دخل إلى إنكلترا عدد من الأجانب بصورة تخل بحقوق الأكثرية الساحقة فيها فإن هذا من شأنه أن يغير من الوضعية الإنكليزية فيها ، وأعتقد أننى بغير حاجة أن أتوسع فى هذا البحث وأفسره ، فحضرات الأعضاء المحترمين أدرى منى بذلك .

ليس من أمة فى العالم تقبل أن تغير وضعيتها فى بلادها تغيراً محسوساً يضر بحقوقها ، والهجرة لفلسطين بحد ذاتها تغير من وضعيتها . لقد كنا ٩٣ فى المائة قبل وعد بلفور ، واليوم هبطت نسبتنا إلى ٧٠٪ . يمكن أن ترضخ الأمة إلى مثل هذا بالعنف ، أما ببعض إرادتها فلا . وأن يقال لنا اقبلوا بتغيير وضعيتكم ونحن نؤمنكم أن تأكلوا وتشربوا وتناموا . أظن أنه لا توجد أمة فى العالم تقبل بهذا ، ونحن كسائر الأمم بشر نشعر ونحس ولنا حقوق ولنا ثقافتنا ومدنيتنا فلا يمكن أن يجرى هذا التبديل بمحض اختيارنا . أما أن يتم هذا بالسيف فأمر آخر.

والآن ، إذا سمحت لى اللجنة الموقرة أريد أن أبحث فى الأسس التى يستند عليها الوطن القومى اليهودى وأول هذه الأسس وعد بلفور وهذا الوعد تصريح كما قيل أمس ، فلا أريد أن أبحث مطولا فيه ، ولكن كل ما أقوله أنه لا يحق للحكومة البريطانية أو غيرها أن تتصرف بحقوق الغير . يمكنها أن تعطى الأجانب ما تملك ، أما أن تعطيهم أملاك غيرها فتصرف ليس فيه شىء من الشرف ، ولا يمكن لشريعة ما أن تجيزه. وأما أن تعطى أملاك الغير للغير بحد السيف فهذا أمر آخر.

اللورد بيل : عندما تتكلم عن الحكومة البريطانية فهل تعنى «عصبة الأمم» أيضاً؟.

عونى بك : أتكلم الآن عن السنة ١٩١٧ ، أى قبل تأليف « عصبة الأمم » .

اللورد بيل : لا يمكن أن تعطى أملاك الغير إلا إذا أخذت بالحرب .

عونى بك : إن وعد بلفور لا يستند إلى أى حق ، ولكن على السيف فقط . ومعنى هذا الوعد أن الحكومة البريطانية تقول (بما لى من القوى أريد أن أمنح هذه البلاد وطناً قومياً لليهود) . ونتقدم الآن للأساس الثانى

من هذا القول ، وأعنى به الانتداب . وأول كلمة أقولها عن هذا الإنتداب أنه باطل ، وهويستند على المادة ٢٢من عهد «عصبة الأمم » .

اللورد بيل : ألم نبحث هذا فى الأمس ؟

عونى بك : أريد التوسع فى نقاط جديدة لم تذكر أمس ، جرى البحث حول المادة ٢٠ ، فقرة ١ وفقرة ٢ . والفقرة ٢ شق ١ لم توسع ، وإذا سمحت اللجنة فإنى أتوسع فيه قليلا. أعتقد أن « صك الانتداب » عبارة عن اتفاقية بين الحكومة البريطانية والدول المشتركة فى « عصبة الأمم » .

اللورد بيل : لا يجوز أن تسميها اتفاقية ، فالحكومة البريطانية عضو فى العصبة انتدبت على فلسطين .

عونى بك : لكن الوكالة التى أعطيت لبريطانيا هى عبارة عن اتفاقية بينها وبين « عصبة الأمم » .

اللورد بيل : جميع الدول ، وليس إنكلترا فقط ، وهؤلاء قد وكلوها .

عونى بك : جميع الدول فريق واحد ، وهؤلاء وكلوا الحكومة البريطانية .

اللورد بيل : هذا هو شىء واضح وليس هو موضع اختلاف .

عونى بك : إذن فلأبحث الآن فيما إذا كان « صك الانتداب» مخالفاً للمادة ٢٢ أم لا .

البروفسوركوبلاند : لا يقنعنى هذا البحث وأريد أن أتوسع . إذا فسرنا مقدمة «صك الانتداب » نرى أن الدول الكبرى وافقت على إيجاد الانتداب ، وهذا لا يكون انتداب بريطانيا بمثابة اتفاقية بينها وبين العصبة ، وغاية ما هنالك فإن الحلفاء قد اختاروا بريطانيا دولة منتدبة ، وبريطانيا قبلت الانتداب .

عونى بك : أوافق ، اتفقت الدول الكبرى على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن

تنفيذ وعد بلفور والحكومة البريطانية قبلت المسئولية ، وهذا الإيجاب والقبول يشكل عقداً ، إذا فرضت شخصاً لعمل شيء ولم يقبل فلا يكون هنالك عقد . ولكن حينما يقبل التكليف يقع العقد .

اللورد بيل : أرى ألا تخلط بين العقود الشخصية والمعاهدات ، فإن الحكومة البريطانية قبلت الانتداب من الدول الكبرى ، وتعهدت تنفيذه بالنيابة عنها .

عونى بك : قبول هذه الوكالة بالنيابة عن الدول الكبرى هو عقد بينها وبين تلك الدول لعمل شيء معين ، والحكومة البريطانية بهذا القبول تشكل عقداً حقوقيًّا .

السيرهاموند : لو فرضنا ذلك فما هو المقصود؟

عونى بك : أريد أن آتى إلى نقطة هامة وهى : إنه لا يجوز لأى عضو فى « عصبة الأمم » أن يأتى بشيء مخالف عهد العصبة .

السير هاموند : هذه ليست نقطة تكون أساساً لذلك .

عونى بك : أتكلم فى هذه النقطة لأصل إلى تفسير المادة ٢٠ التى بموجبها لا يحق لأى دولة أن تأخذ أى تعهد من هذا النوع ، وسأبين الآن أن الاتفاقية التى أجرتها بريطانيا تخالف عهد العصبة .

اللورد بيل : تريد أن تقول إن « صك الانتداب » مخالف لدستور العصبة .

عونى بك : أريد أن أثبت أن هذه الوكالة مناقضة لدستور العصبة تمام التناقض ، وأن المادة ٢٢ أربع فقرات : الأولى فيها اعتراف بأن البلاد المنسلخة عن تركيا مستقلة مبدئيًّا . ثانياً أن هذه الجماعات محتاجة إلى النصح والإرشاد . ثالثاً أن يكون هذا النصح والإرشاد بالنسبة إلى الإدارة حتى

تستطيع الوقوف على أقدامها . رابعاً أن يؤخذ رأى الأهالى فى اختيار الدولة المنتدبة ونوع الحكم . ادعائى أنه لم يؤخذ رأى الأهالى ولا فى واحدة من هذه الفقرات ، وكل ما جاء فى « صك الانتداب » مخالف لهذه الفقرات .... لم يؤخذ رأى الأهالى بعين الاعتبار .

اللورد بيل : سمعنا بالإفادة التى أدلى بها سماحة المفتى أمس أن لجنة كراين فعلت ذلك .

عونى بك : أريد أن أثبت أن هذه النقاط الأربع لم يعمل بها .

اللورد بيل : لقد قال سماحة المفتى أمس ذلك .

عونى بك : قالها سماحته قولا ، ولكن أريد أن أشرحها .

اللورد بيل : إذن نسمع ذلك .

عونى بك : النقطة الأولى هى أن فلسطين التى هى من الشعوب المنسلخة عن تركيا هى التى اعتبر استقلالها مبدئيًّا ، ويقول المستر تشرشل فى « الكتاب الأبيض » إن هذه الفقرة فسرت تفسيراً مختلفاً فيما يتعلق بفلسطين عما فسرت به فيما يتعلق بسوريا والعراق .

اللورد بيل : وتريد أن تقول الآن يجب أن تفسر هنا كما فسرت بالنسبة إلى العراق وسوريا .

عونى بك : نعم بنفس الطريقة . ولست أدرى كيف تفسر فقرة واحدة تفسيرين مختلفين ، وكيف يكون الشىء صحيحاً هنا ومغلوطاً هناك . إن تفسير هذه الفقرة فيما يتعلق بسوريا والعراق أن تكون لهما حكومات وطنية

وفيما يتعلق بفلسطين أن تكون محرومة من ذلك وأن تكون محرومة من جميع حقوقها الطبيعية .

كوبلاند : هل يوجد فى « صك الانتداب » ما يمنع من الحصول على حكومة وطنية ؟

عونى بك : أنا سآتى إلى هذه النقطة . لا يوجد كلمة فى « صك الانتداب » تذكر أن هذا الشعب مستقل مبدئيا إن هذه العبارة فى المادة ٢٢ فقرة ٤ لا توجد فى « صك الانتداب » وهى مفقودة تماما . إلا أنه فى « صك الانتداب » مخالفة للفقرة الثانية من المادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » ، فبدلا من أن يكون للحكومة البريطانية حق النصح والإرشاد فى فلسطين أعطيت حق الحكم والتشريع ، مع أنها وفقاً للمادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » لها حق النصح والإرشاد فقط ، ولكن لم يوجد شىء فى فلسطين يحتاج إلى النصح والإرشاد ، الحكومة البريطانية هنا منتدبة على الأراضى لا على الناس ، وبكلمات لا توجد حكومة منتدب عليها . المادة ٢٢ من عهد « عصبة الأمم » تعطى انتدابها على الأهالى ، أما « صك الإنتداب » فيعطى انتدابا على الأراضى ، لأنه أعطى للحكومة البريطانية حق التشريع والإدارة فى البلاد .

اللورد بيل : ما هى النقطة الثانية ؟

عونى بك : أن تعطيها نصحاً وإرشاداً حتى تقوم على أرجلها وحتى الآن — مع الأسف — لا يوجد ما يسمى حكومة وطنية فلسطينية تقوم على أرجلها ، وكل ما فى الأمر أن فى البلاد حكومة منتدبة تشرف على حكومة منتدبة .

اللورد بيل : أفهم تماماً .

عونى بك : إذن هنا ليس عندنا شىء ، ولم يخلق حتى الآن ، حتى يتطور مع الزمن ويقوى ليقف على رجليه .

السيرهاموند : المادة ٢٢ من عهد العصبة لم تقل « كل الجماعات » التى انسلخت عن تركيا بل قالت « بعض » هذه الجماعات .

عونى بك : لم يعترض أحد على هذا حتى الآن .

السيرهاموند : لوكانت هذه المادة تعنى « جميع تلك الجماعات » لوضعت بدل كلمة « بعض » « الكلمة » كل .

عونى بك : أعتقد أن هذه المادة وضعت خصيصاً للعرب الذين كانوا يؤلفون جزءاً من الإمبراطورية العثمانية . دليل ذلك أن الحكومة البريطانية التى كانت من واضعى هذه الفقرة لا تزال تعتقد أن فلسطين داخلة فى هذه الجماعات .

اللورد بيل : هل تريد أن تقول إن الحكومة البريطانية قبلت ذلك ؟

عونى بك : نعم ، ويبرهن على ذلك ما ورد فى « الكتاب الأبيض » سنة ١٩٢٢ فى الصفحة السادسة والفقرة (١) والسطر ٨ (عونى بك يقرأها بالإنكليزية) . والمهم أن المستر تشرشل قبل أن فلسطين داخلة فى هذه الجماعات المنسلخة عن الإمبراطورية العثمانية .

اللورد بيل : أرى هنا أن المستر تشرشل يتفق معك فى هذه الفقرة التى فسرت بالنسبة لسوريا والعراق تفسيراً مخالفاً عنه فى فلسطين ، مع أنك قلت لنا أنه لا يتفق معك .

عونى بك : نعم فسرت هذه المادة تفسيرين متناقضين . « صك الإنتداب » يشير إلى الحكومة المنتدبة فى فلسطين والمادة السادسة تبحث عن الإدارة فيها .

اللورد بيل : ما هى النقطة التى ترمى إليها ؟

عونى بك : أرمى إلى أنه توجد حكومة منتدبة لا حكومة وطنية .

اللورد بيل : هذا فيما يتعلق حقوقياً فى بناء الوطن القومى .

عونى بك : إذا كان لليهود مستندات أخرى فلا تتعدى أمرين أخرين :

١ ــ إنهم مشتتون ومضطهدون فى أنحاء العالم .

٢ ــ إنهم يحبون فلسطين .

والعرب يأسفون أن يكون اليهود مشتتين ومضطهدين ويشكرونهم على حبهم لفلسطين ، ولكن لا يمكن لأى شخص فى العالم ، ولا لأى صاحب وجدان أن يقبل أن يكون هذان الأساسان كافيين لهدم كيان شعب آخر .

والغريب أن من يطلع على كتاباتهم ويسمع خطبهم لا يمكن أن يجد سوى هذين الأمرين مقابل جميع حقوق العرب .

ونحن الأشخاص الذين تشرفنا بمقابلتكم عشنا فى العهدين ، العهد التركى والعهد الإنكليزى . كنا نعيش سادة نطمع أن نصل إلى كل شىء ولكننا أصبحنا نعيش كالبهم .

إننا بشر ولنا حقوق البشر التى يعبر عنها بالحقوق الطبيعية ، وهى أن ندير أنفسنا بأنفسنا ، ولا يمكن أن تؤمن هذه البلاد حياة سعيدة إلا إذا ساد فيها العدل . والعدل أن لا يحرم عرب فلسطين حقوقهم الطبيعية ولا

يمكن أن يقال لشخص : أقبل بمحض اختيارك حرمانك من حقوقك الطبيعية .

والآن لتسمح لى بلجنتكم الموقرة أن أشرح كيف أن فلسطين داخلة ضمن الحدود المعينة فى مراسلات حسين — مكماهون .

اللورد بيل : هذه المسألة معقدة ويمكن تركها ، والمرجو فقط إعلامى إذا كنتم تصرون على أن فلسطين داخلة ضمن تلك الحدود . فقد وردت وجهة نظر العرب بخصوص المراسلات فى « الكتاب الأبيض » فهل يكفى ذلك أم تريد أن تبحث الموضوع ؟

عونى بك : أريد أن أتوسع فى الموضوع وأزيد بعض البراهين التى يمكن أن تكون مفيدة .

اللورد بيل : هل وجهة نظر العرب أكثر من أن فلسطين داخلة فى العهود المقطوعة للملك حسين ، ولهذا لا يجوز دخولها فى الانتداب .

عونى بك : هناك نقاط أخرى لإثبات أنها داخلة فى العهود .

اللورد بيل : إننا غير مكلفين إلا بأسباب الإضطرابات ، ونحن نقبل هذه النظرية ، إذا كنتم تصرون عليها .

عونى بك : نريد أن نقنعكم ، لأنكم ربما تفكرون أننا نأخذها أخذاً مع أنها داخلة حقيقة فى العهود .

اللورد بيل : ليس من صلاحيتنا أن ندخل فى هذه الأمور ونعطى حكما عليها ، فاذا كنتم — أيها السادة المسئولون — تأتون وتقولون إن أحد أسباب الإضطرابات كان وضع فلسطين تحت الانتداب مع أنها داخلة ضمن العهود فليس لنا أن نفحص وندقق ، ولكننا نأخذ ما تقولون على علاته ، أنا أقبل

ما يقوله عونى بك من أن الوعود التى أعطيت للعرب قد فسرت تفسيراً سيئاً مضرا بمصالحهم .

عونى بك : نريد أن نبرهن ولا نرمى الكلام على عواهنه .

اللورد بيل : كل ما يمكن أن يثبت من هذا هو أن هذه الحالة كانت مؤثرة على عقيدة العرب عند الإضطرابات .

عونى بك : ما نريد أن نقوله إن فلسطين داخلة فى هذه العهود ، وأن تقتنع اللجنة الملكية بذلك .

اللورد بيل : نحن هنا نحقق فى الأسباب الأساسية للإضطرابات فإذا كان هذا من الأسباب الرئيسية للاضطرابات فنحن على استعداد لسماع ذلك .

عونى بك : يهمنا أن تقتنع اللجنة الملكية ، ونعتقد أنها إذا اقتنعت بأن هذا صحيح فيكون اعتقادنا هذا صحيحا .

اللورد بيل : لا ، ليس لنا أن ننظر فى البراهين التاريخية والاعتبارات ، الأخرى ، فإن قلتم إن هذا صحيح نكتفى .

عونى بك : نريد أن نقنع اللجنة الملكية أننا مخلصون فى اعتقادنا .

اللورد بيل : ماذا يهمنا إذا كنتم مخلصين ونحن نعترف بهذا الإخلاص ، ليس لنا أن نبحث المسألة من وجهة تاريخية ، ويمكنكم أن تقولوا إن هذه العهود فسرت تفسيراً مغلوطاً .

عونى بك : إن السياسة الحاضرة ترمى إلى المصلحة اليهودية والإضرار بالعرب وهذا يرى فى جميع نواحى الحياة فى البلاد .

أولا : ضخامة الميزانية الناشئة عن سياسة الوطن القومى .

ثانياً : حماية المصنوعات اليهودية .

السيرهاموند: إلام ترمى بذكرك هذه الأمور .

عونى بك : أشير إلى الأمور التى ينتج منها ضرر فى سبيل الوطن القومى، وسيفصل ذلك الشهود الآخرون .

السيررامبولد: هل تقول إنه بسبب وجود الوطن القومى اتسعت تشكيلات الحكومة .

عونى بك : وأستطيع أن أقول إن جميع أعمال الحكومة موجهة للمصالح اليهودية ومعاملة الحكومة للعرب واليهود تختلف اختلافاً فظيعاً . ومثلا على ذلك: فإن الفرق بين أجور العمال العرب واليهود فظيع جداً . لا يهمنا كثيراً أن يشتغل عمال كثيرون من العرب أو يأخذوا أجوراً كبيرة فى أوقات تعتقد البلاد أنها سائرة إلى الموت ، ولكن وجود حكومة تعامل اليهود كسادة والعرب كبهائم يمتعض منه كل إنسان . لا تهمنا المسائل المادية ولا نبحث عنها .

السير رامبولد: هل يتقاضى العمال الماهرون فى الصناعات نفس الأجور ؟

عونى بك : بعضهم — وأتكلم عن العمال الماهرين .

اللورد بيل : يمكن لهؤلاء العمال أن يطلبوا رفع أجورهم .

عونى بك : لا يهمنى رفع الأجور ولكننى أريد أن أبرهن على تحيز الحكومة لليهود

السرهاموند : أنا مادى بطبيعتى وأريد أن أفهم لماذا يقبل العامل العربى العمل بأجور دون التى يأخذها العامل اليهودى .

عونى بك : لأنه يريد أن يعيش .

السرهاموند : هل أنت تدفع بنفسك للعامل العربى مايتقاضى العامل اليهودى فى الحكومة؟

عونى بك : أنا لا يهمنى ماذا يتقاضى العامل اليهودى .

السير هاموند: هل تقول إن العامل اليهودى يجب أن يتقاضى نفس الأجر الذى يتقاضاه العامل العربى ؟

عونى بك : أنا أقول إن أحد أسباب الإضطرابات هو محاباة الحكومة . الحكومة تأخذ عمالا من الفريقين ولكنها تدفع أجوراً أعلى – بحسب النسبة بين الفريقين – إلى العمال اليهود من العرب ، وذلك لأن اليهود يشربون الخمر ويحلقون ذقونهم كما تزعم .

السيرهاموند: إذن الحكومة تشغل عمالا يهوداً بأجور باهظة لأسباب سياسية .

عونى بك : نعم .

السررامبولد: إذن الحكومة تعترف بخلاف مستوى معيشة الفريقين .

عونى بك : بلغنى أن الحكومة خسرت ١٦٠ ألف جنيه فى أعمال مرفأ حيفا . وهذا المبلغ للفرق بين أجور العمال العرب واليهود ، أى أن هذا المبلغ أعطى للعمال اليهود .

الآن نأتى إلى المصنوعات :

بمجرد ما يتقدم للحكومة شخص بمصنع صغير – يشتغل أو لا يشتغل – فحالا تفرض تعريفة جمركية على المواد التى تدخل البلاد ، وينعم ذلك المصنع بنتيجتها ، والعرب مجبرون أن يدفعوا أسعاراً عالية بسبب حماية المصنوعات اليهودية . وسيقدم إلى اللجنة الملكية شاهد بهذا الخصوص .

الأمن العام وميزانيته الضخمة :

ان الخزينة تنفق مبالغ ضخمة من أجل تأسيس الوطن القومى اليهودى .

المهاجر اليهودى لا يدفع ضرائب على حاجياته البيتية فى حين أن العربى يدفع ذلك . هنا تفسير المهاجرة والتحيز لتسهيلها الذى لا يرضى عنه أحد ، وهذا من وجهة أخلاقية . وأقول أخلاقية لأن العرب لا تهمهم الأمور المادية وهم ينظرون إلى حقوقهم الطبيعية .

نحن نقاتل لحقوق وليس لإصلاحات حاضرة . لا يهم العرب إذا كان الموظفون عادلين أو فاسدين .

اللورد بيل : أستغرب من هذه الجملة « لا يهم العرب إذا كان الموظفون عادلين أوفاسدين » .

عونى بك : أريد أن تعلم اللجنة الملكية أننى أعدد هذه الأمثلة فقط لتعرف أن العرب لا يهمهم شىء غير الحصول على استقلال بلادهم .

السيرهاموند: أنت إذن ، لا يهمك إذا كانت حكومة منتدبة أم لا ؟

عونى بك : أنا ، أنا ادعيت أكثر من هذا ، ادعيت أنه لا توجد حكومة أبداً ، والموجودة الآن حكومة منتدبة .

السيرهاموند: أنت تطلب أن تزول هذه الحكومة من فلسطين .

عونى بك : نحن نطلب إلغاء الإنتداب وأن تحل محله معاهدة . أعتقد أن هذا طلبنا منذ الإحتلال إلى اليوم . وبكل مناسبة وقبل كل حديث سياسى كنا نطلب إلغاء الإنتداب وعمل معاهدة مع بريطانيا تقوم بموجبها حكومة وطنية فى البلاد .

اللورد بيل : إذن ظلامات العرب هى فيما يتعلق بتفسير الإنتداب بالنسبة لحقوق العرب واليهود .

عونى بك : أنا دخلت فى تفضيل الحكم القائم الآن فى البلاد .

اللورد بيل : إن من شروط اختصاص اللجنة أن تبحث فيما إذا كان للعرب واليهود ظلامات مشروعة ، وفيما إذا كان نفذ « صك الإنتداب » بنزاهة . وما دمت تطلب إلغاء الإنتداب فلا يهمك البحث فى هذا .

عونى بك : لا شك فى ذلك ، أنا أتكلم عن كيفية إدارة هذه البلاد من قبل الحكومة .

السير رامبولد: لا يهمك إذا كان الموظفون من جنس طيب أو فاسد وأنهم يتآمرون مع اليهود .

عونى بك : أنا قلت بتحيزهم لليهود ، لأنهم يخافون على وظائفهم منهم .

السير رامبولد: واليهود يقرلون إن الموظفين يتحيزون للعرب .

عونى بك : أعتقد لو سئل الموظفون عن ذلك بصورة خاصة لاعترفوا بما أقول ، فإنهم يخافون على وظائفهم من دعاية اليهود الواسعة . قال لى موظف انكليزى شخصيا ، ويمكننى ابرازه شاهدا سرياً : أنا لا أستطيع أن أدخل بيت يهودى للتفتيش عن السلاح ولكننى أدخل بيوت العرب لتلك الغاية .

ومن جملة ظلاماتنا أن اليهود استولوا على جميع مرافقنا الحيوية فى البلاد كالبحر الميت ومشروع الكهرباء على نهر الأردن . وبهذا حرمونا من كل إمكان فى الحصول على أى امتياز كان فى المستقبل .

اللورد بيل : هل ناقص العرب للحصول على هذه الامتيازات ؟

عونى بك : تقدم طلب كهذا ، ولكن النقطة هى هل يحق للحكومة المنتدبة أن

تهب هذه المرافق للأجانب .

اللورد بيل : سؤالي هو فيما إذا كان العرب قد قدموا مناقصات أم لا .

عوني بك : تقدم شيء بهذا الخصوص ، فقد كان المرحوم موسى كاظم باشا شريكا لطولوك ولكن رفض طلبه .

اللورد بيل : هل ناقص العرب على امتياز الكهرباء ؟

عوني بك : نعم ناقص عربي في نيويورك ، وله أملاك في فلسطين .

اللورد بيل : ما اسمه ؟

عوني بك : نقدمه لكم فيما بعد .

كوبلاند : تدعون أن الحكومة لم تنظر للأنسب عند إعطاء هذه الامتيازات ، ولكنها أعطتها لليهود لتحيزها .

عوني بك : لدينا بينات تثبت أن العطاءات التي تقدمت من العرب والإنكليز كانت أنسب .

اللورد بيل : أظن أن المادة ١١ من « صك الانتداب » متفقة مع رأي عوني بك بخصوص إعطاء مرافق البلاد لليهود .

عوني بك : سيتقدم فؤاد لتفصيل ذلك .

لدينا نقطة أخرى تدل على التحيز وهي ، وضع الحكومة على النقد والطوابع الفلسطينية كلمة أرض إسرائيل بالعبرية . فالغريب أن المادة ٢٢ من « صك الانتداب » تقول إن كلمة فلسطين يجب أن تكتب باللغات الثلاث . فكلمة فلسطين تكررت بالعبرية فوضعت أرض إسرائيل ، فمن أين أتت هذه الزيادة ؟ إذن فهذه الزيادة مخالفة لصك الإنتداب.

السيرهاموند : هل تؤثر هذه على أحد .

عونى بك : يؤثر ذلك على أخلاقنا وشعورنا كل التأثير ، ولقد أقمت قضية لدى محكمة العدل العليا أطلب إلغاء الطوابع لأنه يؤلمنى أن ألمس شيئاً يحمل أرض إسرائيل .

السيرهاموند: ماذا تقرر بتلك القضية .

عونى بك : قالت المحكمة إن « صك الانتداب » غير معمول به فى فلسطين وقالت إن دستور فلسطين فقط يطبق فى البلاد . وعلى هذا امتنعت المحكمة عن إبداء رأيها فى الموضوع ، وإننى مستعد أن أبرز صورة القرار .

السيرهاموند: أتفضل أن تكون اللغة الإنكليزية الوحيدة الرسمية للبلاد .

عونى بك : أفضل أن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية .

كوبلاند : أرى هنا على قطعة النقود التى بيدى تاريخين أحدهما بالعربية والآخر بالإنكليزية ، ولو كنت صهيونياً متعصباً لاعترضت على ذلك .

عونى بك : ليس فى اللغة العبرية أرقام مخصوصة فيضعونها .

موريس : هل يتفضل عونى بك بإعلامى أى مادة من دستور فلسطين تتعلق بالقضية التى أقامها لدى المحكمة .

عونى بك : المادة ٨٢ من دستور فلسطين .

موريس : أشكركم جداً .

اللورد بيل : هل لدى عونى بك نقاط أخرى ؟

عونى بك : نعم نقطة التشريع ، ويدخل بذلك موضوعا المهاجرة والأراضى ، ثم ما سبب الوطن القومى من غلاء المعيشة فى هذه البلاد بصورة فظيعة ، مع أن سائر البلاد العربية ترفل بحياة رخيصة ويعيش فيها الإنسان

برفاهية ، ومما يزيد فى غلاء المعيشة هنا حماية الصناعات اليهودية .

اللورد بيل : إذن ، ففلسطين هى البلاد الوحيدة التى يعيش فيها العرب غير سعداء .

عونى بك : المعيشة هنا أغلى من أوربا — يصعب على العربى أن يجد مسكنا فيه ، وإذا وجده فإنه يدفع القسم الأوفر من راتبه أجراً له .

كارتر : هل ينزح العرب عن فلسطين أم يأتون إليها .

عونى بك : يأتى أناس إلى فلسطين ويخرجون منها وهذه عادة قديمة منذ العهد التركى ، ولا أظن أنه يحصل زيادة فى عدد السكان بسبب ذلك ، وفى أيام الحصاد يحصل تبادل عمال بين فلسطين وسوريا .

السيرهاموند: إذا كان العرب فى البلاد العربية الأخرى أسعد حالا منهم ، فلماذا لا ينزح عرب فلسطين إليها .

عونى بك : يفضل عرب فلسطين أن تحفر قبورهم هنا من أن يغادروها ، والإنسان ليس عبارة عن ماكينة يوضع فيها البنزين والزيت فتسير فى أى مكان ، وإنما الإنسان روح يعيش فى أماكن يحبها ، وأعتقد أن حضرات الأعضاء أنفسهم عندهم نفس الشعور نحو بلادهم . إذا كان المعتقد أن العرب وحوش ورحل يتنقلون بخيامهم من مكان إلى آخر فهذا خطأ محض ، العرب يعتقدون أنهم مدنيون وأنهم يحملون أقوى شعور وطنى تحمله أرقى شعوب العالم .

فأنا أقول فعلا دون مبالغة إن السوريين والعراقيين يعيشون سعداء أكثر من سكان هذه البلاد ، لا من الوجهة السياسية فحسب ، ولكن من الوجهة المادية أيضاً .

للسيرهاموند : هل يطلب منى عونى بك أن نعتقد أن الحورانيين أسعد حالا من

من سكان هذه البلاد ؟

عونى بك : آسف ، إن المعلومات التى أعطيت لكم من هذه الناحية كانت مغلوطة ، ويمكننى إن أقول إن قسما كبيراً من فلاحى هذه البلاد أتعس كثيراً من الحورانيين .

السيرهاموند: لماذا يأتى الحورانيون إلى هنا بعدد كبير ؟

عونى بك : الحكومة عملت مرفأ حيفا ، والحورانيون كسائر العمال يأتون لإيجاد عمل . الحورانيون يعيشون فى بلادهم برخص كثير لأن الحياة رخيصة ولأن مستوى المعيشة أدنى منه فى فلسطين . الحورانيون سعداء فى بيوتهم وفى بلادهم ولكنهم يأتون هنا لأن الأجور أعلى ، ولكن المعيشة غالية جدًّا ولايعنى هذا أن عرب فلسطين سعداء .

جلسة بعد الظهر :

عونى بك : قبل أن أبدأ فى الموضوع أود أن أقول كلمة فى قولى السابق ، وهى أنه لا يهم العرب حسن الموظفين الإنكليز أو عدمه . ومن كان ألمه فى رأسه لا يبالى كثيراً بألم يده .

اللورد بيل : نعرف ذلك وفهمناه تمام الفهم فى الصباح .

عونى بك : أردت أن أقول بأنه لا يهم العرب إصلاح الحالة الحاضرة ، بل يهمهم تغييرها ، ولا نبحث عن من هو أحسن بريطانى لإدارة هذه البلاد ، ولكن نبحث عن من هو أحسن عربى لذلك .

اللورد بيل : علمنا بهذه الملاحظات .

عونى بك : قلت فى الصباح إنه يهمنا أن نبحث حالة الفلاح فى فلسطين ، وقلت

إن حالته سيئة جداً ، وغير صحيح ما قاله اليهود من أن الحالة تحسنت بسبب هجرتهم إلى فلسطين . حالة الفلاح قد درست من قبل خبراء الإنكليز ، منهم السيرجون هوب سمبسون الذى ذكر فى تقريره بأن حالة الفلاح سيئة ، وحالته بعد ذلك التقرير الذى صدر عام ١٩٣٠ لم تتغير .

لقد اطلعت على تقرير رسمى من موظف كبير فى دائرة الزراعة يقول فيه : إن نخاع الفلاح الشوكى قد تهدم وربما زعم اليهود أن حالة الفلاح فى جنوب فلسطين أحسن منها فى الشمال ، فهذا لا يعود الفضل فيه لليهود ، بل لطبيعة الأرض ووفرة المياه ، وهذه لم يخلقها اليهود طبعا .

اللورد بيل : ولا الإنكليز .

عونى بك : كانت الحكومة العثمانية أرحم بالفلاح من الحكومة الحاضرة ، لقد منعت اليهود والغرباء من شراء الأراضى حتى قبيل الحرب بسنتين أو ثلاث ، ومنعت الشركات من تملك أرض زراعية فى فلسطين .

السيرهاموند : هل تملك السلطان عبد الحميد أراضى واسعة فى فلسطين؟

عونى بك : تملك ذلك بسلطته .

السيرهاموند : وكان دائما يستولى على أحسن الأراضى .

عونى بك : كان يمتلك أراضى ، إلا أن الفلاح يبقى فى أرضه ولم يخرج السلطان عبد الحميد أى مزراع من أرضه .

وكان أرحم من أى ملاك بفلسطين ، وقبل الحرب بسنتين صدر قانون يمنع الشركات من شراء الأراضى وكان المقصود منه عدم التنافس بين الشركات والفلاحين حتى أن الحكومة التركية حمت الفلاح من

الأفندية ، وذلك باشتراطها أنه إذا اشترى الأفندى أرضاً يحق للفلاح
أخذها بحق الأولوية .

اللورد بيل : هل كانت الشركات تستطيع استئجار الأراضى ؟

عونى بك : على ما أعلم « لا » ولجنتكم الموقرة تقدر أن تلك القوانين كانت
لرحمة ذلك الفلاح من قبل الحكومة التى يقال عنها إنها غاشمة .

البروفسوركوبلاند: هل أصدرت الحكومة العثمانية قوانين حددت فيها الفائدة ؟

عونى بك : نعم كان هنالك قانون ولايزال سارى المفعول حتى الآن ، وقد وافقت
الحكومة الإنكليزية عليه .

البروفسوركوبلاند: هل طبق ذلك القانون ؟

عونى بك : سوء الاستعمال منتشر فى كل الدنيا ، والمحاكم تحكم بمقتضى ذلك
القانون فلا تسمح بجعل الفائدة أكثر من ٩٪

البروفسوركوبلاند: إذا كان القانون لم يطبق والفائدة فاحشة فإلى أى شعب ينتمى هؤلاء
المرابون ؟

عونى بك : أعتقد أن اليهود الذين كانوا ساكنين فى هذه البلاد والشرق عموماً
هم أكثر الناس ربا ، وأكثر أعمالهم كانت منحصرة فى الربا وأكثر مشائخ
العراق مدينون لليهود وبفوائد فاحشة .

البروفسوركوبلاند: لا أسأل على العراق ، ولكن هل الأموال دائنوها من اليهود ؟

عونى بك : أنا لا أدعى أن العرب لا يرابون .

البروفسوركوبلاند: هل تقول إن طائلة الديون التى يعانيها الفلاح الآن خفت عن ما كانت
عليه فى عهد الحكومة العثمانية ؟

عونى بك : أعتقد أن الزمان تغير والعرب اليوم مدينون أكثر من قبل وبفوائد

فاحشة أكثر من الأول ، إنما الفرق اليوم أن الأشخاص يراجعون المحاكم ولذلك خف الدين كثيرا .

البروفسوركوبلاند: أظن أنه كان يوجد مؤسسات تساعد الفلاح ؟

عوني بك : كان فى العهد العثمانى بنك زراعى ، وكان رأسمال هذا البنك من الأهالى وقد جمعت الحكومة الحاضرة ديون هذا البنك ثم لم تفتح أبوابه ، وهذه الأموال أخذتها الحكومة .

اللورد بيل : كم كان رأسمال هذا البنك ؟

عوني بك : كان يجمع من الأهالى واحدا ونصفا من العشر ويخصص للبنك ، كان لهذا البنك شعبة فى كل مكان فى فلسطين ، وأموال هذا البنك جمعت وأخذتها حكومة فلسطين وهى من حق الفلاح .

اللورد بيل : هل دفعوا حصصا على الأسهم فى البنك ؟

عوني بيك : كان البنك مؤسسة حكومية أوجدت لمساعدة الفلاحين بأموالهم المحصلة كضريبة . أنا لست عضوا ولكن من واجبى أن أكون صريحا . ولو لم أكن صريحا لما جئت إلى هنا .

اللورد بيل : لقد كنت صريحا طيلة الوقت .

عوني بك : ضرورى أن أكون صريحا . وأؤكد لكم أن ما أقوله من الصميم .

اللورد بيل : لم يعترض أحد على ذلك .

عوني بك : ماذا عملت الحكومة البريطانية للفلاحين بعد تركيا ؟

السيرهاموند: كم هو المبلغ الذى جمعته الحكومةالبريطانية من ديون هذا البنك ؟

عوني بك : لا أدرى تماما ، بل أعرف أن ستين فى المائة من أصل المجموع ذهب رواتب للموظفين الذين قاموا بعملية التحصيل ، هؤلاء

الموظفون يرأسهم يهودى .

السيرهاموند: أتعتقد أن المبلغ كان عشرين ألفا ؟

عونى بك : لا أدرى تماما .

السيرهاموند : جمعوا عشرين ألفا .

عونى بك : ربما كان هذا بعد المصاريف .

السيرهاموند: كم هو مقدار القروض التى صرفت للمزارعين من الحكومة ؟

عونى بك : شاهد آخر سيبحث هذه النقطة .

اللورد بيل : سنبحث فى الموضوع من وجهته العامة . ولكننا حينما نبحث بمقدار ما صرف على الموظفين نكون تجاوزنا إلى التفصيل .

عونى بك : بحثت عما عملته الحكومة العثمانية للفلاحين ، والآن أبحث عن الطريقة التى عاملتهم بها الحكومة الحاضرة . لقد سنت الحكومة البريطانية قانون الأراضى سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ . وهنالك مادة فى القانون المذكور تنص على أنه لا يجوز لمدير الأراضى أن يسجل أية أرض مباعة إلا إذا اقتنع واطمأن بأن الفلاح البائع له أراض كافية لإعاشته ، ولكن هذا القانون دقق مرة ثانية سنة ١٩٢٩ فوجد غير صالح . ولهذا فلم يطبق فى البلاد .

اللورد بيل : لماذا لم يطبق ؟

عونى بك : لأن الحكومة البريطانية المحافظة على كيان الفلاح واليهود يتخذون جميع الاحتياطات والوسائل لأخذ أراضى الفلاح دون أن تعوض عليه أرض جديدة .

اللورد بيل : أرى الشاهد يعطى تفاصيل عن الأراضى وقد قال آنفا إن شاهداً آخر سيتولى ذلك .

عونى باك : أحببت أن أبحث فيما يختص بالقوانين الموضوعة بشأن الأراضى .

اللورد بيل : لا يمكننا أن نبحث الموضوع مرتين .

عونى بك : أبحث فقط عن القوانين التى تحمى الفلاحين فى كلا العهدين العثمانى والإنكليزى .

اللورد بيل : قال عونى بك بأن شاهداً سيبحث فى الموضوع بالتفصيل .

عونى بك : هذا الموضوع واسع جداً ، وأقصد فقط البحث فى حماية الفلاح والطرق القانونية التى اتخذتها الحكومة من جهة التشريع ، وهل هذا التشريع الذى وضعته الحكومة حقيقة يحمى الفلاح .

اللورد بيل : كل ما أطلبه من عونى بك أنه إذا أراد أن يبحث الموضوع بالإجمال فلا بأس .

عونى بك : قلت إن قانون سنة ١٩٢١ لم يطبق .

السيرهاموند: لم يطبق القانون أو أن المزارعين لم يستفيدوا منه ؟

عونى بك : كان يتخذ تدابير للحيلولة دون استفادة الفلاحين منه ، والحكومة لم تعمل شيئا لمنع مثل هذه التدابير ، والحكومة مع الأسف فى تقاريرها إلى لجنة الإنتداب كانت تقول إن اليهود إشتروا أراضى لكن قد أخذ المزارعون تعويضات وافية . وعلى كل حال فقد كان يشرف على القوانين النائب العام المستر بنتويش ، وهو يهودى صهيونى ، وقد تألفت لجنة سنة ١٩٢٩ على رأسها النائب العام الصهيونى فغيرت هذه المادة وقامت بدورة إعطاء المزارع الذى يخرج من أرضه نقوداً بدلا الأراضى .

وهذه المعلومات بحثت بالتفصيل من قبل السيرجون هوب سمبسون .

السيرهاموند: من الذى كان يتغلب على الفلاح — البائع أم الشارى ؟

عونى بك : كلاهما ، وبعد سنة ١٩٢٩ سنت قوانين لحماية الفلاح لكنها لم تفد .

اللورد بيل : هل أدخلت إصلاحات ؟

عونى بك : أحسن من سابقتها، لكن لم يكن من شأنها حماية الفلاح ، فلا يزال التغرير به قائما .

اللورد بيل : حتى إذا قام يدافع عنهم محامون بارعون .

عونى بك : إننى هنا أقرر الواقع وحده وما عهدنا حتى الآن فلاحا خرج من أرضه وتأمن على أرض جديدة .

اللورد بيل : ولا فى حادثة واحدة ؟

عونى بك : على ما أذكر .

السيرهاموند: هل تؤجر الحكومة الحاضرة أراض ؟

عونى بك : تفعل ، ولكن ليس على وجه واسع .

السيرهاموند: هل يدفع تعويض للمزارعين ؟

عونى بك : قليل جداً .

السيرهاموند: لكن سمبسون يقول كان التعويض على أساس سخى .

عونى بك : ذاك فى حالة المختار مثلا وأعيان القريه : أما الأكثرية الساحقة فلا أريد أن أقول كلمة عن الهجرة . أعتقد أن هذه البلاد لا تحتمل يهودياً واحداً ، لقد أصبح اليهود ٣٠ فى المائة من مجموع السكان ولو فرضنا أن الهجرة المشروعة وقفت وظل المستوى الصحى واحداً عند العرب واليهود ، أعتقد أننا سنبقى ثلثين أمام ثلث من اليهود ، فأى تحديد للهجرة مهما كان قويا من شأنه أن يجعل اليهود أكثرية فى المستقبل.

السيرهاموند : المستقبل البعيد .

اللورد بيل : هل مواليد العرب أكثر ؟

عونى بك : لكن وفيات اليهود أقل .

السير رامبولد: أليس ذاك لأن مواليد العرب أصغر سناً .

عونى بك : ربما ، المهم ألا يصبح اليهود أكثرية ليس فى سنوات محدودة ولكن إلى الأبد .

اللورد بيل : لكن لا يريد اليهود أن يبقوا فى موقف المسود .

عونى بك : نحن أيضاً لا نريد .

اللورد بيل : إننى أردد فقط ما يقوله اليهود .

عونى بك : لا يحبون لهم هذا الموقف هنا وفى كل بلد عربى .

اللورد بيل : فى الحقوق لا ، عندما كنا ٩٠ بالمائة لم يكن فرق بيننا وبينهم .

السيرهاموند: هل كانت لهم أراض ؟

عونى بك : للعثمانيين منهم .

اللورد بيل : قلت منعتهم الحكومة العثمانية من التملك .

عونى بك : إنما قلت منعت الأجانب فقط .

السيرهاموند : هل كان اليهود أجانب ؟

عونى بك : كانوا قسمين ، عثمانيين وأجانب ، والأجنبى فيهم ممنوع من تملك الأراضى . أما العثمانيون فلا . وقد اطلعت على تقرير للوكالة اليهودية يقول بأنهم كانوا يملكون ٤٠٠ ألف دونم فى العهد العثمانى والحقيقة أقل من ذلك .

اللورد بيل : لنرجع إلى الهجرة .

عونى بك : لا نطيق يهودياً واحداً . بعض اليهود كان يتمنى لو يكون عددهم ثلث

السكان ومن هؤلاء الدكتور ما غنس ، وإليكم ما كتب (وشرع الأستاذ يقرأ) .

اللورد بيل : هل تعارضون هجرة اليهود إليكم من أى بلد أم تستثنون بعض البلدان؟

عوني بك : نعارض فى أى يهودى من أى بلد كان .

اللورد بيل : إذن بلا فرق .

عوني بك : أربعمائة ألف فوق الزيادة . إن سبعين مليون ألمانى استطاعوا هضم نصف مليون يهودى — وهنا فى بلادنا الأمر معكوس . احسب أننا مثل اليهود فى ألمانية وهم مثل الألمان .

السير رامبولد: كيف ؟

عوني بك : اليهود يطردون من ألمانيا ويضيع كيانهم ، وهنا نطرد نحن من بلادنا ويضيع كياننا ، وهنالك الحقوق الشخصية وهنا القومية .

اللورد بيل : هل تعارض أن يكون اليهود مليونا والعرب مليونين؟

عوني بك : مجرد بقاء اليهود ثلثا قد غير وضعيتنا ، وليس هذا التغيير مخالفا للحق فحسب ولكن مخالف « لصك الانتداب » .

السير رامبولد: الصك لا يذكر عدداً أو رقماً محدوداً .

عوني بك : لكنه يقول بالمحافظة على وضعية سكان البلاد ، ووضعيتنا العربية تغيرت من غير شك .

السير رامبولد: قلت لا تريدون يهوديا واحداً . وعلى هذا تبقى النسبة واحدة .

عوني بك : هذا مؤلم جداً . إن وضعيتنا العادلة هى الرجوع إلى النسبة الأولى ٩٣ فى المائة .

اللورد بيل : نشكركم وأعتقد بأنكم أتممتم .

عونى بك : إذا سمحت لى اللجنة الموقرة أود أن أزيد الكلمة التالية :

إنى أعتقد بأن لجنتكم الموقرة جاءت إلى هنا للبحث والتحقيق وإحقاق الحق وإزالة أسباب الاضطرابات بالمرة فى المستقبل .

اللورد بيل : مهمة شاقة كما ترى .

عونى بك : والذى يهمنا أن تكون فلسطين دائما فى سلام وأمان وهذا لا يتم إلا إذا أخذ الحق مجراه . ولا يمكنك أن نقول لشخص أو لأمة : غض الطرف عن حقوقك إكراما لخاطرنا فأظن أن هذا الأمر لا يتم إلا بالسيف . إن حق عرب فلسطين ظاهر للعيان . والكلمة الأخرى التى أود أن أقولها هى أن عرب فلسطين لا يرضون أن يتخلفوا عن إخوانهم فى سوريا والعراق ونجد . ومصالح العرب تتفق ومصالح بريطانيا . إذن لماذا لا تعقد معاهدة بين فلسطين وبينها . وإنى أقول صميميا إن العرب فى فلسطين يفضلون الموت على العيش دون إخوانهم وجيرانهم الذين يتمتعون بالحقوق والسيادة ، وهم ذليلون محكومون مضغوط عليهم بسبب سياسة الوطن القومى اليهودى .

اللورد بيل : ألا تعتقد أنه ليس بإمكاننا أن نزيل جميع هذه الأسباب ، وما رأيك بخصوص المائدة المستديرة التى تضم العرب واليهود والإنكليز .

عونى بك : العرب لا يعترفون بوجود شىء اسمه يهودى صهيونى .

اللورد بيل : حتى ولو كان الممثلون من اليهود الذين عاشوا فى هذه البلاد .

عونى بك : نرفض أن نجتمع ونبحث فى شىء يتعلق بحقوقنا مع شىء يدعى يهوديا . وإذا كان هناك شىء يسمى مصالح يهودية ومصالح عربية هو موت

لنا ، وككتلة يهودية لا يمكن أبدا أن نقبل بأى اجتماع كان .

اللورد بيل : إذن هناك عرب وإنكليز وما هى وجهة نظرك ؟

عونى بك : نحن نطلب معاهدة . لقد حاول اليهود كما قال وايزمن أن يكسبوا محبة العرب فى الشرق الأدنى ، وهم يأملون أن يوفقوا للوصول إلى هذه الغاية . وأود أو أؤكد هذه الحقيقة إن جميع إخواننا العرب فى سوريا والعراق وسائر البلاد العربية يوافقون معى بأنه لا يمكن أن تنشأ أية صداقة أو محبة بين العرب واليهود ما دامت هنالك سياسة صهيونية ، سياسة وطن قومى . وآسف أن أقول بأن اليهود الذين عاشوا بسلام مع العرب قد سببوا هذه الحالة المؤسفة وأوجدوا العداء الجنسى :

اللورد بيل : تقول إن الصهيونية تشمل اليهود المقيمين هنا .

عونى بك : نعم ، صحيح . كل شىء صهيونى يمس بحقوق هذه البلاد وأهلها العرب .

السيرهاموند: إذن تعتقد أنه ليس بالإمكان أن يعيش العرب واليهود فى هذه البلاد بسلام .

عونى بك : قطعيا ، وإذا ادعى اليهود بخلاف ذلك فهم مغالطون ، وذلك ما دامت السياسة الصهيونية قائمة . وأعتقد أن هذا الشعور ليس فى عرب فلسطين فحسب ، بل فى العالم العربى أجمع ويتعداه إلى العالم الإسلامى أيضاً . كل عربى فى هذه البلاد سوف لا يألو جهداً فى دق الصهيونية ومحقها من الوجود ، لأن العربية والصهيونية لا تجتمعان .

السيرهاموند: ألا تعترف على أنه يوجد الآن فى البلاد ٤٠٠,٠٠٠ مهاجر والحكومة البريطانية أعطت تعهدا بقبول الوطن القومى أمام « عصبة الأمم »

والحكومة البريطانية ليس بإمكانها أن تحيد عن تعهدها ؟

عونى بك : قلت إن تعهدها هذا باطل ويمكنها أن تنفذه بالسيف .

السيرهاموند : لكن ٥٢ دولة تقول غير هذا ، وماذا يريد العرب؟

عونى بك : معاهدة تضمن مصالح الجميع .

السيرهاموند : يمكن أن يكون ذلك بإعطاء اليهود قسما من فلسطين .

عونى بك : فرنسا لم ترض إعطاء الالزاس واللورين لألمانيا ، وإن العرب يعتقدون ويصممون على أن هذه البلاد بلادهم وليس بإمكانهم إعطاء متر واحد منها لليهود أو غيرهم .

اللورد بيل : ٥٢ دولة وافقت على الانتداب .

عونى بك : بقطع النظر عن ذلك ، فإن الحكومة البريطانية مع ٥٢ دولة تستطيع بعد أن تستأصل عرب فلسطين من الوجود أن يشكل اليهود وطناً قوميا فى فلسطين ، وسوف لايوافق العرب على شىء يمس حقوقهم وسيادتهم .

اللورد بيل : ألا يوجد فى هذه البلاد شىء يسمى تسوية ؟

عونى بك : نحن أمة ضعيفة مغلوبة على أمرها ولا نريد أن نظلم أحداً .

اللورد بيل : تقولون بأنكم لاتقبلون أية مفاوضة أو تسوية وأنا أقول إن هذا يؤدى إلى سفك الدماء ، وهذا غير مستحب .

عونى بك : إذا سئلنا أن نعطى جزءاً من فلسطين باختيارنا ورضانا فلاتصدقوا أبداً ، ولكن إذا طلب منا تعهدات تحفظ مصالح جميع السكان فنحن لانريد ما يريده اليهود من بقاء الانتداب ، بل نقول بأن تستقل فلسطين وتؤلف حكومة وطنية بعقد معاهدة مع بريطانيا تحفظ فيها حقوق جميع السكان ، ويمكن إيجاد نص واضح لحفظ حق جميع السكان .

اللورد بيل : إذا تم هذا تكونون مستعدين أن تحلوا اليهود على الرحب والسعة ؟

عوني بك : أقول إن مصالح أهالى فلسطين ستؤمن المعاهدة وعند عقد المعاهدة أعطى رأيي .

اللورد بيل : أريد وجهة نظرك .

عوني بك : المسئولون عن المعاهدة يتولون ذلك، ونحن نعترض على وجود الأربعمائة ألف يهودى ، ونعتقد أن دخولهم للبلاد كان ظلما وعدوانا .

اللورد بيل : هل تطلب إخراجهم ؟

عوني بك : إذا لم أقل بإخراجهم ، أقرر حقيقة واقعة بأن دخولهم للبلاد غير من وضعيتها .

اللورد بيل : لا تريد إخراجهم وعددهم كثير فماذا تفعل ؟

عوني بك : يوجد قسم كبير منهم غير فلسطينيين .

اللورد بيل : لا أقصد الفلسطينيين منهم بل أطلب جوابا صريحا .

عوني بك : هذا ليس بسؤال يمكن تقريره هنا .

٢٥٤

شهادة الدكتور حسين الخالدى أمام اللجنة الملكية *

١٩٣٧

اللورد بيل : بأى صفة تؤدى شهادتك ؟

الدكتور الخالدى : بصفتى عضوا فى اللجنة العربية العليا .

اللورد بيل : وأية صفة أخرى ؟

الدكتور : رئيس بلدية القدس .

اللورد بيل : وأية صفة أخرى ؟

الدكتور : كنت موظفا فى الدرجة الأولى فى دائرة الصحة .

اللورد بيل : لكن موضوع شهادتك سيكون سياسيا .

الدكتور : نعم (ثم أخذ الدكتور يقرأ شهادته بالإنكليزية ، وأشار إلى تقرير رفعته الحكومة لعصبة الأمم عن تقدم العراق خلال ١٩٢٠ — ١٩٣١ ، قارئا بعض فقرات منه تقول :) بأن العراقيين لم يعد فى طاقتهم احتمال بقاء الانتداب ، بل يرغبون بشدة فى الاستقلال . وليس هذا نكران

---

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين ، دمشق ، ١٩٣٧ ، ص ١٦١ — ١٧٢ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

جميل منهم ، ولكن لنمو الشعور والوعى الوطنى الذى لا يقنع بغير تحرير البلاد من النفوذ الأجنبى . ومعنى هذا أن الشعب العراقى يريد بكل مشيئته تحمل العبء والمسئولية .

ومثل هذا ينطبق على فلسطين . فقد كانت والعراق تحت الحكم العثمانى . وهى ليست متأخرة عنه فى شىء بل لها نفس الثقافة والقومية والديانات . ولم تسلب فلسطين استقلالها لعدم اياقة أهلها له ، ولكن لسياسة الانتداب وتصريح وعد بلفور وإقامة الوطن القومى . وهناك أسباب خاصة بفلسطين ساعدت فى قيام الاضطرابات منها :

الانتداب عكس مهمته :

عدم قيام الانتداب بمهمته فى تنمية الحكم الذاتى ومؤسساته ، فقد تجاهلت الحكومة ذلك كله . فالمادة ٢٢ من دستور العصبة ترمى إلى تحرير البلاد ، بينما الانتداب يتجاهل ذلك بالمرة . وقد تناول الانتداب الإدارة والتشريع فاستقل بهما عن أهل البلاد . هذا وفقدان الثقة كان من أهم أسباب الاضطرابات ، فالمادة الأولى من صك الانتداب تعهد بالتشريع والإدارة للحكومة المنتدبة ، بينما الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من دستور العصبة تخول استقلال الجماعات المنسلخة عن الحكم التركى ، وهى فقط تحتاج إلى الإرشاد والمساعدة حتى تستطيع الوقوف على أرجلها ، فهل أنجزت الحكومة المنتدبة شيئا من ذلك . ثم ألم تكن الـ ١٦ سنة تحت الإنتداب كافية لأن يسهم العرب فى إدارة البلاد ؟ الجواب هو على العكس من ذلك ، ويظهر أنها لا تقصد هذا فى المستقبل كما يبدو من الإحصاءات التالية :

هذا البرهان الحاسم :

كان عدد موظفى الحكومة البريطانيين الكبار فى سنة ١٩٢٦ مائة وتسعين موظفا بنسبة ٥٢ فى المائة من مجموع الموظفين كلهم . وبنسبة ٦٧ فى المائة فى الرواتب، وعددموظفى العرب الكبار ١٣٩ بنسبة ٣٨ فى المائة فى العدد و٢٧ فى المائة فى الرواتب، وموظفو اليهود الكبار ٣٥ بنسبة ١٠ فى المائة فى العدد و٧ فى المائة فى الرواتب .

وفى سنة ١٩٣٢ كان عدد الموظفين البريطانيين الكبار ٢١٢ بنسبة ٥٢ فى المائة فى العدد و٦٦ فى المائة فى الرواتب ، وكان عددموظفى العرب الكبار ١٤٩ بنسبة ٢٦ فى المائة فى العدد و ٢٥ فى المائة فى الرواتب، وعدد موظفى اليهود الكبار ٤٨ بنسبة ١٢ فى المائة فى العدد و ٥ فى المائة فى الرواتب .

وفى سنة ١٩٣٦ كان عدد الموظفين البريطانيين ٢٩٣ بنسبة ٥٥ فى المائة من العدد و٦٦ فى المائة من الرواتب . والعرب ١٧٦ بسبة ٣٣ فى المائة من العدد و٢٤ فى المائة من الرواتب . و٦٦ يهوديا بنسبة ١٢ فى المائة من العدد و ١٠ فى المائة من الرواتب .

مهمة التدريب والإرشاد :

السيرهاموند : ماذا تقصد بالموظفين البريطانيين ؟

الدكتورالخالدى : أقصد موظفى الدرجة الأولى فقط ، ومن هذا يظهر أن عدد الموظفين الإنكليز بازدياد بدلا من النقصان، وهذا من مظاهر التدريب والإرشاد ومن المناسب أن أنقل عبارات عن تقرير أرسله مدير قسم الانتدابات فى « عصبة الأمم » إلى رئيسة اللجنة التنفيذية للسيدات العربيات (وشرع الدكتور يقرأ، وهو جواب على تقرير وضعته عقيلة الأستاذ مغنم

سكرتيرة اللجنة ووقعته هى ورئيسة اللجنة عقيلة الدكتور الخالدى واعترف مدير مكتب قسم الانتدابات فى تقريره بأن عدد الموظفين الإنكليز كبير ، وبأن المأمول بعد ارتفاع مستوى التعليم وهدوء الحالة فى فلسطين زيادة عدد الموظفين من أهل البلاد .)

كل تلك التقارير :

ولا تزال الحكومة تشجع زيادة الموظفين الأجانب مبررة ذلك –طبعا– باتباع سياسة الوطن القومى . وكثرة رواتب موظفى دائرة الأمن العام ، إنما تجمعت عن أسباب حماية اليهود ، وإنما توسعت دائرة المهاجرة والسفر بسبب تدفق المهاجرين .

كوبلاند : هل هذا يضر بالعرب ؟

الدكتور : ليس من حاجة إلى مثل هذا التوسع .

اللورد بيل : أليس الأفضل الاكتفاء بتقديم الأمثلة فى التقرير بدل قراءتها الآن ؟

الدكتور : يمكن ذلك .

اللورد بيل : إلا إذا كان عندك مثل ملهب .

(واستأنف الدكتور شهادته قائلا)

ويعمل الموظفون العرب الآن مثل الماكنات تسير بمقتضى أوقات معلومة ، وليس لأحد منهم فرصة التقدم كالموظف البريطانى . أليس فى هذا اعتداء على الحقوق المدنية التى لا تعنى الأكل والشرب فقط . لقد كانت حالة الموظفين العرب فى بدء الحكم الحاضر أحسن جدا منها الآن . لقد كانت الحكومة تستشير القضاة العرب ، وكانت حرية الموظفين أوسع بكثير منها الآن (ثم ذكر مؤسسات الحكم الذاتى ، وهو

ما يجب على الحكومة عمله وتشجيعه ، وتساءل ما هى الإجراءات التى اتخذت لذلك) .

لقد اطلعت على تقارير الحكومة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٥ وبصراحة أقول : لقد فشلت فى تفهم ما يراد بالحكم الذاتى والاستقلال الداخلى . وكل ما استنتجته هو أن ذلك يعنى البلديات والمجالس المحلية فقط .

كوبلاند : تعنى أنهما شىء واحد .

الدكتور : هذا ما تستنتجه من التقارير .

كوبلاند : لكن أليس فيها فرق ؟

الدكتور : نعم .

هذا تقدم أيضا :

(ثم أخذ الدكتور الخالدى يقرأ تقريراً يرجع تاريخه إلى ما بين يوليو ١٩٢٠ وديسمبر ١٩٢١ . وجاء فى الصفحة ١٨ منه أن البلديات كانت تتمتع بصلاحيات واسعة وكانت مستقلة ماليا). وقال : لقد نظرت الحكومة — يومئذ — إلى البلديات على أنها خطوة للحكم المحلى ، وقد كانت البلديات — يومئذ — تتمشى فى وظائفها مستقلة ما أمكن . ومنذ ذلك التاريخ وهى فى تأخر ، حتى إنه شتان بين صلاحياتها فى السنوات ١٩٢٠ ، ١٩٣٦ ، وفى سنة ١٩٣٥ تقدم تقرير من حكومة الانتداب للعصبة فيه تفسير معنى الإدارة ، وعن تقدم البلديات ، وضرب لذلك مثلا غزة وحيفا واللد حيث أنشئت عدة مشروعات تافهة كالاسطبلات .

اللورد بيل : هذا تقدم .

كوبلاند : لم لم تذكر القدس ؟

الدكتور : أما فى القدس فكان مشروع الأقنية .

حتى خمسة قروش :

(ثم شرع الدكتور الشاهد يعود بالذكرى إلى تاريخ قيام نظام البلديات في العهد التركى والتعديلات التى دخلت عليه ، فقال :) إن النظام ابتدأ فى سنة ١٨٦٤ وتعدل فى السنوات ١٨٧٧ و١٩١٥ و١٩٣٤ . (وقابل بين الصلاحيات فى الماضى والحاضر فقال :) لا فرق سوى أنه فى العهد التركى كان للبلديات سلطات واسعة ، ولم يكن تدخل يذكر فى شئونها .

كوبلاند : حتى فيما يختص برئيس البلدية .

الدكتور : والمجلس أيضا .

اللورد بيل : ولكن كان الرئيس هو المجلس .

الدكتور : إنهم الآن لا يسمحون بصرف خمسة قروش دون تصديق الحكومة .

كوبلاند : ولكن التصديق يقع عادة .

الدكتور : لقد رفض فعلا ، كأنهم يشعرون المجلس بعدم ثقتهم به .

كوبلاند : كثيراً ما توضع قوانين ولا يعمل بها .

الدكتور : المسألة مسألة مبدأ .

موريس : وعند اتخاذ القرار ، يصدر باللغات الثلاث ؟

الدكتور : وهكذا أقصى الشعب العربى تدريجيا عما يسمى بالحكم الذاتى ، وخضع لرقابة شديدة بينما توسعت حقوق اليهود وحياتهم ، وأضرب المثل التالى بالأرقام :

ذلك الفارق العظيم

كان عدد اليهود فى مجلس بلدية القدس :

سنة	عرب	يهود
١٩٠٠	٨	٢
١٩٠٥	٩	١
١٩١٤	٩	١
١٩١٩	٤	٢
١٩٢٠	٤	٢
١٩٢٧	٨	٤
١٩٣٥	٦	٦

رامبولد : أليس اليهود فى القدس أكثرية ؟

الدكتور : نعم ، هذه هى الوضعية الآن ولكن المستقبل مجهول ، لكنها صورة قائمة على كل حال ، لقد قال وايزمن إن اليهود أقلية فى كل مكان ، فهل هذا القول يبرر جعلهم أكثرية فى هذه البلاد ؟

اعتبر العرب طائفة :

وأتقدم الآن للنقطة الأخيرة عن الحكم الذاتى : حكمت البلاد حكما عسكريا بين سنتى ١٩١٧ و ١٩٢٠ وفى أكتوبر من هذه السنة أعلن الحكم المدنى وتألف المجلس الاستشارى من موظفين معينين وأعضاء منتخبين وفى سنة ١٩٢٢ عرض على العرب مجلس تشريعى كان مجموع أعضائه اليهود والإنكليز مساويا للأعضاء العرب ، ورفض مشروع

المجلس لاعتباره العرب طائفة فيه .

كوبلاند : هل يكون اليهود دائما فى صف الحكومة ؟

ثم جاءت مسألة الوكالة العربية على نفس النظام والسلطة التى للوكالة اليهودية ، وكان لا بد للعرب أيضا من رفض المشروع ، وأدى توالى هذه الضربات إلى يأس العرب .

حصلتم على النتيجة :

ثم مضى العرب فى حركتهم الوطنية مستقلين تحت إشراف اللجنة التنفيذية .

كوبلاند : هل كانت اللجنة فى زمن الأتراك أيضا ؟

الدكتور : تألفت فى عام ١٩٢٣ وانتخبتها البلاد .

كوبلاند : أهى المجلس الإسلامى الأعلى ؟

الدكتور : إنها مستقلة عنه .

رامبولد : ماذا كانت وظائفها ؟

الدكتور : تقديم الشكاوى الكثيرة والاحتجاجات .

اللورد بيل : لكنكم حصلتم على النتيجة .

موريس : هل كنت من أعضائها ؟

الدكتور : كنت موظفا .

موريس : من كان رئيسها ؟

الدكتور : موسى كاظم باشا . وسكرتيروها عونى بك وجمال بك والأستاذ مغنم .

كنت غائبا عنه :

(ثم قال عن بحث البرلمان عن المجلس التشريعي سنة ١٩٣٥ ، ذلك المشروع الذى رفضه العرب ومع ذلك فقد حمل عليه أعضاء مجلس العموم واللوردات ، ومع الأسف لم ينتصر أحد فيهما للعرب ، فأدى ذلك إلى يأسهم من أتفه شيء يعارضه اليهود كل المعارضة) .

اللورد بيل : كنت غائبا يومئذ عن مجلس اللوردات .

واستمر الدكتور قائلا : وكل مشروع ولو فيه أقل فائدة للعرب كان يعارض فى القدس ، فإذا لم يكن ، ففى « الوايت هول » فإذا لم يكن ، ففى « وستمنستر » .

شائعات عن الحكومة :

هاموند : ذكرت أن جواب العصبة الذى قرأته الآن يقول بأن الحكم الذاتى يتوقف على رفع مستوى التعليم وهدوء الحالة . فهل الحالة هادئة ؟

الدكتور : لا يمكن أن تهدأ ما دام هناك حلول تصفية .

هاموند : إن إيجاد الحلول صعب .

الدكتور : ليس كذلك .

هاموند : ذكرت أن الموظفين العرب ليس لهم رأى فى سياسة البلاد ، فهل تبيح كرئيس لبلدية القدس لموظفى البلدية الاشتراك فى سياستها ؟

الدكتور : إن المجلس كله يشترك فى هذه السياسة .

هاموند : أعنى الموظفين .

الدكتور : لا ، ولكن يبدون آراءهم كفنيين .

هاموند : إذن كيف تريد من الحكومة أن تشرك الموظفين فى سياستها ؟

٢٥٥

بيان محمد عزة دروزة *

١٤ / ١ / ١٩٣٧

من أسباب الاضطرابات الأساسية تعمد السياسة البريطانية الابتعاد عن مواجهة حقائق قضية العرب القومية فى فلسطين ، وبالرغم عن إعلانهم ذلك فى كل مناسبة منذ الاحتلال البريطانى إلى الآن . بل إنها كانت تحاول المغالطة فيها دائما ، ولا تعيرها الاهتمام اللائق بها . وهذا ما أوجد هوة سحيقةوترتراً مستمرا ، وكان دائما يؤدى إلى اتساع الاضطرابات حينما تحدث الأسباب المباشرة لها .

إن قضية العرب القومية هذه تستند إلى حق طبيعى نشأ عن الاستقرار المستمر ، وتستند كذلك إلى حق جهاد وتضحيات بذلها العرب مدة طويلة .

فالعرب هم أصحاب البلاد الشرعيون وأهلها الحقيقيون منذ قرون عديدة لم تنقطع حلقاتها .

إن علاقة العرب فى هذه البلاد ترجع إلى مدة طويلة قبل الإسلام ، فقد كانت الأنحاء الواقعة شرقى نهر الأردن مأهولة بالعرب ، وكان كثير من العرب متوطنا فى فلسطين ، يدينون بالدين المسيحى ويمتون فى أصولهم إلى القبائل العربية سيما

---

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين — دمشق — ١٩٣٧ — ص ١٨١ — ٢٠٠

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين : بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

الغسانيين اللذين كانت لهم دولة شمل حكمها حوران وشرقى الأردن ، وكان يتسع أحيانا إلى جنوب فلسطين وشمال الشام — ٣٥٠ — ٦٣٠ ب.م.

على أن علاقة العرب بفلسطين ترجع إلى ما قبل هذا التاريخ أيضا فقد قامت فى شرقى الأردن دولة عربية عاصمتها (بطرا) استولت على الأقسام الجنوبية من فلسطين — ٣٠٠ ق . م .

كما أن بعض الروايات التاريخية ذكرت أن العرب كانوا حامية مدينة « غزة » فى تاريخ فتح إسكندر المكدونى لفلسطين — ٣٣٣ ق . م .

وقد أصبحت هذه العلاقة حاسمة شاملة بالفتح العربى الذى وقع منذ نحو ألف وثلاثمائة سنة (٦٣٨ ب.م.) فقد أخذت القبائل العربية تفد إلى فلسطين بعد ذلك الفتح وتتوطن فيها وأخذت بقية العناصر الوطنية تندمج فيها ، إلى أن أصبحت الصبغة العربية فيها هى الصبغة الشاملة وما زالت كذلك إلى الآن .

وتوثقت هذه العلاقة بالحكم العربى الذى ساد هذه البلاد سواء فى دور الخلفاء الراشدين أو دور الخلفاء الأمويين أو فى دور الخلفاء العباسيين أو فى دور الخلفاء الفاطميين أو فى دور الأيوبيين أو فى دور المماليك — ٦٣٨ — ١٥١٧ ب.م. ولم تكن الفترة القصيرة التى ساد فيها حكم الصليبيين فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر بعد الميلاد لتؤثر على صبغة البلاد تأثيراً بارزاً . إذ أن البلاد ظلت محافظة على صبغتها .

ثم عادت هذه الصبغة إلى قوتها وبروزها بعد زوال ذلك الحكم ، وجاءت إلى البلاد قبائل عربية كثيرة وتوطنت فيها أيضا .

ومع أن الدولة العثمانية قد فتحت فلسطين — ضمن ما فتحته من الولايات العربية — فإن صبغتها العربية ظلت ثابتة تامة . وظلت البلاد من ناحية ثانية ، وفى الشطر

الأكبر من الزمن الذى كانت تابعة فيه لهذه الدولة ، تدار بحكم أمرائها وحكامها الوطنيين العرب . أما الشطر الأخير من الحكم العثمانى ، فمع أن البلاد دخلت فيه ضمن إدارة نظامية فقد كان أكثرية موظفيها وحكامها عربا . ولم يكن الموظفون غير العرب القلائل فيها كموظفى دولة مسيطرة ، بل كعثمانيين لا فرق بينهم وبين العرب ، كما كان موظفو العرب يستخدمون كعثمانيين فى الولايات التركية لا فرق بينهم وبين الترك ، كما أنه من الثابت أن صبغة فلسطين العربية ظلت هى الصبغة الشاملة فى هذا العهد إلى الاحتلال البريطانى .

ومن المؤسف ، بل مما يجرح النفس العربية أشد الجرح ويعد فى الحقيقة سببا من أسباب الاضطرابات الأساسية ، أن تحاول الأهواء السياسية تخطى هذه الصلة التاريخية والمستمرة والاستقرار الواقعى للعرب لتعترف بصلة اليهود بهذه البلاد التى ترجع إلى ما قبل ألفى سنة ، وقد انقطعت انقطاعا تاما فى مدى هذه القرون العشرين ، ثم لتبنى هذه الصلة الوهمية حقاً ولتستند إلى هذا الحق فى التمكين لهم للهجرة إلى هذه البلاد وإقامة كيان لهم على أنقاض كيان أهلها العرب .

ولو كان مثل هذه الصلة يصح أن يكون أساسا لادعاء ومطالب لوجب أن يتغير وجه البسيطة بين مدة وأخرى ، وهو ما لم يقل به منصف فى الدنيا من الوجهة العملية ، إن هذه الصلة المزعومة لم تكن أكثر من صلة قوم جاءوا كموجة مؤقتة ثم تراجعت نهائيا دون أن تترك أى أثر يعطى لها حق الحياة والبقاء والادعاء .

فالعبرانيون جاءوا إلى هذه البلاد وهى مأهولة بسكانها الفلسطينيين فى الجنوب والكنعانيين فى الشمال — ولهم مدنيتهم وأديانهم ومدنهم وتقاليدهم وقضوا (أى اليهود) أكثر المدة التى لبثوها فى فلسطين فى حالة بداوة ، ثم فى حالة نزاع وخصام وحروب واضطراب فيما بينهم من جهة ، وفيما بينهم وبين السكان غير اليهود

الأصليين من جهة ثانية . وقد كونوا تحت تأثير هؤلاء السكان ، الذين كانوا أرقى منهم ، من الوجهة الاجتماعية واللغوية والدينية والعمرانية . ولم تصطبغ البلاد بصبغة يهودية شاملة فى أى دور من الأدوار ، أى أن شخصية أهل البلاد الفلسطينين والكنعانيين بقيت بارزة ، وكانت دائما مؤثرة فى اليهود . ولم يكن لليهود عهد يصح أن يسمى عهد الاستقرار إلا فى أواخر عهد داود وسليمان — ١٠٠٠ ق.م . — وهو عهد لم يدم إلا نحو نصف قرن . ثم لعبت فيهم الفتن والمنازعات واجتاحتهم الغزوات المصرية والأشورية والكلدانية واليونانية والرومانية فتقوض كيانهم منذ ألفى سنة ونيف ، ثم أخذوا يجلون عن فلسطين رويدا رويدا دون أن يتركوا آثاراً ذات بال — ١٣٥ ب.م. حتى لم يبق منهم إلا آلاف قليلة اشترط أهل القدس فى صلحهم مع الخليفة العربى الثانى عمر بن الخطاب عدم مساكنتهم فيها . وهكذا انقطعت الصلة بينهم وبين فلسطين من ناحية الحكم والاستقرار والصبغة والعمران انقطاعا باتا تقريبا عدا علاقة دينية لم يكن لها من مظهر بارز إلا سكنى بضعة آلاف منهم فى بعض المدن . ولما وقع الاحتلال البريطانى لم يكن من اليهود فى فلسطين إلا نحو ٥٤,٠٠٠ معظمهم حديث عهد بفلسطين ، ويرجع تاريخ هجرتهم إليها إلى أواخر القرن الماضى حيث جاءوا من بعض دول أوربا الشرقية وأنشأوا بعض المستعمرات والمؤسسات . وإذا نظرنا إلى هذا العدد وقسناه بعدد اليهود فى أنحاء العالم لوجدناه عددا ضئيلا ، ولسقطت عمليا حجة اليهود بأن صلاتهم بفلسطين أشد منها بغيرها ، إذ كان اليهود فى فلسطين أقل منهم فى أكثر الأنحاء . والحقيقة أن الحركة المسماة بالصهيونية هى حركة حديثة قام بها بعض خياليي اليهود فى أواخر القرن الماضى حوالى ١٨٧٠ ب.م . ونشأت عن توالى اضطهاد اليهود فى أوروبا بسبب أخلاق ومميزات انفردوا بها وأصبحت جبلة فيهم وجلبت عليهم نقمة العالم .

وليس من المنطق فى شىء والحالة هذه أن تجعل فلسطين بؤرة فتن واضطرابات فى سبيل تجربة أوحى بها الخيال ولا تستند إلى شىء من الوقائع الراهنة العملية . ولقد يدعى اليهود أن علاقتهم بفلسطين هى علاقة دينية لم تنقطع ، وأن فلسطين هى البلاد الوحيدة التى كان لهم فيها شىء من الشخصية القومية والدينية . ولكن هذه الصلة أيضا لا يمكن أن تعد فى نظر أى عاقل منصف مما يصح الاستناد إليها فى خلق حدث لم يروله التاريخ مثيلا فى بلاد مأهولة بسكانها الذين لهم كل المميزات القومية والأمجاد التاريخية ، وليس من المستطاع حملهم على التنازل عن كيانهم مهما نالهم فى سبيل الدفاع عنه من أذى .

أما حق الجهاد والتضحية ، الذى يستند إليه العرب فى قضيتهم فى فلسطين فهو اشتراك أهلها فى ا لحركة العربية قبل الحرب العظمى وفى الثورة العربية أثناء الحرب اشتراكا واسعا كانت أهدافه ترمى إلى استكمال أسباب السيادة للكيان العربى القومى ، رغماً عن ما كان العرب يتمتعون به من جميع الحقوق السياسة وغير السياسية فى كيان الدولة العثمانية. وكان هذا مستلهما من أمجادهم التاريخية فللعرب تاريخ طويل مزدهر بالحضارة والسيادة ، وللعرب أثر كبير فى بنيان حضارة العالم ورفع مستواه الدينى والأخلاقى والاجتماعى والأدبى . فكانت لهم دول عظمى حكمت أقطارا واسعة عديدة وكونت امبراطوريات ضخمة فى آسيا وأفريقية وأوربا ، وكان لهم مركز ممتاز ومحترم فى الأزمنة التى كانت فيها مزدهرة قوية . فلما أخذت الحركات القومية تقوى وتنمو فى العالم — فى القرن الأخير — كان لها رد فعل قوى فى نفوس العرب ، فرأوا أنه يجب عليهم أن يحيوا تلك الأمجاد وأن يعيدو بنيانهم القومى ، وعرفوا أن هذا لن يتيسر لهم إلا إذا كان لهم كيان مستقل ذو سيادة ، فكانت الحركة العربية التى وجدت قبل إعلان الدستور العثمانى ونمت واتسعت بعده .

ولقد حاول—بعد إعلان الدستور—بعض العناصر المتطرفة التركية أن يبسط السيطرة على الولايات العربية ، فكانت هذه المحاولة عاملا جديدا أدى إلى اشتداد الحركة العربية واتجاهها فى اتجاهات بعيدة المدى ، فألف العرب جمعيات قومية منها العلنى ومنها السرى ومنها المدنى ومنها العسكرى ، كانت ترمى فى بدء أمرها إلى صيانة حقوق العرب ونيل الولايات العربية استقلالا داخليا يكونون فيه مع الدولة العثمانية على طراز ما كانت المجر مع النمسا . وأخذت هذه الجمعيات تبث دعايتها وتدعو إلى أهدافها فى مختلف الطبقات والأنحاء العربية ، فلما أعلنت الحرب الكبرى رأى متطرفو الترك الفرصة سانحة بواساطة عهد الإرهاب العسكرى— للبطش بالأدمغة المفكرة التى تدير الحركة العربية . وانتدبوا لهذه الغاية جمال باشا ، فأخذ هذا يطارد رجال العرب وشبانهم وأنشأ محاكم عسكرية لمحاكمة البارزين منهم . وقد حكمت هذه المحاكم على عدد كبير منهم بالإعدام بتهمة السعى لاستقلال البلاد العربية ، وأعدم منهم فى بيروت ودمشق بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩١٥ ، ٢١ من أغسطس سنة ١٩١٥ نحو خمسة وعشرين زعيما من زعماء الحركة . ثم قام بحركة نفى وتشريد واسعة لعائلات عربية كثيرة تمكن من تنفيذها على نحو ٢٠٠ عائلة ، ثم توقف البرنامج بسبب قيام الثورة العربية وسحب جمال باشا من سوريا .

على أن العرب من ناحيتهم رأوا فى الحرب الكبرى فرصة لتحقيق أهدافهم القومية ونيل استقلالهم وحريتهم ، فأخذ رجالات جمعياتهم يتصلون بالأمير فيصل (الملك فيصل) بن الشريف حسين (الملك حسين) الذى كان فى دمشق ، واتصلوا بواساطته بجلالة والده الشريف . وكانت هذه الاتصالات وما وقع على رجالات العرب من اضطهاد عاملا من عوامل اتفاق الشريف مع الحكومة البريطانية وقيامه بالثورة العربية الكبرى .

فالثورة العربية الكبرى متصلة كل الاتصال بالحركة العربية ، وأهدافها استقلال البلاد العربية وقيام مملكة عربية مستقلة فيها ، واتفاق الملك حسين موثق بمكاتبات وعهود تشمل البلاد التى تشكل منها فلسطين الحاضرة .

ولقد كان لهذه الثورة أثر عظيم فى نفسية العرب ، وأخذوا يلهجون بها ويعلقون عليها الآمال وينظرون إلى بريطانيا العظمى بنظر الصديق الحليف . وكانوا يتلقون الدعوة إلى الالتحاق بجيوش الثورة ، سواء بواساطة المشورات التى كانت تلقيها الطائرات الإنكليزية فى فلسطين موقعة من جلالة الشريف حسين أو بطرق الدعاية الأخرى ، بارتياح وحماس ، سواء الذين كانوا فى جبهات الحرب أم فى معاقل الأسرى ، فأخذ الأولون يتركون مراكزهم ويلتحقون مستخفين بالأخطار الجسيمة وأخذ الآخرون يتركون معاقل الأسر ويسارعون إلى الموانئ الحجازية ، وهم الذين شكلوا نواة الجيش النظامى للثورة .

وكان كل ما تقدم الزمن بالثورة تزداد حركة الالتحاق حتى أخذت تشتمل غير الجنود والضباط من شباب العرب ورجال الجمعيات . وكان الأمل بتحقيق أهداف الثورة ينتشر بين طبقات الأمة العربية ، وكان انتشار هذا الأمل يؤيده ما كانت تلقاه حركة الثورة وانتصاراتها وتحالف العرب مع بريطانيا وحلفائها من عطف ومساعدات مادية ومعنوية ، إلى أن توجهت هذه الثورة بالنصر بدخول الأمير فيصل بجيشه دمشق الشام فى خريف ١٩١٨ .

ومن تحصيل الحاصل أن يقال إن عرب فلسطين قد شاركوا مشاركة واسعة فى الحركة العربية وفى الثورة العربية . فإن فلسطين لم تكن وحدة مستقلة وإنما كانت جزءا غير منفصل عن الولايات العربية والحركة وأهدافها . ولقد كان كثير من رجال وشباب فلسطين فى عداد مؤسسى الجمعيات والهيئات العربية وفى مقدمة حاملى لواء الحركة العربية . وقد كان منهم عدد غير قليل من المحكوم عليهم بالإعدام

والسجن والنفى ومن الذين طوردوا واضطهدوا ونفوا . أما الذين اشتركوا فى الثورة فإن عددهم من الفلسطينيين العرب كان كبيراً جداً ، راح منهم مئات من الشهداء وما يزال كثير منهم أحياء يشهدون آلام بلادهم وخيبة آمالهم .

ومن المفيد الإشارة فى هذا الصدد إلى حوادث تتعلق بفلسطين خاصة منها : أنه لما سقطت القدس والأقسام الجنوبية فى يد جيش الحلفاء كان لدخول الجنرال اللنبى قائد الجيوش القدس بتاريخ ٩ كانون الأول سنة ١٩١٧ وقع سرور عظيم ، لأن العرب رأوا فى انتصاره رمزاً لانتصار ثورتهم وتحقيق غاياتها. ومنها، أن وفداً من قبل الأمير فيصل الذى كان يقود جيش الثورة جاء إلى القدس يدعو إلى التطوع فى أوائل سنة ١٩١٨ ، فلبيت الدعوة بشوق وابتهاج والتحق عدد كبير من العرب الفلسطينيين بالجيش العربى المجاهد . ومنها ماشهد به الأمير بشير الغزاوى أحد رؤساء قبائل غور بيسان أمام « لجنة شو » سنة ١٩٢٩، كبينة على اشتراك عرب فلسطين فى الثورة العربية الاستقلالية، وهو تلقيه كتاباً من الأمير فيصل يطلب نجدة لجيشه فأرسل إليه تسعمائة مسلح، ومنها ماجاء فى شهادة الشيخ فريح أبو مدين شيخ مشايخ قبائل بئر السبع أمام « لجنة شو » أيضاً وهو أن الكولونيل الإنكليزى باركر حاكم سينا أرسل يدعوه إلى مساعدة الجيش الإنكليزى باعتبار أن العرب أصبحوا حلفاء مع الإنكليز وأن قضيتهم أصبحت واحدة وأن عرب بئر السبع قد قدموا مساعدات قيمة استجابة لهذه الدعوة فتجاهل الحكومة البريطانية تضحيات وجهود الفلسطينيين هذه فى سبيل نيل استقلالهم يعد كذلك من الأسباب الأساسية للاضطرابات .

لما وضعت الحرب أوزارها فوجئ العرب فى فلسطين بصدمة شديدة وقعت عليهم كالصاعقة، وذلك باطلاعهم على وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وعلى محاولة فصل فلسطين عن سورية التى هى جزء غير متجزئ عنها، والتى كانت معها

وحدة تامة فى كل شىء: فى اللغة والتاريخ والجنس والدين والمصالح الاقتصادية ، فرأوا من واجبهم مواصلة حركة الكفاح فى سبيل حقوقهم .

وقد بادروا إلى تشكيل الجمعيات الوطنية متحدين جبهة واحدة مسلمهم ومسيحهم ، وإلى رفع أصوات الاستنكار لما يراد فيهم تنفيذه وإثبات بطلان الأسس التى يقوم عليها ، وإعلان تمسكهم بحقوقهم المقدسة . وعقدوا مؤتمرهم الأول سنة ١٩١٩ أعلنوا فيه استنكارهم ورفعوا احتجاجهم إلى مؤتمر السلم فى باريس ، وقرروا إيفاد وفد إليها فقيل لهم إن مؤتمر الصلح قرر إرسال لجنة دولية لاستفتاء السكان ، وقد جاء القسم الأمريكى من هذه اللجنة فأعرب أمامها مندوبو العرب عن رفضهم البات لفكرة الوطن القومى وتمسكهم بالاستقلال والوحدة السورية ، ثم أرسل العرب مندوبيهم إلى دمشق واشتركوا فى المؤتمر السورى العام فى اجتماعه الأول بتاريخ ٣ من يوليو ١٩١٩ بمناسبة استفتاء اللجنة الأمريكية ، ووضعوا قرارهم التاريخى الذى طالبوا فيه بالوحدة والاستقلال التام للبلاد السورية بما فيها فلسطين ، ورفضوا مطالب الصهيونيين بإنشاء وطن قومى يهودى فيها وهجرة اليهود إليها ، وقدموا القرار إلى اللجنة المشار إليها .

وقد جاءت نتيجة الاستفتاء ، حسب ما جاء فى تقرير اللجنة برهانا قاطعا على تأييد الأكثرية الساحقة فى جميع البلاد السورية لهذا القرار واعتباره الرغبة القاطعة فى مطالب العرب ومصيرهم . وقد قالت اللجنة عن حركة مقاومة الصهيونية : إنها كانت أكبر نسبة لأى مطلب آخر ، وأنها تمثل الرأى العام الإسلامى المسيحى أكثر من سواه .

وفى سنة ١٩٢٠ عاد المؤتمر السورى العام إلى الانعقاد فأصدر قرارا تاريخيا آخر فى ٧ من مارس سنة ١٩٢٠ أعلن فيه وحدة سوريا ، بما فيها فلسطين ، واستقلالها

واختيار الأمير فيصل ملكا عليها ، ورفض إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وهجرتهم إليها . وقامت على هذا الأساس حكومة مدنية نيابية بملكية الأمير فيصل .

ومما يحسن التنبيه إليه أن الأمير فيصل بقبوله ملكية سوريا على أساس قرار المؤتمر قد وافق على رفض وعد بلفور وإنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وهجرة اليهود إليها . وبهذا يكون قد انهدم كل ما يحاول اليهود أن يعزوه إليه من العطف على السياسة الصهيونية بأى شكل من الأشكال .

إن عرب فلسطين لم يسكتوا عن حقوقهم وعن استنكار السياسة التى أريد تطبيقها فى بلادهم بعد سقوط الشام ، فإنهم عادوا فألفوا جبهتهم فى الدفاع عن حقوقهم وعقدوا مؤتمرهم الثالث فى حيفا فى يوم ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، حيث أيدوا فى موقفهم وقرروا الاستمرار فى كفاحهم ، وكان مستر تشرشل وزير المستعمرات قد جاء إلى فلسطين وقابلته اللجنة التنفيذية للمؤتمر وطالبته بوفاء العهود وتمكين العرب من حقوقهم . وقدموا له مذكرة مفصلة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٢١ .

ثم عقدوا مؤتمرهم الرابع فى القدس بتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٢١ وقرروا إيفاد وفد إلى لندن للسعى إلى إلغاء السياسة المراد تطبيقها على البلاد وتحقيق العهود والحقوق العربية . ولبث هذا الوفد مدة غير قصيرة فى لندن حتى إن مجلس اللوردات الذى اقتنع بحق العرب أصدر قرارا سنة ١٩٢٢ يوجب الرجوع عن هذه السياسة ووضع دستور لفلسطين يتفق مع رغبات العرب والعهود المقطوعة لجلالة الملك حسين .

غير أن هذا لم يلو الحكومة البريطانية عن سياستها الشاذة ، فاضطر العرب إلى رفض المجلس التشريعى الذى دعوا إلى انتخاب أعضائه ، وإلى رفض الوكالة العربية التى عرضت عليهم ، وإلى الاستقالة من المجلس الاستشارى الذى عين بعضهم لعضوياته ، لأن هذا لم يكن من شأنه أن يجعلهم يتمتعون بسيادتهم وحقوقهم ويبعد عنهم الخطر

الذى يحدق بهم ، كما أنه من شأنه أن يجعلهم فى موقف المعترف بسياسة الانتداب والوطن للقومى اليهودى التى يكافحونها ، وأعلنوا رفضهم لها وقرروا مواصلة استنكارهم ومط لبتهم . وقد أرسلوا وفوداً أخرى إلى لندن وجنيف فى سنى ١٩٢٣ و ١٩٢٤، و ١٩٣٠ لتثبيت ظلامة العرب ودعوة الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى إلى الحق والإنصاف . كما أنهم عقدوا مؤتمرات متعددة فى سنى ١٩٢٢ و١٩٢٣ و١٩٢٨ أيدوا فيها موقفهم وشكاواهم ولم ينقطعوا وقتا ما عن ذلك من قبل اللجان التنفيذية والهيئات والأحزاب والجمعيات الوطنية المختلفة ، ولقد كانت تهز البلاد حوادث تؤدى إلى إضطرابات ، فوقعت إضطرابات سنة ١٩٢٠ فى القدس وسنة ١٩٢١ فى يافا وسنة ١٩٢١ فى القدس وسنة ١٩٢٤ فى يافا ، ثم وقعت اضطرابات كبرى شملت أنحاء عديدة فى البلاد عام ١٩٢٩ . وكان يجرى بمناسبة كل اضطراب تحقيق وتعطى لجان التحقيق تقارير ، وكانت التقارير التى توضع تشير إلى أن أسباب الاضطرابات الحقيقية هى ما يشعر به العرب من حرمان وما منوا به من خيبة أمل ، وما يبدون من اليهود من مطامع وما يلقونه من تشجيع وتحيز ومسايرة . فكانت هذه التقارير تلقى إهمالا تاما . وظلت الحكومة البريطانية ماضية فى سياستها الضارة ، وكان ذلك من الأسباب الأساسية للاضطرابات الأخيرة .

وفى سنة ١٩٢٣ ازدادت حركة الهجرة وأخذ الخطر يتجسم لعيون العرب ، فقرروا القيام بمظاهرات عامة فى القدس ويافا وغيرهما كاستنكار عملى على هذه السياسة ، واصطدموا بالبوليس فى المدينتين وأوقع البوليس فى يافا مجزرة فظيعة حيث قتل من العرب نحو ثلاثين شخصا فى مدة نصف ساعة ، عدا عشرات الجرحى الذين أصيبوا بجراحات متنوعة واستولت على البلاد هزة حزن عميق حملها على الإضراب سبعة أيام متوالية .

وكان آخر الاضطرابات ، اضطرابات السنة الفائتة ، التي جاءت في أول أمرها بشكل إضراب شامل استمر ستة أشهر كاملة ، وعطل العرب فيها جميع أعمالهم مما لم يسبق له مثيل في العالم . مما دل على عمق الجرح الذي جرحت به قلوبهم ومبلغ اليأس الذي استولى عليهم ؟

ومما كان يؤلم العرب ويزيد في توترهم وبأسهم ويعد أحد الأسباب الأساسية للاضطرابات أنهم كانوا كل ما شكوا واحتجوا وأعلنوا قلقهم كانت الحكومة البريطانية تقول لهم إن مخاوفهم غير قائمة على أساس، وأن إجابة مطالبهم غير ممكنة لأنها تناقض التزاماتها لليهود .

فالعرب يتساءلون اليوم ، كما تساءلوا من قبل ، عما إذا كان إغراق بلادهم بالمهاجرين اليهود. ومكاثرتهم لهم فيها وامتلاكهم أحسن أراضيهم وتشريد مزارعيها عنها وتسخير السلطات الإدارية والتشريعية والعسكرية لرغبات اليهود، وجعلهم (أي العرب) كمية مهملة ليس لهم من أمر بلادهم شيء، ليس أسساً صادقة لمخاوفهم وذعرهم؟ يطلب منهم لأجل إثبات مخاوفهم أن ينتظروا حتى يصبح اليهود أكثر سيطرة ويصبحوا هم أقلية ذليلة ، بعد أن ناهضوا الأتراك الذين كانت تجمعهم جامعة الدين من أجل أن يكونوا أسياداً في بلادهم ؟

ثم إنهم يتساءلون اليوم ، كما تساءلوا من قبل ، عن السبب المبرر لتمسك الحكومة البريطانية بوعد لم يكن أكثر من تمنيات ، ولم يستند إلى مبررات صحيحة ، وتجاهلها حقوق العرب في بلادهم والتزاماتها لهم بعهود أصرح وأقوى بكثير من وعد بلفور مؤيدة بالجهاد والتضحيات ؟ وهل ذنبهم هو أنهم وثقوا بشرف بريطانيا وعهودها لهم فكتب عليهم هذا المصير الذي يقفون فيه مع اليهود موقف الذليل ، موقف المهدد في كيانه ؟

إن من الطبيعي جداً بعد كل ذلك أن يضطرب العرب وأن يذعروا وأن يستهينوا بكل شيء فى سبيل الدفاع عن كيانهم ، وأن يستمروا فى موقفهم إلى أن تلغى هذه السياسة وأن تقوم مقامها سياسة عادلة ترجع الأمور بها إلى نصابها .

١ — إن البلاد لن تستطيع تحمل هجرة يهودى واحد بعد الآن، لأن الهجرة اليهودية أخذت بكيان العرب ووضعهم وهددتهم بأعظم الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، فيجب وقف الهجرة اليهودية فوراً ووقفا تاما .

٢ — إن العرب لن يستطيعوا أن يروا أراضيهم تذهب من أيديهم لأن إباحة بيع الأراضى أخذت تؤثر فى كيان العرب عامة وبنوع خاص أخذت تؤثر فى حياة الفلاح العربى تأثيرا خطيراً بتحويلها من حياة الاستقرار فى القرية والارتباط بالوطن إلى حياة العمل اليومى والتشرد فى المدينة . إن الذين يبيعون أراضيهم أفراد قلائل بالنسبة إلى جمهور الأمة ، وواجب الحكومة الأول أن تحمى الجمهور من بعض الأفراد الذين لا تساعدهم أعصابهم وأخلاقهم على مقاومة اغراءات اليهود ، ومثل هؤلاء الأفراد يوجدون فى كل أمة . ولهذا يجب منع انتقال الأراضى لليهود منعا باتا .

٣ — يجب وضع حد لهذه المأساة المؤلمة التى تمثل فى هذه البلاد المقدسة فى سبيل تجربة فاشلة ، ليس من الاستمرار عليها إلا استمرار الفتن والكوارث ، وذلك بالعدول نهائياً عن سياسة الوطن القومى اليهودى وإنهاء الانتداب ، وحل قضية فلسطين على الأسس التى حلت عليها قضايا الأقطار العربية الأخرى، أى بعقد معاهدة بين العرب وبين بريطانيا تقوم بموجبها حكومة وطنية دستورية ، لأن ذلك حق طبيعى للعرب فى هذه البلاد الذين لا يقلون عن إخوانهم رقيا وتقدما والذين اشتركوا معهم فى الجهاد فى سبيل غاية واحدة ، وبهذا فقط يمكن توطيد السلام فى هذه البلاد .

٢٥٦

بيان عبد اللطيف صلاح أمام اللجنة الملكية *

١٥ / ١ / ١٩٣٧

أتقدم للجنة الملكية لأداء الشهادة عن ثلاث نقاط :

١ – السبب الأساسى للاضطرابات .

٢ – وجوب تفسير « صك الانتداب » ضمن المبادئ الواردة فى المادة ٢٢ من « عصبة الأمم » وبتفسير أعم ضمن الروح التى سيطرت على المادة المذكورة .

٣ – تفسير الحكومة « صك الأنتداب » تفسيرا خاطئا . وإنى سأسعى لعدم تكرار ما سبق ذكره من بعض الزملاء إلا بقدر الضرورة .

خيبة الآمال المعقودة على بريطانيا :

النقطة الأولى : السبب الأساسى للاضطرابات ، خيبة الآمال المعقودة على بريطانيا العظمى بنيل العرب حقوقهم واستقلالهم . ولقوة التدليل أضرب مثلا منى ، تولدت من أبوين عربيين فى نابلس سنة ١٨٨٤ ، ودرست فى مدارس الحكومة

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين ، دمشق ، ١٩٣٧ ص ٢٠١ – ٢٢٠ .

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد بيروت ١٩٦٨ .

ودرست الحقوق في مدرسة الحقوق التركية في استنابول وتخرجت منها بعد أداء الدكتوراه . استخدمت في كتابة مجلس الشورى حتى إعلان الدستور ، وانتقلت إلى دائرة مجلس الشيوخ سنة ١٩٠٨ ، واشتغلت هناك مديرية تحريرات هذا المجلس ، وهذه الوظيفة كانت تخولني الدخول بين عداد رجال الدولة الذين يدعون للتشريفات الملكية ، ولكنى كنت أشعر بنقص : عدم السيادة العربية التامة .

نعم كان العرب في الحكومة العثمانية شركاء في الحكم متساوين مع الترك في جميع الحقوق والوظائف — القانون الأساسي لممالك الدولة العثمانية ، المادة ١٧ . وتساوى العرب والترك في الحقوق والوظائف كان يرجع إلى زمن تأسيس الدولة العثمانية ، لأن الإسلام منذ بدئه أوجد « وحدة سياسية » عوضاً عن « الوحدة القومية » أيضاً تعتبر العرب والترك واحداً يؤلفان الوحدة السياسية العثمانية . والعرب هكذا كانوا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الترك ، وزيادة على ذلك كانت الولايات العربية تدار على طريقة « توسيع المأذونية » والتي يمكن أن تسمى بالاستقلال الإداري . في كل ولاية ولواء وقضاء مجلس إدارة مؤلف من موظفين ومنتخبين ورؤساء روحانيين ، وفي كل مركز ولاية ولواء مستقل مجلس عمومي منتخب [المادة ١٠٨ ، ١٠٩ من القانون الأساسي وقانون إدارة الولايات العثمانيين]

وكانت الحكومة بالحكم العثماني مسئولة أمام البرلمان — أعداد ٣٠ و٣١ و٣٨ — وكان العرب يشتركون في مجلس النواب بانتخاب نوابهم بنسبة نفوسهم — المادة ٦٥ — وكان منهم الشيوخ في مجلس الأعيان والوزراء وفرقا[1] ومشيرون وولاة ومتصرفون ورؤساء دوائر .

رغم كل ذلك ورغم محبتي للأتراك الناشئة عن ثقافتي في مدارس الدولة وإشغالي

---

(١) هكذا وردت في الأصل .

مركزاً فيها كنت أشعر بنقص : هو عدم سيادة اللغة العربية وعدم استقلال البلاد . فكنت أشعر بشعور الاندفاع للاستقلال لإعادة المجد العربي الغابر . وكانت لبريطانيا شهرة عالمية منتشرة بين العرب شهرة بالعدل والوفاء منقوشة على فؤاد كل عربي ، فعلقت مع من علق الأمل على بريطانيا . وبعد الهدنة قدمت استقالتي وتركت وظيفتي وركضت لبلادى الاشتراك بتأسيس استقلالها . فماذا كان ؟ خيبت آمالنا المعقودة على بريطانيا ، إذ سقطنا من مقام الحاكم الشريك إلى محكوم ذليل محروم من قسم كبير مما كنا نتمتع به من الحقوق ، مقضى علينا بتسليم قسم من أراضى آبائنا وأجدادنا إلى شعب غريب من جراء « وضع البلاد بحالة إدارية وسياسية تسهل إنشاء وطن قومى لليهود » .

فهذا العامل هو سبب مستقر فى النفس للاضطرابات يحفرها إليه من وقت إلى آخر ، فإن لم تؤمن هذه الحقوق فيبقى العامل مستقراً .

النقطة الثانية من شهادتى :

صك الانتداب وعهد العصبة :

(ا) بحث بعض زملائى فى اللجنة عن مخالفة «صك الانتداب » لعهد « عصبة الأمم » ، ولذلك لن أكرر ما أعادوه ولكنى أقول هنا كان على الحكومة أن تفسر « صك الانتداب » المبهم ضمن مبادئ المادة ٢٢ من « عصبة الأمم » التى هى مستند هذا الصك . وهذه المادة تعترف « بأن بعض الشعوب التى كانت ضمن السلطة العثمانية قد بلغت من الرقى درجة يمكن أن يعترف معها موقتاً بكونها مستقلة » ، وأن ماتحتاجه هو الاسترشاد بنصائح دولة منتدبة . فإن المادتين الثانية والسادسة من « صك الانتداب » لايمكن تفسيرهما إلا بملاحظة هذين الأساسين : أن الأمة العربية

فى فلسطين أمة مستقلة وأن الدولة المنتدبة مكلفة بإرشادها وإسداء النصح لها بالإدارة . ولذلك يجب دائماً الانتباه إلى أن إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين هو إنشاؤه فى بلاد أمة معترف باستقلالها موضوعة تحت انتداب بريطانيا العظمى ، ولذلك لايحق للوصية أن تأتى بما يخالف استقلال تلك الأمة ولا بما يخالف مصالحها . ولذلك فإن المادة السادسة اشترطت تسهيل الهجرة لفلسطين بشرطين :

١ — وجود أحوال ملائمة

٢ — عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضعية العرب .

وهذا الشرطان يوافقان تمام الموافقة المبادئ المقررة فى المادة ٢٢ من « عصبة الأمم » .

(ب) أما كون أهالى فلسطين هم من « بعض الجماعات » الوارد ذكرها فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ المذكورة ، أمر لايقبل الجدل . لأنه لم يكن معروفاً بوجود جماعة تسمى « جماعة فلسطين » ، بل كانت أمة معروفة بالأمة العربية وأهالى فلسطين جزء منها . إن سوريا كانت تشمل فلسطين ، وما يسمى الآن فلسطين هو عبارة عن جزء من ولاية بيروت لواء نابلس وعكا — ومن لواء القدس — بما فيه أقضية يافا وغزة وخليل الرحمن وبئر السبع — فما دام نصف هؤلاء الأهالى اعترف بدخولهم فى الفقرة المذكورة فتكون فلسطين داخلة بها :

(جـ) ذكرت المادة السادسة من صك الانتداب « الحقوق » بصورة مطلقة وشاملة وعليه لا شبهة بشمولها للحقوق الطبيعية والسياسية . وأما ماقاله بعض الشهود من أن الحقوق المذكورة فى هذه المادة هى « الحقوق المدنية » التى وردت فى المادة الثانية ، وأنها لا تشمل الحقوق السياسية فهو مردود جداً . لأن « الحقوق المدنية والدينية » المذكورة فى المادة الثانية هى العائدة « لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان » . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحقوق المدنية الواردة فى

المادة الثانية جاءت مقابلة للحقوق الدينية وعليه تشمل جميع الحقوق غير الدينية .
و « الوضعية » إنما ذكرها الواضع على حدة بعد ماذكر « حقوق العرب » تدل على أنه
قصد بها شيء خلاف « الحقوق » ، وهذا الشيء هو وضعية العرب أى كيانهم .
إن هذه الحقوق والكيان لا شك تمنع أى هجرة تضربها . انتقلت هذه الأمة إلى
تحت هذا الانتداب من الحكم العثمانى ، وكان تقرر فصل « سوريا والعراق وفلسطين
وسائر بلاد العرب من الدولة العثمانية لسوء الإدارة التركية » كما جاء فى القرار المتخذ فى
مؤتمر الصلح بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا واليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ .
ومن الطبيعى كان يقصد نقل هذه الشعوب إلى حالة أحسن مما كانوا عليه فى الإدارة
التركية ، ولايكون حقاً بنقلهم إلى حالة تحرمهم من الحقوق التى كانوا يتمتعون بها
والوضعية التى كانوا فيها .

وعليه فإن كل مهاجرة يمكن أن تخل بحقوق العرب وكيانهم الذى ثبت قبل
انتقالهم للانتداب تكون غير جائزة حقاً ، وهكذا كل مهاجرة تحول دون تمتع
العرب بتلك المؤسسات النيابية .

بعد ذلك يمكن تفسير المادة الثانية التى تحتوى على ثلاث فقرات بكل سهولة .
« فإنشاء الوطن القومى» ، و « ترقية الحكم الذاتى » ، و « ضمان الحقوق المدنية والدينية
لجميع السكان» ، أمور مربوطة ببعضها . هنا سؤال : لماذا ذكر إنشاء الوطن القومى
اليهودى فى هذه المادة ، ثم ذكرت مسألة الهجرة اليهودية على حدة فى مادة أخرى ؟
— المادة السادسة . وهذا لا يمكن تفسيره إلا إذا لاحظنا أن هذه المادة اعتبرت إنشاء
الوطن القومى أمراً معنوياً أى إشارة لحق اليهود باعتبار فلسطين مركزاً يرجعون إليه .
وأما المسألة المادية وهى مسألة الهجرة فلم تذكر بهذه المادة التى بحثت عن أمر معنوى ، بل
ذكرت فى مادة أخرى على حدة مع الشروط التى يجب تحققها لإمكان وقوعها .

(د) هنا مسألة دقيقة : لم يقصد واضعو « صك الانتداب » جعل فلسطين وطناً قومياً لجميع اليهود فى العالم ، وكذلك لم يقصدوا استمرار هذا الإنشاء إلى ما شاء الله ، فالمقصد هنا إقامة جماعة من اليهود لا يضر وجودهم بمصالح السكان العرب كى إذا استقرت الجماعة فى هذا المركز يكون تم إنشاء الوطن . وهذا ما حصل وتم منذ القديم قبل اضطرابات سنة ١٩٢٩ .

إدارة خاطئة وتشريع ظالم

للمدقق فى أعمال الحكومة بالإدارة والتشريع يظهر جلياً أنها فسرت « صك الانتداب » تفسيراً خاطئاً . لأن « مسئولية الدولة المنتدبة عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية لتسهيل إنشاء الوطن القومى اليهودى » سيطرت على أفكار الحكومة فجعلتها تقوم بالتشريع وبالإدارة لهذه الغاية ، دون أن تلتفت التفاتاً حقيقياً للتفسير الذى عرضناه أعلاه ، والذى يوجب على الحكومة أن تعمل ذلك إذا لم يخل بحقوق ووضعية العرب . وكما أنه نشأت سياسة خاطئة فى أمر الهجرة والأراضى عن ذلك نشأ عنه أيضاً تشريع خاطىء . وعوضاً عن أن تكون الحكومة المنتدبة أخذت بالشعب للأمام بتطبيق مبادئ التشريع رأيناها رجعت القهقرى .

وهكذا فإن الحكومة المنتدبة لم تعمل بأسس التشريع ، بل جاءت فى أكثر الأمور تنقل إلينا القوانين الإنكليزية أو القوانين المرعية فى مستعمرات إنكليزية بأصلها وفرعها ، دون أن تلاحظ أسس التشريع التى تقدمها وعادات وميزات القوم الأخلاقية .

من المعلوم أن القانون يجب أن يكون وليد الاحتياجات الاجتماعية وتعاملات الأهالى . وهذه الاحتياجات والتعاملات تختلف باختلاف عادات الأمم وأخلاقها

ومزاجها وتاريخها والإقليم الذى تسكنه .

ومعلوم أن الأمم الأنكلوساكسونية انفردت بأوضاعها الحقوقية والأسس القانونية دون جميع أوربا وسائر دول العالم التى أخذت بالحقوق الأفرنسية ، وأما الأصول الإنكليزية التى حافظت عليها إنكلترا وأمريكا نشأت منذ زمن السلت ثم امتزجت بعد ذلك بالأصول الجرمانية والنورماندية وانتشرت فى إنكلترا فسار عليها الأهالى ثلاثة عشر قرناً ، وتحورت بمقتضى أحوال مختلفة وتجارب عديدة وتعامل مديدة أصبحت من عادات الإنكليز ومميزات أخلاقهم وباتت أحسن الأصول وأعدلها للأمة البريطانية .

أما لأمة غير الأمة البريطانية لاتكون أصولاً عادلة لاختلاف احتياجاتها وأخلاقها ومزاجها وتاريخها والإقليم الذى تسكنه . ولا يخفى أن أهالى فلسطين ، الذين هم جزء من الأمة العربية وقسم من الإمبراطورية العثمانية التى أخذت منذ سبعين سنة بالأوضاع الأفرنسية ومزجتها تدريجياً مع الحقوق الإسلامية فى بعض فروع الحقوق ، قد اعتادوا على هذه الأصول الإنكليزية إذ طبقت دفعة واحدة . وإن كنا نعترف بأن بعض الأسس والأصول فى الحقوق الإنكليزية هى واجبة الاقتباس لكل أمة ترغب السير فى إسعاد رعاياها ، إلا أن تطبيق العادات والأصول الإنكليزية بأجمعها دون النظر للموافق وغير الموافق منها لاحتياجات الأمة الفلسطينية وعاداتها وأخلاقها يقف أمام تلك الأمة فى رقيها الحقوقى والاجتماعى . وإن مضار ذلك فى نشوء الأمم ظاهر الآثار لتصادم أصول غير ملائمة مع مزاج وأخلاق الأمة وطباعها وعاداتها .

إن الحكومة المنتدبة سارت على هذه الطريقة فى التشريع . إن المقام لا يساعدنا

على البحث عن جميع القوانين ، ولا لبيان جميع المخالفات التى وردت فى القوانين ولكننا نرغب أن نأتى ببعض الأمثلة :

١ — تخويل الموظفين الإداريين حق القضاء . إن تفريق السلطات الثلاث عن بعضها البعض وعدم مداخلة الإدارة بالقضاء مبدأ انكليزى الأصل نشره مونتسكيو وعمل به جميع العالم المتمدن ، وكانت الحكومة العثمانية عاملة به . أما الحكومة فى فلسطين فأخلت بهذا المبدأ إخلالا مريبا فخولت الحكام الإداريين والقائمقامين صفة القضاء . هذه بدعة لم تعرفها فلسطين فى الحكم التركى ، إن هؤلاء الموظفين يصدرون أوراق توقيف بحجز حرية الأشخاص وتفتيش المساكن وأحكاما بالحبس الجزائى والتغريم . وهذا يقع على الأكثر فى الأوقات التى لم تنجح إدارة البوليس أو لم تعتقد على الأقل من الحصول على مثل هذه الأوامر والأحكام من قضاة الصلح النظاميين . وأتذكر فى هذا الشأن كلمة قاض بريطانى (المستر دى أفرتش) إن وظيفة القضاء ليست إجراء العدل فحسب بل وجعل العامة يعتقدون بجريان العدل .

ومن هذا القبيل قانون منازعات وضع اليد الذى خول الحكام الإداريين التدخل فى أمر التصديق .

٢ — قد نظمت قوانين تقيد حرية الأشخاص :

(ا) قانون منع الجرائم لسنة ١٩٢٠ ، الذى يخول ضابط البوليس أن يسجن أى شخص كان لمدة سنة أو يقيده بالكفالة .

(ب) قانون منع الجرائم سنة ١٩٣٣ ، الذى الغى قوانين منع الجرائم لسنوات ١٩٢٠ و١٩٢٦ و ١٩٢٩ بقى مقيدا الحرية :

(ﺟ) المواد ١٢ و١٣ و١٤ من قانون البوليس المتضمن استخدام البوليس الإضافي على نفقة الأفراد ؟

٣ ـ قانون تشكيلات المحاكم لسنة١٩٣٥ مخالف تماما لمبدء تدريب البلاد على قابلية حكم نفسها بنفسها .

كان قانون المحاكم لسنة ١٩٢٤ يساوى بين القاضي البريطاني والقاضي الوطني ، فجاء هذا القانون يجعل صلاحية أعلى للقاضي البريطاني من القاضي الوطني . فهذا ينافي الأصول التي سارت عليها فلسطين ثماني عشرة سنة ، وامتياز ماس بشرف القضاة الوطنيين ، وهكذا أصبح :

(ا) قاضي الصلح الوطني يرى الدعاوى الحقوقية حتى مائة وخمسين جنيها ، وقاضي الصلح البريطاني يرى الدعاوى الحقوقية حتى مائتين وخمسين جنيها .

قاضي الصلح الوطني يرى الدعاوى الجزئية الموجبة الحبس حتى سنة واحدة ، وقاضي الصلح البريطاني يرى الدعاوى الجزائية ويحق له الحكم بالسجن حتى سنتين .

(ب) المحاكم المركزية عندما تؤلف من عضوين وطنيين ترى الدعاوى الحقوقية من مائتين وخمسين حتى خمسمائة جنيه ، وأما إذا كان أحدهما بريطانيا فترى الدعاوى من خمسمائة إلى النهاية .

(ﺣ) محاكم الجنايات ومحكمة الاستئناف الجزائية تتألف من أكثرية بريطانية عوضا عن الأكثرية الوطنية .

(د) محكمة استئناف الحقوق من قاضيين على أن يكون أحدهما بريطانيا ،

ورد الاستئناف عند اختلاف الاثنين . وزيادة على ذلك قدأسست مراكز قضاة صلح بريطانيين وأعطى لهم امتياز أعلى ، مع أن هذا الصنف كان محصورا فى القضاة الوطنيين ، فهل هذا نتيجة تدريب الحكام الوطنيين ثمانى عشرة سنة ؟ وهل بعد تدريبهم هذه المدة يرجع بهم القهقرى .

٤ — قانون الأراضى لسنة ١٩٢٠ وضع أحكاما فى مادته السادسة والسابعة تحافظ على المالك الصغير وتمنع المتاجرة بالأراضى ، فلم تلبث الصهيونية إلا وأثرت فألغيت هذه الأحكام بتعديل قانون الأراضى لسنة ١٩٢١ . وإن المادة السادسة من قانون الأراضى لسنة ١٩٢٠ كانت قد وضعت قيودا بخصوص انتقال الأراضى ، قيودا على الشارى ، وهى : « ألا يحصل على أرض زراعية تتجاوز مساحتها ٣٠٠ دونم » وإنه « ينوى زراعتها وإعمارها بنفسه حالا » والبائع كان مجبرا على إثبات أنه بقى له أراض كافية لإعالته مع عائلته .

٥ — قانون امتياز الكهرباء ، وهذا يقيد ويلغى حقوق الأفراد والأهالى فى نهر العوجاء والأردن ، خلافا للأحكام المدنية الإسلامية التى تنص على عدم نفاذ أمر السلطان باعطاء ما لا يخص الأهالى من المنافع للأشخاص .

٦ — قانون العقوبات العثمانى كان يجعل للاشتراك درجات ، الفاعل الأصيل الشريك ، المعين . فى اشتراك الجرم يوجد شخص ارتكب الجرم بنفسه ، فهذا الفاعل الأصيل كمن حمل السكين وجرح المقتول وقتله ، وشريك اشترك معه وساعده ، وهذا قسمان : فإذا كان فعل هذا الشريك هو فعل لو لم يحصل لما كان الفاعل الأصيل تمكن من إتمام ذلك الفعل ، هذا قسم ، والآخر : لو كان فعله مساعدة بدونها أيضا يحصل الفعل فالقانون العثمانى اعتبر الشريك من النوع الأول شريكا أصيلا معاقبا عليه عقاب الفاعل الأصيل ، وأما فى النوع الثانى اعتبره

شريكا مساعدا وعاقبه بعقاب أخف . كما أنه اعتبر « الآمر » نوعين : آمر مجبر وآمر غير مجبر . فاعتبر الآمر المجبر كالفاعل الأصيل ، وأما الآمر غير المجبر فعاقبه بعقاب أخف كالتحريض والتشويق ، فإن القانون الجديد يعاقب جميع هؤلاء بعقاب واحد ، فإن مخالفة ذلك لعادات الأهالى وأمزجتهم ظاهر :

فإن مساواة « السارق الذى دخل الدار وسرق فعلا » مع « مساعدة الذى وقف مثلا فى الطريق ليراقب المارين والعابرين » بالعقاب يأتى غريبا بالنظر لأخلاق البلاد وأمزجة الأهالى ، وكذلك مساواة القاتل أو السارق بمن جاء إليه وحرضه على ارتكاب القتل أو السرقة أو حسن إليه ذلك وشوقه لعمله .

والقانون العثمانى فرق بين المحاولة التامة وغير التامة ، فالشروع فى الأفعال الاجرائية هو غير الشروع فى الأفعال التمهيدية ، وقد اعتبر هنا أمر هام بالنسبة إلى أمزجة الأهالى وعاداتهم .

إن العرب من الأقوام الذين يغضبون سريعا ثم يزول غضبهم سريعا ، وقد يحدث من ذلك أن يغضب الإنسان فينوى الاعتداء على خصمه ، فيشرع باستحضار الأفعال التمهيدية لذلك ، ثم يندم فيرجع من نفسه ، دون أن يكون هنالك مانع يمنعه ، فالقانون العثمانى ، وكذلك الأفرنسى ، لا يعتبره مجرما ، وبذلك يكون شوق محاولى اقتراف الجرائم للندم والرجوع عن نواياهم الجرمية .

فالقانون الحاضر يعاقب هؤلاء كمن حاول ارتكاب الجرم وقام به ، إلا أن عدم إتمامه الجرم نشأ عن مانع لم يكن فى اختيار المحاول ، كمن جرح المتعدى عليه بقصد قتله إلا أنه لم يمت بالنظر للاسعافات الطبية والمداواة ، فاعتبار الشخص الذى جاء ليجرح خصمه ، ولكنه ندم قبل وصوله إليه فرجع لداره ، مثل ذلك المجرم

الذى جرح خصمه فعلا ينافى أخلاق الأهالى وعاداتهم واحتياجاتهم ، وأمثلة كثيرة أخرى .

(ا) ولنأخذ مثلا من أصول المحاكمات الجزائية : فالقانون العثمانى اعتبر الاستئناف تظلما من الحكم الصادر ضد المحكوم عليه ، ولذلك فلو استأنف المحكوم عليه ولم يستأنف النائب العام فمحكمة الاستئناف لا يحق لها بالطبع زيادة العقوبة . ولكن القانون الحاضر يعطيها هذا الحق .

(ب) القانون العثمانى لا يسمح إلا بمحاكمة المتهم بالجريمة المتهم بها ، ولكن القانون الحاضر يسمح للمحكمة فى بعض الأحوال إضافة بعض التهم .

(جـ) قانون تعديل بعض البيانات جاء مخالفا للتشريع الإسلامى والتشريع العثمانى بمواد كثيرة .

(د) إن القوانين الجديدة الأخرى معظمها جاءت بعيدة عن اعتيادات الأهالى واحتياجاتهم الحقيقية ، هذه القوانين التى وردت بهذا البند لا علاقة لها بفكرة إنشاء الوطن القومى اليهودى إلا أنها دليل على مضرات استئثار الإدارة بالتشريع دون رأى أهل البلاد . ونتيجة ذلك تحكم الظلم بالقانون .

٧ — إن لمحكمة العدل العليا صلاحية فى اصدار الأوامر للسلطة الإدارية بإجراء عمل يتطلب القيام به منها أو الامتناع عن بعض الأعمال التى قامت بها ، وهذا يؤمن جريان العدل فى بعض الأمور . أما إذا كانت قد تمت تلك الأمور فتكون صلاحيتها قد انتهت .

فى هذه الحالة إقامة الدعاوى على بعض الموظفين لقيامهم بأعمال مخالفة للقانون تحتاج دائما إلى إذن من المندوب السامى الذى يرفض فى بعض الحالات السماح لذلك ، وهكذا يمنع جريان العدل - قانون الشكايات الإخبارية .

٨ - لا يوجد مرجع فى فلسطين يمكن الأهالى من مقاضاة الحكومة ، أو حق معترف به للأهالى بالاعتراض على القوانين الظالمة والتى ترهق الأهالى بالضرائب والمخالفة لروح العدل ولصك الانتداب أو لدستور فلسطين أو للحقوق الطبيعية فى البلاد الدستورية . فإن البرلمان هو المرجع ، وفى فلسطين لا مرجع ، ولكن عدم وجود مرجع للتظلم من ذلك فى فلسطين أوجد حالة يمكن اعتبارها وتسميتها « سياسة إرهاق الأهالى » ومن ذلك يظهر تماما أن أهالى فلسطين يحكمون الآن كمستعمرين لا اعتبار لعاداتهم وأخلاقهم وأمزجتهم واحتياجاتهم الاجتماعية .

٩ - إن مرسوم الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ قد نظم بوضع يجحف بجنسية الفلسطينيين الموجودين فى خارج فلسطين ، مع أن هؤلاء فلسطينيون (متولدون من أبوين فلسطينيين) محرومون من اكتساب الرعوية الفلسطينية بدعوى أنهم كانوا فى اليوم الأول من شهر آب لسنة ١٩٢٥ خارج فلسطين . وإن كان قد أعطى إليهم اختيار لمدة سنتين إلا ان ذلك كان معلقا على موافقة حكومة فلسطين ، فمن ذلك نشأ أن بقى بعض الفلسطينيين بدون رعوية . وهذا مالا يجوز بعرف الحقوق الدولية . فإن الإجحاف فى ذلك ظاهر . أعرف شخصا كان مدير بريد فى نابلس خلال سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ثم ذهب لمصر قبل سنتين أو ثلاث ، طلب الرعوية الفلسطينية وأبواه فلسطينيان :

إن حرمان هؤلاء الفلسطينيين من اكتساب جنسية آبائهم وجعلهم « بلا وطن » مغاير فى كل الأمور للعدل . وبعد ذلك أرغب فى البحث فى الأمرين الآتيين :

١ — التحصيل الابتدائى — كان إجباريا فى الحكومة العثمانية — المادة ١١٤ من القانون الأساسى العثمانى وقانون المعارف العثمانى. وفى فلسطين اليوم قد رفعت هذه الاجبارية وأصبح معظم الأطفال محرومين من مقاعد فى المدارس الابتدائية نظرا لأخطاء الحكومة، إن عدد الطلاب فى السنة الأخيرة ستة وثلاثون ألفا بينما كانوا فى سنة ١٩٢٢ تسعة عشر ألفا وستمائة وستة وثلاثين فقط. فإن نسبة المحرومين من التحصيل من أطفال العرب عظمة جدا، ويظهر لى أنها أكثر من النسبة التى قدرها المستر بومن من أنهم ثمانون فى المائة (أى الأطفال المحرومون من التحصيل) .

وفى بلدى نابلس أعرف أن أفواجا من الأطفال يرفضون من القبول فى المدارس لعدم كفايتها . إن الحكومة التى تصرف معظم ميزانيتها بسخاء على الأمن العام على أمور غير منتجة تستوجبها الإدارة المستندة على إنشاء الوطن القومى اليهودى، لم تخص ميزانية المعارف فى السابق أكثر من ٣ ٪ وفى السنة الأخيرة وصلت إلى ٥,٢٢٪ وهذه النسبة دليل على إهمال الحكومة أمر المعارف .

المدارس الثانوية غير كافية والمدارس العالية مفقودة . وهل تسير الحكومة على هذا البرنامج الذى يكثر من الجهل والأمية ؟

٢ — الطرق — من المفيد أن نرجو اللجنة الملكية الموقرة أن تطلب الأرقام الصحيحة التى تبين كيف أن الحكومة أهملت تصايح الطرق العربية التى كانت معبدة فى الدور التركى ، فأنشأت عوضا عنها طرقا يهودية . ولا أريد إلا ذكر مثال صغير :

كانت طريق طولكرم — يافا ٣٥ كيلومترا تقريبا وتمر عبر قرى وأراض عربية فحولتها إلى ٥٥ كيلومترا تقريبا لتمر من المستعمرات اليهودية وأهملت تلك الطريق العربية

والقرى والأراضي العربية. هذا قليل من كثير. فإهمال خطوط المواصلات (الطرق) بين المدن العربية مثل طريق يافا – غزة – بئر السبع، من جملة الأمثلة يبرهن على ضرورة تفريق السلطات عن بعضها ، وإقامة برلمان ذى صلاحية واسعة ، وتشكيل حكومة دستورية تكون مسئولة أمام البرلمان .

ولذلك فإنى أؤيد المطالب الأربعة الواردة فى مذكرة اللجنة العربية العليا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

٢٥٧

بيان فؤاد سابا سكرتير اللجنة العربية العليا أمام اللجنة الملكية*

١٩٣٧/١/١٦

الأضرار الاقتصادية اللاحقة لعرب فلسطين من جراء سياسة الانتداب :

يعتقد العرب بأنه من الأهمية بمكان أن يعبروا بجلاء وحرية تامة، بأن أسباب عدم الاستقرار فى البلاد ليست سياسية فقط، بل اقتصادية أيضا وإلى حد بعيد. وهم ينظرون إلى الانتداب على فلسطين ليس كأداة ترمى إلى سحقهم سياسياً واجتماعياً فحسب، بل إلى القضاء عليهم اقتصاديا قضاء مبرما وإفنائهم إفناء يتضح بأنه مقصود يرمى إلى زيادة العنصر اليهودى فى البلاد بصورة غير محدودة. وليس فى نص «صك الانتداب» ولا فى روحه ما يمكن أن يزيل هذا الاعتقاد من نفوس العرب. وليس المقصود من إفادتى هذه بحث وتحليل ما يتصل بحياة العرب الاقتصادية فى فلسطين فحسب، بل لأعطى خلاصة عن اختبارات العرب أثناء التسع عشرة

* محمد توفيق جانا، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين، دمشق ١٩٣٧، ص ٢٥٢ – ٢٧٤.

– سلسلة الوثائق العامة – ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت. جمعية صندوق فلسطين. بغداد – بيروت ١٩٦٨.

سنة الماضية التى من شأنها أن تثبت — عمليا — أضرار السياسة الاقتصادية التى ينطوى عليها الانتداب ، فانا أعبر عن اعتقاد العرب الراسخ بأن سياسة الانتداب إذا استمرت كما هى عليه تؤدى حتما إلى القضاء عليهم اقتصاديا قضاء تاما .

وليس من الصعب أن يفهم كيف أن الأخطار الاقتصادية التى تهدد شعبا عظيما تكون مجلبة للاضطرابات وعدم الاستقرار ، ولا سيما عندما تكون تلك الأخطار مرتبطة بظلامات سياسية . وحقوق الشعب فى البلاد ليست سياسية فقط ، بل هى — بكل تأكيد — اقتصادية أيضا ، وإنه لمن حق أهل البلاد أن يعيشوا ويعملوا على ترقية بلادهم لصالحهم القومى الخاص ولصالح أجيال شعبهم المقبلة .

إننى أشدد على هذه النقطة باظهارى هذه الحقيقة ، وهى أن الحكومة فى أى بلاد هى الهيئة المسئولة بنوع خاص عن المحافظة على حقوق الشعب الاقتصادية ، وعن مساعدته لإصلاح حالة وعمران بلاده من أجل مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة وعندما يقصر دستور الدولة فى هذه الناحية ويصبح تطبيقه موجها ضد مصلحة الشعب تعد الحالة خطرة جدا ، وإنه لمن المستحيل أن يتراءى لنا سبب لخلق روح الحقد والبغضاء والعداء وعدم الاستقرار أكبر من إصرار الحكومة على تنفيذ سياسة ترمى إلى هدم كيان شعب سياسيًّا واقتصاديًّا . وهذه هى الناحية التى أرغب إلى اللجنة الموقرة أن تدرسها . وللوصول إلى هذه الغاية أود أن أتناول بالبحث بعض مواد من « صك الانتداب » كانت دائما ، وما زالت ، تهددنا بهذا الخطر الأكيد .

لا أقصد أن أبنى حجتى على الإجحاف الواضح الذى تنطوى عليه هذه المواد فقط ، بل على الحوادث التى شهدتها مدة التسع عشرة سنة الماضية أيضا ، والتى كانت بلا شك نتيجة للسياسة التى ينطوى عليها « صك الانتداب » على فلسطين .

إن الملاحظات التى تتعلق بالحيف الذى لحق بالعرب ، بالإضافة إلى

الظلامات السياسية الجسيمة الأخرى ، تعبر — كما أرجو عن اعتقادى الصريح بأن هذا الانتداب لا يمكن قبوله كدستور لفلسطين .

إن القسم الأول من المادة الثانية ، التى هى الناحية الأولى المهمة فى « صك الانتداب » على فلسطين ، تجعل الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد فى حالات سياسية و إدارية واقتصادية تؤمن تأسيس وطن قومى لليهود . ومهما كان التعريف مطاطا فإنه يبرهن مبدئيا بأن اليهودية العالمية هيئة ممتازة مفضلة بإسداء قوة ومساعدة لها ، وذلك بوضع البلاد فى ظروف اقتصادية من شأنها أن تخلق الوطن القومى اليهودى . ولنا أن نتساءل ما هى هذه الظروف ؟ وعلى حساب من تعمل ؟ إن الأخطار الناشئة من هذه الظروف والحالات بادية للعيان ، والأمثال عليها عديدة قد برزت أثناء التسع عشرة سنة الماضية بروزاً واضحاً ، و بينت نوعها والغاية المقصودة منها .

دَيْن الفلاح :

لم تبد الحكومة أى اهتمام لمساعدة الفلاح الذى خرج من الحرب العظمى فقيرا مثقلا بالديون ، و بوقوفها هذا الموقف أوجدت لليهود ظروفا صالحة تمكنوا بها من شراء الأراضى وإرغام المزارعين على تخليتها .

وإذا ما عدنا إلى سنة ١٩٢٠ نجد أن تقرير « لجنة جونسون — كروسبى » يقول فى الصفحة ٤٢ منه : بأن فائدة ٣٠٪ سنويا ربما كانت الفئة الأكثر شيوعا بين أولئك الذين يلجأون إلى المرابين ، ولكن فائدة الـ ٥٠ ٪ لمدة ثلاثة أشهر ليست أمرا غير معتاد .

ويقولون أيضا فى نفس التقرير « إنصافا للمرابى » يجب الاعتراف بأنه قام بنوع من الخدمات للزراعة ، نظرا لعدم وجود مصادر أخرى للتسليف ، وإنه

لما يسيء بسمعة الحكومة حقاً ألا تكون هى القائمة بمثل هذه الخدمات باتخاذها ترتيبات لتقديم قروض موافقة للفلاح .

الضرائب وأثرها :

وهناك مسألة أشد خطراً تتمثل فى موقف الحكومة طيلة سنى الانتداب تجاه موضوع الضرائب ، فبالاطلاع على تاريخ الضرائب يرى الباحث بجلاء كيف أن سياسة الحكومة فى هذا الأمر الحيوى تتفق وسياستها الاقتصادية الآنفة الذكر .

وقد كان معدل الدخل السنوى العادى لعائلة الفلاح بموجب تقرير « لجنة جونسون — كروسبى » سنة ١٩٣٠ (صفحة ٢٣) ٣١ جنيهاً و ٣٧٠ ملا . هذا قبل دفع الضرائب ، ولكن حينما تضم معدل الفائدة البالغة ٣٠ فى المائة على معدل الدين البالغ ٢٧ جنيها أى ٨ جنيهات فائدة ، بموجب المعلومات الواردة فى صفحة ٢٠ ، ينزل الإيراد الصافى إلى ٢٣ جنيها و ٣٧٠ ملا سنويا ، ولم يكن هذا الرقم الحقير الذى هو صافى إيراد الفلاح فى السنة عرضة لضريبة واحدة فقط ، بل لجميع أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة المعروفة فى البلاد . وطبقة الفلاح هى فى الحقيقة الطبقة الوحيدة التى يتحتم عليها أن تسهم فى القيام بعبء جميع أنواع الضرائب فى فلسطين .

إن الفلاح كان يدفع « إخلاف » ضريبتى العشر والويركو ضريبة الأراضى . وهذه الضرائب لم توجد إلا مؤخراً فى ضريبة الأملاك فى القرى ، وقد كانت الضرائب ولا تزال تفرض على حيواناته . وقد أظهرت الحكومة منتهى القسوة والظلم وعدم الشعور مع الفلاح الذى لا يبين حيواناته حين التعداد ، لفرضها ضريبة مضاعفة عليها .

قد برهن تقرير « لجنة جونسون — كروسبى » فى صفحة ٢٥ ، بأن الفلاح

يدفع ٣ جنيهات و ٨٧٠ ملا تسديدا لهذه الضرائب الثلاث المباشرة تاركة رصيدا بالغا ١٩ جنيها و ٥٠٠ مل كإيراد سنوى صاف لإعاشة عائلته . وعلى صفحة ٢٠ من نفس التقرير ثبت بأن المعدل اللازم لإعاشة العائلة ٢٦ جنيها. وهذا المبلغ يشمل المواد الضرورية الآتية فقط : قمح وذرة عشرة جنيهات ، زيتون مكبوس وزيت زيتون ثلاثة جنيهات، منتوجات قروية أخرى أربعة جنيهات ، ضروريات أخرى ليست من إنتاج القرية ثلاثة جنيهات، ألبسة خمسة جنيهات، مساهمة فى مصاريف مشتركة جنيه واحد ، ويجب الا يغيب عن البال أن الحكومة لم تعتبر الفلاح مستحقا لفتح طريق لقريته من أموال الميزانية العامة . وهكذا نجد الحكومة قد وضعت قانونا خاصا تتمكن بموجبه من الحصول على خدمات الفلاح لفتح مثل هذا الطريق ، وإلا فلها أن تفرض ضريبة عليه سمتها ضريبة الطرق فى القرى .

وقد أجملت ذكر الضرائب التى يتكبدها الفلاح مباشرة . غير أنه لا يجب أن يغرب عن البال أنه يتكبد ضرائب أخرى غير مباشرة تتعلق بالجمارك والمكوس التى تفرض على المواد التى تشير بها . إن معدل ضريبة الجمرك فى فلسطين تبلغ ٢٦,٦ ٪ بينما لم تكن سوى ١١ ٪ فى بدء حكم الدولة المنتدبة. وإنه لمما يكسب القلب أسى ولوعة بأن أكثر المواد التى لا مناص للفلاح من شرائها مفروض عليها ضريبة جمركية عالية .

إن معدل الضريبة الجمركية المفروضة على السكر تبلغ ١٠٠ ٪ وعلى الدخان ١٤٩ ٪ والبترول ٥١ ٪ والبنزين ٢٠٨ ٪ والكبريت (الثقاب) ٤٠٠ ٪ والأرز ١٥ ٪ والقهوة ٢٦ ٪ إن هذه الضرائب الممعنة فى الغلو والمفروضة على الضروريات قد فرضت بهذه الصورة لتغطى النقص الناشئ عن الاعفاءات المتعددة الناجمة عن تسهيل المهاجرة اليهودية ، بقطع النظر عما إذا كان المهاجرون عمالا أو رأسماليين.

وقد بلغت قيمة البضائع الواردة ١٧,٧٤٠,٠٠٠ جنيه فلسطيني سنة ١٩٣٥ ، ومبلغ ٥,٨٧٠,٠٠٠ يمثل مجموع القيمة التي أعفيت من الضريبة الجمركية . وبينما يدفع الفلاح كافة الضرائب المذكورة تشتمل قائمة الإعفاء من الضريبة الجمركية جميع حاجيات المهاجرين جديدة كانت أو مستعملة .

والآن يمكننا أن نزيد على رقم « لجنة جونسون — كروسبي » الذي يقدر الضريبة المباشرة التي يدفعها الفلاح بـ ٣ جنيهات و ٨٧٠ ملا على الأقل ، جنيهين فلسطينيين يدفعان ضريبة جمركية على البضائع التي يشتريها الفلاح ، وهكذا يبلغ مجموع الضرائب التي يدفعها الفلاح ٥ جنيهات و ٨٧٠ ملا أي ٢٥ ٪ من إيراده السنوي الصافي ، وهو حين ينقص من إيراده السنوي الصافي البالغ ٢٣ جنيها و ٨٧٠ ملا يبقى الرصيد بالغا ١٧ جنيها و ٥٠٠ مل لشراء جميع حاجياته السنوية . وقبل أن نسدل الستار على هذا المنظر المحزن يتحتم علينا أن نلقي نظرة على طبقات الشعب الأخرى في البلاد لنرى إلى أي حد تتأثر بالضرائب ، لنتمكن من الوصول إلى تكوين فكرة عن موضوع الضرائب وأثرها في البلاد . وطبقات الشعب التالية تصلح أن تكون أمثلة صادقة على هذه النقطة : العامل المستقل عن التاجر يربح مائة جنيه سنويا ، والمالك يربح ٢٥٠ جنيها ، أما التجار وذوو المهن الحرة والموظفون فيمكن أن يقسموا إلى ثلاثة أقسام يربحون ٢٥٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالتتالي سنويا .

والجدول التالي يبين مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها كل قسم من الأقسام المذكورة :

جدول الضرائب المقدرة على الأصناف المختلفة

	الدخل الصافى	الضرائب	كم فى المائة من الدخل الصافى
معدل المزارع دفع العشر، ضريبة الأملاك ضريبة الحيوانات (الجمارك والمكوس)	٢٣,٣٧٠	٥,٣٧٠	٢٥ ٪
عامل التجارة (الجمارك والمكوس)	,١٠٠	٨	٨ ٪
الملاك (ضريبة الأملاك، الجمارك والمكوس)	,٢٥٠	٥٣,٧٥٠	٢١½ ٪
التاجر، اختصاصى أو موظف، الجمارك والمكوس	,٢٥٠	٣١,٢٥٠	١٢½ ٪
التاجر، اختصاصى أو موظف، الجمارك والمكوس	,٥٠٠	٦٢,٥٠٠	١٢½ ٪
التاجر، اختصاصى، أو موظف، الجمارك والمكوس	,١٠٠٠	١٢٥	١٢½ ٪

وأعرف أن الحكومة أصلحت الحالة قليلا بأن استعاضت بضريبة الويركو والأعشار أنواعا من الضرائب يسمى ضريبة « الأملاك فى القرى » وبهذه الوساطة نقص ما كان يدفعه الفلاح إلى النصف .

إنه ليس محزنا فحسب بل مسببا للاشمئزاز أن تفرض الضرائب فى فلسطين على طبقات الشعب بالطريقة الآتية :

تسمح الحكومة بأن يكلف الرجل الذى يكون معدل محصوله السنوى ٢٣ جنيها و ٣٧٠ ملا بدفع ٢٥ ٪ من الضرائب ، بينما التاجر وذوو المهن الحرة

والمستخدمون الذين دخلهم ألف جنيه فى السنة ينالهم ١٢½ ٪ من جميع ضرائب الحكومة . وهذه الوضعية تتجاهلها الحكومة ، ومئات الاحتجاجات التى قدمت إليها ذهبت عبثا .

الضرائب وبيع الأراضى :

ونحن مجبرون — حسب نصوص الانتداب — أن ننظر إلى أن أسباب هذه التصرفات والسياسة التى تتبعها الحكومة ترمى إلى وضع الفلاح فى حالات اقتصادية تضمن انشاء الوطن القومى اليهودى .

والذى يدعو إلى الحيرة أكثر هو أن تعلم اللجنة الملكية بأن عدة تقارير وأبحاث حبذت اعتبار ضريبة الدخل إلا أن نفوذ اليهود عرقلها .

وهذا دليل آخر على سيطرة الأقلية اليهودية ، فإن اقتراحات خبراء محايدين وضعت لمصلحة الأكثرية فى البلاد . لم يعمل بها ، ومع هذا فإن اليهود يحتجون بأنهم لايريدون السيطرة على البلاد عندما يصبحون الأكثرية .

ومن هذا يتضح بأن الحكومة لم تكتف بمنع مساعدتها للفلاح العربى فحسب ولكنها اتبعت سياسة رسمية لإفقاره ولكى تجبر، بعملها هذا ، العربى على بيع أرضه لليهودى .

وحينما تتبع الحكومة ، التى فى يدها وسائل الرقى والمساعدة ووسائل الإفقار ، سياسة كهذه لا يأخذنا العجب حينما نرى أرض العربى تباع لليهود وهذه الحالة لا تتطلب قوة عسكرية تجبر الفلاح على بيع أرضه ، بل إتباع هذه السياسة الاقتصادية أشد فاعلية وأعظم أثراً فى اقتراف الجرم بصورة خفية وبطريقة معسولة .

وفى الوقت نفسه ، أرغب فى تذكير اللجنة الموقرة أن الفلاح فى جميع أنحاء

المعمورة وخاصة فى الشرق ملازم لأرضه أبا عن جد ، وهذه الحقيقة تدعوا إلى عظم تقدير طبيعة الأسباب المباشرة التى تجبره على بيع أرضه وبالإمكان إضافة الحقيقة التالية : وهى أن الفلاح بطبيعته ساذج بسيط الطباع ولا حول له أمام الضربات الخبيثة التى يتقنها تجار الغرب ، وإذا رغبت اللجنة فى الحصول على معلومات إضافية بهذا الصدد فنى الإمكان جلب شاهد خاص لهذا الغرض .

وهنالك ناحية من سياسة الحكومة الاقتصادية ترمى إلى خلق حالة مصطنعة تبرر زيادة هجرة اليهود إلى البلاد . وهى تتعلق بحالة قلب البلاد إلى بلاد صناعية . وأريد أن أبرهن رغما عن أن هذه البلاد بطبيعتها وبمركزها الممتاز لا يمكن أن تكون بلادا صناعية فإن الحكومة اصرت على اتباع سياسة متطرفة فى حماية الصناعات اليهودية ، ملحقة بسبب ذلك أضرارا جسيمة بعرب هذه البلاد . ولأبدأ بإلفات نظر اللجنة إلى تعليق السرجون هوب سمبسون الخبير بمسائل الأراضى والهجرة والعمران على أنه من الواضح بأن اليهود ينظرون إلى مشاكلهم العديدة من وجهة نظرهم الخاصة التى تنحصر فى إيجاد الوسيلة التى يمكن بها إدخال أكبر عدد ممكن من اليهود إلى البلاد . وقد كان دأبهم دائما التأثير على الحكومة بتتبع سياسة الحماية (حماية الصنائع) ولكن ذلك لم يظهر بصورة واضحة حتى سنة ١٩٢١ إذ اكتشفوا بأن الأراضى بطبيعتها الزراعية لا يمكنها أن تستوعب عدداً عظيما من المهاجرين الجدد .

حماية الصناعات اليهودية :

إن الصناعة تتطلب بعض المواد الأولية التى لا غنى عنها لنجاحها . وعدا عن رأس المال الموجود بوفرة ، ولكنه غير قابل لاستخدامه اقتصاديا ، فإننا

لا نجد هذه المواد الأولية متوفرة فى فلسطين. فالمواد الخام ورخص الأيدى العاملة والأسواق الواسعة أمام المنتوجات الصناعية لا وجود لها لدعم الاقتصاديات اليهودية .

إن الحكومة تحمى صناعات كهذه القائمة على مثل هذه الأسس الواهية بينما الضرورة والعدالة فى علم الاقتصاد تقضيان بأن تكون الصناعات التى تحمى عظيمة لدرجة تعود منفعتها على جميع السكان ، وسبب ذلك أن فرض هذه الحماية يكلف الشعب ثمنا باهظا .

ولا يجوز أن تكون هذه الحماية متجاوزة للحدود المعقولة « حينما تأتى بعكس الغرض منها » كما أنها يجب أن تبقى لمدة قصيرة لا تتجاوز المدة المطلوبة لتمكن القاصر من الاعتماد على نفسه .

أطلب إلى اللجنة أن تدرس مع الحكومة تفاصيل وأسباب التسهيلات المعطاة إلى هذه المعامل اليهودية التى ذكر السيرجون هوب سمبسون بأنها لا تستخدم سوى بمعدل خمسة عمال فى كل مؤسسة .,

وتحمى هذه الصناعات بوسائل متعددة :

١ — فرض ضريبة جمركية باهظة على المنتجات المستوردة .

٢ — إعفاء المواد الخام والمواد المصنوعة صنعا أوليا كالفحم والأكياس والماكينات الخ من الضرائب الجمركية .

ويمكن القول بأن العرب قدموا احتجاجات عديدة على فرض هذه الحماية الزائدة وقد سئلت الحكومة بنوع خاص سنة ١٩٣٠ لم لا تضع رقابة كافية على مالية الشركات لترى فيما إذا كان قسم من أرباحها يكتم ؟ ولكن الحقيقة الراهنة هى أن أكثر الضرائب الجمركية « ضرائب خاصة » ولعل هذه هى أفضل الطرق لإخفاء النسبة المئوية الهائلة للثمن الأصلى لهذه المواد . ولكنى أستميح اللجنة عذراً

حين قراءتى قائمة ضرائب جمركية تتعلق ببضاعة محمية اعتبرت فيها الضريبة الجمركية ضريبة نسبية قائمة .

ومما لا جدال فيه أن الحكومة تجبر العربى على حد أمرين : إما على دفع ضريبة جمركية هائلة على المنتجات الأجنبية أو على شراء البضائع اليهودية . وقد قدمت للجنة جدولا يحتوى أرقاما مقابلة بخصوص فابركة الأسمنت اليهودية ، وأظن بأنه يمكن استنتاج حقائق مفيدة من هذه الأرقام التى تنطبق على معظم الصنائع المحلية فى فلسطين. ثم إن مديريها الأوائل كانوا أغرابا أجانب ، اثنان منهم روسيان يهوديان والآخر انكليزى الجنسية ولكنه فى الأصل روسى الجنسية . وقد كانت جميع العوامل لانجاح هذه المؤسسة الصناعية موجودة ولا تكاد تحتاج إلى حماية فى ابتداء العمل . وقد بلغت أرباح هذه الشركة ٩٠٦٤ جنيها أى بمعدل ٣,٧٪ من رأس المال. وفى سنة ١٩٢٨ بلغت الأرباح الصافية ١٩,٢٧١ جنيها فلسطينيا وفى سنة ١٩٢٩ – ١٧,٩٧٠ جنيها فلسطينيا وفى سنة ١٩٣٠ – ١٧,٧٨٤ جنيها فلسطينيا ، وفى سنة ١٩٣١ – ٢٣,٤٣٥ جنيها فلسطينيا ، وفى سنة ١٩٣٢ ١٦,٨٣٤ جنيها فلسطينيا ، وفى سنة ١٩٣٣ – ٤٤,٠٨١ جنيها فلسطينيا أى ما يعادل ١٧,٦٪ من رأس المال المساهم به ، وفى سنة ١٩٣٤ – ٥٩,٨٥٤ جنيها فلسطينيا أى بمعدل ٢٤٪ من رأس المال ، وفى سنة ١٩٣٥ – ٤١,٠٤٦ جنيها فلسطينيا أى بمعدل ١٦,٥٪ وقد كانت هذه الأرباح الصافية التى ظهرت فى الميزانيات النهائية بعد أن خصصت الشركة منها للاحتياط مالا لزوم له ، وبعضه وزع فيما بعد كزيادة عن رأس المال . وقد قدمت احتجاجات عديدة طيلة السنين الماضية ولا تزال تدفع ٨٥٠ ملا ضريبة جمركية على الطن الواحد من منتجات هذه الشركة أى بمعدل ٧١ فى المائة على قيمة الأسمنت .

ولى أن أقول بأن العرب قدموا عدة احتجاجات على هذه الحماية الزائدة على الحد المعقول وعلى الأخص فى سنة ١٩٣٠ حيث طلب إلى الحكومة أن تجيب لماذا لا تعين رقابة شديدة على مالية الشركة لترى فيما إذا كان قسم من أرباحها مخفيا ، ولكن مع الأسف لم تتخذ الحكومة أية إجراءات بهذا الشأن .

وقد تبين مؤخراً بأن قسماً من الأرباح قد أخفى وأن ٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى من المال الاحتياطى قد وزع بشكل زيادة رأس مال . وهنالك ملاحظات مفيدة على هذه المؤسسة ظهرت على الصفحتين ١٠٨ و ١٠٩ من تقرير السيرجون هوب سمبسون يختتمها بقوله : « إن زيادة التعريفة الجمركية الحامية من ٦٠٠ مل إلى ٨٥٠ ملا على الطن الواحد بمناسبة الأرباح التى نالتها الشركة بموجب التعريفة المنخفضة كثيرا ما أشغلت التفكير وذلك ليس بدون سبب » وهذا يوضح كيف أن الحكومة تبذل جهدها فى سبيل إرضاء اليهود وفتح أبواب اصطناعية لاستمرار الهجرة . أهم استناد يعتمدون عليه على قوة البلاد الصناعية ينهار من نفس أقوال الوكالة اليهودية كما تلخص فى تقرير السيرجون هوب سمبسون حيث تعترف الوكالة اليهودية أن من بين ٢٢٧٤ مؤسسة صناعية ١٧٢٥ يشتغل فيها أقل من خمسة عمال و ٤١٨ يشتغل فيها من خمسة إلى تسعة عمال و ١٣١ يشتغل فيها من عشرة عمال فما فوق .

فساد السياسة الاقتصادية :

وعند الرجوع إلى رأى الخبير السيرجون هوب سمبسون فى ذلك نرى أنه اقترح بصراحة على الصفحة ١١٧ أنها سياسة سيئة وربما كانت خطرة أن ترصد أموال كبيرة فى صناعات غير متحققة الفائدة فى فلسطين لتبرير زيادة عدد المهاجرين . وقد نصح أن تنحصر الهجرة فى الصناعات التى ترى علائم حيوية

وتحقق نجاحا. ومن العجيب أن الحكومة أخذت بعكس ذلك فى السياسة التى كانت تتمشى عليها مؤخرا.

وقبل الدخول فى معاملة الحكومة للمؤسسات العربية أود أن أذكر باختصار لماذا لا نستطيع أن نتحمل سياسة الحكومة فيما يتعلق بالصناعة فى البلاد .

(١) لا تتمشى على مبادئ اقتصادية كما اعترفت الوكالة اليهودية بصورة غير مباشرة على الصفحة ١١٥ من تقرير السيرجون هوب سمبسون الذى أبدى نفس الاقتراح .

(٢) هى حيلة لادخال مهاجرين أكثر إلى البلاد .

(٣) حماية الصناعات المصطنعة تكلف العرب مبالغ طائلة التى لا يجب أن يدفعوها لمعاضدة مشاريع تتعلق بأعدائهم السياسيين .

(٤) وضعيتها غير القائمة على أسس اقتصادية تهدد كيان البلاد بالخطر والدمار وتشعر الحكومة بخطورة الحالة ، وهذه من أهم الأسباب التى حدت بمدير خزينة فلسطين أن يقول : إن الوفر سيحفظ لليوم الأسود. ولا نجد مبررا أن تكون السياسة متمشية على طرق تؤدى إلى ذلك اليوم الأسود .

الجلسة الثانية

لم يتسع لى الوقت فى الجلسة الماضية لأن أصل إلى النتائج الرئيسية فى موضوعى أعباء الضرائب وسياسة الحماية فى فلسطين . وهذان الموضوعان يتصلان بالعرب اتصالا مباشراً عظيم الأهمية ، وقد كنا ولا نزال نرى فيهما أسوأ الأمثلة الناتجة عن تطبيق المادة الثانية من « صك الانتداب » .

وسأعبر بكلمات قليلة عن ظلاماتنا البالغة فيما يتعلق بالضرائب ، وهنا لا يغرب

عن بال اللجنة الموقرة أنواع الضرائب التى ذكرتها فى الجلسة السابقة والتى تعطى صورة واضحة للكيفية التى توزع بها الضرائب .

وبالإضافة إلى ضريبة العشر وضريبة الأراضى — ويركو — (التى تطورت الآن إلى ضريبة سموها ضريبة الأملاك فى القرى) وضريبة الحيوانات وضريبة الجمارك والمكوس التى تبلغ بأجمعها ٥ جنيهات و ٣٧٠ ملا تستحق على مقدار من الدخل معدله ٢٣ جنيها و ٣٧٠ ملا ، وبالإضافة أيضا إلى ضريبة الطرق ، أود أن أذكر اللجنة الموقرة بأنه حينما يطلب سكان قرية تأسيس مدرسة فى قريتهم تضم أولادهم يكلفون من قبل الحكومة بتحضير بناية المدرسة وتأثيثها من مقاعد للتلاميذ ومناضد الخ ، على نفقتهم الخاصة ، وقد أعطيت رقم جنيهين مقابل ضرائب الجمرك والمكوس التى يتكبدها الفلاح . وحيث إن لجنتكم الموقرة يهمها أن تعرف مقدار الضرائب التى يتكبدها الفلاح على ضرورياته فإننى أقدم الجدول التالى الذى يعطى مجموع ٧ جنيهات تمثل ما تصرفه عائلة الفلاح على الضروريات التى تستوفى عليها الحكومة رسوم جمارك أو مكوس .

	السعر		فئة الضريبة	الضريبة	
	جنيه	مل		جنيه	مل
ثمن ثياب مفروض عليها ضريبة جمركية	٢	٠٠٠	٢٥ ٪		٤٠٠
أرز	١	٠٠٠	١٥ ٪		١٣٠
كاز « بترول »		٥٠٠	٥٠ ٪		١٦٥
سكر		٨٥٠	١٠٠ ٪		٣٧٥
قهوة		٢٥٠	٢٦ ٪		٥٠
سجاير	١	٥٠٠	—		٥٢٥
متفرقات تضم الكبريت والملح الخ	١	٠٠٠	٥٠ ٪		٣٢٥
	٧	١٠٠		١	٩٧٠

وهذه الأرقام تتكلم من نفسها ولا تحتاج إلى تعبير .

وأريد أن أبين من النتيجة التى وصلت إليها فيما تقدم ، السبب الذى من أجله تعتبر هذه ظلامة عظيمة ، لأننا نعتقد بحق بأن هذه السياسة التى اتبعت وطبقت مدة التسع عشرة سنة الماضية ، رغما عما قدمنا ضدها من الاحتجاجات الصارخة ، إن هى إلا لوضع الفلاح فى حالة اقتصادية ترغمه على بيع أرضه وليس فى الإمكان أن نجدلها سببا غير هذا. ونعتقد بأن الحكومة لا يمكن أن تكون عمياء لدرجة لا تقدر فيها عدم عدالة الضرائب التى تثقل كاهل الشعب الجدير بمساعدتها وعطفها ، ولأن الفلاح الذى هو الأساس الذى تقوم عليه اقتصاديات البلاد فقد رحب حتى التجار العرب بفرض ضريبة الدخل لتخفيف العبء الملقى على كاهله وجعله فى حالة اقتصادية أحسن مما هو عليه الآن. وقد عرفنا بحالة لاتدع مجالا للشك بأن اليهود قاوموا هذه الضريبة بصورة شديدة ، ونأسف لاعتقادنا أن النفوذ اليهودى هو العامل الذى عرقل وضع هذه الضريبة . وعلى كل فمن الظاهر الجلى أن توزيع الضرائب لا يزال إلى الآن أبعد ما يكون عن العدالة .

الحماية — وأود أن أزيد شيئا على ما قلت عن سياسة الحماية التى تنتهجها الحكومة لحماية الصنائع والحرف اليهودية .

قدمت فى الجلسة الماضية قائمة ببعض المواد المحمية بضريبة هائلة ، والآن أقول بأنه رغما عن وجود ضريبة جمركية باهظة على الواردات فإن الحكومة ، باعفائها المواد الخام المصنوعة صنعا أوليًّا من الضرائب الجمركية ، تساعد المؤسسات اليهودية الصناعية على حساب دافع الضرائب العربى ، فهى تعفى الفحم الحجرى والأكياس الفارغة والآلات الميكانيكية ومواد أخرى من هذا القبيل . وقد ألخص اعتراضات العرب على سياسة الحماية التى نحن بصددها بالملاحظات المختصرة التالية :

(١) إن وضع ضريبة جمركية عالية على الواردات ترفع ثمن المواد التى يستهلكها العرب ، ومعدل العرب ليسوا من الأغنياء ومصلحتهم تدعو لأن يستفيدوا من رخص الأسعار بجميع الطرق .

(٢) إن سياسة الحماية هذه تستعمل باباً اصطناعياً لإدخال مهاجرين يهود بكثرة . وأنا أصرح بأن هذه السياسة نفسها ترى كيف أن البلاد لا تستطيع استيعاب أناس آخرين بدون إيجاد وسائل اصطناعية بذلك ، ونحن نستنكر بشدة هذه الطريقة ، والنظام يظهر عدم قانونيتها حتى بالاستناد إلى المادة ٦ التى تتكلم عن « حالات ملائمة » فمن المحقق بأن سياسة الحماية هذه ليست بحالة ملائمة للسكان .

الامتيازات اليهودية :

أما على موضوع الامتيازات فلا أريد أن أقول سوى كلمات قليلة ، كما أننا نعتبر أن المادة الثانية ترمى إلى القضاء على اقتصادياتنا كذلك نعتبر المادة الحادية عشرة وضعت لحرماننا من مواردنا الطبيعية .

إن هذه الحقوق معتبرة فى جميع العالم ، وكل حكومة متنورة تحتفظ بمواردها الطبيعية لمنفعة الأهلين . وإعطاء الحكومة أحسن الموارد فى البلاد إلى أعدائنا السياسيين والاقتصاديين سبب لنا امتعاضاً كبيراً . إن هذه الامتيازات هى حق من حقوق السكان الأصليين ، وفى حالة عدم وجود شركة عربية للسير فى العمل كان واجب الحكومة أن تساعد فى تأسيس شركة لتلك الغاية . ونحن نقول إنه إذا كانت الحكومة مضطرة أن تستغل الامتيازات كان فى مقدورها أن تسير بالعمل بنفسها أو تؤسس شركة تكون هى فيها حائزة لأكثر الأسهم . وفى هذه الحالة لا تكون الحكومة بحاجة

إلى أن تستغل الوفر فى الميزانية بشراء أسهم أجنبية .

لم تتخذ الحكومة أية طريقة من هذه الطرق ، بل أعطت أحسن امتيازاتنا إلى المؤسسات اليهودية . إننا نطلب من لجنتكم الموقرة أن تدرس ملفات الامتيازات هنا وفى مكتب وزارة المستعمرات لترى إلى أية درجة وصلت المحاباة للمصالح اليهودية للحصول على تلك الامتيازات . ومع أن الحكومة تعلم أن اليهود يميلون إلى جنسهم ولا يؤمل أن يحافظوا على المصالح العربية ، فإنها لم تجرب أن تدخل فى أى امتياز — كامتياز البحر الميت — نصًّا يحتم على آخذ الامتيازات أن ينتخب موظفيه بالنسبة إلى عدد السكان ؛

٢٥٨

بيان المطران جريجوريوس حجار ، متروبوليت عكا وحيفا والناصرة وسائر الجليل أمام اللجنة الملكية*

١٩٣٧

أيها النبلاء الأماجد ،

لم أكن أطمع فى الحظوة بالتعرف الشخصى بكم لكثرة شواغلى بل ، كنت مقتصراً على الدعاء إلى الله أن يمنحكم من أنواره ما يكشف لكم الحقائق فى فلسطين ويلهمكم الخير والعدل ، فتكونون قد برهنتم مرة أخرى على ما اشتهر من نزاهة القضاء البريطانى واستقلاله الذى لمسناه نحن فى شخصى هيكرافت ومكدونل . لكن ارتفع حولى من صدور الشعب الفلسطينى العربى أصوات كثيرة ألحت على أن أتصل بلجنتكم الموقرة وأطلعها على حقيقة الحال الراهنة ، فلم يسعنى إلا الحضور إلى هنا خدمة للحق والوطن ثم للتعرف الشخصى .

أتيت إذن ، لأتكلم لا باسمى الشخصى فقط كرئيس دينى مستقل ، وإنما أتيت لأنقل إليكم صدى ما سمعته من شعبنا الفلسطينى العربى فى المدن والقرى وأنا

---

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين دمشق ، ١٩٣٧ ، ص ٥٢ — ٦٦ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

مختلط به اختلاطاً تامًّا منذ ٣٦ سنة كأسقف عربى أحس مع الشعب ، فأتألم لألمه وأفرح لفرحه وهو يفضى إلى بذات صدره فى كل فرصة .

اليهود والنصرانية والاسلام فى فلسطين :

الخلاف فى فلسطين هو أعمق مما تظنون ، وبين فريقين : بين العنصر الفلسطينى العربى والعناصر الصهيونية .

قلت العنصر الفلسطينى العربى وهو يضم مسلمى ومسيحيي فلسطين وغيرهم من ذوى المذاهب الأخرى الذين تجمع بينهم روابط الدم واللغة . ولا تجهلون أن الفلسطينيين العرب هم منحدرون من سكان فلسطين الأصليين الذين توطنوا هذه البلاد من آلاف السنين قبل اليهود ، ولم يقو اليهود على طردهم وبقيت البلاد باسمهم إلى الآن ، فلم يملك اليهود إلا جزءا منها مدة بعض قرون ثم ظهر الدين المسيحى فى فلسطين فتنصر كلهم ومعهم قسم من اليهود ، كما تذكر الكتب السماوية . وأصبحت فلسطين مسيحية رغم الاضطهادات التى قامت ضد المسيحيين والتى ينسب كثير من المؤرخين أسبابها إلى دسائس اليهود . وهذا مالا أريد أن أدخل فيه الآن ، فامتلأت فلسطين من الكنائس المسيحية . ثم أتى الفتح الإسلامى فاحترم المقدسات لأنه يجل المسيح نفسه . ولكن القسم الأكبر من المسيحيين اعتنق الدين الإسلامى وانتشرت اللغة العربية حتى عمت البلاد .

ومن جمال ومزايا الفتح الإسلامى العربى أن امتزج الفاتحون بشعوب البلاد التى افتتحوها وحولوها اليهم ، على حين لم يتركوا فيها إلا قسما من جيشهم وموظفيهم وبقى قسم من المسيحيين محافظا على نصرانيته ، لكن ذلك لم يضر بوحدة الأصل وصلة الدم بين الفريقين .

ثم قلت إن الاختلاف هو بين العنصر العربى وبين العناصر اليهودية ، ذلك لأن اليهود هنا ليسوا من عنصر واحد ولا من دم واحد ، فهم بولونيون وروس وتشيكوسلوفاكيون وفرنسيون وانكليز وأمريكان وألمان الخ ولا تجمعهم إلا رابطة الدين ولذلك لا نفهم معنى الوطن القومى الذى وعدوا به .

اختلاف الجنسيات والعناصر عند اليهود :

أية قومية ترى– يعنيها الوعد – بين التى ذكرناها ؟ أهى الانكليزية أو الأفرنسية ؟ فقد اعتاد الحلفاء أن يراعوا القومية والجنسية فى تقسيم البلدان . أما هنا فالجنسيات متباعدة ، بل متعادية ، وهم يريدون أن يجعلوها قومية واحدة . فلو كانوا اقتصروا على جنسية واحدة من جنسيات الحلفاء لكان لهم شبه عذر . ولكن نحن نرى الآن أن دماءهم سفكت لتعطى فلسطين لجنسيات كانت معادية لهم كالألمانية والتركية والنمساوية والمسكوبية ، ولا نرى حلاً منطقياً نستطيع أن نطبق عملهم على وعدهم هذا إلا أن يقال بأنهم يعنون بالقومية الدين اليهودى .

ولهذا يكونون قد خالفوا كل طرائقهم فى تقسيم البلدان لكى يرتكبوا مظلمة تاريخية فاضحة . ولا أظنكم إلا موافقين معنا على أنه لا يوجد شعب يهودى فى العالم ولو سألنا بلوم « رئيس وزارة فرنسا » وهربرت صموئيل ، من أية جنسية هما لأجاب كل منهما بالانتماء إلى الأمة التى يحكمها . فاليهودية إذن فى العالم ليست هى إلا دين كالإسلامية والمسيحية . ووعد الحلفاء إنما هو لليهودية الدينية ، لأن من كان يهوديا وتنصر أو أسلم يحرم من ثمرات وعد بلفور ولو كان ابن إبراهيم ومن نسل داود والعكس بالعكس . فإذا كان الأمر كذلك دعونى أبحث معكم على هذه القاعدة .

أصبح اليهود بقوة الوعد أصحاب البلاد :

إن الوطن القومى معناه الدار القومية كما تعنى كلمة National Home ; Foyer National ومتى أصبحت فلسطين داراً لدين واحد أو لمن يدينون به فالمنطق يقضى بأن يكون كل أصحاب الأديان الأخرى غرباء وضيوفا فيه . هذا ما صرح به أحد خطباء اليهود فى يافا إذ قال : «نحن عدنا إلى هنا كما يعود الإنسان إلى بيته لا كغرباء ، ونحن نراعى أصحاب الأديان الأخرى إذا لم يزعجونا » فإذن هم يصبحون بقوة هذا الوعد أصحاب البلاد ونحن كزنوج أمريكا، وهل يا ترى يكون هذا عادلا؟ وعلى أى شىء يقوم هذا الحق ؟ يجيبنى الكثيرون من الجهة المقابلة على أنه منذ ألفى سنة كانت أمة تسمى اليهودية ساكنة فى فلسطين . على حين أن هذه الأمة — كما قلنا — لم تملك إلا قسما من فلسطين بضعة قرون ملكا متقلقلا ولم يكن على ما أظن قط مطلقا متصلا ، فقد تخلله فتوحات كثيرة للأشوريين والمصريين واليونان . وكانوا يبقون الملك اليهودى منضوياً إلى ملوكهم ، فمن ذلك نفهم أن الملك سليمان تزوج ابنة فرعون وفضلا عن ذلك فإن القسم الأكبر من يهود عصرنا ليسوا من الأمة اليهودية القديمة المنتمية إلى يعقوب وداود . فالتاريخ يخبرنا أنه فى القرن الثانى للمسيح قد اعتنق اليهودية سبعمائة ألف من الوثنيين التتر فى روسيا . وهؤلاء كما أظن أصبحوا فى خلال ١٨٠٠ سنة لا أقل من خمسة إلى سبعة ملايين من عشرة ملايين تعدها الأمة اليهودية ، ولا يمتون إلى يهودية داود بقرابة إلا الصلة الدينية. فرابطتهم بهذه البلاد التى تجذبهم على فقرها إنما هى نزعة دينية محضة ، ولكن هذه النزعة لا تتحملها ولا يمكن أن تتحملها الديانتان الإسلامية والمسيحية . فالديانة اليهودية تضم الآن عشرة ملايين والإسلامية أربعمائة مليون والمسيحية نحو ثمانمائة مليون وهى تصطدم معهما اصطداما عنيفا لا لين ولا هوادة معه .

الأكثرية اليهودية يعارضها المسلمون والنصارى :

إن اليهود متى كثروا بهذه المهاجرة المتدفقة أصبحوا أكثرية سائدة ، ومتى سادت تكون قد خالفت الآية القرآنية الكريمة «ضربت عليهم الذلة والمسكنة»(١) فأصبح إذن واجباً محتماً على كل مسلم أن يقاوم هذه الكثرة وهذه السيادة مستميتا فى جهادها استماتة شريفة . ثم إن اليهود يطمحون إلى الهيكل السليمانى طموحاً لا يمكن إغفاله ولا الجدال فيه وهو غايتهم الأخيرة ، لأنهم بدونه وفى خارجه لا يستطيعون أن يقدموا ذبائح وضحايا ولا يكون لهم كهنة ولا يمكن أن يكونوا أمة .

أستطيع أن أقول إن فلسطين بدون الهيكل السليمانى لا قيمة لها فى نظرهم ، بيد أن هذا الهيكل هو مقدس من أجل المقدسات الإسلامية وثالث الحرمين ، وكل مسلم يتفانى فى الدفاع عنه فى أية بقعة أقام .

هذا من الجهة الإسلامية أما من الجهة المسيحية فاليهودية تطلب هذه البلاد كأرض الموعد لها ، لكن الدين المسيحى يجيب قائلا : إننا نحن إسرائيل الجديد ، نحن أبناء إبراهيم بالموعد ونحن حللنا محل اليهودية القديمة . وقد قال القديس بولس : « لتكون على الأمم بركة إبراهيم فى المسيح يسوع لتنال بالإيمان ، وعد الروح »(٢) ثم ثنى قائلا : « وقد قيلت المواعيد لإبراهيم ونسله ولا يقول للإنسان بل لنسلك يعنى واحد وهو المسيح (٣) » .

---

(١) سورة البقرة رقم ٢ الآية ٦١

(٢) راجع : غلاطية ، ٣ : ١٤

(٣) راجع : غلاطية ، ٣ : ١٦

الاتفاق مستحيل لعدم إخلاص اليهود :

وفلسطين كأرض الموعد من جهة دينية ، نرى أن المسيحيين ينازعون اليهود فيها ، وزد على ذلك أن الدين المسيحي يقول لليهودى إن روابطى بفلسطين هى أقوى جدا من روابطك فإن يكن لك فيها أنبياء وملوك فهى موطن مخلصى الآلهى وموطن رسله ومهد كنيسته ، وملوكك وأنبياؤك نحن نكرمهم بقدر ما تفعل أنت أو أكثر ، والدين المسيحى يعترف بالإخاء البشرى العام وبالمساواة بالحقوق ، أما الدين اليهودى فلا .

زارنى يوما أحد رؤساء الصهيونية جنتلمان بقدر ما يمكن وسألنى : أولا يمكن أن نتفق ؟ قلت : بكل سرور من جهتنا إذا أمكن ذلك بإخلاص من جهتكم . أجاب ولماذا ؟ قلت أتعرف يهوديا أقدس من النبى داود ؟ أجاب لا . فذكرت له أن داود عندما كان منهزماً أمام شاؤول وهذا يتعقبه طالبا قتله لجأ هو إلى ملك الفلسطينيين فحماه وأكرم مثواه ، وكانت النتيجة أنه كان يسقط كل ليلة على قرية من قرى الفلسطينين ويبيد سكانها وهو يعتقد أنه كان يحسن صنعاً بإبادة أعداء شعب الله المعتدين على أرضه . وانتهيت أن قلت : نحن الفلسطينيين اليوم بإزائكم وأنتم تمثلون حالة داود فإذا أمكنكم أن تعملوا ما عمله لما تأخرتم .

هذه النظريات قد اختمرت فى رؤوس الأهالى مسلمين ومسيحيين وكانت من أكبر أسباب الانفجار الأخير ، وإننى أشهد أننى لم أر إجماعا منهم بقدر ما رأيت فيه ، كأنهم كلهم كانوا يرون المسألة حيوية لهم وأستطيع أن قول إن الفلسطينين مبدئيا لا يكرهون الإنكليز لأنفسهم بل لسياستهم الصهيونية هنا .

انتشار الخلاعة والإباحية بين اليهود :

أما المقدسات المسيحية فلم تنتهك حرمتها للآن بطريقة واضحة ، لكن ما قولكم إذا كانت هذه المقدسات محاطة بمن يرونها كما نرى نحن هياكل الوثنيين ، ولذلك تفقد جلالة قدسيتها . ولهذه النظرية قد كانت الحكومة العثمانية حظرت على كل يهودى أن يمر أمام كنيسة القيامة ، بل أزيد فأقول إن فلسطين تسمى كلها الأراضى المقدسة باللغة المسيحية ، وعندما يصل الزوار إلى شواطئها يركعون ويقبلون الأرض . ولكن أى اشمئزاز يحدث فيهم مما يشاهدونه بكثرة من تلك الأزياء الخلاعية التى لا يكاد يسمح بها فى المدن الكبرى عندكم ، لقد جلت فى أوربا ولم أر نساء وبنات يطفن الشوارع فى مدنكم بملابس الحمام بل بأقل منها حشمة . وأقول إن ذلك أيضا ما تنفر منه آدابنا وأخلاقنا الشرقية ومما يزيدنا كرها لليهود ، ولا أعمم هذا على كل يهودى لأنى — اعترافا بالحق — أقول إنه يوجد بين اليهود بيوت ذات آداب وحشمة . ثم أية هيبة تبقى للأراضى المقدسة فى نظر الزوار عندما يقدمون إلى هنا ويرون الشيوعية منتشرة فيها كما فى سائر البلاد أو أكثر ؟ وهذه الشيوعية التى ألقت التشويش فى شعبنا البسيط الوادع الذى طالما عاش فى سكينة وسلام .

أو ليس عملا بهذه النظرية — أى المحافظة على جلالة مقدساتهم — يحظر المسلمون دخول مكة على من لا يدين بدينهم . وقد أثرت هذه النظرية على بعض النواب الإنكليز فاعترضوا على مشروع روتنبرج لأنه أنقص من جلالة وقدسية بحيرة طبريا . أما استعمال ديانتنا وإكرام رؤساء ديننا فقد كان مضمونا بالامتيازات التى منحنا إياها سلاطين آل عثمان وخلفاء المسلمين . وقد احتججت مرات كثيرة

أن أجاهد لأثبت بعضها لدى المراجع الإيجابية بعد الحرب. ومع ذلك لم تبق كلها باتساعها الذى كان لها قبلا .

تأثير اليهود على حرية النصارى الدينية :

فذات يوم على أثر تجديف على قذف به أحد اليهود مسيحنا شئنا أن نعمل « زياحا » دينيا تكفيريًّا بحسب مراسيم عوائدنا بين كنائسنا التى لا يبعد بعضها عن بعض إلا قليلا فصدتنا الحكومة بالقوة وأجابنا الحاكم عندما ذهبنا إليه : « نخشى أن يعتدى على شعوركم الدينى أحد اليهود فينتج مالا تحمد عقباه » .

ثم إن بطريركنا شاء أن يقوم بزيارة دينية رسمية لأول مرة لفلسطين وكان علينا بحسب عوائدنا الدينية أن نمر أمامه بموكب دينى مع الصليب فى بعض الشوارع فمنعنا أيضاً للسبب نفسه . ولما شاء أن يقوم البطريك نفسه رسميًّا من حيفا إلى يافا رأسا أوجب عليه الحاكم ألا يجعل طريقه بتل أبيب أو المستعمرات اليهودية فاضطر أن يمر بالقدس ثم يتوجه إلى يافا .

المساواة بين المسلمين والمسيحيين فى السابق :

وأخيرا أقول فى ظل الخلافة الإسلامية كان المسيحيون يقاسمون إخوانهم المسلمين المحاكم ومجالس الإدارة والمجالس البلدية مناصفة بعدد متساو وبدون نظر إلى أقلية أو أكثرية ، فنابلس وعكا وجنين وصفد وغيرها ، على قلة المسيحيين فيها كانت الحكومة العثمانية تمنحهم حق التساوى مع إخوانهم المسلمين . وعندما أتى اليهود لم يستطيعوا بالطبع أن يأخذوا هذا الحق من المسلمين لكثرتهم فسلبوه من النصارى .

وقد كان منذ تأسيس البلديات نائب رئيس البلدية في حيفا مسيحياً فانتقل هذا الكرسي إلى يهودي . وفي صفد لم يعد للمسيحيين أقل تمثيل بالبلديات . وفي طبريا لولا اهتمام المسلمين لكثرتهم لما بقي العضو المسيحي فيها .

أنانية اليهود وتعصبهم لأبناء جنسهم :

ثم مما يبغض المسيحيين والمسلمين باليهود . عدا ما ذكرت ، أنانيتهم القومية الشديدة المتعصبة . فإنهم لا يأذنون لواحد منهم أن يشغل غير يهودي . وإنني أذكر العام الفائت أن أحدهم سلم بناء لأحد المسيحيين فما لبث أن انقض عليه العمال اليهود بالمئات وحطموا وكسروا ، وعلى رغم تدخل البوليس بقوا معارضين للعمل حتى اضطر المسيحي أن يتركه .

الفلاح المسكين مثقل بالديون والضرائب :

وبقي على أن أسمعكم كلمة عن الفلاح المسكين بعدما سمعتم عنه كثيراً ، فسبب شقائه قد كان أولا مشتراه للبهائم من الإدارة العسكرية على أثر الاحتلال لكي يحرث عليها . وكانت الأسعار عالية جدا ٦٠ و ٧٠ و ٨٠ جنيها وأخذها بالدين ، وما لبث بعد أشهر أن هبطت أثمانها وكان الفلاح يرجو أن يبيع مواسمه في تلك السنة بأسعار حسنة تفي ديونه . فحظرت عليه الحكومة التصدير وما لبثت أن هبطت أسعار المواسم نحو ٨٠ في المائة ، وبقي الفلاح مرهقاً بالديون التي كانت تتراكم عليه سنة بعد سنة . وبعد ذلك جاءت الحكومة تستوفي العشر منه نقداً بدلا من أن تفعل كتركيا التي كانت تستوفيه عينا بوساطة الملتزمين ، وهذا ما زاد في ضيق الفلاح ثم خمست العشر أي معدل خمس سنوات . فازداد خرابه ، لأن تخمينها كان بأسعار

السنين التى كانت فيها الأسعار عالية ، فكان يصل العشر إلى ثلث الموسم أو أكثر ومما زاد فى إرهاق الفلاح محل المواسم سنوات كثيرة .

وعد رسمى لا ينفذ لمصلحة الفلاح :

ولا يزال الفلاح كما أعرف مثقلا بالديون بخلاف ما كان فى زمن تركيا ، ولذلك سعيت لدى المندوب السامى السابق مراراً وبإلحاح كى يعيد فتح البنك الزراعى لاعتقادى أنه الوسيلة الوحيدة لنشل الفلاح من وهدة الخراب ، فوعد . وذات يوم شرفنى على الغداء وبخطاب رسمى أعلن أنه عما قريب ينقل إلى البشرى بتحقيق هذه الأمنية ، فمرت الشهور بلا جدوى . ثم توجهت إلى لندن سنة ١٩٣٢ وقابلت وزارة المستعمرات هناك فأنكرت وصول طلب من هذا النوع مما دهشت له ، وقلت للوزير إنه قائم فى ذهن الفلسطينيين أنكم لا تريدون فتح هذا البنك كى يزداد الفلاح فقراً ويضطر إلى بيع أراضيه لليهود فتبسم :

وعندما أجابنى أن باركلس بنك فيه فرع زراعى ، أجبته إن إقراض المزارعين من باركلس بنك هو أكبر عامل لخراب الفلاح . فهذا المسكين يدفع بالأسهم ٩ المائة فائدة ، وفى الحقيقة الفائدة تتجاوز ذلك كثيرا وهو يلتزم أن يدفع الفائدة سلفا ورأس المال فى آخر السنة : أمر لا يستطيعه ولا يد له فيه فيضطر لوفاء هذا الدين أن يبيع موسمه أو أملاكه بأبخس الأثمان .

هذا وبعد عودتى من لندن تناولت كتابا من فخامة المندوب السامى الحالى باسم وزارة المستعمرات وفيه يطمئننى على إنشاء بنك زراعى فى القريب العاجل . وقد مرت السنوات وللآن لم تظهر نتيجة ، وقد أكد لى ذلك شفاها بمقابلة أخرى .

كنت أمس فى قرية الرامة فى قضاء عكا وهنالك سمعت شكوى السكان

من أن هذه البلدة التى فيها وجوارها أكبر موسم للزيتون والزيت النقى طالما كرر أصحابها الشكاوى إلى المندوب السامى من استعمال معمل شيمن للزيت الصناعى الذى تعززه الحكومة، بأن تعفى من الرسوم الجمركية كل ما يرد إليه من الفول السودانى الذى يستخرج منه الزيت . وبعد ذلك يخلط هذا الزيت بزيت الزيتون وتباع بأسعار دنيئة جداً . وقد ألح الأهالى فى شكاوى متكررة بطلب حماية زيتهم من هذه الآفة . فألفت الحكومة لجنة كلفتها باستماع شكاوى أهل القرية وتوجهت إلى الرامة ، وما كان أشد دهشة هؤلاء وامتعاضهم عندما رأوا على رأس هذه اللجنة مدير شيمن نفسه، فخرجوا كلهم غاضبين ولم يريدوا أن يبدوا كلمة . ولا يزال معمل شيمن متمتعا بامتيازاته ممعناً بالإضرار فى مواسم هؤلاء الفلاحين ، والحكومة لاهية ساهية عنهم .

٢٥٩

شهادة جورج منصور ، سكرتير جمعية عمال العرب ، أمام اللجنة الملكية *

١٩٣٧

اللورد بيل : نريد أن نتعرف عليك ، فما اسمك وما صنعتك ؟

ج : إسمي جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب بيافا .

اللورد بيل : كم مضى على اشغالك سكرتير الجمعية وكم عدد أعضائها ومتى أسست ؟

ج : منذ ١٧ آب سنة ١٩٣٥ وعدد أعضائها ٤٧٠٠ ، وقد أسست في ١ أيلول ١٩٣٤ .

بيل : من هو رئيس الجمعية ؟

ج : هو المرحوم ميشيل متري وقد اغتيل سياسيا .

س : ألا يوجد لها رئيس ؟

ج : نعم يوجد لها رئيس مؤقت وهو السيد محمود سعسع .

---

* محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين ، دمشق ، ١٩٣٧ ، ص ٣٠٣ – ٣١٣)

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

س : ما هو موضوع شهادتك ؟

ج : العمال والبناء والنجارة والصناعات وما يتصل بها وحال العمال :

س : تريد أن تتحدث عن شؤون العمال ؟

ج : نعم وسأستعرض حالة العمال السيئة فى فلسطين (وبدأ تقريره حتى وصل لبحث أجور العمال وذكر أرقاما)

موريس : هل أنت متأكد من هذه الأرقام ؟

ج : نعم كل التأكيد وأنا مستعد لإثباتها .

بيل : سائق الباص العربى يسوق ١٠ ساعات فى اليوم ؟

ج : نعم هو كذلك وخصوصا سائقى شركة باصات الرملة فهم يشتغلون ١١ ساعة فى اليوم .

س : هل يشتغل السائق العربى ستة أيام فى الأسبوع ؟

ج : يشتغل سبعة أيام بلا راحة .

السير رامبولد : عجيب كيف لا تحدث مصادمات ؟

ج : دوائر البوليس أدرى بذلك .

موريس : هل لديك إحصاء عن الحدادين والحذائين ؟

ج : لا

موريس : أشكرك .

أجور العمال العرب :

(ثم تكلم عن أجور عمال البحر العرب وأوقات عملهم ومقدارها) .

بيل : هل يشتغلون بالميناء ١٦ ساعة يوميا ؟

ج : نعم .

بيل : هل يأخذ العمال العرب علاوة مقابل اشتغالهم زيادة من ساعات العمل ؟

ج : لا ، فإن عامل البحر يأخذ أجرته حصة من دخل الماعونة (ثم قال) والبلديات وهى دوائر معترف بها ومعروفة بأنها شبه رسمية فإنها لا تدفع لعمالها الذين يقومون بالتنظيفات إلا أجرة تتراوح بين ستة قروش وتسعة يوميا .

بيل : أتريد أن تقارن بين هذه الأجور التى يتقاضاها العمال العرب وبين الأجور التى يتقاضاها العمال اليهود ؟

ج : نعم سأبين ذلك .

بيل : ما القصد من هذه الأرقام ؟ أتريد أن تقول أن سياسة الحكومة هى سبب تناقص الأجور ؟

ج : أريد أن أظهر حالة العامل العربى السيئة .

(ثم ذكر أرقاما عن العمال ونسبة أجورهم الهزيلة وأنهم مدينون إما لأصحاب الأعمال وإما لأصحاب الحوانيت) .

بيل : ماذا تعنى بهذه الأرقام ؟ أتريد القول إن سياسة الحكومة أثرت بحالة العمال وأنه كان يجب على الحكومة أن تساعدهم ؟

ج : أنا أريد أن أثبت بالأرقام أن بطالة العمال فى البلاد منتشرة انتشارا فظيعا وأن العمال العرب لا يجدون ما يعتاشون به ولا يمكنهم أن يعيشوا فى هذه البلاد .

بيل : هل لديك أرقام تثبت بها البطالة ؟

ج : نعم .

كارتر : هل بسبب وجود العمال العاطلين تناقصت أجور العمال غير العاطلين ؟

ج : طبيعى ، وشئ واحد أريد أن أقوله ، وهو أننا عندما سألنا شركة السجاير والتنباك العربية عن عدد عمالها قالت إن عددهم ٢١٠ ، فسألناها كم دفعت لهم أجورا أسبوعية فأجابت ٦٢ جنيها ، فإذا قسمنا هذا المبلغ على ٢١٠ نحصل على رقم ٢٩ قرشا ونصف قرش ، وهذا معدل أجرة العامل الأسبوعى وهذا دليل عدم الرخاء فى فلسطين .

حالة العمل فى البلاد :

موريس : تريد أن تبحث حالة العاطلين بالمرة أو الذين يشتغلون نصف الأسبوع مثلا .

ج : أريد أن أقول إن نحو ٩٠ فى المائة من العمال بطالتهم جزئية فيمكن العامل أن يشتغل يوما أو يومين فى الأسبوع على الأقل وذلك فى القرى والمدن الصغيرة ، وفى أكثر الصناعات العربية فى المدن الكبرى كالقدس وحيفا ويافا نشاهد هذه الظاهرة بكثرة بين العمال العرب .

والعمال الوحيدون الذين يشتغلون بالبيارات فى موسم البرتقال وهؤلاء أشغالهم موسمية تنتهى فى آذار . وإذا كانت اللجنة تريد أن تعرف كيف يعين العمال ، أسرد عليها المعلومات اللازمة .

رامبولد : أنت متصل رأسا بالعمال فى يافا ؟

ج : جمعيتنا متصلة بالعمال فى يافا وما جاورها من القرى .

وامبولد : ولكنك أعطيتنا لمحة عن حياة العمال فى البلاد كلها .

ج : لأننى متصل بجمعية العمال العرب فى حيفا والقدس ومتصل اتصالا وثيقا بالعمال فى أكثر أنحاء فلسطين .

وامبولد : لذلك نريد أن تعطينا هذه المقارنة .

ج : أعطيت هذه المقارنة لأننا نقسم فلسطين إلى قسمين : القرى والمدن الصغرى والمدن الكبرى فالناصرة مثلا تماثل الخليل وغزة وصفد، ويافا تماثل القدس وحيفا .

وهذه المعلومات استقيتها واستحصلت عليها بواساطة جمعية العمال العرب فى حيفا والمدن الأخرى (ثم استطرد فى تقريره إلى أن وصل إلى وصف حياة العامل . . حياة البؤس والشقاء)

وامبولد : بالطبع هذا يدل على بؤس حالة العمال .

ج : هذا ما نريد أن تعرفه اللجنة وتتأكده .

بيل : ولكن ما السبب فى ذلك وهل يرجع إلى عمل الحكومة ؟

(فأجاب الشاهد) طبعا ونحن العمال نتهم الحكومة فى ذلك (وأخذ يسرد الأسباب المؤدية لذلك وذكر منها السبب الأول وهو الهجرة اليهودية) .

أسباب انتشار البطالة :

بيل : هل تريد أن تقول إنه بسبب الهجرة اليهودية وجدت منافسة بين العمال العرب واليهود ؟

ج : نعم

(ثم ذكر باقى الأسباب فقال) السبب الثانى هو نزوح القرويين إلى المدن . والثالث طرد العمال العرب من الأعمال . والرابع سوء الحالة . والخامس تحيز الحكومة الشنيع للعمال اليهود .

بيل : هل لديك مثال على تحيز الحكومة للعمال اليهود .

ج : نعم سآتى به حالا ولكنى سأتم الشطر الأخير من السبب الخامس وهو أن الحكومة تعتبر العمال العرب كمية مهملة (وقال إن عدد عمال الهستدروت زاد ٤١ ألفا فى ٩ أشهر فقط ويثبت ذلك مقال الأدون فرومكن المنشور بالعدد ٤٣٩٠ من جريدة « دافار » لسان حال الهستدروت فى فلسطين ، وقد جاء فيها إن عدد عمال الهستدروت بلغ فى سبتمبر سنة ١٩٣٦ مائة وتسعة عشر ألف عامل)

بيل : هل تعنى وجودهم كأعضاء فى الجمعية ؟

ج : نعم . بينما تقرير الحكومة كان يقول إن عددهم ٧٤٤٠٠ وهذا يوجد أكبر أزمة فى العالم ، ويطرد العمال اليهود العمال العرب من الأعمال بدافع جنسى وآخر اقتصادى .

بيل : من أين يطردونهم ؟

ج : من البيارات ومن معامل السجاير والمحاجر والبناء ومعامل الكلس وغيرها ، لأن مبدأهم يقضى بضرورة الاستيلاء على الأعمال فى البلاد حتى ولو كان ذلك عند العرب ، ثم عندهم عمال عاطلون كثيرون فيريدون إخراج العرب واستبدالهم بهم .

رامبولد : هل تعلم كم عدد العمال العاطلين من اليهود ؟

ج : نعم بوجه التقريب . ان الحكومة تقول بتقريرها الرسمى المنشور بالوقائع الرسمية إن عددهم بلغ ستة آلاف ، وهذا العدد هو المسجل لدى الهستدروت ، ونعتقد أنه يوجد سوى هذا العدد مما لا يقل عن ثلاثة آلاف .

تدهور الصناعة الوطنية :

(ثم تابع الشاهد وذكر الحاميات اليهودية والمشاجرات الدموية التى تقع بسبب تدخلها فى الأعمال وانتزاع العمل من العرب وذكر من الأسباب تدهور الصناعة الوطنية فقد أدت إلى تدهور الحالة بين العمال) .

بيل : تريد أن تقول إنه لو حميت الصناعة الوطنية لتحسنت حالة العمال

ج : نعم ، لو حميت الصناعة الوطنية من قبل الحكومة لكانت البطالة أقل فمثلا : كان لدينا ١٥٠٠ عامل فى سنة ١٩٢٥ فى بيت لحم يشتغلون بالأصداف فأصبحوا اليوم ١٥٠ تقريبا .
وكان لدينا ١٢ معملا للصابون فى يافا فأصبحت ٤ فقط ، وكان الصادر ٢٠٦,٢٥٩ جنيها من الصابون سنة ١٩٣٠ وفى سنة ١٩٣٥ صار ٧٩,٠٠٠ وهذا يدل على تناقص العمال .

تحيز الحكومة لليهود :

ثم تحيز الحكومة للعمال اليهود وإهمالها العرب واعتبارها إياهم كمية مهملة من حشرات الأرض التى لا يجب أن تعيش ، فهذا يقوم عليه ألف دليل ودليل .

العامل العربى يأخذ فى دائرة الأشغال بين ٧٠ و ١٣٠ ملا واليهودى يأخذ بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مل

السير رامبولد : هل هذا بين العمال الماهرين ؟

ج : أتكلم الآن عن العمال غير الماهرين .

بيل : ولنفس العمل ؟

ج : كلا ، لأن العمال العرب أكثر إنتاجا ، أعطت الحكومة تعهداً لإنشاء طريق بين العفولة وبيسان طولها ٢٥ كيلو متراً بمبلغ خمسة وثمانين ألف جنيه لليهود بينما يؤكد المهندسون الأخصائيون بأن التكاليف لا تزيد على ٢٧ ألف جنيه والفرق خسره المكلف الفلسطينى فى سبيل تأسيس الوطن القومى .

ومسألة أخرى وهى أن الحكومة تفتح طرقات بين المستعمرات اليهودية وتعبدها بالأسفلت وتضع فوقها التراب الناعم بينما تسخرنا نحن لنفتح الطرق للقرى العربية ، وهذه الطرق لا تتجاوز المترين عرضا ولا تعبد الطرق إلا إذا كانت تصل بين المستعمرات .

وهناك مثل آخر : الطريق بين يافا ورام الله : فقد كان موظفو الحكومة يذهبون للقرى العربية ويجبرون أهلها على العمل فى إصلاحها ويطلبون منهم الإسراع فى العمل لأن الحكومة تريد إتمام هذه الطريق وتحتاجها لمصالحها الخاصة .

سياسة الحكومة السبب :

حالة العامل الصحية والاجتماعية تابعة للحالة الاقتصادية وحضراتكم تعرفون الحالة تماما .

بيل : لأى شئ تنسب هذه الحالة ، أى حالة العامل ، هل للمهاجرة أو بسبب الحكومة ؟

ج : أنسبها لسياسة الحكومة

بيل : هذا اختصار شامل

ج : أستطيع التفصيل

موريس : ذكرت خمسة أسباب للحالة وهى :

(١) الهجرة

(٢) كثرة نزوح العمال العرب من القرى والمدن

(٣) إن العمال اليهود طردوا العمال العرب وشكلوا حاميات يهودية لمنع العامل العربى من العمل

(٤) حالة الصناعات العربية السيئة بسبب عدم حمايتها

(٥) تحيز الحكومة للعامل اليهودى واعتبار العامل العربى كمية مهملة

ومن هذه الأسباب يرجع بعض الخطأ للحكومة والبعض لليهود

ج : نحن ننسب الخطأ كله للحكومة .

موريس : ولا شئ لليهود ؟

ج : لا

موريس : والحاميات اليهودية هى الحكومة .

ج : إنها ناشئة عن سياسة الحكومة .

٢٦٠

كلمة وجيه فراج أمام اللجنة الملكية*

١٩٣٧

إن الغرض الوحيد من تقدمى أمام لجنتكم الموقرة هو أن أبين وأذكر بصفتى ممثلا للمسيحيين فى اللجنة العربية العليا أن جميع المسيحيين العرب سكان فلسطين على اختلاف طوائفهم على أتم الاتفاق مع إخوانهم العرب المسلمين الذين يؤلفون معهم كياناً قومياً واحداً فى جميع أمانيهم ومطالبهم الوطنية والاقتصادية والمدنية، وأنهم يؤيدون جميع البيانات والتظلمات التى تقدمت من أعضاء اللجنة العربية العليا أمام اللجنة الملكية الموقرة فيما يتعلق بسياسة إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وعدم تأسيس حكومة ذاتية فى هذه البلاد تستمد سلطتها من مشيئة و إرادة الشعب.

---

* محمد توفيق جانا . الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين . دمشق ١٩٣٧ ص ٣٢٥

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين. بغداد بيروت ١٩٦٨ —

٢٦١

مذكرة المحامين العرب المقدمة إلى اللجنة الملكية*

١٩٣٧

تقدم إليكم إخواننا العرب فى شهاداتهم وبياناتهم شفويا وكتابة بما يتعلق بأسباب الاضطرابات وتذمر العرب من تطبيق « صك الانتداب» إلى غير ذلك من الأمور والوقائع التى تحقق فيها من نواح عدة . ولكننا نحن المحامين العرب الموقعين أدناه نتقدم إليكم ببعض ما يتعلق بالمحاكم والقوانين والمحاماة والمحامين بقدر ما يمس ذلك مصالح العرب وكيانهم فى فلسطين وكان داعيا لتذمرهم من هذه النواحى وسببا من أسباب الإضراب والاضطرابات . فنبدأ بالبحث أولا عن المحاكم والطريقة التى أتبعت فى تشكيلها فنقول :

١ - إن الطريقة التى اتبعتها الحكومة الحاضرة فى تشكيل المحاكم وإدارتها فى فلسطين منذ الاحتلال إلى اليوم هى طريقة تؤدى إلى سلب صلاحيات العرب وحقوقهم فى المحاكم تدريجيا بخلاف ما كانت عليه الحالة زمن الحكومة العثمانية وما كانت عليه أيضا زمن الإنجليز فيما مضى مما استدعى تذمر العرب وتخوفهم على كيانهم من هذه الناحية أيضا .

---

* محمد توفيق جانا . الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين . دمشق ١٩٣٧ ص ٣٤٦ - ٣٥٣

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد . بيروت ١٩٦٨-

وبهذه المناسبة فإننا نسرد إليكم بعض الأمثلة على ذلك: منها أنه كان من العرب —فى زمن الحكومة العثمانية—رؤساء محاكم نظامية بما فيها المركزية والاستئناف ولكن فى زمن الإنجليز سلبت منهم هذه الصلاحيات وحصرت فى القضاء الإنجليزى فقط.

ومن ثم وإن كان فى الواقع أن الحكومة فى زمن الإنجليز كانت فيما عدا ذلك خولت القضاة والموظفين العرب فى دوائر العدلية بعض صلاحيات وحقوق إلا أنها ما فتئت بعد ذلك أن صارت تعمل على تغيير سياستها هذه والاتجاه إلى طريقة نزع هذه الصلاحيات والحقوق من العرب وإعطائها لغيرهم.

ولأجل فهم مبلغ تأثير هذه التغييرات يكفى الرجوع إلى قوانين المحاكم لسنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٤، وإلى قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ ترون فى قوانين المحاكم لسنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٤ أن محاكم الجنايات كانت تشكل من أربعة قضاة أى قاضى القضاة ورئيس المحكمة المركزية، القاضيين البريطانيين وقاضيين آخرين من قضاتها، وبعبارة أخرى من قاضيين وطنيين. ولكنها بعد ذلك وضعت قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ الذى نصت المادة الرابعة منه على تأليف محكمة الجنايات من قاضى القضاة أو القاضى الأول أو قاض بريطانى ومن قاض فلسطينى واحد.

وهكذا أنقصت الحكومة فى تشكيل محكمة الجنايات من القضاة الوطنيين بأن جعلت فى تشكيل محكمة الجنايات قاضيا فلسطينيا واحدا بدلا من اثنين كما كان فى السابق.

واشترطت — فى الوقت نفسه — فى تشكيل جميع المحاكم العليا والاستئنافية العليا والجنايات أن يكون رئيسها بريطانيا فى جميع الحالات ولم يعط للعرب صلاحية ترأس جلسات المحاكم كما كان لهم مثل هذه الصلاحية فى الحكومة العثمانية وفى بعض الحالات الجزئية المحدودة، كما كان فى السابق فى زمن الإنجليز (أنظر المادة ٥ فقرة ١ المعدلة من قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ وقوانين المحاكم لسنة ١٩٢٤).

وعدا هذا كانت محكمة الاستئناف العليا تؤلف من ثلاثة قضاة على الأقل يكون

اثنان منهم قاضيين وطنيين . هذا إذا كانت القضية تتعلق بالأجانب كما نصت المادة ٧ من قانون المحاكم لسنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٤ . إلا أنه وضعت بعد ذلك المادة ٢ من قانون المحاكم لسنة ١٩٣٥ وجعل بموجبها تشكيل هذه المحكمة فى القضايا المدنية من قاضيين أحدهما بريطانى ، وفى القضايا المدنية من قاضيين أحدهما بريطانى وفى القضايا الجزائية من ثلاثة قضاة أثنان منهم بريطانيان والثالث فقط فلسطينى .

وأما المحكمة المركزية فقد كانت تؤلف من القضايا الحقوقية بشكل غير مفيد للقضاة الوطنيين من حيث صلاحية النظر فى أية قضية حقوقية مهما بلغت قيمتها ، ولكن المادة ٥ البند أ لقانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ غيرت هذه الصلاحية وحصرتها فى القضايا التى لاتتجاوز قيمتها الـ ٥٠٠ جنيه .

وقد كانت المحاكم المركزية تؤلف عند النظر فى قضايا محاكم الصلح بشكل استئنافى من ثلاثة قضاة ، اثنان منهم وطنيان فصارت تؤلف من قاضيين اثنين فقط أحدهما بريطانى

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحكومة أوجدت وظائف لحكام صلح بريطانيين لم تكن موجودة قبلا ، فعينت عددا كبيرا منهم لهذه الوظائف وفضلتهم على الوطنيين لصلاحيات واسعة ورواتب باهظة .

وهذه بعض الأمثلة التى تدلكم على مبلغ رجوع الحكومة إلى الوراء بالموظفين العرب بدلا من التقدم بهم إلى الأمام كدولة منتدبة من واجبها الأخذ بهم إلى الحكم الذاتى لا الإقلال من صلاحيتهم وحقوقهم كما فعلت هذه الحكومة بالقضاة والموظفين العرب على ما ذكر وإحلال غيرهم فيها . ولم تكتف بهذا بل عملت أيضا على إهمال اللغة العربية فى المحاكم ودوائر العدلية خلافا لما كانت عليه الحال فى زمن الحكومة العثمانية وفى زمن الإنجليز فى السابق وقامت تستبدلها باللغة الإنجليزية الأمر الذى يؤثر

على مصالح العرب من نواح كثيرة ، منها إخراج الموظفين العرب الموجودين فى العدلية الذين يجهلون اللغة الانجليزية ، وبالتالى الاستغناء عن خدماتهم وإضاعة مستقبلهم والحيلولة دون توظيف أى عربى لا يعرف اللغة الانجليزية ، هذا عدا ما يلحق العرب بوجه عام من الحيف من إهمال اللغة العربية وإحلال لغة غيرها فى دوائر العدلية بسبب الصعوبات التى يلقونها وضياع الحقوق التى يتعرضون إليها . هذا قليل من كثير فيما يتعلق بالمحاكم .

وأما ما يتعلق بالقوانين فقد أصبح من المعلوم والظاهر عيانا بأن الحكومة أدخلت على البلاد قوانين منها مالا يتفق وأخلاق وعادات العرب . من القوانين الإنجليزية وقوانين المستعمرات ، ومنها مايقصد منه مجرد الضغط على العرب كقانون منع الجرائم وقوانين العقوبات المشتركة وما ماثلها ، ومنها ما يرمى إلى سلب حقوق العرب والإجحاف بمصالحهم كقانون نزع الملكية الذى لم يحدد – المشروع العمومى – وتقييده بشكل يمنع استعماله لأمور لاتتفق ومبادئ قوانين نزع الملكية فى العالم ، ويكفى للدلالة على ذلك الإشارة إلى أنه نزع ملكية أرض عربية بالقوة على جبل الزيتون وأعطيت لليهود فشيدوا عليها الجامعة العبرية وكذلك نزعت أرض عربية أخرى الكائنة فى محلة البقعة بالقدس وملكت لشركة تجارية يهودية محضة وهى شركة شل .

زد على ذلك أن الحكومة جعلت قوانين منع الجرائم والعقوبات المشتركة من صلاحية الحكام الإداريين الذين ليس لهم مؤهلات قضائية وجعلت أحكامهم فيها مجردة عن حق الاستئناف إلى المحاكم النظامية .

وهنا لابد لنا من أن نسرد عليكم حادثة تدلكم وقائعها على مبلغ تأثير اليهود على الحكومة ومحاباتها لهم والاستهتار بشأن العرب وتلك هى :

أغفل بعض اليهود بعض السذج من الفلاحين فى قرية جبعة من قضاء الخليل

وتعاقدوا معهم على بيع ألوف الدونمات من الأراضى واشترطوا عليهم غرامة ثلاثين ألف جنيه فلسطينى عند النكول عن البيع . وكان جميع ما دفعه اليهود إلى الفلاحين مقابل هذه الغرامة الضخمة (كسلفة) مبلغ عشرة جنيهات فلسطينية فقط . ولما اطلعت الحكومة على هذه المسألة ومسائل أخرى من هذا القبيل مما اتبعه اليهود من الوسائل للحصول على أراضى الفلاحين العرب ، وبالنظر لأن المحاكم مقيدة بمقدار الغرامة المعينة فى العقود بحالة ذكر مبلغ معين بحسب نص المادة ١١١ من قانون أصول المحاكمات الحقوقية عملت على سن قانون يقصد فيه الوقاية من مثل هذا الغدر فأعلنت فى العدد ٤٩٧ من الوقائع الفلسطينية عن مشروع لقانون يدعى قانون العطل والضرر لسنة ١٩٣٥ ، وهو قانون يرمى إلى تخويل المحاكم الصلاحية فى الحكم بعطل وضرر حيثما تقضى العدالة ذلك فى أية قضية لسبب مخالفة عقد أو وكالة تتعلق ببيع أموال غير منقولة وتقضى بدفع مبلغ معين لدى مخالفة شروطها.

ولكن مشروع القانون هذا لم ينفذ ، ولا ريب أن ذلك كان بتدخل اليهود لأنه لا يوافق مصلحتهم من حيث هدفهم الذى يسعون إليه بشتى الطرق للاستيلاء على أراضى العرب .

وأما فيما يتعلق بالمحاماه والمحامين فقد اتبعت الحكومة طرقاً أدت إلى اكتساح اليهود هذا النوع من المهن وذلك بأن عهدت الانتساب إلى هذه المهنة عن طريق قبول المحامين الأجانب الذين أكثرهم من اليهود . حتى أصبح المحامون اليهود أكثر عددا من المحامين العرب خلافاً لما كانت عليه الحالة فى السابق . وقد فضلت فى الوقت نفسه كل محام ينتسب إلى « البار الإنجليزى» عن المحامين الوطنيين باللباس أو المعاملة والصلاحية . ولم توافق الحكومة على جعل نقابة للمحامين العرب فى فلسطين .

٢٦٢

بيان اللجنة العربية العليا
حول مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين *
٨ – ٧ – ١٩٣٧

بحثت اللجنة العربية العليا فيما نشر من تقرير اللجنة الملكية وسياسة الحكومة البريطانية المتضمنين تقسيم البلاد، وذلك بوضع الأماكن المقدسة تحت انتداب بريطانى دائم وإنشاء دولة يهودية فى أخصب قسم من البلاد وأهمها، بما فيها أقضية حيفا وعكا وصفد وطبريا وحشد العرب فيما تبقى من الأراضى الجبلية ومدينة يافا. ولما كانت هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين فحسب، بل العالمين العربى والإسلامى قاطبة، وكانت تسير فى الأزمات بإرشاد وتعضيد أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم وزعماء الأمم الإسلامية وهيئاتها: ولما كانت هذه السياسة تناقض مطاليب العرب وحقوقهم، فاللجنة ترى فى هذا الموقف العصيب الذى تواجهه البلاد أن تبادر حالا بالاتصال بهم، كما ترى من واجبها التشاور مع أصحاب الرأى من هيئات البلاد ورجالاتها فى السياسة التى يقتضى السير عليها.

واللجنة العربية العليا ترجو من الشعب العربى الكريم المؤمن بحقه الثابت على مطاليبه ألا يؤخذ بالإغراء وزخرف القول، وأن يظل محافظاً على عهده وميثاقه الوطنى وأن يحتفظ برباطة جأشه ورزانته وسكينته واثقاً كل الثقة من الفوز فى النهاية بحقه وغايته.

---

* فلسطين – يافا – ٩ / ٧ / ١٩٣٧ ص ١.

٢٦٣

برقية اللجنة العربية العليا إلى الملوك والأمراء العرب بمناسبة صدور بيان الحكومة البريطانية المتضمن تقسيم فلسطين *

١٩٣٧

صدر اليوم تقرير اللجنة الملكية وبيان الحكومة البريطانية المتضمنان تقسيم هذه البلاد العربية المقدسة ، وذلك باقتطاع أخصب وأهم أقسامها فى المناطق الساحلية مضافاً إليها القسم الشمالى من فلسطين المحتوى على أقضية عكا وحيفا وصفد وطبريا والمعدودة من أخصب وأهم أقسام فلسطين لإنشاء دولة يهودية فيها وبوضع ٣٠٠ ألف عربى تحت سيطرة الدولة اليهودية وبجعل بيت المقدس وفيها المسجد الأقصى وسائر الأماكن المقدسة وبيت لحم والناصرة تحت انتداب بريطانيا الدائم ، أما العرب فسيحشدون فيما تبقى من الأراضى الجبلية القاحل أكثرها ، وفى مدينة يافا ، وهكذا بتمزق هذه البلاد شر ممزق وتنقض العهود التى قطعتها الحكومة البريطانية لجلالتكم بإنصاف العرب فى هذه المرة .

فالشعب العربى فى فلسطين يرجو جلالتكم التعضيد والإرشاد فى هذا الموقف التاريخى العصيب ، ويناشدكم بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية أن تعملوا على إنقاذها من شرور الاستعمار والتهويد والتمزيق .

---

* فلسطين – يافا – ٩ / ٧ / ١٩٣٧ ص ١

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

٢٦٤

بيان مجلس الحاخامات الأعلى *
لمنظمة اجودات اسرائيل العالمية عن سياسته
« حول فلسطين » *
١٩٣٧

١ ــ يعلن مجلس الحاخامات :

(ا) إن أرضنا المقدسة قد منحت لنا من قبل سيد العالم عن طريق ميثاق أبدى لكى نمارس فى هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة ،ولكى نحيا فى روح التوراة. وهكذا يرتبط الشعب اليهودى إلى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه .

(ب) ولما كنا قد طردنا من أرضنالما ارتكبناه من خطايا ، فإن الله قد وعدنا عن طريق أنبيائه المقدسين أنه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق المسيح . وإن الإيمان بهذا الوعد لهو أحد المبادىء الأساسية للعقيدة اليهودية ، وهو إيمان إجبارى مفروض على كل شخص يهودى .

(حـ) وهكذا فإن حق الأمة اليهودية فى أرضها المقدسة يمتد جذوره إلى توراتنا المقدسة ، وفى الضمانات التى أعطاها الأنبياء كرسل للرب .

(د) إن قيام دولة يهودية ممكن فى حالة واحدة وهى إذا ما اعترف بقانون للتوراة دستوراً أساسياً للدولة . وكان للتوراة السيادة فوق الإدارة (الحكومة) .

The Political World American Zionizm (by Samuel Halprin, P. 321). *

(هـ) إن الدولة اليهودية إذا لم تكن قائمة على أساس التوراة فإنها ستعنى إنكاراً للتاريخ اليهودى وإنكاراً للجهود الحقة للقومية اليهودية، وسوف تحطم أساس الحياة القومية .

٢ - إن مجلس الحاخامات يعلن بروح التوراة أن المفاوضات والقرارات التى تتخذ بخصوص مستقبل أرض إسرائيل ، وهى إرث الشعب الإسرائيلى كله ، لا يمكن اعتبارها شرعية ما لم يكن الممثلون الذين يقومون بهذه المفاوضات مفوضين من قبل اليهود الأرثوذكس .

إن أية مفاوضات تتم دون اشتراك ممثلين لليهود الأرثوذكس يعتبر تحدياً للعدالة وللأخلاق .

٢٦٥

تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

٧ يوليو سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الأعضاء التالية أسماؤهم :

جناب النبيل الأول بيل .

جناب النبيل السر هوراس رامبولد (نائب الرئيس) .

السر لورى هاموند .

السر موريس كارتر .

السر هارولد موريس .

الأستاذ راجينالد كوبلاند .

وقد قام بمهام السكرتارية المستر ج . م . مارتن .

وقد عينت اللجنة فى شهر آب سنة ١٩٣٦ وأنيطت بها الصلاحيات التالية :

التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التى نشبت فى فلسطين فى أواسط شهر نيسان ، والتحقيق فى كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود ، والتثبت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أية ظلامات مشروعة ناجمة عن الطريقة التى اتبعت فيما مضى أو التى تتبع الآن فى تنفيذ الانتداب والقيام لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من هذه الظلامات إلى أساس صحيح يرفع التواصى لإزالة تلك الظلامات ومنع تكرارها .

وفيما يلى خلاصة تقرير اللجنة :

الباب الأول

المشكلة

الفصل الأول – الاستناد التاريخي :

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم فى فلسطين وعن الفتح والاحتلال العربى وتشتت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ، ونحو الصهيونية ومعناها .

الفصل الثانى – الحرب والانتداب :

إن الحكومة البريطانية رغبة منها فى نيل معاضدة العرب فى الحرب الكبرى قطعت لشريف مكة فى سنة ١٩١٥ وعدا مآله أنه إذا قيض للحلفاء الغلبة والانتصار فإن القسم الأكبر من الولايات العربية التى كانت حينئذ مشمولة فى الإمبراطورية العثمانية سيصبح مستقلا ، ففهم العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلة فى نطاق هذا الاستقلال .

وكى تتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور فى سنة ١٩١٧ ، ففهم اليهود من هذا التصريح أنه إذا قيض النجاح لتجربة إنشاء الوطن القومى اليهودى وأمّ فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن القومى مع مرور الزمن وينقلب إلى دولة يهودية .

وعند ما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة إليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور .

وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم والولايات المتحدة صك الانتداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول فى الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية فى الأهمية — وهى التزامات إيجابية فيما يتعلق بإنشاء الوطن القومى والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب .

الفصل الثالث — فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٦ :

وخلال الخمس السنوات الأولى من عهد الإدارة المدنية التى أسست فى سنة ١٩٢٠ شرع من الجهة الواحدة فى إعداد المصالح العامة التى تناول تأثيرها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الأخرى فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ، وقد نشبت اضطرابات فى سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ غير أنه فى سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائى كان قويا إلى درجة كبيرة ، مما أدى إلى إنقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام إنقاصًا كبيراً . . . أظهر فيما بعد أن هذه الآمال لم تكن مستندة إلى أساس ، ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الإجمال أصبحت أكثر رفاهية عن ذى قبل فإن الأسباب التى أدت إلى اضطرابات سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ وهى مطالبة العرب بالاستقلال القومى واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومى اليهودى لم يطرأ عليها أدنى تبدل أو تغيير ، والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء « العوامل الخارجية » وهى تهافت يهود أوروبا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب فى البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الأسباب هى بذاتها التى أدت إلى اضطرابات ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

١ — المصاعب التى تعرض لها اليهود فى ألمانيا وبولونيا ، والتى أسفرت عن زيادة

الهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبيرة .

٢ – توقع بلوغ سوريا ولبنان فى القريب العاجل نفس الاستقلال الذى نالته العراق والمملكة السعودية ، ولقد كانت مصر فى ذلك الحين على وشك الاستقلال أيضًا .

الفصل الرابع – اضطرابات سنة ١٩٣٦ :

لقد كانت هذه « الاضطرابات » (وقد تضمن التقرير وصفًا موجزاً لها) شبيهة بالاضطرابات الأربعة التى سبقتها وإن كانت أشد خطراً وأطول اجلا منها ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم ، بل تناول حكومة فلسطين أيضًا كما كانت الحالة فى اضطرابات سنة ١٩٣٣ – وقد كانت الظاهرة الجديدة التى بدرت فى هذه الاضطرابات الأخيرة الدور الذى لعبه ملوك العرب وأمراؤهم فى البلاد العربية المجاورة فى إنهاء الإضراب .

ولقد كانت « الأسباب الأساسية لاضطرابات » سنة ١٩٣٦ كما يلى :

١ – رغبة العرب فى نيل الاستقلال القومى .

٢ – كرههم لإنشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه .

وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا إلى الاضطرابات السابقة ،ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنفصم عراها . وهناك كثير من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات نذكر أهمها فيما يلى :

١ – انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .

٢ – ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣ .

٣ – الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .

٤ — عدم ثقة العرب فى إخلاص الحكومة البريطانية .

٥ — فزع العرب من استمرار شراء الأراضى من قبل اليهود .

٦ — عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المنتدبة .

الفصل الخامس — الحالة الحاضرة :

إن الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ، ولقد كان نمو سكانه مقرونًا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الأسس التى وضعت لها فى بادىء الأمر ، والحدث الرئيسى هو ما طرأ على المدن والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يسترعى الأنظار بين الصبغة الديمقراطية والعصرية الأوربية فى صميمها التى يصطبغ بها الوطن القومى وبين العالم العربى الذى يحيط به ، فالروح السائدة فى الوطن القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة ، وليس ثمة مجال للامتزاج أو الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية ، والوطن القومى لا يمكن أن يكون شبه قومى .

فشكل الحكم القائم فى مستعمرات التاج لا يلائم أناسًا ديموقراطيين ومثقفين ثقافة عالية كجماعة الوطن القومى وحكومة كهذه من شأنها أن تغذى روح عدم الشعور بالمسئولية غير المحمودة الأثر .

والوطن القومى يجنح إلى إسراع الخطا فى تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود فى الفرار من أوربا ، بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين فى المستقبل .

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة ، فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم استفادوا من بيوع الأراضى ومن استثمار الأثمان التى جنوها من بيعها استثماراً مربحًا . والفلاحون هم

أسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه سنة ١٩٢٠، ويرجع بعض الفضل فى هذا التقدم الذى ناله العرب إلى ما دخل فلسطين من رءوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو الوطن القومى — ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية التى لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التى جناها العرب من الهجرة اليهودية ستقل إذا استمرت شقة الخلاف السياسى بين العنصرين على الاتساع .

إن روح القومية عند العرب شديدة القوة كما هو الحال عند اليهود، وقد ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقفل باب الوطن القومى اليهودى ثابتاً لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠، والروح القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود يغذيها النظام التعليمى ونمو حركة الشبان . ولقد كان للمعاهدة الإنجليزية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخراً تأثيرهما فى إذكاء هذه الروح .
إن شقة الخلاف بين العنصرين هى فى حالتها الحاضرة واسعة وستستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالى معمولا به .

إن وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذى تحسد عليه، فهنالك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الإسلامى الأعلى من جهة والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودى من الجهة الأخرى، وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبيعى أكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين، والجهود الصادقة التى بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم تؤد إلى تحسين العلاقات بينهما، كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أثبتت حوادث السنة الماضية أن الاستمالة لا تجدى نفعاً .

إن الشهادات التي أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك أملا فى إمكان التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذى تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة فى الحال وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمائة ألف يهودى الموجودين فى البلاد على الوجه الذى تستصوبه . والجواب على ذلك أن الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد فى أية ناحية من أنحاء العالم فيما لو سلم الآن أمر الوطن القومى للحكم العربى .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى أن فى الإمكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقاً حازماً على أساس مطالب اليهود. وذلك بالا يوضع قيد جديد على الهجرة وألا يكون هناك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية فى فلسطين مع مرور الزمن . والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ، ثم إنه ليس من المحتمل أن يورط الرأى العام البريطانى أو الرأى العام لليهودية العالمية نفسه فى اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة .

الباب الثانى

تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب ، طارقة كل النواحى الواحدة بعد الأخرى سعياً وراء فسح المجال لتوطيد دعائم السلام فى المستقبل. وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا فى القسم الثانى من التقرير وشرحت المشاكل التى تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة ، كما شرحت ظلامات العرب واليهود تحت كل باب .

وفيما يلى المقررات الرئيسية التى توصلت إليها اللجنة :

الفصل السادس — الإدارة :

إن الموظفين الفلسطينيين الذين هم فى خدمة الحكومة يحسنون العمل فى الأوقات الاعتيادية ، أما فى أوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغى ألا يكون ثمة تردد فى الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب فى إخلاصهم أو عدم تحيزهم .

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملاك (الكادرو) هو أصغر من أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها . وعلى ذلك يترتب على الإدارة أن تستمر على الاستعانة بموظفى المستعمرات ، غير أن مدة الخدمة الاعتيادية فى فلسطين يجب ألا تقل عن سبع سنوات ، وينبغى صرف العناية الفائقة فى اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريباً تمهيديا .

إن اللجنة تعترف بالمشاق التى تعانيها الإدارة البريطانية التى كانت مسوقة منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير الهادىء، فهنالك مركزية زائدة عن الحد ،والصلة الموجودة بين الرئاسات العليا للدوائر وإدارة الألوية غير وافية بالمرام .

إن ظلامات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالمحاكم لا يمكن التوفيق بينها وهى تكشف القناع عن التنافر العنصرى الذى يتخلل فروع الإدارة بأجمعها . ومما يزيد فى صعوبة إيجاد نظام قضائى يتفق واحتياجات شعوب فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث ، وأيام عطلة أسبوعية ثلاثة ، وأعياد رسمية ثلاثة ، ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التى تخامر اليهود حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية ، فاللجنة تلفت النظر إلى الصعوبات التى تجابه دائرة النيابة فى بلاد تكثر فيها شهادات الزور ، ويتعذر فيها الحصول على البيانات فى كثير من الدعاوى . وهى ترى أن البغضاء المستحكمة بين العنصرين ، وعلى الأخص عند وقوع الأزمة قد أثبتت أن لها تأثيرها السيء فى أعمال تلك الدائرة ، واللجنة توصى بأن يكون محامى الحكومة الأول بريطانيا .

ومن الضرورى إنجاز تعبيد طرق يافا — حيفا بما أمكن من السرعة .

ولا بد من القيام بتحقيق آخر بواساطة أحد الخبراء للفصل فيما إذا كانت البلاد فى حاجة إلى مرفأ ثان عميق المياه . ويفضل بناء هذا المرفأ فيما لو تقرر بناؤه فى مكان متوسط بين يافا وتل أبيب بحيث يكون فى متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الإدارة لا تتدخل فيه الوكالة اليهودية غير أن الوكالة لا يصح أن تكون موضعاً للانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من صك الانتداب تخولها

حق إبداء المشورة والتعاون مع الحكومة فى كل أمر من الأمور التى تمس مصالح السكان اليهود تقريباً ، وهى تشكل حكومة موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المنتدبة والمركز الممتاز الذى تتمتع به يزيد فى حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسئولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الإضراب فى السنة الماضية وتحديد أجله ، ويجب أن يتحمل مفتى القدس بصفته رئيساً لهذه اللجنة قسطه الوافر من المسئولية ، ومن سوء الحظ أنه لم يكن فى الإمكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأى عمل لوضع انتخابات المجلس الإسلامى الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامى ، فالوظائف التى جمعها المفتى فى نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ، ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة وقد بحثت اللجنة فى اقتراح يرمى إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلى البلاد العربية المجاورة ومن ممثلى عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية ، فإذا ظل الانتداب الحالى قائماً فلا بد من البحث فى مشروع كهذا .

الفصل السابع — الأمن العام :

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦٥,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٣ إلى ما يتجاوز ٨٦٢,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، (وإلى ٢,٢٣٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ ، وهى السنة التى وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت أن الواجب الأولى وهو الواجب الذى يقضى بالمحافظة على الأمن العام لم يؤد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات

العسكرية فيجب ألا يكون ثمة تردد فى تطبيق الأحكام العرفية على البلاد بكاملها تحت إشراف» عسكرى غير مجزأ ، ومن مثل تلك الحالة ينبغى تجريد الأهالى من السلاح وإقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهرب والهجرة غير المشروعة وتسرب الأسلحة ، وإذا لم يعمد إلى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الإضافى كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية .

لقد كانت الاستخبارات خلال الإضراب غير مرضية ، إن أكثرية ضباط البوليس الفلسطينى فى دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الإخلاص لعملهم ، أما أفراد البوليس الذين ينتمون إلى الرتب الدنيا كغالبية أفراد البوليس فى الأقضية فهم ليسوا ممن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا نافعين فى أوقات السلم ، وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربى فى فلسطين إلى مثل ذلك التوتر العصبى الذى غرض له فى الصيف المنصرم .

ينبغى تعيين ضباط بريطانيين فى المناطق « المختلطة » .

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطى مركزى ومحلى ، ومن الأمور الأساسية أيضاً أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك أم عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطانى الخيالة .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الإعدام إلا فى ثلاثة أشخاص من القتلة بينما أحكام الإعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكماً . وفى سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التى تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصاً ولم يحكم بالإعدام على أحد . إن معاقبة المجرم بسرعة وإنزال العقاب الملائم به هو عامل أساسى فى حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشتركة فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩

وسنة ١٩٣٦ — ٦٠,٠٠٠ جنيه ، غير أنه لم يجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨,٠٠٠ جنيه ، وإذا كانت الغاية أن يكون للغرامات المشتركة أثر رادع فمن الواجب قصرها على المبلغ الذى يمكن جمعه وإقامة قوة من البوليس التأديبى فى القرية أو المدينة على نفقة أهلها إلى أن تدفع الغرامة .

إن العقوبات المنصوص عليها فى قانون المطبوعات والإجراءات التى اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية ، فمن الواجب سن قانون يقضى بإيداع تأمين (ديبوزيتو) نقدى يمكن مصادرته ، وبفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب أن ينص القانون أيضاً على مصادرة المطبعة .

وهناك ضرورة ماسة لإنشاء ثكنات للبوليس فى بعض المدن وإقامة بيوت لكل الأفراد المتزوجين منهم .

إن إيرادات فلسطين لا يمكن أن تفى بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الأمر أن تدفع حكومة جلالته فى المملكة المتحدة إعانات سخية لتلك الغاية ، أما الأثر الفورى لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقروناً ذلك برد فعل يتخطى أثره حدود فلسطين ويتجاوزها إلى أبعد منها بكثير .

الفصل الثامن — الشئون المالية :

لم تكن الخزينة حتى السنين الأخيرة تبيح القيام بإصلاح واسع النطاق فى الشئون والخدمات الاجتماعية ، فإن تراكم وفر كبير فى الخزينة أمر انفردت به السنون الأربع الأخيرة التى بدأت بسنة ١٩٣٢ ، ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة فى إجراء الإصلاحات المشار إليها . أما الاستنتاج بأن هذا الوفر الكبير ناشىء

عن تقتير لا موجب له فى الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق ،لأن الوفر بأجمعه مثقل بالرهون إلى درجة لا يبقى منه معها إلا ما يزيد قليلا على المقدار المعقول لسد الذمم الحالية .

وإذ توقف تدفق رءوس الأموال على فلسطين وهو الأمر الذى تمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة فليس هناك ما يستدعى أن يكون زوال هذه الخبرة الاستثنائية مؤدياً إلى وقوع البلاد فى الفاقة ، إن كان ذلك قديؤدى إلى خفض مستوى المعيشة إلى درجة ما ،ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على أساس جديد . غير أن إمكان خروج رءوس الأموال من فلسطين فى حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركوداً طويل الأمد هو أمر لا يمكن تجاهله بالكلية .

وبالنظر لعدم وجود إحصاءات وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التى تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ويقع جل أعبائها على عاتق العرب . والمأمول أن تتمكن دائرة الإحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق فى مسألة توزيع الضرائب وأن تفرض الضرائب الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التى ستقوم البلاد بحمله لا بالنسبة لما تحدثه الضرائب من التأثير فى أية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل فى حاجة البلاد إلى زيادة صادراتها وإيجاد أسواق لما تنتجه من الأثمار الحمضية الآخذة فى التزايد من سنة إلى أخرى ، وقد وجدت اللجنة بعد إمعان النظر فى الوسائل المختلفة التى يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز فى التفرقة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من صك الانتداب أن أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمن الحاضر . فإذا لم تعدل تلك المادة فإن فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التى تعيق التجارة الخارجية ،

ولذلك ينبغى فتح باب المفاوضات بدون إمهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعدل من القاعدة التى هى عليها الآن .

الفصل التاسع — الأراضى :

إن خلاصة من التشاريع المتعلقة بالأراضى التى سنت خلال الحكم المدنى تكفى لإظهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها فى هذا الباب . واللجنة تلفت النظر إلى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية صغار الملاك .

ومن الواجب تعديل دستور فلسطين وتعديل صك الانتداب أيضاً إذا لزم الأمر بصورة تفسح مجالا لسن قانون يخول المندوب السامى سلطة منع انتقال الأراضى إلى اليهود فى أية منطقة معينة ،وذلك كى يصبح فى قيد الإمكان تنفيذ التعهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم . وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيوع قطع الأراضى المنعزلة والصغيرة المساحة إلى اليهود . على أنها ترجح اللجوء إلى مشاريع أوسع مماسبق لإعادة تنظيم الملكية تحت إشراف الحكومة ،وهى تبحث الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه خاضعة لبعض القيود .

وينبغى تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للأراضى وقد أوصت اللجنة بلزوم الإسراع فى عمليات التسوية (التى تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة) وتحسين الأصول التى تسير عليها عمليات التسوية .

إن النظام الحالى لمحاكم الأراضى من شأنه أن يساعد على البطء فى سير الدعاوى ، وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمتين أو ثلاث محاكم أراض

مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد .

لقد استفاد المزارع القروى بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الإدارة البريطانية من الأعمال ومن وجود اليهود فى البلاد . إلا أنه ينبغى اتخاذ أقصى ما يمكن من الحيطة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب فى حالة وقوع بيوع أراض أخرى ، وعلى ذلك يجب ألا يسمح بانتقال الأراضى (إلى اليهود) إلا حينما يمكن استبدال الزراعة الكثيفة بالزراعة الواسعة ، وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لأية زيادة كبيرة تحدث فى عدد سكان القرى ، ولذلك يجب على الحكومة ألا تعمد فى الوقت الحاضر ولا بعد مضى عدد كبير من السنين إلى تسهيل حشد اليهود فى المناطق الجبلية بوجه عام .

إن عدم كفاية الأراضى يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الأراضى من قبل اليهود ، ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على قطعة زائدة من الأراضى الجيدة ، فكثير من الأراضى المغروسة الآن بأشجار البرتقال لم تكن عند ابتياعها الا كثبان رمال أو مستنقعات غير مزروعة. ومن الأمور اللازمة إصدار تشريع يقضى بإناطة المياه السطحية فى المندوب السامى . واللجنة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع فى الرى ، وهى تحبذ المشروع الموضوع لإعمار منطقة الحولة.

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بتحريج الأراضى على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الأمد لانشاء الغابات ، ولكن بالنظر لما استنتجته من قلة الأراضى الميسورة للسكان الزراعيين فى الجبال لا يسعها أن توصى ببرنامج ينطوى على إخراج المزارعين من الأراضى بمقياس واسع إلا إذا وفرت لهم أرض زراعية أخرى أو أوجدت لهم عمل مناسب على الأرض ، وعلى أنه إذا أخذت البلاد كمجموع فإن

قسماً كبيراً من أرضها يصلح للتحريج، وليس للزراعة، واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمى إلى تحريج سفوح التلال الكثيرة الانحدار منعاً لانهيار تربتها ومنع الرى فى الأراضى الصالحة للتحريج، وإنشاء غابات للقرى حيثما أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها .

الفصل العاشر — الهجرة :

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهى :

١ — القيود الشديدة التى فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة إلى بلادها .

٢ — استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاليد الحكم فى ألمانيا .

٣ — ازدياد الضغط الاقتصادى على اليهود فى بولونيا .

إن بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعماً بمقادير كبيرة من الأموال على اصطدام متواصل مع شعب متواطن فى البلاد يعتبر فقيراً بالنسبة إلى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة قد يؤدى مع الزمن إلى رد فعل خطير . وإن مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة إلى البلاد على أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأنه فى ذلك هو مبدأ غير ملائم فى الوقت الحاضر، وهو يضرب صفحاً عن بعض العوامل التى تنطوى عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة أن تتجاهله أو تهمله ، فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها فى هذا الشأن، وينبغى على حكومة صاحب الجلالة أن تضع « حداسياسياً أعلى » للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسى الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٢,٠٠٠ فى السنة للسنوات الخمس المقبلة .

الفصل الحادى عشر – شرق الأردن :

إن مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومى اليهودى لا تسرى على شرق الأردن ، واحتمال توسيع الوطن القومى عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة فى شرق الأردن منها فى فلسطين ، ولا يسع حكومة شرق الأردن إلا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية إزاء المقاومة الشعبية التى تجابه تلك الهجرة .

الفصل الثانى عشر – الصحة العامة :

لقد لخصت ظلامات اليهود فى هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح الصحية التى أنشأوها من أموالهم الخاصة ، فالمال الذى يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتماً من حساب مصلحة أخرى . وقد يغرب عن الذهن أحياناً أن فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومى من الوجهة الاقتصادية ، والمسألة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح فى دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان اختلافاً بيناً من حيث مستوى المعيشة .

الفصل الثالث عشر – الأشغال العامة والمصالح الأخرى :

إذا كان المفروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما ، فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الإمكان فى الخدمة المدنية عموماً بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودى قد جعلت هذا الأمر من الصعوبة بمكان .

وفى فلسطين حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقلب الأجور يستحيل جعل الاستخدام فى الأشغال العامة موقوفاً دائماً على أساس نسب ثابتة بين العنصرين ، واللجنة لم تتقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود فى دوائر الحكومة وفى الأشغال العامة والمصالح الأخرى ، وهى تشير إلى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتهما والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة . وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عالجت الحالة بسعة صدر ، وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوى على العطف قول لا يستند إلى أساس .

الفصل الرابع عشر — المسيحيون :

إن مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة لا تقل شأناً عن مصلحة اليهود أو المسلمين ، ومسيحيو العالم لا يسعهم أن يقفوا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بإنصاف ورفاهية إخوانهم فى الدين فى البلاد المقدسة .

١ — المذكرة المتضمنة ظلامات الطائفة العربية الأرثوذكسية وشكاياتهم من الموقف الذى وقفته الحكومة بترك الأمور تجرى فى مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درسها بالتفصيل ، غير أن اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة الحالية المعينة بمقتضى قانون البطريركية الأرثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الإصلاح الناجع فى مالية البطريركية وإلى البحث الذى جرى بين الحكومة والبطريركية والعلمانيين حول إعادة تنظيم الشئون الداخلية للبطريركية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مختلط ، وتلك المسائل لا تزال موضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين فى أيام الآحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت ، واللجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر

يلقى على كاهل الموظفين المسيحيين عبئاً زائداً من العمل ويضر بالنفوذ الروحى للكنيسة المسيحية .

أما فى المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات إخوانهم المسلمين .

الفصل الخامس عشر — قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية :

أما فيما يتعلق بظلامة أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب (الذين يقال إن عددهم يبلغ ٤٠،٠٠٠) ، بنية العودة إليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فاللجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمى صريح بنيته العودة إلى البلاد ، هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء. أما فيما يتعلق باليهود ، فالتشريع الحالى يفى بالالتزام الوارد فى صك الانتداب حول هذا الموضوع ، غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التى أتيحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية ، والسبب فى ذلك هو أن مصلحتهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودى نفسه .

أما الإخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية فى نظر الكثيرين منهم .

واللجنة لا تؤيد النقد الموجه إلى حصر حق التصويت فى الانتخابات البلدية فى الفلسطينى الجنسية . فمن المرغوب فيه جداً أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة فى فلسطين ، فلسطينيي الجنسية ، وتوفر هذا الشرط فى الناخبين هو حافز مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعى لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

الفصل السادس عشر – المعارف :

من دواعى الأسف ألا تكون الإدارة قد فعلت أكثر مما فعلته فى سبيل نشر المعارف ، فالتعليم يجب ألا ينظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط ،إذ أن ما ما يبذل لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح إلا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب فيترتب على الادارة أن تعتبر أن النصيب الذى يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثانى فى الأهمية ، بعد الاعتمادات المخصصة للأمن العام، ومع ذلك فإن الأمر الذى يفوق تأثيره السيء نقص المدارس العربية هو الطابع القومى المحض الذى تصطبغ به مدارس كل من الشعبين ، وليس فى وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الأمر على الإطلاق، قد يكون المثل الأعلى لنظام التعليم فى هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائى القومية للعنصرين معاً. غير أن ذلك متعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذى يخول كلا من الشعبين «حق صيانة مدارسه الخاصة لتعليم أبنائه بلغته الخاصة» . ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتماً فى توسيع شقة الخلاف بين العنصرين، وسيظل ذلك شأنه فى المستقبل . ويجب تشجيع التعليم المختلط حيثما أمكن ذلك ، أى فى المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلا. أما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الإعانة التى تمنح لمدارسهم، فاللجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الاعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً بها فى ظروف أخرى إلا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الآن، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . إن مدى ما حمل اليهود أنفسهم من الضرائب فى سبيل نشر التعليم هو صفة من أحسن الصفات التى يمتاز

بها الوطن القومى اليهودى * . ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الإنسان لنفسه حرية بكل تأييد .

ولكن هذا التأييد يجب ألا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الإعانة المفتوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب ، بل ويجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم .

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر ما يكون بروزا فى درجات التعليم العليا . فلليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس فى وسع الطبقة المثقفة من شبانهم أن يتموا تعليمهم إلا إذا حملوا أنفسهم عبء السفر إلى الخارج ، وإذا وضع المشروع الذى يرمى إلى تأسيس جامعة بريطانية فى الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الإمعان فى إمكان إنشاء تلك الجامعة فى جوار القدس أو حيفا .

الفصل السابع عشر — الحكم الذاتى :

إن نظام الحكم الذاتى الحالى الذى تمارسه (المجالس المحلية) فى مناطق القرى يشتمل على نقصين أولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التى لا موجب لها ، ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التى لا تزال موجودة فى مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لا تحبذ فى الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مقرونًا بطلب جدى . ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الذاتى فى القرى بفائدة فعالة إلا بعد أن تكون التدابير المتخذة للتعليم الأولى قد أثمرت ثمرها بفعل الزمن .

أما عيوب نظام البلديات الحالى فهى

١ — فقدان روح التشبث فى البلدان المتأخرة عن غيرها .

٢ — القيود الموضوعة على تشبثات البلديات المتقدمة على غيرها بموجب القانون الذى جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لإشراف الحكومة والإدارة المتمركزة ويرجع السبب عدم الاهتمام الذى يبديه سكان المدن فى أكثر المجالس البلدية إلى تحديد السلطات والمسئوليات .

إن لمدينة تل أبيب مشكلاتها الخاصة وهى مشكلات فذة ناشئة عما حصل فى سكانها من التزايد العجيب خلال السنوات الخمس الأخيرة ، فالأهداف التى وضعها سكان تل أبيب نصب أعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هى بحد ذاتها موضع التقدير ، وقد أظهر دافعو الضرائب استعداداً يحمدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بغية الوصول إلى تلك الأهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعيتها المالية تأثيراً خطيراً .

ومن الضرورى سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفاً جديداً وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها .

وفى هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائماً لكل صنف على حدته . فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالى هى غير وافية ومن الضرورى توسيعها .

ويجب استقدام شخص خبير فى مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد ، وتحسين واتساق العلاقات التى تربط بين الحكومة والبلديات سيما فى البلدان الكبيرة على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذى يحصل فى

الوقت الحاضر فى تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضرورى أن ينظر على الفور وبعين العطف فى حاجة مدينة تل أبيب إلى قرض كبير .

إن الصلة العادية التى تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هى فى فلسطين غير ممكنة التحقيق .

الفصل الثامن عشر — مؤسسات الحكم الذاتى :

إن الآمال التى كانت معقودة فى سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتى قد أصبحت أبعد منالا من ذى قبل — فالحائل الواقف فى سبيل تحقيقها وهو موقف العرب العدائى من الوطن القومى قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من أن تخف .

إن الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعى على أساس المساواة بين العرب واليهود، غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليًّا للمشكلة، إذ أن من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن أن تطبق تطبيقًا فعالا أو أن تدوم طويلا، وعلى كل فإن الزعماء العرب لن يقبلوا بها، واللجنة لا توصى بالقيام بأية محاولة لبعث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعى من جديد غير أنه لما كان من المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها فى سبر غور الرأى العام فيما يتعلق بسياستها، فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشارى عن طريق ضم أعضاء غير موظفين إليه، ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينتخبوا انتخابًا، ويكون فى وسع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها فى المجلس، ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم

إقرار ، أو رفض الميزانية أو التدابير التشريعية الأخرى ، غير أن العرب ليس من من المحتمل أن يقبلوا بهذا الاقتراح أيضًا .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم إن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأى شعب منظم مثقف من شعوب أوربا . غير أنه بالنظر لكون هذين الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فمنح الحكم الذاتى لكليهما معا أمر عملى . إن الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذاً تامًّا ولا إنهاء أجله بصورة مشرفة غير عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة إلا إذا كان فى الإمكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

الفصل التاسع عشر — الاستنتاجات والتواصى :

لقد أجملت اللجنة فى هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الوارد بيانها فى هذا الباب من التقرير ولخصت ظلامات العرب واليهود والتواصى التى تقدمت بها لإزالة الظلامات المشروعة منها — وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن التواصى التى تقدمت بها هى ليست تلك التواصى التى تقتضيها الصلاحيات التى أنيطت بها فهى لن « تزيل » الظلامات ولن « تمنع تكررها » غير أنها أفضل المسكنات التى تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذى تعانى فلسطين آلامه ، وهى لا تخرج عن كونها مسكنات ليس إلا ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء فهو متأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم فى الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفائه لا يأتى إلا عن طريق إجراء عملية جراحية .

الباب الثالث

إمكان الوصول إلى تسوية دائمة

الفصل العشرون — ضغط الظروف :

لقد أعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية فى هذا الفصل ، وذلك أن الحكومة البريطانية — مدفوعة بضغط الحرب العالمية — كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود .

إن تطبيق نظام الانتداب بوجه الإجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التى تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد يثبت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق ، بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية إلى فلسطين عموماً من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة أمل فى تحقيقه فى المستقبل .

غير أن الشعب البريطانى لا يستطيع التنصل من التزاماته بناء على هذا السبب وبغض النظر عن هذه الالتزامات ، فإن الأحوال القائمة فى فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المسئولة عن رفاهية البلاد .

وفيما يلى بيان للأحوال القائمة فى البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل ، بين شعبين مختلفى القومية يقيمان معاً ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة . وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فأمانيهما القومية لا يمكن التوفيق بينها ، إذ أن العرب يطمحون إلى إحياء عصر العرب الذهبى

واليهود يرغبون فى إظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الأعمال عند ما يعادون إلى البلاد التى ولدت فيها الأمة اليهودية وليس فى آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجهما معا فى خدمة دولة واحدة .

ولقد اخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ — وسيكون ذلك شأنها فى المستقبل أيضاً .

والأحوال السائدة فى فلسطين ولا سيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها فى تقوية الروح القومية لدى الشعبين ، وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما عظمت أمانيهما السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينهما بسبب ما يحيط المستقبل من الإبهام . فهناك سؤال مآله : « من الذى سيحكم فلسطين فى النهاية ؟ » وفى غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة ، فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللتان ستنالان سيادتهما القومية فى أقل من ثلاث سنوات وبنوالهما ذلك يزداد مطلب العرب الفلسطينيين فى نيل نصيبهم من الحرية التى تتمتع بها بلاد العرب الآسيوية بأسرها بشدة وقوة ، ومن الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذى يعانيه اليهود فى أوربا أو أن تخف المخاوف التى تساورهم ، كما أن أثر الاستنجاد بحسن نوايا الشعب البريطانى وعطفه على الإنسانية لن يفقد شيئاً من شدته ، ثم إن حكومة فلسطين ، التى هى الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ليس فى مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من أشكال الحكم الذاتى كما وقع فى البلاد الأخرى ، وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود . وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن إزالة الظلامات المتضاربة التى يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسئولية اللذان هما تحت حكمها .

وفى مثل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام فى فلسطين تحت ظل

الانتداب إلا باللجوء إلى القمع لأن القمع ، يستلزم إقامة مصالح للمحافظة على الأمن تستنفد من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع فى الخدمات ، التى ترمى إلى تأمين « رفاهية السكان وتقدمهم » ، بل قد يؤدى إلى إنقاص تلك الخدمات وتخفيضها. أما الموانع الأدبية التى تلازم القمع فلا تحتاج إلى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له من رد فعل غير مرغوب فيه على الرأى العام خارج فلسطين ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القمع لن يحل المشكلة ، بل يؤدى إلى تفاقم الشحناء ولن يساعد على إنشاء دولة واحدة فى فلسطين تحكم ذاتها بذاتها. وليس من السهل السير فى طريق القمع المظلمة إذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار فى آخر تلك الطريق .

إن الشعب البريطانى لن يحيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب إذا كان الشرف يقضى عليه بذلك ، غير أن له ما يبرره إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ، ثم إن بريطانيا لا تود أن تجحد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات ، ومما يزيد فى ألم هذا التضارب وقعا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدته لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها ، فارتقاء الحكم الذاتى فى العالم العربى من الجهة الواحدة يتفق والمبادىء البريطانية . والرأى العام البريطانى يعطف كل العطف على ما يمنى به العرب أنفسهم لإحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية فى العالم العربى. ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام فى الشرق الأوسط ، وفى استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير منفصمة العرى مع العرب . ومن الجهة الأخرى فإن صداقة بريطانيا للشعب اليهودى هى صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الإبقاء على ثقة الشعب اليهودى بالقدر الممكن .

إن دوام النظام الحالى سيؤدى تدريجياً إلى إقصاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه ، وإذا سئل من الشعبين سيحكم فلسطين فى النهاية ؟ . فجواب هذا السؤال يجب أن يكون ؛ «لا هذا ولا ذاك» ، فليس ثمة سياسى منصف يسعه أن يفكر فى تسليم الأربعمائة ألف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربى ؛ أو فى تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودى فيما لو أصبح اليهود الأغلبية فى البلاد .

غير أنه وإن كان ليس فى مكنة أى هذين العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بإنصاف ، فقد يكون فى إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم فى قسم منها :

ولا ريب فى أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة إلا أنه يغلب على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت فى السابق باعتبار أنها غير عملية ، فالتقسيم تلازمه – بدون شك – مصاعب جسيمة غير أنه إذا درست هذه المصاعب درساً دقيقاً فلن تبدو بأنها مما يتعذر التغلب عليها شأن المصاعب التى ينطوى عليها بقاء الانتداب أو أى تدبير آخر ، فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام فى النهاية ، الأمر الذى لا يتيحه أى مشروع آخر .

الفصل الحادى والعشرون – نظام المقاطعات :

فى الإمكان تجزىء فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولا من التقسيم ، وذلك بتقسيمها على النحو المتبع فى الحكومات التى تسير على نظام الاتحاد إلى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل المماثلة للهجرة وبيوع

الأراضى والخدمات الاجتماعية ، وفى هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة فى مقام الحكومة المركزية أو حكومة الاتحاد ، وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك وما شاكل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة ، لأنه يحل بحسب الظاهر المشكلات الكبرى الثلاث ، وهى مشكلة الأراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتى ، غير أن مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية : ففى الدرجة الأولى إن سير أنظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح أو تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات ، أما فى فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود إلى الحكومة المركزية كهيئة أجنبية دخيلة . وفى الدرجة الثانية ، إن العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد تؤدى إلى بعث التنافر القائم حاليًا بين العرب واليهود من جديد وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفر الذى قد يحصل فى إيرادات الحكومة المركزية أو بتعيين المبلغ الذى يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفعه لسد ما قد يقع فى ميزانية الحكومة المركزية من العجز ، ثم إن فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه فى المقاطعة اليهودية دون قيد أو شرط قد يؤدى إلى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفى الدرجة الثالثة ، إن واجب المحافظة على القانون والنظام ، ذلك الواجب الكبير النفقات سيبقى موكولا إلى الحكومة المركزية . وفى الدرجة الرابعة ، فإن نظام المقاطعات لا بد له كمشروع التقسيم من أن يسفر عن بقاء أقلية من كل عنصر فى المنطقة التى سيهيمن عليها العنصر الآخر . وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء إلى تدابير جريئة لا يصح التفكير فيها إذا كان ثمة أمل فى توطيد دعائم السلم النهائى فى البلاد .

ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الأمل ، بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك . ويمكن أن يقال بالدرجة الأخيرة ، إن نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتى

القومى، فلن يشعر العرب ولا اليهود بأن أمانيهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتى فى المقاطعات.

وبالايجاز فإن نظام المقاطعات تلازمه جل المصاعب التى تعترض مشروع التقسيم– إن لم يكن كلها –دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة فى التقسيم ألا وهى احتمال الوصول إلى سلم نهائى .

الفصل الثانى والعشرون : مشروع التقسيم

بالرغم من أنه لا ينتظر من اللجنة أن تعمد إلى القيام بالتحقيق الإضافى المطول الذى يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم بإسهاب، إلا أنه من العبث أن تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه فى قالب جوهرى محسوس، إذ من الواجب كما يظهر جلياً أن يقام الدليل على أن فى الإمكان وضع خطة تفى بأهم ما تتطلبه الحال .

١ ــ نظام المعاهدات :

ينبغى إنهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين وأن يستبدل به نظام معاهدات يتفق مع السابقة التى درج عليها فى معاهدتى العراق وسوريا .

ويجب وضع انتداب جديد للأماكن المقدسة، يكفل تحقيق الغايات المحددة فى الفقرة ٢ أدناه :

وينبغى أن تعمد الدولة المنتدبة إلى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن، وممثلى عرب فلسطين من جهة، ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الأخرى، لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفى هاتين المعاهدتين يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذواتى

سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال ـ إحداهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذى يقع إلى الجانبين الشرقى والجنوبى من الحد الذى اقترحناه فى الفقرة ٣ أدناه ، والأخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذى يقع إلى الجانبين الشمالى والغربى من الحد المذكور .

وتتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطلب الذى قد تتقدم به أى الحكومتين العربية أو اليهودية للانضمام إلى عصبة الأمم .

وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات فى كل من الدولتين ونصوصاً تتعلق بما سيشار إليه فى الفقرات التالية من الشئون المالية وغيرها ، وتلحق بهما قوانين عسكرية تتعلق بإقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على الموانىء والطرق والسكة الحديدية واستعمالها وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

٢ ـ الأماكن المقدسة :

إن تقسيم فلسطين لا بد له أن يكون خاضعاً للشرط الأساسى التالى وهو : المحافظة على قدسية القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليهما بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم .

تلك « أمانة مقدسة فى عنق المدنية » بأوسع ما فى الانتداب من معنى ، وهى ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب ، بل أمانة الجماهير الوفيرة فى البلاد الأخرى التى تنظر إلى أحد هذين المكانين أو كليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغى وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة ، وتخطيط حد لمنطقة خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد

حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم ، وأن ييسر لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بوساطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية إلى جنوبي السكة الحديد شاملا مدينتى اللد والرملة ومنتهيا فى يافا .

إن حماية الأماكن المقدسة هى أمانة دائمة فذة فى نوعها وغايتها ، وهى غير واردة فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ، واجتنابا لسوء الفهم يمكن القول بصراحة إن هذه الأمانة لن ينتهى أجلها إلا متى رغبت عصبة الأمم والولايات المتحدة فى ذلك وأنه فى الوقت الذى يكون فيه من واجب القيم على تلك الأمانة العمل على رفاه وترقية السكان المحليين المختصين ، فليس فى النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبًا يحكم نفسه بنفسه حكمًا ذاتيًا تامًا .

ويجب إبقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التى تملكها الجماعات المختلفة فى الأماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الأماكن (كما تنص المادة ١٣ من صك الانتداب الحالى) وبمسألة المرور فى منطقة الانتداب وعدم التمييز فى المسائل المالية والاقتصادية وغيرها وفقًا لمبادىء نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور ، ولن يكون ثمة مجال للبحث فى حفظ التوازن بين ادعاءات العرب إزاء اليهود أو بالعكس لأن كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة . وتكون « اللغة الرسمية » الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ، ويكون المبدأ الأساسى الذى تسير عليه الإدارة إقامة حكم تقويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية .

ومما يتفق وعواطف المسيحيين فى العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضًا للناصرة وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فينبغى أن يعهد للدولة المنتدبة بإدارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قدسية مياه وشواطىء بحيرة طبرية .

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضًا عبء المحافظة على الأوقاف

الدينية وعلى الأبنية والمقامات والأماكن الواقعة فى أراضى كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود . وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة ينبغى أن تمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الايرادات سواء عن طريق فرض رسوم جمركية أو ضرائب مباشرة أخرى سيما على سكان المدن الكبرى الكثيرى العدد والمطردى النمو المعهودة إدارتهم إليها غير أن هذه الإيرادات قد لا تفى لسد نفقات الإدارة العادية، وفى مثل هذه الحالة ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعداً لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز .

٣ ـ الحدود :

إن المبدأ الطبيعى الذى ينبغى أن يتبع فى تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التى اشترى اليهود الأراضى فيها واستوطنوها عن المناطق التى كل سكانها أو معظمهم من العرب . وهذا المبدأ يشكل أساساً عادلا وعملياً للتقسيم على شرط أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك :

١ ـ بأن يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار .

٢ ـ وأن تعطى الدولة العربية تعويضاً معقولا لقاء ما تفقده من الأراضى والإيرادات .

إن كل اقتراح للتقسيم لن يجدى نفعاً إذا لم يتضمن إشارة ولو تقريبية إلى كيفية حل المسألة الحيوية التى تلازم الموضوع كله، وهى مسألة الحدود . وكحل للمشكلة نقترح فيما يلى خطاً تقريبياً للحدود باعتبار أنه اقتراح عملى وعادل معا، على أنه ينبغى على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية .

يبدأ الحد من رأس الناقورة، ويسير محاذياً الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبرية ، ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الأردن بالبحيرة ويسير محاذياً مجرى النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال ثم يخترق سهل بيسان ، ويسير محاذياً الحافة الجنوبية لوادى (جزرائيل) ، ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل فى جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلى على هذه الصورة يسير جنوباً محاذياً الحد الشرقى لذلك السهل ، ثم ينحرف غرباً مجتنباً طولكرم إلى أن يتصل بممر (القدس — يافا) على مقربة من اللد . وفى جنوب الممر يستمر سيره محاذياً حد السهل الساحلى إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلومترات جنوبى رحوبوت ومن ثم ينحرف إلى الغرب حتى البحر .

وفيما يلى بعض الملاحظات والتواصى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها :

١ — لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأجمعهم وكافة الأراضى التى يملكونها عن اليهود بأجمعهم وكافة الأراضى التى يملكونها .

٢ — لقد ابتاع اليهود قطعاً وافرة من الأراضى فى سهل غزة وبالغرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بابتياع قطع أخرى فى تلك المنطقة والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الأراضى لتوسيع الوطن القومى اليهودى من الجهة الجنوبية، ومن الجهة الأخرى ستكون الأراضى اليهودية فى الجليل وبالأخص أراضى الحولة (التى تهيىء فرصة حرية بالذكر للاعمار والاستعمار) داخلة ضمن المنطقة اليهودية .

٣ — إن الحدود المقترحة تستلزم إدخال أراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد

وسهل عكا فى المنطقة اليهودية . وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريبًا إن لم يكن اتصال وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدينتى صفد وطبرية (المقدستين) ، ثم إن يهود الجليل كانوا فضلا عن ذلك يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الأخيرة. وقد أظهر فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التى حصلت فى البلاد أنهم أقل انقياداً للتحريض السياسى من فلاحى منطقتى السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث فى مدن طبرية وصفد وحيفا وعكا (المختلطة السكان) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات» فى العام المنصرم، ولذلك فمن أكبر العوامل التى تضمن نجاح مشروع التقسيم فى مراحله الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التى ستتضمنها المعاهدات بشأن حماية الأقليات أن توضع هذه المدن الأربع مدة من الزمن تحت إدارة الدولة المنتدبة.

٤ — إن مدينة يافا هى فى جوهرها مدينة عربية ، ويجب أن تكون جزءاً من الدولة العربية. أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لأن حق المرور من ممر يافا القدس سيكون مباحًا للجميع . على أن هذا الممر يجب أن يكون له منفذه الخاص إلى البحر ، ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الأرض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة فى كل من الجانبين الشمالى والجنوبى للمدينة .

٥ — بالرغم من أنه سيكون فى إمكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط فى كل من يافا وغزة، فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التى تملك المرفأ العميق الوحيد فى البلاد فى متناول الدول العربية أيضًا من أجل الغايات التجارية ، ولذلك يجب أن تشتمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل

البضائع (فى الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا .

وعلى هذه الصورة أيضًا يجب أن تشتمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (فى الاستيداع) فى السكة الحديد ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسرى هذا المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية . . . فقد يظهر مع مرور الزمن أن استعمال ذلك المنفذ إلى الشرق يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ينبغى أن تترك منطقة خاصة فى الجهة الشمالية الشرقية من شاطىء خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة ، وأن تتضمن المعاهدة العربية نصًا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .

ويجب أن تنص المعاهدتان أيضًا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

٤ ــ الاعانة المالية بين الدولتين :

إن مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لخزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك مما مكن الحكومة أن تنشيء مصالح عامة للعرب تفوق فى مستواها ما كان فى إمكانها أن تنشئه فى غير هذه الحالة ، وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم أن المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الأخرى :

١ ــ يكتسب اليهود حق سيادة جديدة فى المنطقة اليهودية .

٢ ــ تكون تلك المنطقة حسب الحدود التى ذكرناها أكبر مساحة من المنطقة

الحالية التى تضم أراضى اليهود ومستعمراتهم .

٣ – يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة. ولذلك يقترح أن تدفع الدولة اليهودية إعانة مالية للدولة العربية عند ما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ، ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عند ما تم فصل السند عن بومباى وفصل بورما عن إمبراطورية الهند، فجرياً على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك .

ويترتب على اللجنة المالية أن تنظر أيضًا فى كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التى تبلغ الآن نحو أربعة ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين العربية واليهودية وفى المسائل المالية الأخرى وأن تعطى قرارها بشأنها وينبغى عليها أيضًا أن تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات فى حالة وقوع التقسيم .

٥ – إعانة الحكومة البريطانية :

إن الاعانة المالية التى ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاتزان المالى فى فلسطين . غير أن المشروع يشتمل على إدخال شرقى الأردن فى الدولة العربية . وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محددة جداً وإيراداتها لم تكن كافية لسد مصاريف الإدارة، فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تتلقى إعانات مالية من الحكومة البريطانية . وقد بلغ مجموع هذه الإعانات ١٢٥,٣٠٠ جنيه، أى بمعدل ٧,٨٠٠ جنيه، فى السنة . وقد منحت شرقى الأردن أيضًا بعض الإعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الأردن وأقرضت مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه لمساعدة منكوبى الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين .

ويجدر ألا يتم التنازل عن الانتداب على شرقى الأردن إلا بعد أن يضمن بقدر المستطاع عدم توفر مستوى الإدارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها. ومن الإنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تساهم فى هذا المضمار أيضًا لتسهيل الوصول إلى تسوية . إن دوام الانتداب الحالى لا بد له من أن يحمل الخزينة البريطانية عبئًا متكرراً مطرد التزايد، فإذا كان التقسيم سيئول إلى توطيد السلام، فالمبالغ المنفقة فى سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد أنفقت فى محلها .

وبقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد أن الأمة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هى ملزمة بدفعه الآن سنويًا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام فى فلسطين .

وفى حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب أن يطلب إلى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليونا جنيه .

٦ – التعريفة الجمركية والمرافئ :

بما أن كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما أمر تقرير التعريفة الجمركية فى بلادها. وينطبق هذا الأمر على الحكومة المنتدبة أيضًا مع مراعاة نصوص الانتداب .

ومن المحتمل أن تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية فى مسألة التعريفة الجمركية، ولذلك فمن أكبر العوامل التى تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين أن يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع وأن تدمج الحكومة المنتدبة إيراداتها الجمركية مع إيرادات

إحدى الدولتين أو كلتيهما معاً إذا كان ذلك ممكناً .

ويجب أن يكون من النقاط الأساسية فى نظام المعاهدات المقترح عقد اتفاق تجارى يرمى إلى تقرير تعريفة جمركية واحدة على أكبر عدد من أصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة .

٧ ــ الجنسية :

إن جميع الأشخاص القاطنين فى منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة فى خليج العقبة ما دامت هذه الأماكن تحت إدارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصاً يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه : وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التى يقطنون فى أراضيها .

٨ ــ الخدمة المدنية :

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية فى حالة وقوع التقسيم إلى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين فى إدارة الانتداب السابقة بينما يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضاً محسوساً ، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين ــ بما فى ذلك حقهم فى الحصول على التقاعد والمكافأة ــ يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقاً للمادة ٢٨ من الانتداب الحالى وهذه المسألة ينبغى معالجتها من قبل اللجنة المالية :

٩ ــ الامتيازات الصناعية :

إن الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغى فى حالة وقوع التقسيم أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوما بتنفيذها . ويجب أن تشتمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما أن محطة التوليد الكهربائية فى جسر المجامع يجب أن تضمن سلامتها على هذا المنوال .

١٠ ــ تبادل الأراضى والسكان :

إذا أريد أن يكون للتقسيم أثره الفعال فى الوصول إلى تسوية دائمة فيجب ألا يكون تطبيقه مقتصراً على رسم حدود وتأسيس دولتين ، ومن الواجب أن يشرع آجلا أو عاجلا فى تبادل الأراضى ، وأن يشرع أيضًا فى تبادل السكان بقدر المستطاع .

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب ممن يملكون أرضًا فى الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود ممن يملكون أرضًا فى الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الأشجار والمحصولات ، فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الأرض والأشجار والمحصولات بثمن تقرره الحكومة المنتدبة إذا لزم الأمر . وينبغى ضمانة قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية ، إذا استوجبت الضرورة ذلك . أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضى فهى أهم شأنًا من ذلك ، وبالنظر لعدم إجراء إحصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يتعذر تقدير عدد سكان المنطقة العربية واليهودية تقديراً يصح الركون إليه : على أن تقديراً تقريبيا أجرى لهذا الغرض بين أن المنطقة المخصصة

للدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التى ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٣٥٠٠٠ نسمة من العرب فى حين أن المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥٠ نسمة من اليهود تقريباً، غير أنه يوجد نحو ١٢٥٠٠٠ من اليهود فى القدس وحيفا مقابل ٨٥٫٠٠٠ من العرب . ومن الجلى أن وجود هذه الأقليات هو أعظم العقبات التى تقف فى سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذاً مقروناً بالسهولة والنجاح، فإذا أريد أن تكون هذه التسوية تسوية نهائية لا شائبة فيها وجب أن تجابه هذه المشكلة بجرأة وأن تعالج بحزم وهى تدعو إلى إبداء أقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوى الشأن .

وإننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والأتراك عقب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقاً يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسى ويقيمون فى تركيا إلى بلاد اليونان وينقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين فى بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جبراً وتحت إشراف عصبة الأمم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيراً إذ أن عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٫٣٠٠٫٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٫٠٠٠ نسمة تقريباً من الأتراك ، غير أن ما بذل من الحزم والنشاط فى تنفيذ هذه المهمة أدى إلى إتمام عملية الاستبدال بكاملها فى نحو ثمانية عشر شهراً من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التى أسفر عنها هذا الاستبدال مبررة للجرأة التى أبداها رجال السياسة من اليونان والأتراك .

ولقد كانت الأقليات من اليونان والأتراك قبل إجراء هذا الاستبدال مصدراً دائماً للتهييج والقلق ، أما الآن فقد أصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والأتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها أن سادت بين البلدين فيما مضى .

وقد حدث عندئذ أن كان فى شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن الحاجة ميسورة

لإسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا أو فى الإمكان تهيئتها لذلك الغرض عاجلا . أما فلسطين فليس فيها مثل تلك الأراضى فى الوقت الحاضر .

فهناك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لإسكان اليهود الذين يقيمون الآن فى المنطقة العربية أو من الممكن فسح هذا المجال لهم فى القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيراً . فبينما يمكن إسكان البعض من هؤلاء العرب فى الأراضى التى يخليها اليهود فلا مندوحة عن إيجاد أرض أوسع كثيراً لإسكانهم جميعا . والمعلومات الميسورة لدينا تحدو بنا إلى الأمل بأن القيام بمشاريع كبيرة للرى وخزن المياه وتعمير شرق الأردن وبئر السبع ووادى الأردن (الغور) قد يسفر عن إسكان عدد يفوق كثيراً عدد السكان الموجودين الآن فى هذه المناطق .

ولذلك ينبغى فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجرى فيها من مشاريع الرى والعمران بالسرعة الممكنة . فإذا ظهر بنتيجة هذا الفحص أن فى الامكان توفر مساحات واسعة من الأراضى لإسكان العرب المقيمين فى المنطقة اليهودية فعندئذ يبذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الأراضى والسكان . وبالنظر للتنافر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضييق مجال الاحتكاك بينهما فى المستقبل من الفائدة الجلية للطرفين يؤمل أن يبدى الزعماء العرب واليهود ما أبداه الأتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية وأن يتخذوا قراراً جريئاً كالقرار الذى اتخذه هؤلاء .

ثم إن نفقات القيام بمشروع الرى والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر أن تتحمله الدولة العربية ، وهنا أيضاً سيكون الشعب البريطانى مستعداً لمديد المعونة للوصول إلى تسوية فإذا كان فى الإمكان وضع اتفاق لنقل الأراضى والسكان نقلا

اختياريا أو غير اختيارى ، فينبغى أن يطلب إلى البرلمان الموافقة على منح إعانة لسد نفقات هذا المشروع .

وإذا تم الاتفاق على إنهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس التقسيم فلا بد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفى غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالى الدستور الذى تسير عليه إدارة فلسطين ، غير أن التواصى الواردة فى الباب الثانى من التقرير بشأن ما يجب عمله فى ظل الانتداب الحالى قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفيما يلى التواصى الموضوعة لدور الانتقال :

١ — الأراضى : يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضى من قبل اليهود فى المنطقة العربية (أى فى المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة العربية) ولمنع شراء الأراضى من قبل العرب فى المنطقة اليهودية (أى المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية) .

ويجب أن تتم تسوية ملكية الأراضى الساحلية الواقعة فى المنطقة اليهودية خلال سنتين .

٢ — المهاجرة : يجب أن تفرض على الهجرة اليهودية قيود إقليمية بدلا من العمل بالحد « السياسى الأعلى » وألا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية . وبما أن الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ليس من شأنها أن تؤثر فى المنطقة العربية ، وبما أن الدولة اليهودية ستصبح فى القريب العاجل مسئولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

٣ — التجارة : يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل إلى

تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أكثر عدلا من الأساس التى هى عليه الآن .

٤ ــ المجلس الاستشارى : يجب توسيع المجلس الاستشارى إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه ، أما إذا رفض أى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة .

٥ ــ الحكومة المحلية : يجب إصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأى رجل من أصحاب الخبرة .

٦ ــ المعارف : ينبغى بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية وإعطاء « المدارس المختلطة » الكائنة فى المنطقة التى ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة والنظر فى إمكان إنشاء جامعة بريطانية ، لأن هذه المعاهدة قد تلعب دوراً هاماً بعد التقسيم فى تقريب التوفيق النهائى بين العنصرين

الفصل الثالث والعشرون ــ الخاتمة :

بالنظر للموقف الذى وقفة ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ، ترى اللجنة أنه ليس من المحتمل أن يقبل أى فريق منهما لأول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبهما المتضاربة ، فالتقسيم معناه أن كلا من الفريقين لا يمكنه أن ينال كل ما يصبو إليه ، وهو يعنى أيضاً أن العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن يخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجلا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض إسرائيل التى سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية . غير أنه يلوح أن كلا من الفريقين سيدرك بعد إمعان النظر والتفكير . أن فوائد التقسيم تفوق مساوئه ، فإنه وإن لم

يحقق لكل فريق كل ما يتمناه فهو يسهل له نيل ما هو فى أشد الحاجة إليه ألا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التى يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلى :

١ ـ ينال العرب استقلالهم القومى ويصبح فى وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورقيهم ؛

٢ ـ يزول نهائياً ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم فى النهاية للحكم اليهودى .

٣ ـ ثم إن تقييد حدود الوطن القومى اليهودى تقييداً نهائيا ضمن حدود معينة ووضع انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوماً من الأيام تحت هيمنة اليهود .

٤ ـ ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التى يعتبرونها بلادهم تتلقى الدول العربية إعانة مالية من الدولة اليهودية ، وتنال أيضاً بسبب تأخر أحوال شرق الأردن منحة قدرها مليونا جنيه من الخزينة البريطانية ، وإذا تيسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضى والسكان تعطى الدولة منحة أخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الأراضى غير القابلة للزراعة إلى أراض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

أما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يأتى :

١ ـ إن التقسيم يؤمن إنشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه فى المستقبل للحكم العربى .

٢ — إن التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن وطنهم الخاص بأوسع معنى وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية ويصبح فى وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذى يعتقدون هم أنفسهم بإمكان استيعابه، وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى ألا وهو وجود أمة يهودية متمكنة فى فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصى الذى تمنحه سائر الأمم فى العالم لرعاياها وبذلك يتخلصون أخيراً من العيش « عيشة الأقلية » .

إن التقسيم يفسح مجال الأمل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش فى ظل السلام، الأمر الذى يتعذر توفره فى أى مشروع آخر، وهو بدون شك جدير بأن يضحى الفريقان بعض التضحية فى سبيل تحقيقه، إذا كان فى الإمكان أن يقضى على الخصومة التى بدأت مع الانتداب عن طريق إنهاء أجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب، بل إنهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متأصلة فى عروقهم . فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال إيجاد ملجأ فى فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين، فهل تكون الخسارة التى يتكبدها العرب من جراء التقسيم على فداحتها فوق ما يستطيع السخاء العربى أن يتحمله ؟ . إن أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسب حسابهم فى هذه المسألة وفى غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأناً من المشكلات العديدة الأخرى التى تعكر صفو العلاقات الدولية فى هذه الأوقات العصيبة وتقف حائلا فى سبيل السلام والرفاهية . فإذا كان فى إمكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة محتملين فى سبيل ذلك بعض التضحية فإنهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب ، بل ثناء العالم الغربى بأسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة . غير أن هذا الشرط لم ينفذ فى ذلك الحين وها هو الآن على وشك التنفيذ . فنى غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والأوقيانوس الهندى مستقلة، كما أن القسم الأكبر من فلسطين سيصبح مستقلا أيضًا إذا نفذ مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المحتم عليها أن تحترم بكل ما فى وسعها من قوة الالتزامات التى أخذتها على عاتقها نحو العرب ، ونحو اليهود، مدفوعة إليها بمقتضيات الحرب فهى لم تقدر صعوبات المهمة التى ألقيت على عاتقها تمام التقدير عند ما أدرجت هذه الالتزامات فى صك الانتداب ، ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات غير أن الجهود التى بذلتها فى ذلك السبيل لم تكن دائمًا مقرونة بالتوفيق، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى أنه يكاد يتعذر التغلب عليها الآن .

والتقسيم ينطوى على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائى لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود، ويحقق أمانيهم ويؤدى إلى تنفيذ الالتزامات التى ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن فى الأحوال السائدة فى الوقت الحاضر .

٢٦٦

بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر جلالته

فى شهر يوليو سنة ١٩٣٧

١ ـ لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة فى بريطانيا العظمى، بناء على أمر جلالته، فى التقرير الإجماعى الذى رفعته اللجنة الملكية لفلسطين ووجدت أنها توافق بصورة عامة على الحجج التى استندت إليها اللجنة والاستنتاجات التى توصلت إليها .

٢ ـ إن حكومة جلالته الحاضرة والحكومات الأخرى التى سبقتها كانت قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة فى الانتداب كما اعترفت به اللجنة اعترافاً تاماً فى بحثها التاريخى عن وجهة النظر التى ينطوى عليها ما قاله صك الانتداب نفسه بأن الالتزامات التى ارتبطت بها حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود هى التزامات غير متضاربة مفترضة أن الشعبين سيوفقان بين أمانيهما القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من إنشاء كتلة سياسية واحدة تديرها حكومة واحدة .

٣ ـ وقد بنت حكومة جلالته سياستها على هذا الأمل بالرغم مما جابهته من الاختبارات العديدة المثبطة للعزائم خلال السبع عشرة سنة الماضية، واغتنمت كل فرصة

سنحت لها لإنماء روح التعاون بين العرب واليهود، وعلى ضوء الاختبار والحجج التي أدلت بها اللجنة رأت حكومة جلالته نفسها مضطرة إلى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أماني العرب وأماني اليهود في فلسطين وان هذه الأماني لا يمكن تحقيقها بموجب نصوص الانتداب الحالي وان مشروعاً للتقسيم مبنياً على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجح حل للخروج من هذا المأزق، وفي نية حكومة جلالته أن تشير على جلالته باتباع هذه الطريقة .

٤ — ولذلك فإن حكومة جلالته تنوي بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم وسائر المواثيق الدولية أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة للحصول على حرية العمل في تنفيذ مشروع التقسيم، تأمل كل الأمل بأن يتيسر له نيل أكبر قسط من التأييد من الشعوب المختصة .

٥ — وريثما يوضع مشروع كهذا موضع العمل لا تنوي حكومة جلالته أن تتخلى عن المسئولية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوطيد السلام والنظام وحسن أداء الحكم في سائر أنحاء فلسطين، وهي توافق بصورة عامة على ما قدمته اللجنة من التواصي فيما يتعلق بالأمن العام . فإذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة من جديد واتخذت شكلا يتطلب تدخلا عسكرياً، فإن المندوب السامي سيفوض كافة السلطات المخولة له في سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع عن فلسطين إلى القائد العام للقوات العسكرية .

٦ — وفي الوقت الذي يعد فيه شكل مشروع للتقسيم تنوي حكومة جلالته — كتدبير مؤقت — أن تتخذ في القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع معاملات انتقال الأراضي التي من شأنها أن تضر بذلك المشروع، ثم إنه لما كانت المدة التي

صدر بشأنها جدول العمال الحالى تنتهى فى آخر تموز ، ولما كان من الواجب الاحتياط للمدة التى تلى ذلك فإن حكومة جلالته تنوى أن تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الأصناف لايتجاوز مجموعهم الثمانية آلاف شخص خلال الثمانية الأشهر التى تبتدىء فى آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى فى آذار سنة ١٩٣٨ بشرط ألا يتجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب .

٧ ـ ولقد كانت حكومة جلالته فى تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم متأثرة تأثراً عميقاً بما ينطوى عليه هذا الحل من الفوائد لكل من العرب واليهود فبوساطته ينال العرب استقلالهم القومى ويصبح فى وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة فى سبيل تحقيق وحدة العرب ورقيهم ، ويتخلصون نهائياً مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ، ويزول ما أعربوا عنه من القلق حول مصير الأماكن المقدسة واحتمال وقوعها يوماً من الأيام تحت هيمنة اليهود .

وستتلقى الدولة العربية مساعدة مالية وافرة من كل من حكومة جلالته والدولة اليهودية . ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم إنشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه لحكم العرب فى المستقبل وسيتحول الوطن القومى اليهودى إلى دولة يهودية تملك حق الإشراف التام على الهجرة ، وسيتمتع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى يتمتع به رعايا الدول الأخرى ، ويتخلص اليهود أخيراً من العيش «عيشة الأقليات» وبذلك يتحقق الهدف الأساسى للصهيونية ، وبموجب المعاهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الأقليات فى كل من الدولتين مضمونة ضماناً مشدداً . وفوق كل ما سبق ذكره ستحل الطمأنينة والأمن محل المخاوف والشكوك وينال الشعبان على حد تعبير اللجنة « نعمة السلام التى لا تقدر بثمن » .

٢٦٧

قرار المؤتمر الصهيونى العشرين بشأن مشروع بيل سنة ١٩٣٧

« يعلن المؤتمر أن مشروع التقسيم الذى عرضته اللجنة الملكية غير مقبول .

ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية الدخول فى مفاوضات مع حكومة جلالته للتأكد من الشروط الدقيقة التى تقترحها لإقامة دولة يهودية . ولن يكون فى مكنة اللجنة التنفيذية أو المنظمة الصهيونية . أن تلزم نفسها بشىء فى مثل هذه المفاوضات . ويتحتم عليهما فى حالة ظهور مشروع محدد لإقامة الدولة اليهودية . أن يعرضا هذا المشروع على مؤتمر صهيونى جديد ، ينتخب لدراسة المشروع واتخاذ القرار بصدده » .

٢٦٨

عرض كتاب « بريطانيا العظمى وفلسطين »
لهربرت سايدبوثام سنة ١٩٣٧ *

ويتحدث فى « بريطانيا العظمى وفلسطين » — ١٩٣٧ عن سليمان ومعاهداته التى أبرمها مع الفينيقيين . فيؤكد أن سليمان علق أهمية كبرى على المعاهدات التجارية مع صور ، لدرجة جعلته يتخلى عن قسم من منطقة الجليل لقاء ذلك . وقد اعتبر سايدبوثام هذا التفضيل من سليمان لمصالحه فى الجنوب على المنطقة الشمالية السبب الذى أحدث الانقسام بين المملكتين إلى « يهوذا » ، و « إسرائيل » .

ثم انتقل إلى القول بأن بيروت هى الخلف العصرى لصور القديمة ، وامتدح بادرة اللجنة التى أعطت الجليل للدولة اليهودية ، لأنها جعلتها بذلك « جارة لدولة لبنان الجديد » ، التى ستكون بمثابة الحليف المقرب ، وربما أصبحت فى المستقبل حقلا للتوسع اليهودى .

وفى الفصول التالية من كتاب « إنجلترا وفلسطين » يتابع سايدبوثام استعراضه لتاريخ فلسطين فى ظل الإغريق والرومان والإسلام ، لينتقل إلى الحديث عن حملة نابليون بونابرت فى سوريا ، ومنها إلى السياسة البريطانية التقليدية حيال تركيا ، فيعتبر هذه الأخيرة مستوحاة من باعثين اثنين تعود جذورهما إلى حروب نابليون .

(ا) الخوف الجديد من روسيا .

(ب) التنافس القديم مع فرنسا الذى تركز بالدرجة الأولى على مصر .

* عن كتاب « إسرائيل الكبرى » للدكتور أسعد رزوق .

ويعترف بأن الدعوة للصهيونية وتشجيعها كجزء من « سياستنا الشرقية » اكتسبت ذلك الاصرار الشديد منذ ١٨٣٧ وفى ظل حكم بالمرستون . فلا حاجة بنا الآن لتكرار قصة تلك المحاولات الرامية إلى استرجاع ملك بنى إسرائيل ، كما حملت لواءها مختلف الهيئات والشخصيات والحركات الدينية البريطانية آنذاك . بل إن سايدبوثام بالذات يحيل القارئ على كتاب البرت هيامسون الذى نشرته « لجنة فلسطين البريطانية » عام ١٩١٧ بعنوان « المشروعات البريطانية لإرجاع ملك اليهود » .

ثم يخصص فصلا للحديث عن المطامع الألمانية فى الشرق . فينصرف إلى اهتمام ألمانيا بالخطوط الحديدية العثمانية خلال الثمانينات ، ويحيل العلاقة الوثيقة بين السياسة ومد الخطوط الحديدية ، محاولا اكتشاف أسباب النجاح الألمانى فى الحصول على الامتيازات بهذا الشأن والإشارة إلى المشروعات البريطانية المتعددة لوصل مرفأ الأسكندرون بالبصرة ؛ ويعترف بأن وزارة الخارجية البريطانية كانت تضمر التعصب والتحامل الشديدين ضد مصر وكل ما من شأنه أن يزيد فى قوتها حتى البدء بشق قناة السويس ، فيعلل التحامل المذكور على أساس النفوذ الذى تمتعت به فرنسا فى مصر والحسد الذى اشتعل فى صدر بريطانيا من روسيا فتحول إلى ذلك العناد « فى تبنى مبدأ السلامة الإقليمية لتركيا خوفا من مغبة استيلاء روسيا على القسطنطينية » (١).

---

(١) يتحدث المؤلف عن سعى المستر بلفور لوضع الخط الحديدى بين برلين وبغداد تحت سيطرة عالمية ، وذلك بعد اقتناع البريطانيين بأن المشروع أصبح فى طور التنفيذ الجدى ، سواء شاءوا أم أبوا . وقد قامت مساعى بلفور آنذاك بحجة الحول دون احتمال التفضيل بالمعاملة لبضائع أية بلاد أخرى أو رعاياها . غير إنها أصرت على ضرورة إبقاء طرف الخط الحديدى المذكور بين بغداد والخليج تحت السيطرة البريطانية . وفقدت بريطانيا فرصتها الأخيرة للمشاركة فى المشروع على أساس التساوى بين كل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٣ .

ومن القصص التى يرويها عن أول قنصل بريطانى فى مصر إبان الثورة الفرنسية — جورج بالدوين — أنه تسلق الهرم الأكبر فى إحدى المناسبات بصحبة نفر من أصدقائه، لكى يسكب من على قمته الماء الذى تحويه ثلاث زجاجات واحدة من التيمز وأخرى من الكنج وثالثة من النيل . ثم يسارع إلى شرب نخب وحدة الأنهر الثلاثة وتوسيع التجارة البريطانية عن طريق مصر .

ويتابع استعراضه للمشروعات الاستعمارية اليهودية التى حمل لواءها بريطانيون من طراز شافتسبورى والكولونيل جورج غولر وهو لنغورث والكولونيل كوندر ولورانس أوليفانت، حتى يصل إلى تعداد المرتكزات التى قامت عليها « سياستنا الشرقية الجديدة » فى العقد الأخير للقرن التاسع عشر وأبان ظهور الحركة الصهيونية . فيذكر من تلك المرتكزات :

(أ) عقد تحالف مع فرنسا لضمان الموقف البريطانى فى مصر وابعاده عن الإحراج الدبلوماسى الممكن .

(ب) الوصول إلى تفاهم مع روسيا أو ألمانيا بقصد تأمين مركز بريطانيا العسكرى فى مصر والشرق .

(حـ) إبرام الاتفاقات حول مستقبل تركيا : بين بريطانيا وفرنسا من جهة وبينها وبين ألمانيا أو روسيا من جهة ثانية .

(د) بعث القوميات السامية فى الشرق لكى تحل محل تركيا .

(هـ) إنشاء اتحاد بين دول البلقان لمنع ألمانيا من إقامة اتصال برى مع تركيا .

وقد تم ترسيخ هذه المرتكزات عن طريق معاهدات الصداقة الثنائية المتبادلة مع فرنسا وروسيا . واستمرت المحاولات لتدعيم المرتكزين الثالث والرابع إلى ما بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى . بينما جاءت حرب البلقان الثانية لتحبط محاولة تحقيق

المرتكز الخامس. ولو نجحت حملة الدردنيل أثناء الحرب ، لكان تنفيذه قد تم بصورة أكيدة .

وفى الفصول الأخيرة من كتابه يخلص سايدبوثام إلى استعراض المصالح البريطانية فى فلسطين ، ثم يتناول الاعتراضات التى تثار — وقد أثيرت بالفعل — ضد السياسة الرامية إلى إقامة دولة يهودية صهيونية بفلسطين. وينتقل إلى شرح المبادىء التى يقوم عليها إرجاع اليهود ضمن نطاق التسوية السياسية لمستقبل فلسطين وبسط التوقعات المأمولة من جراء قيام دولة يهودية داخل الممتلكات المستقلة للإمبراطورية البريطانية أو فى ظل الضمانات الدولية . ويلحق بالكتاب نصوص المعاهدات « السرية » المتعلقة بتركيا كما نشرتها صحيفة أزفستيا السوفييتية فى الرابع والعشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٧ ، وفى الترجمة الصادرة على صفحات المانشستر جارديان آنذاك — (٦ آذار (مارس) ١٩١٧) .

فهو حين يستعرض المصالح البريطانية فى فلسطين يسارع إلى تنبيه القارىء ، بأن الفصل المذكور قد كتب قبل صدور وعد بلفور وتبنى مبدأ الصهيونية بصورة رسمية ، ويأتى على ذكر المصالح التجارية والسياسية والعسكرية للإمبراطورية البريطانية فى الممالك العثمانية ، لكنه يركز على المصالح العسكرية التى يمليها بصورة رئيسية الدفاع عن مصر والهند . وعلى المصالح السياسية المرتبطة بها والرامية إلى « تسوية مسائل البلدان المتاخمة لكل من مصر والهند بما يضمن مستقبلها ويخفف من أعبائنا العسكرية بقدر الإمكان » .

أما البلدان المتاخمة التى يعنيها فهى فلسطين والعراق . ثم يسارع إلى استحضار الصلة القديمة بين مصر وفلسطين والعراق كمقدمة لإحيائها على الأساس التالى :

كانت بلاد ما بين النهرين مهد الشعب اليهودى ومنفاه أثناء السبى . ومن مصر

جاء موسى ، مؤسس الدولة اليهودية ، لذلك يكون دولاب القدر قد دار دورته الكاملة فيما لو أدى عند نهاية هذه الحرب— زوال الإمبراطورية العثمانية من العراق والحاجة إلى ضمان حدود يسهل الدفاع عنها فى مصر الى إنشاء الدولة اليهودية من جديد بفلسطين .

والسؤال المطروح بالنسبة إلى سايدبوثام هو « إلى أى حد يتلاءم مثال الدولة اليهودية هذا مع مصالح الإمبراطورية البريطانية ؟» ، أو ما هى تلك المصالح البريطانية التى تنسجم مع خلق دولة يهودية بفلسطين ؟ . وهذه الصيغة الأخيرة للسؤال هى الوسيلة التى تضمن له الابتعاد عن الخضوع لتأثير الاعتبارات العاطفية التى يرقى إليها الشك . لكنه يؤكد لنا بأن أقصى أنواع السياسة الواقعية Real-Politic وأكثرها تطرفاً لا يمكنها تجاهل تلك العواطف والانفعالات والمثل العليا التى تعتبر من أزخم منابع الفعل الإنسانى ،، ولا بد لهذه الأخيرة بالتالى من احتلال مكانتها فى حسابات السياسة البريطانية[١] لذالعث يمد إلى تقسيم موضوعه على الشكل التالى :

(ا) الدفاع عن مصر .

(ب) تسوية مشاكل المنطقة الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن والدفاع عنها .

(حـ) الحدود العسكرية والتجارية لفلسطين صوب الشمال .

ويشدد على الأهمية القصوى لمصر باعتبارها تمثل « سيدة مصالحنا فى الشرق » لكن ذلك لا يختلف البتة عن قولنا : « فلسطين هى سيدة مصالحنا لأن فلسطين

---

(١) يقول سايدبوثام فى معرض الحديث عن نفسه وفى الكتاب الثانى حول الموضوع (١٩٣٧) حيث يصف علاقته بصهيونية مانشستر ، مايلى «لم تكن لى أية صلات يهودية على الاطلاق، وقد قامت حجتى لارجاع اليهود إلى فلسطين على الاسس المصلحية البريطانية بشكل بحت ، ورائدى تلك الفكرة الوحيدة لمساعدة الحلفاء على النصر فى الحرب » .

لكنه يعترف بأن وايزمان لم تستهوه الحجة بقدر ما استهواه الدليل الذى قدمه سايدبوثام بشخصه على إمكان قيام من لا صلة له باليهود على الاطلاق للمناداة بحجج من هذا النوع ! .

الآن وفى كل آن ، هى مفتاح مصر » . والعدو الذى سوف يهاجم قناة السويس على حين غرة وقبل أن يتسنى لنا تعزيز قواتنا ، سوف يهدف إلى اجتياح الصحراء بكاملها من الحدود المصرية — التركية والقناة قبل أن نسترد وعينا من جراء ضربته الأولى . كما يؤكد سايدبوثام آنذاك بأن لا حاجة بالعدو المهاجم إلى عبور القناة تحقيقاً لأهدافه بل يكتفى بتوطيد نفسه على ضفة واحدة للقناة لينطلق من هناك إلى تخريب مواصلاتنا فى مصر كلها .

وتحمل هذه التوقعات صاحبها على اقتراح تنظيم الدفاع عن شبه جزيرة سيناء كلها وتخزين السلاح والمعدات الحربية فوق أرضها . لكنه يستدرك التكاليف الباهظة التى يتطلبها هذا الحل الصعب . وتبقى مصر بمثابة عقب أخيل فى إمبراطورية بريطانية البحرية . كما أنه ليس بإمكان الاستراتيجية البريطانية اعتماد المذهب الألمانى القائل بأن أفضل أنواع الدفاع هو الهجوم — على حد قول سايدبوثام . فما العمل . إذن ؟ .

يجيب تلميذ الحرب والناقد العسكرى بقوله « الحل الهندى » . . . وهو يعنى بذلك نقل التدابير والاجراءات التى اعتمدها البريطانيون فى الهند إلى الشرق الأدنى ، وقياساً على ما حدث هناك . ويكتشف الحسنتين التاليتين فى الإمبراطورية الهندية باعتبارهما قدحالتا دون كونها عبئاً عسكرياً ضخماً يتناسب مع حجمها : فهى تتمتع بحدود طبيعية لا مثيل لها ، وهناك نظام الدول الفاصلة أو الحائلة Buffer-States الذى أقيم على الحدود الشمالية الغربية المعرضة للهجوم . ومثاله على ذلك الحزام الواقى هو أفغانستان . ولو حاولنا تطبيق ذلك على دفاعنا عن مصر — كما يقول سايدبوثام — لأمكن توسيع الحدود المصرية عن طريق الدولة الفاصلة أو الحائلة هذه ، « فالحدود الطبيعية الجيدة لا يمكن التوصل إليها بالوسائل المصطنعة ، لكن السياسة البعيدة

قد تعمد إلى بناء دولة فاصلة مثلى أمام مصر» ، وهكذا تعلمنا التجربة الهندية بصدد الدفاع عن مصر أهمية تلك الدولة التى تلعب بالنسبة لحدودها الدور نفسه، الذى لعبته الأفغانستان بالنسبة لحدود الهند . ومن المرغوب فيه جداً أن تتكرر إذن تجربتنا السعيدة فى الهند على نطاق هذه البقعة الجديدة الفاصلة The new-cis-indian region علماً بأن نظام الفواصل والأحزمة الواقية المعمول بها فى الهند قد برهن على فعاليته ونجاحه ، رغم النزاعات والنكسات . فما الذى يمنعنا من نقل تلك التجربة إلى سوريا الجنوبية ، حيث لا توجد فى الوقت الحاضر أية دولة فاصلة ، و «لا بد من خلقها بصورة مصطنعة ، ولن ينشأ أى شك حول وضعها الدولى لكونها صنيعتنا » . ويغلب على سايدبوثام التفاؤل بمستقبل الصنيعة الجديدة ، إذ يتوقع إنعدام أسباب الاضطراب والخلاف الذى نشب بين الحين والحين فى الهند. ثم ينتقل إلى اعتماد منظار آخر للمسألة ، إذ يجد بريطانيا تنفرد وحدها بين الأمم الأوربية فى التمييز بين السياسة الاستعمارية Colonial والإمبرياليه Imperial، فالأولى تعنى حصراً «حكم بلاد يقطنها أناس يرجعون إلى الأصل نفسه كالشعب المقيم فى مقر الحكومة المركزية » . وتكاد تكون غير معروفة فى أوربا . وما تدعوه هذه الأخيرة بالمستعمرات لا يعدو كونه زروعاً أو معمرات زراعية استيطانية تابعة للمؤسسة المركزية كالفروع ، أو ممتلكات إمبريالية كالهند بينما يؤكد سايدبوثام :

« إننا وحدنا من بين الأمم قد عرفنا كيف نوفق بين الفكرة الإفريقية للمستعمرة أو الدولة الابنة التى تكون وليدة للعقلية السائدة فى الدولة الأم تحت ظروف مختلفة وبين المثال الرومانى للوحدة السياسية . . . فالحكم الإمبراطورى مقرونا بالتحرير يعتبر مفارقة فى كل مكان ، لكنه من الحقائق البديهية لدينا إلى درجة تجعل من

النادر إدراك جرأة ذلك التصور وأصالته ».

والغاية التى يرمى إليها سايدبوثام من وراء هذه النظريات والمقارنات هى الوصول إلى المطالبة بتوسيع رقعة الحكم البريطانى حتى تشمل سوريا الجنوبية . ولكى يتم التوسيع على أساس النمط الاستعمارى الذى شرحه لنا أعلاه يتفتق ذهنه الاستراتيجى الحاد على الحيلة التالية : « لا بد من إسكان شعب فى الرقعة الجديدة يتمتع بالمرحلة نفسها من التطور السياسى الذى بلغناه » ، كما أن زيادة مساحة تلك الرقعة لن تشكل عبئاً علينا ، بل هى كناية عن مصدر جديد من مصادر القوة يضاف إلى قوتنا . ثم يؤكد بصورة جازمة أنه حين تصبح فلسطين جزءاً من الإمبراطورية البريطانية ، فلن يجىء إلى استعمارها أولئك الإنجليز الذين عمروا كندا واستراليا بالمعنى الحقيقى ، بل يجد سايدبوثام بأن « اليهود وحدهم يمكنهم استعمار فلسطين » ، وهم :

« وحدهم يستطيعون بناء مملكة مستقلة جديدة على البحر الأبيض المتوسط ترتبط بهذه البلاد منذ البداية فى العمل الإمبريالى ، وتكون فى آن واحد : وقاية ضد الشرق الغريب ووسيطاً بينه وبيننا ، ومدنية تتميز عن مدنيتنا لكنها متشربة بأفكارنا السياسية تقف فى المرحلة نفسها من التطور السياسى ، وتدشن حياتها الثانية كأمة تكن وفاء وعرفان الجميل لهذه البلاد باعتبارها الأب الثانى لها » .

بعد استعراض الحجج الاستراتيجية العامة لتبرير قيام دولة فاصلة فى سوريا الجنوبية والاستعانة بالتجربة الهندية لضمان نجاحها ، يعود سايدبوثام إلى النظر لموضوعه من زاوية مختلفة تتناول هذا البحث بصورة مباشرة . فيوجه نظره الفاحص شطر جغرافية فلسطين وتاريخها ، على ذلك يلقى مزيداً من الضوء الجديد على السياسة التى تتلاءم مع مصالح بريطانيا على أفضل وجه ، فإذا كانت الحجج التى ساقها

حتى الآن الحلق دولة فاصلة بفلسطين صادقة صائبة ، فانه يترتب عليه آنذاك « تعيين المبادىء العامة التى يجب أن تملى عملية رسم الحدود الجديدة » .

وهنا يستعين بالمعلومات والتقسيمات التى أوردها جورج آدم سميث فى كتابه المشار إليه آنفاً . فينطلق من تقسيمات فلسطين الطبيعية لجهة مصر : السهل الساحلى الفلسطينى . وسهل شفالة الممتد من يافا حتى الحدود المصرية ومرتفعات اليهودية ، ويعتبر هذه السهول بمثابة الطريق الذى سارت فيه جميع الفتوحات الكبرى من آسيا إلى مصر والعكس بالعكس . فيدرك الأهمية القصوى التى كانت مصر تعلقها دائماً على امتلاك المعاقل الساحلية أو إقامة تحالف معها . ويخص مدينة غزة باعتبارها الموقع الذى لا غنى عنه للجيش الزاحف من مصر أو صوبها ، ثم يرى الخطأ الرئيسى الفادح والذى جرى ارتكابه فى تعيين الحدود المصرية التركية الحاضرة فى إعطاء غزة لفلسطين ، لكونها « تزود الأتراك بأشهر رأس جسر فى التاريخ » ويكتشف الطرف الآخر للجسر الاستراتيجى عند الجهة الشمالية لوادى عجلون حيث تبدأ تلال السامرة ، ثم يعتبر بقاء الساحل الفلسطينى بأيدى الفلسطينيين . فى التاريخ القديم — السبب الذى حال آنذاك دون وصول اليهود إلى البحر .

لذلك يرى سايدبوثام أن تبدأ الدولة اليهودية الجديدة فى ظل امتيازين هائلين لم يمن التاريخ بهما على الأوضاع القديمة : الوصول للبحر والصداقة المتينة مع مصر . وعلى الرغم من تأكيداته بأن اهتمام مصر بفلسطين ينتهى عند تلال اليهودية من الوجهة الاستراتيجية الدفاعية فهو لا يرى أى مستقبل للمستعمرة الجديدة طالما بقيت رقعتها محصورة النطاق فى السهل الساحلى والشفالة اليهودية . ويجد نفسه مضطراً — على حد قوله — لتخطى الفكرة المجردة فى الدفاع المصرى ، والالتفات إلى الاعتبارات التى يمليها الأمل بتشييد ملك عظيم لليهود فى شرقى المتوسط ، فالاكتفاء

بتأمين سلامة مصر العسكرية لا يعني من الزاوية اليهودية ـ الصهيونية سوى تكريس الاستمرار المؤلم فى الفصل بين مملكتى يهوذا وإسرائيل ، والإبقاء على انقسامهما .

ولا يريد سايدبوثام لبريطانيا أن تظهر بمظهر من يستخدم الروح القومية اليهودية لغاياته الخاصة والأنانية ، دون قيامها بالتعويض الكافى على اليهود لقاء خدماتهم فى الدفاع عن مصر. بل يعتبر المشكلة الكبرى التى تواجهه : كيف السبيل إلى إنشاء دولة تكون بمقام الشعب اليهودى وتستحقه ؛ لذلك يولى مسألة الحدود بالغ اهتمامه ، فينتقل إلى الحديث عما يدعوه بالمأساة فى تاريخ مملكة إسرائيل : إذ أخذت حدودها الشمالية تتقلص تدريجيًا تحت ضغط سورية المتزايد . والهدف الذى يرمى إليه ليس سوى تبرير ضم الجليل للدولة اليهودية والمستعمرة البريطانية المنشودة ، باعتبار الجليل منطقة لا يمكن الاستغناء عنها ، أما الحدود الطبيعية للجليل فهى سلسلة جبال لبنان ، ومن جهة البحر ، يرى سايدبوثام أن تعيين القسم المتوجب ضمه من الساحل الفينيقى هو مسألة تتعلق بالتفاصيل أكثر منها بالمبادىء السياسية أو العسكرية ، كما أن التوسع حتى دمشق له أهمية بالغة من الناحية التجارية إن لم يمكن من الناحية السياسية ، وامتلاك الجليل لدمشق قد يؤدى إلى تحويل تجارتها عن طريق الخط الحديدى الممتد من بيروت ، ويجعل من الجليل المهود الشريان الرئيسى للتجارة بين مناطق الخليج العربى والبحر الأبيض المتوسط . ولا يألو سايدبوثام جهداً فى استحضار تاريخ الدولة اليهودية القديمة من زاوية الفشل التجارى والسياسى الذى منيت به تلك الدولة ، لكى يعتبر معظم أسباب ذلك الفشل عائدة لكون الدولة المذكورة قد عجزت بصورة دائمة عن توطيد نفسها وترسيخ سيطرتها إلى الشمال كما أنه ينظر إلى مشروع الخط الحديدى بين حيفا «والخليج العربى كبديل بريطانى لمشروع الخط الألمانى بين برلين وبغداد . ولذلك يعتبر « فلسطين » التى يريدها تبدى اهتمامها العميق والشديد بدمشق . وينتقل إلى تعيين الحدود الشرقية إذ لا تقل أهمية عن زميلتها الشمالية ، فتحضره مسألة دخول العبرانيين إلى أرض

كنعان من الجهة الجنوبية الشرقية بعد ترحالهم وتجوالهم الطويل فى صحراء التيه بسيناء . لكن فلسطين الجديدة لا يمكنها الاكتفاء بأرض المعاد وحدها ، بل تحدوها الرغبة للاستيلاء على كل ما تستطيعه من البلاد الواقعة بين نهر الأردن والصحراء فى سورية الشرقية ربما وجدت الدولة اليهودية العتيدة عزاءها ، لكون دمشق بعيدة عن متناولها ، فى الحصول على منطقة حوران والحواضر التابعة لها . فقد شكلت هذه المنطقة أيام الرومان حزام أمن وقائى ضد الاجتياح الخارجى ، ولا يمكن المبالغة فى أهمية شرقى الأردن لمستقبل الدولة اليهودية مهما جرى الإمعان فى التشديد على ذلك ، إذ يعرف سايدبوثام أن الخط الحديدى بين دمشق والعقبة يمر عبرها وينقل الحجاج إلى مكة . ومهما يحدث من تطورات فى تلك المنطقة ، فلا بد من المحافظة على حرية التبادل التجارى بين فلسطين وعبر الصحراء نحو بلاد ما بين النهرين ، ولا يمكن تركها بالتالى تحت سيطرة أجنبية .

ويصل فى نهاية المطاف إلى الطرف الجنوبى الأقصى عند خليج العقبة فينبه إلى حظر تحويل الخليج لقاعدة بحرية عدوانية تعج بالغواصات ، مما قد يؤدى إلى تهديد السيطرة السياسية بفلسطين ويستدعى بالضرورة ضمها إلى فلسطين أو انشاء محطة بحرية أمبريالية تفى بالمتطلبات وتؤمن السلامة .

٢٦٩

برقية اللجنة العربية العليا إلى لجنة الانتداب الدائمة تعليقا على المناقشات الدائرة حول تمويل الحركة الوطنية فى فلسطين *

١٩٣٧

إن اللجنة العربية العليا اطلعت على مناقشات لجنتكم الموقرة حول نفقات إضراب العمل الشامل فى السنة الفائتة، ورأت أن البعض تحت تأثير الادعاءات والدسائس اليهودية جنح إلى التشكيك فى قوة الروح القومية العربية، وحاول أن يصم العرب فى حركتهم الكبرى بالاستناد إلى الأموال الأجنبية، الأمر الذى يدل على عدم الإلمام بخصائص الشعب العربى الذى يقدس الحرية والاستقلال ويتحمل فى سبيلها عظائم التضحيات والحرمان.

إن اللجنة العربية العليا تصرح بأن الأموال الأجنبية وتأثيرها فى حركة الكفاح العربى بفلسطين هى أقصوصة باطلة نردها بكل قوة واستنكار ونتحدى أيًّا كان فى إثباتها والتدليل عليها. وقد كان ينبغى لمن يحاول أن ينسب إلى العرب هذه الوصمة ويدنس روحهم القومية أن يذكر أن اليهود أقدر الناس على بذل الأموال لو كان هذا

---

* فلسطين — يافا — ١٣ / ٨ / ١٩٣٧ ص ١
— سلسلة الوثائق العامة ١ . — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ — ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت . جمعية صندوق فلسطين (بغداد) بيروت ١٩٦٨

البذل يمكن أن يؤدى إلى نتيجة ما .

والحقيقة الساطعة هى أن العرب قاموا بحركتهم العظيمة اندفاعـًا وراء إنقاذ أنفسهم من ذل العبودية الاستعمارية اليهودية فى سبيل نيل حريتهم واستقلالهم منذ عشرين سنة ، ولم تكن حركتهم هذه هى أولى حركاتهم وتضحياتهم فى هذا السبيل . وقد وصل بهم الشعور بالخطر إلى أن جعلهم يتخطون نطاق البشرية فى الصبر على الآلام والتضحيات والحرمان . فتدنيس هذه الحركة المقدسة إنما هو افتراء على الحقيقة وإهانة لعواطف الأمة .

واللجنة العربية التى تثق بنزاهة أعضاء لجنتكم ، تعتقد أن أمثال هذه المحاولات الفاشلة لن تؤثر فى صحة تقديركم لقضية عرب فلسطين ومطالبهم الحقة ، وترحب بوفد من قبلكم لزيارة فلسطين ليتحقق بنفسه من وطنية العرب وتضحيتهم الهائلة التى احتملوها منذ عشرين سنة ، ولا سيا طيلة ستة أشهر الإضراب وصبرهم العظيم على المكاره الذى بلغ حد المعجزات .

إن الأمة العربية أمة حية لها تاريخ مجيد ، فليس من المستغرب أن تكون حركتها الوطنية منبثقة من تاريخها وصميم قلوبها ومصالحها الحيوية . وهى حركة مستمدة من الحق والعدل والمنطق ، فكل محاولة لتجاهل قضيتنا الوطنية والتصغير من شأنها إنما هى إفتراء على الحقيقة والتاريخ ، وليس من شأنها أن تسهل حل قضية بلادنا المقدسة المحتاجة إلى العدل والاستقرار والسلام .

٢٧٠

برقية اللجنة العربية العليا لعصبة الأمم والمطالبة بحق العرب في الاستقلال والعدول عن محاولة انشاء الوطن القومي اليهودي *

١٩٣٧

إن عرب فلسطين الذين ما زالوا يؤكدون عدم إمكان تطبيق « صك الانتداب » يسجلون على الحكومة البريطانية اعترافها الآن بهذه الحقيقة ويرفضون أى مشروع تقسيم يخلق فى بلادهم دولة يهودية .

إن العرب الذين عاشوا فى هذه البلاد منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة يعارضون أى اعتداء على حقوقهم الطبيعية الأساسية وأية مخالفة لحق تقرير المصير. ويؤكدون أن الحل الوحيد الذى يتمشى مع العدل والحق ويضمن السلام فى هذه البلاد المقدسة هو :

١ ـ الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام فى بلادهم .

٢ ـ العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومى اليهودى .

٣ ـ وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى لليهود وقفاً تاماً .

٤ ـ إنهاء الانتداب البريطانى وتبديله بمعاهدة مماثلة لمعاهدات العراق ومصر وسوريا ، تحفظ بموجبها المصالح البريطانية المعقولة وتعطى الضمانات الضرورية للمحافظة على الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات .

---

* فلسطين ـ يافا ـ ١٤ / ٩ / ١٩٣٧ ص ١

ـ سلسة الوثائق العامة ١ ـ وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت . جمعية صندوق فلسطين ـ بغداد ـ بيروت ١٩٦٨

٢٧١

إلى جناب النبيل مالكولم ما كدونالد
عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات بجلالته *
مقدمة لتقرير لجنة التقسيم « وودهيد »
وخلاصة عن التقرير نفسه

١ — لقد تم تعييننا فى شهر آذار الماضى من قبل سلفكم جناب النبيل و . ج . ا . أورمسبي غور (وهو الآن اللورد هارليك) وكانت شروط اختصاصنا التى نشرت فى الكتاب الأبيض (رقم ٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانون الثانى سنة ١٩٣٨ كما يلى :

بعد النظر بعين الاعتبار إلى مشروع التقسيم المبينة تفاصيله فى الفصل الثالث من تقرير اللجنة الملكية، ومع تخويلنا ملء الحرية فى اقتراح تعديلات لذلك المشروع بما فى ذلك تغيير المناطق الموصى بإبقائها تحت الانتداب .

وبعد النظر بعين الاعتبار فى أية بيانات تتقدم بها الجماعات فى فلسطين وشرق الأردن ، لقد عهد إلينا :

١ — أن نوصى بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها بصورة دائمة أو مؤقتة تحت الانتداب البريطانى ، على أن يكون من شأن تلك الحدود :

(ا) أن تنطوى على أمل معقول فى أن تنشأ فى النهاية دولة عربية ودولة يهودية تستطيع كل منهما أن تسد نفقاتها بذاتها مع توفر أسباب الطمأنينة الوافية ؛

* من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية .

(ب) وألا تستوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية فى المنطقة اليهودية والعكس بالعكس.

(حـ) وأن تمكن حكومة جلالته من تحمل تبعات الانتداب، التى أوصت اللجنة الملكية فى تقريرها بوجوب اضطلاعها بها، بما فى ذلك الالتزامات التى تفرضها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالأماكن المقدسة .

٢ — أن نبحث فى المسائل الاقتصادية والمالية التى ينطوى عليها التقسيم مما يترتب عليه اتخاذ قرارات بشأنها وأن تقدم تقريراً بذلك على أن يشتمل بحثنا وتقريرنا المشار إليهما على :

(ا) بيان ما يصيب كل منطقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة وديونها العامة وسائر الالتزامات المالية التى تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار إليها فى المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب بالقدر الذى يكون فيه ذلك ضرورياً .

(ب) الوسائل التى تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار إليها آنفاً احتراماً كلياً وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب .

(حـ) إدارة مصالح سكك الحديد والمرافىء والبريد والبرق والتليفون .

(د) التدابير المتعلقة بالنقد .

(هـ) إدارة الجمارك والتعريفات الجمركية.

(و) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الإدارات التى ستشكل فى المناطق .

(ز) المحافظة على حقوق موظفى الحكومة وفقاً لأحكام المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب .

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات .

(ط) إمكان إجراء تبادل اختيارى فى الأراضى والسكان واحتمال إيجاد متسع آخر للاستيطان عن طريق تحسين الأراضى وعمرانها، وذلك سداً لاحتياجات الأشخاص الذين يرغبون فى الانتقال من منطقة إلى أخرى .

(ى) وضع ضمانات وافية لحقوق الأقليات الدينية والعنصرية فى كل من المنطقتين المخصصتين للعرب واليهود بما فى ذلك حماية الحقوق الدينية والأملاك .

لم نعقد أى اجتماع لسماع الشهادات قبل مغادرتنا لندن فى اليوم الحادى والعشرين من شهر نيسان، لأننا كنا حريصين على إرجاء أخذ الشهادات التى تتهيأ لنا الفرص للحصول -شخصياً- على بعض المعلومات عن فلسطين، وللسبب نفسه لم نعقد جلستنا الأولى إلا بعد مرور بضعة أسابيع على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان وهو اليوم الذى وصلنا فيه إلى القدس .

ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ومن تكوين فكرة عامة عن طبيعتها، الأمر الذى عاد علينا بأجل الفوائد فى أعمالنا التى تلت ذلك .

وقد رأينا فى الواقع أن نوع التحقيق الذى سنقوم به يحتم علينا أن نطلع بأنفسنا على أحوال البلاد أتم اطلاع تبيحه لنا المدة الميسورة لنا — ولذلك قمنا بطوافنا أنحاء فلسطين وشرق الأردن خلال شهر آيار والقسم الأول من شهر حزيران — وقد أثبتنا الرحلات التى قمنا بها فى الخريطة رقم ٢ .

٢ — لقد قضينا فى شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة عامة عن القسم الأكبر فى المنطقة الزراعية فى تلك البلاد دون أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عظيم تقديرنا للحفاوة التى لقيناها من صاحب السمو الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن وللاعتراف بجميل المعتمد البريطانى اللفتننت كولونيل السير

هنرى كوكس للترتيبات الفائقة التى أجراها لرحلاتنا إذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة الميسورة لنا .

٤ ــ ولدى وصولنا إلى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة لنشر بلاغ أعلنا فيه إن الأشخاص الذين يودون الحضور أمامنا يملكون مطلق الحرية فى أداء شهاداتهم بصورة علنية . على أننا لم نتسلم فى الواقع إلا طلبين اثنين أعرب فيهما مقدماهما عن رغبتهما فى أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا فى القدس خمساً وخمسين جلسة لسماع الشهادات وكان عدد الجلسات العلنية منها اثنتين فقط ، أما الجلسات الأخرى فكانت سرية .

ولدى عودتنا إلى لندن عقدنا تسع جلسات كانت كلها سرية . ولم يتقدم أى شاهد من العرب لتأدية الشهادة أمامنا .

٥ ــ لقد غادرنا فلسطين فى اليوم الثالث من شهر آب عن طريق حيفا وتريستا واستأنفنا عقد جلساتنا فى لندن فى اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر ، وقد استمرت أعمال العنف فى فلسطين بعد سفرنا منها وازدادت شدة عن ذى قبل ، ولم يفت عن أذهاننا قط أننا سنكون حريين بأشد اللوم إذا أسفر أى تأخير أو إمهال منا عن إطالة حالة الشك وعدم الاستقرار السائدة الآن فى فلسطين دون مبرر . وقد أعلمتمونا أنتم أيضاً أن حكومة جلالته حريصة جد الحرص على تسلم تقريرنا فى أقرب وقت ممكن . ولذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والإمهال إذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقيقاتنا إلى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن درسنا لها فى هذه المرحلة لا يسفر عن أية فائدة ، وذلك إما لأن هذا الدرس ينطوى على تأخير لا مبرر له دون أن يؤثر فى القرارات الأساسية التى أدرجناها فى تقريرنا أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الأسس

الرئيسية لمشروع تقسيم معين . والمسائل التى أرجأنا بحثها إلى وقت آخر تشتمل على النقاط التالية التى أشير إليها خصيصاً فى القسم الثانى من شروط اختصاصنا :

(ا) تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .

(ب) الترتيبات المتعلقة بالنقد .

(ح) المحافظة على حقوق موظفى الحكومة .

خلاصة تقرير اللجنة :

نرى لزاماً علينا أن نبسط الغايات التى ترمى إليها شروط اختصاصنا حسب رأينا ، فيما نوضح الشكل الذى سنقدم فيه استنتاجاتنا . فالصلاحيات المخولة لنا تقضى علينا أولا : أن نوصى بحدود الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح إنشاؤها بحيث تتوفر فى تلك الحدود بعض الشروط ، وثانياً : أن نقوم بدراسة الشئون الاقتصادية والمالية التى ينطوى عليها التقسيم وأن نقدم تقريراً بذلك . ولقد ذكر صراحة فى الكتاب الذى أرسله سلفكم إلى المندوب السامى بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ بشأن شروط اختصاصنا أن المهام المنوطة بنا « فى العمل كلجنة فنية هى الاقتصار على تعيين الحقائق والنظر مفصلا فى إمكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التقسيم ، وكذلك « تقديم اقتراحات لمشروع مفصل للتقسيم إلى حكومة جلالته » ، وقد ورد فى الكتاب المذكور بعد تعيين شروط اختصاصنا : أن حكومة جلالته هى التى تقرر عما إذا كان مشروع التقسيم الذى سنعرضه كنتيجة لأبحاثنا عادلا وعملياً ، على أنه لم يطلب الينا أن نقدم تقريراً فى عدالة التقسيم أو إمكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا فى تأويل التعليمات كما يلى :

١ ــ إن حكومة جلالته ترغب فى أن تقدم لها على كل حال أفضل مشروع

للتقسيم نستطيع تقديمه، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول ذلك وأن نبين الأسباب التي تدعونا إلى ذلك الرأي .

٢ – إنه لا يطلب منا، وليس من حقنا أن نناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقاً للعدالة أو الضمير ، ذلك أننا عينا كهيئة فنية ونرى أن خير ما نقدمه من المساعدة لحكومة جلالته هو أن نعنى بألا تتأثر آراؤنا في المسائل الفنية بأية آراء نكون قد كوناها كأفراد بشأن المبدأ الذي ينطوي عليه التقسيم .

ثم إننا نود أن نبين بتأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هي مسألة تحتاج إلى أخذ ورد ولا يمكن الإعراب عن رأي نهائي دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالنتائج التي تنشأ عن رفض التقسيم ، وعدالة الحلول التي تقدم بدلا منه . وقابليتها للتطبيق وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق اختصاصنا .

لقد أتينا في الفصل الحادي عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم تمكنا من استنباطه . وسنلخص الآن في عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التي نرى لزاماً على حكومة جلالته أن تنظر إليها بعين الاعتبار لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلا وعملياً أم لا ، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

حجم الدولة اليهودية :

لقد أعربت لجنة الانتدابات الدائمة عن الرأي التالي في تقريرها الذي رفعته إلى مجلس عصبة الأمم في دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية .

« ولذلك يشترط في أي حل كيما يكون مقبولا ألا يؤدي إلى حرمان العرب

إلا من أقل عددممكن من الأمكنة التى يعلقون عليها أهميةخاصة، إما لوجود منازلهم الحالية فيها أو لدواع دينية. ويشترط فيه أيضاً، أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخصبة وملائمة للمواصلات البحرية والبرية إلى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسيناً اقتصادياً واسع النطاق وجعلها بالتالى قابلة للاستيطان المحتشد السريع ».

وتدل الحقائق التى أتيناعليها فى تقريرنا على أن هذه الغايات لا يمكن التوفيق بينها، فإذا كان المراد أن ينتزع من العرب أقل عددممكن من منازلهم وأن تشتمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب وحسب ما جاء فى شرط اختصاصنا، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ، ولا يمكنها أن تشتمل على مناطق قابلة للتحسين والاستيطان بالمعنى الذى رمت إليه لجنة الانتدابات الدائمة، فهل يجعل هذا الأمر وحده مشروع التقسيم الذى اقترحناه غير قابل للتطبيق ؛ وإننا لا نرى هذا الرأى ما دام فى الإمكان تهيئة السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة إلى معظم المناطق التى نقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب البريطانى وتحسين تلك المناطق بغية إفساح المجال لاستيطان اليهود فيها استيطاناً خاضعاً للرقابة أيضاً ، ولكن هذا الأمر يتطلب إرصاد مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المنتدب عليها وإنشاء الخدمات الأخرى فيها وهذه المصروفات (ونقترح ألا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ومبلغاً لا يزيد عن ٧٥,٠٠٠ جنيه سنوياً للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط) لا يمكن الحصول عليها إلا من حكومة المملكة المتحدة ، ذلك أن حكومة المناطق المنتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها وسنبحث فى تأثير هذا الأمر فيما يلى باعتباره جانبا من المشكلة المالية العامة التى ينطوى عليها التقسيم.

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة من حيث كونه عاملا يتوقف عليه أمر الأسواق الأهلية المقترحة لأصحاب المصانع من اليهود فسنبحث فيه على حدة .

موقف العرب واليهود :

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب فى فلسطين — سيقفون كما نعتقد — موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله ، وإننا موقنون أن المشروع الذى أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدى إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن إخمادها إلا باجراءات عنيفة طويلة الأمد . ولكن لا ندرى ماذا يكون موقف العرب من المشروع (ج) فقد كان من رأى أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) قبيل مغادرتنا فلسطين — فى أوائل شهر آب — أن العرب سيقاومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، ولم يكن فى وسع أحد من هؤلاء أن يقول إن العرب سيقبلون بالمشروع بهدوء وطيبة خاطر . وقد أدى هؤلاء الشهود شهادتهم فى جلسات سرية على شكل لا يستحسن معه أن ننقل مقتبسات موجزة من آرائهم ، ولكن الفكرة العامة التى انطبعت فى أذهاننا من شهادة الأشخاص الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) كانت أن بعض الشهود — على الأقل — لا يستبعدون إمكان التسوية على هذا الأساس فى حين أنه لم يكن من بينهم من يتفاءل بالخير ، بيد أننا موقنون أنه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم لرأيناهم أشد تشاؤماً من ذى قبل ، ومن سوء الحظ أنه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلعنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل إليه بهذا الصدد هو أنه تستحيل معرفة موقف العرب إزاء المشروع (ج) قبل أن تنشر تفاصيله ، على الرغم من أن هذا المشروع يكلفهم تضحيات تقل كثيراً عن التضحيات التى يقتضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث .

تشتمل مقررات المؤتمر الصهيونى العشرين المنعقد فى زيوريخ فى شهر آب سنة ١٩٣٧ على المقررات التالية :

« إن المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق، ويطلب انجازه كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودى المضمونة دوليا بوساطة وعد بلفور وصك الانتداب .

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذى عرضته اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول فى مفاوضات للتأكد من حقيقة الشروط التى تفرضها حكومة جلالته بشأن الدولة اليهودية المقترح إنشاؤها .

ولا يجوز للجنة التنفيذية ، لدى قيامها بهذه المفاوضات، أن تربط نفسها أو تربط الجمعية الصهيونية بشىء ، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع معين لإنشاء دولة يهودية وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه » .

وقد ألحت علينا الوكالة اليهودية، أكثر من مرة، بوجوب إطلاعها على ما يدور بخلدنا ، لتضمن بذلك أن توصى المؤتمر الصيهونى بقبول مشروع التقسيم الذى قد تتقدم به إذا كان مما يمكنها قبوله . وقالت فى معرض البحث إن عبارة « بعد التشاور مع الجماعات المحلية » ، الواردة فى رسالة سلفكم تشير إلى أن حكومة جلالته كانت ترمى إلى تلك الغاية ، ولكننا لم نستطع قبول هذا الرأى . فلو كان فى الإمكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معا على أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لأمكن اعتبار التشاور الذى طلبته الوكالة اليهودية أمراً مرغوباً فيه ، ولكن ذلك كان مستحيلا فى تلك الظروف ، ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذى

ترغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه ، فقصرنا تشاورنا معا على توجيه الأسئلة إليها لاستطلاع رأيها شفويا وتحريريًا فى أى شأن من الشئون التى اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا فى مهمتنا ، على أن هذه الشئون لم تتناول المقترحات المفصلة التى يشملها المشروع (ب) أو المشروع (ج) فيما يتعلق بحدود المناطق المختلفة أو بتحسين المناطق التى سيحتفظ بها تحت الانتداب بغية فسح المجال لاستيطان اليهود فيها ، ولقد قيل لنا فى معرض البينة إن اليهود لن يقبلوا بأى مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لا تفى بحاجاتهم ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لا تشمل حيفا والجليل وقسمًا من القدس ، ولكنه يلوح لنا أن قرارهم النهائى بهذا الصدد لا بد من أن يتوقف على ما قد تعرضه حكومة جلالته عليهم كبديل من التقسيم ، فى حالة رفضهم للتقسيم ، ويبدو لأكثريتنا أن إبداء الرأى حول قرارهم النهائى المحتمل يكون سابقًا لأوانه قبل أن نعرف ماهية ذلك البديل ، بيد أنه ليس من السهل علينا أن نبين كيف يمكن اعتبار إنشاء دولة قائمة بنفسها فى المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية أمراً قابلا للتطبيق سواء من الوجهة الإدارية أو السياسية إذا كانت الجماعة المختصة سترفض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقًا لهذه الشروط .

الأقلية العربية فى الدولة اليهودية :

لقد افترضت اللجنة الملكية أن الوسائل اللازمة ستتخذ لنقل معظم السكان العرب الموجودين فى الدولة اليهودية نقلا إجباريًا إذا اقتضى الأمر ، وبموجب مشروع توافق عليه كلتا الدولتين ، ولكن سلفكم بين فى كتابه المؤرخ فى ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ أن حكومة جلالته لم توافق على اقتراح النقل الإجبارى ، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفترض أن مشكلة الأقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريًا

وأن حراجة الموقف التي يسفر عنها ذلك الأمر هي السبب الأكبر في حملنا على رفض مشروع اللجنة الملكية الذي يكاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون أراضي الدولة اليهودية مساويًا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال : إذا كان من الخطأ من حيث المبدأ وضع نحو ٣٠٠,٠٠٠ عربي ضد إرادتهم تحت سيطرة اليهود السياسية حسب مشروع اللجنة الملكية فكيف يكون صوابًا وضع ٥٠,٠٠٠ عربي على هذه الصورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ إنه لمن الصعوبة بمكان كبير تقدير الناحية الأدبية لهذه المسألة ،فلو توبع الجدل إلى آخر حدود المنطق لقضت هذه الحجة على التقسيم بالمرة، إذ يستحيل تخطيط حدود من شأنها ألا تدخل أحداً من العرب في الدولة ولكن مما لا يمكن تصوره أن اللجنة الملكية لدى تحبيذها التقسيم أو أن حكومة جلالته لدى قبولها به كأفضل حل يرجى لهذه المشكلة اعتبرت هذه الحقيقة في نفسها كافية للقضاء على أي مشروع للتقسيم . وشروط اختصاصنا تنطوي في الواقع على أن حكومة جلالته كانت قابلة بإدخال عدد من العرب في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وإن كانت تود أن يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين ، ولذلك يلوح أنه من المسلم به أن هذه المسألة هي مسألة أخذ ورد أكثر منها مسألة مبدأ ، ولذلك إذا نظرنا إلى المواقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يبرر لنا رفض المشروع (ج) لكونه يحتم اشتمال الدولة اليهودية على ٥٠,٠٠٠ نسمة من العرب .

الدفاع :

إن الدولة اليهودية حسب المشروع (ج) على الرغم من صغرها تؤلف مجموعة متراصة يسهل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر عنها تقسيم فلسطين

ولكن السلطات العسكرية قد أقنعتنا بأنه لا يوجد غربى نهر الأردن حد يصلح لأن يكون خطًا عسكريًا مرضيًا إذا أخذت أساليب الحروب الحديثة بعين الاعتبار ، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أى مشروع للتقسيم هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكريًا ضد غارات الأشخاص المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ، ولا يمكن اعتبار الحد المرسوم فى المشروع (ج) صالحًا لضمان السلامة الكافية للمناطق المقترحة إلا من وجهة النظر هذه . والضمانة الحقيقية الوحيدة لأى جزء مقتطع من فلسطين هى أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصداقة ، وقد كنا فى بدء عهدنا بالتحقيق نعلق أملا معقولا على إمكان وضع مشروع للتقسيم يؤدى إلى هذه النتيجة ، ولكن الحوادث التى جرت فى الأشهر الأخيرة لا بد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التى يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

الإدارة :

من البديهات المسلم بها التى لا تحتاج إلى جدل أن المصالح التى يمكن تقسيمها تقسيمًا تامًا كالمعارف مثلا ستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للأموال التى تنفق عليها ، كما أن مصالح المواصلات التى تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالسكك الحديدية والبريد والبرق ستكون بمجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذى قبل . أما ما يتعلق بالحرية الشخصية للتنقل بين المناطق المختلفة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يعتبرون الآن فلسطينيي الجنسية حتى ولو عمل بالشروط التى أوصينا بها فى الفصل الرابع عشر . كما أن مقدار الإزعاج والنفقة مما سيتحمله الفرد والدولة فى سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الأشكال يكون كبيراً ... وأخيراً سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية

كحاجز بين منطقة القدس الخاصة والمنطقتين الأخيرتين من الأراضى المنتدب عليها مصدراً للصعوبات الإدارية ، ولكن هذه الصعوبات ليست مما لا يمكن تذليله ولا يمكن اعتبارها بحد ذاتها كافية بجعل المشروع (ج) غير عملى .

المالية :

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية الكبرى . وقد أدى بنا البحث فى الفصل الثامن عشر إلى أنه يستحيل إنشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التى توصى بها . فالتخمين الذى أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات وهو أقرب شيء يمكن الوصول إليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الإدارات المختلفة المنصوص عليها فى المشروع (ج) يشير إلى عجز سنوى فى ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) يبلغ مقداره ٦١٠,٠٠٠ جنيه تقريباً ، وعجز سنوى فى ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره ٤٦٠,٠٠٠ جنيه فى السنة تقريباً ، ويشير فى الوقت ذاته إلى وفر سنوى فى ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق ، وقد وجدنا أنه لا يمكن تكليف الدولة اليهودية بتقديم إعانة مباشرة إلى الدولة العربية ، كما أنه ليس من الممكن ولا من الإنصاف إنشاء دولة عربية تقل إيراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ، ونستنتج من ذلك أنه إذا أريد تنفيذ التقسيم فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم إعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه بحيث تكون تلك الإعانة كافية لتمكين الدولة العربية من موازنة إيراداتها بمصروفاتها .

وبالإضافة إلى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة بحكم العرف المتفق عليه مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها وسيدخل فى تلك المساعدة

مبلغ قدره ١٧٥,٠٠٠ جنيه فى السنة تقريباً للإنفاق على أعمال التحسين والعمران فى المناطق المشار إليها فى الفقرة ٢٨٨، وهذا يعنى أن التقسيم سيكلف المكلف فى المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى على وجه التقريب باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الأخرى ستتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر فى ميزانيتها يقرب من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة بقطع النظر عن نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة إن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريباً بموجب أى مشروع للتقسيم يمكن التفكير فيه .

وغنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى عنها، ولكن قبل إصدار القرار فى عدم صلاحية التقسيم بالمرة بناء على هذا الاستنتاج يجب أن ينظر فى مقدار ما تكلف فلسطين المكلف البريطانى فى الأحوال الحاضرة . إن أكثريتنا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة بين نفقات التقسيم وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالى فى فلسطين دون تقسيمها على فرض أن الأمن قد استرد فيها وأن الأحوال رجعت إلى مجراها الطبيعى : ومما لا شك فيه أنه من الميسور إحلال السلم بفلسطين فى يوم واحد بناء على شروط معينة، أما إذا كانت تلك الشروط لا تنطوى على إحداث انقلاب تام فى الكيان المالى والاقتصادى من شأنه أن يستلزم تخفيض المستوى الحالى للخدمات تخفيضاً فعالا لموازنة الدخل بالخرج فتلك مسألة أخرى بالمرة . ولذلك لا تصح مقارنة نفقات التقسيم إلا بالنفقة التى تدفعها المملكة المتحدة فى الأحوال الحاضرة . وتقدر هذه النفقة بما يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه فى سنة ١٩٣٨، وغنى عن البيان أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التى ستظل فيها نفقاتنا بهذا المقدار فالاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ

١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه فى السنة باستثناء نفقات الدفاع ليس من الضرورى أن يخرج المشروع من نطاق البحث بالمرة لأسباب مالية، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق من نواح أخرى. ولكن إذا أجيز دفع المبلغ، على أن تفرض الرقابة المالية التى تفرض عادة على كل بلاد تابعة للإمبراطورية تنال إعانة مالية منها، فلا يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة، وأننا لم نتمكن من استنباط وسيلة من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لو قدمت الإعانة المذكورة مباشرة كمنحة.

المصالح الاقتصادية :

١ — التعريفات وإدارة الجمارك :

لقد تبين لدى البحث فى حدود المناطق المقترحة بمقتضى شروط اختصاصنا، أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة هو أمر أساسى لأى مشروع، لتقسيم يمكننا التوصية به. ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية سيكون ضربة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية التى يجب عليها توسيع صناعاتها بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد، ذلك أن الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقاً أوسع من السوق التى يؤلفها سكان تلك الدولة وحدهم، كما أن بقاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يتوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصريف ما تستطيع تصديره من المحصولات الزراعية التى تنتج منها كمية تفيض عن حاجاتها وخاصة القمح، فنستنتج من ذلك أنه لا بد من وجود نوع من الاتفاق الجمركى ما بين المناطق المنتدب عليها وكل من تينك الدولتين. وأنه لا يفى فى الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها إلا اتحاد جمركى تام وتجارة حرة متحدة فى التعريفة، فى حين أن وجود ما يماثل هذه الترتيبات بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها

يعتبر أمراً مرغوباً فيه كثيراً ولو لم يكن أساسياً ، إن مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف والحق يقال اختلافاً جوهرياً من حيث التعريفة ، إذ يحتمل أن تفضل الدولة العربية التي أغلب سكانها من المزارعين فرض تعريفة متوسطة من أجل الإيرادات مع حماية حبوبها ومحصولاتها الزراعية الأخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية ، في حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعريفات المرتفعة لحماية صناعاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالأحرى سعر المحصولات الزراعية على وجه العموم في أدنى درجة ممكنة ، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المنتدب عليها من الأسس المشتركة ما يكفي لتوحيد التعريفة وإن حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ تعريفة موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى ، إذ أنه دون التعريفة هذه الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لإحداهما أو التوسع الصناعي للأخرى بمقتضى المشروع (ج) .

ثم إنه يبدو لنا أن إنشاء اتحاد جمركي من شأنه أن يتيح الفرصة لتخفيف العبء المالي الذي سيلقى على عاتق حكومة جلالته بسبب التقسيم ، ولو كان ذلك التخفيف جزئياً ، ونرى أن ايجاد سوق مضمونة لليهود في سائر أنحاء فلسطين يبرر دفعهم مقابل ذلك إعانة خاصة للإيرادات تقيد لحساب الدولة العربية مما يخفف العبء الذي تضعه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطاني ، وقد وجدنا أنه إذا طبقت القاعدة التي وضعناها في الفصل الحادي والعشرين ، واستعملت الأرقام التخمينية للميزانية التي قدمها لنا مدير المالية وأوردناها في الفصل الثامن عشر فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صافي الكلفة التي يتحملها المكلف البريطاني نحو ١٧٥,٠٠٠ جنيه في السنة الأولى أي أنه ينقصها من ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه إلى نحو ١,٠٧٥,٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة في موارد الدولة العربية يرجع بعضها إلى المناطق المنتدب عليها التي

سيزداد العجز فى ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠,٠٠٠ جنيه (وهذا العجز ستغطيه الخزينة البريطانية) ، ولكن يرجع القسم الأكبر منه إلى الدولة اليهودية التى سيبقى فى ميزانيتها مع ذلك وفر يبلغ نحو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه [بقطع النظر عن نفقات الدفاع .

ويستحسن وضع الدولة العربية المالى بهذا المقدار أيضاً ، غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجز بمقدار ٣٣٤,٠٠٠ جنيه والطريقة الوحيدة التى نستطيع اقتراحها لتغطية هذا العجز هى إعادة توزيع حصة الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها المشتركة من واردات الجمارك توزيعاً تحكميا بحيث يغطى العجز على حساب مناطق الانتداب وهذا يعنى بالطبع زيادة الإعانة التى ستقدمها المملكة المتحدة إلى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار ، غير أن القاعدة التى اقترحناها فى الفصل الحادى والعشرين (المادة ب — الفقرة ٤٧٣) تنص على إمكان إجراء تخفيضات تدريجية فى هذا العبء الإضافى الذى سيقع على عاتق الخزينة البريطانية إذا ازداد الوفر الصافى فى إيرادات الاتحاد الجمركى .

وتنص القاعدة نفسها أيضا على إمكان نيل الدولة العربية بعض النصيب من أية زيادة فى إيرادات الجمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء فى باقى فلسطين ، ومن رأينا أن احدى الحجج الرئيسية التى يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم أن كل مشروع من مشروعات التقسيم يبنى على أساس إدخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشروعات اليهودية فى المملكة العربية ، والعكس بالعكس وعلى إيجاد منطقة القدس الخاصة وممرها يحتم ترك القسم الأعظم من الثروة التى يملكها العرب فى فلسطين خارج الدولة العربية ، وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة ، ويحتمل أن تظل بلاداً فقيرة كل الفقر ويصبح تأخرها النسبى

بروزاً إذا أسفرت مشروعات التحسين والعمران المقترحة فى المشروع (ج) عن تحسن كبير فى أحوال العرب المادية فى المناطق المنتدب عليها . ولذلك فانه يرحب بأى ترتيب ينطوى على ادخال بعض الزيادات فى ايرادات تلك الدولة . بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية، مع ما تتطلبه تلك المساعدة من الإشراف المالى، ويلوح أن الحاجة لن تتطلب الإشراف المالى بموجب هذا الترتيب، إذ أن حسابات الدولة العربية ستسوى نفسها بموجب القاعدة (ب) المبسوطة فى الفصل الحادى والعشرين،ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطا بعيداً فى تذليل الصعوبات المالية الملازمة للتقسيم ، ويهيئ فى الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادى اللازم لكلتا الدولتين العربية واليهودية .

غير أننا لأسباب دستورية وجدنا نفسنا ــ لسوء الحظ ــ عاجزين عن التوصية بإنشاء اتحاد جمركى إلا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة فى وضع سياسة التعريفة ، وحيث إن هذا يتعارض مع منح الاستقلال المالى للدولتين العربية واليهودية فقد اضطررنا إلى التخلى عن فكرة إنشاء اتحاد جمركى بين دولتين مستقلتين كحل للمشكلات المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم .

٢ ــ التأثير الذى قد تحدثه سياسة الهجرة التى تتبعها الدولة اليهودية فى فلسطين الأخرى :

إن هذه الناحية من نواحى المشروع (ج) التى نرى من الضرورى لفت الأنظار إليها بوجه خاص لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية ، إن من الصعوبة بمكان عظيم أن يتنبأ الإنسان بالمستقبل الاقتصادى للدولة اليهودية،لأن ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفية . وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز فترات من

الضيق إذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة، ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الإنقاص من شدة التقلبات الاقتصادية، التى يحتمل أن تتعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة جميع المسئولية المتعلقة بالهجرة، وقد أكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم، مدفوعين برغبتهم الشديدة فى إيضاح سياسة الدولة اليهودية المستقبلة بهذا الشأن أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم فى أى وقت معين لا بد من من تقديره على أساس العدد الذى ينتظر إيجاد عمل له والموارد المتيسرة للإنفاق على هذا العمل . ونحن لا نشك فى أن تلك اللحظة هى ما ينوى الزعماء إنتهاجه، ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة الصارمة إزاء الضغط الشديد الذى يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مئات الألوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ فى الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية .

ومما لا شك فيه أنه حالما تنشأ الدولة اليهودية تصبح المسئولية كلها فى هذه الأمور ملقاة على عاتق اليهود ، وإن من مغريات التقسيم الخاصة فى الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم — منذ ذلك الحين — معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ماهو عليه من الأهمية العظمى . وهذه الحجة تنطوى على الافتراض بأن اليهودية هى وحدها التى ستتعرض للمخاطر المتصلة باتباع سياسة فعالة للهجرة، كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائدها غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختيار صحة هذا الافتراض مهما كانت الظروف التى ستقام فيها الدولة اليهودية . . . ثم إنه إذا نفذ المشروع (ج) الذى يتحتم معه عقد اتحاد جمركى بين المناطق الثلاث مع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية، فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها لا يسمها أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انهيار اقتصادى فى الدولة اليهودية، فإذا وقع شيء من ذلك فلا مفر من أن ينال النظام الاقتصادى والميزانية فى تينك المنطقتين

ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب .

فالحالة إذن كما يلى : إذا أنشئت دولة يهودية واضطلعت تلك الدولة بالمسئوليات المطلقة بشأن سياسة الهجرة . . . فلا بد فى رأينا من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود اليهود أنفسهم فى معرض الجدل إن الضائقات إذا حدثت لا تدوم إلى الأبد ، وإن من المعقول ترفع استرداد الدولة اليهودية رخاءها فى النهاية كما حدث فى بلاد أخرى ، ومما لا ريب فيه على كل حال أن الطائفة اليهودية ترى أن كفة الفوائد ترجح على كفة المخاطرة مهما عظمت ، أما حكومة جلالته فالمسألة التى تعنيها فى هذه القضية هى هذه : هل تكون الأخطار التى تصيب السكان العرب وحكومة المناطق المنتدب عليها ، ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية من جراء التقسيم بالغة إلى درجة تجعل الشروع فى التقسيم أمراً غير حكيم ؟ . وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب هو أنه إذا كان من المحتمل أن يتعرضوا لضرر من جراء حدوث ضائقة من الدولة اليهودية فإنهم سينتفعون أيضاً حين تكون تلك الدولة فى رخاء ، وفى الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التى افترضناها فى الفصل الحادى والعشرين .

ثم إنه إذا رؤى أن ميل الدولة اليهودية الاقتصادى قد يكون متجهاً فى طريق يؤدى إلى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدى اتصال العرب الاقتصادى بالدولة اليهودية فى نهاية الأمر إلى نفعهم أكثر من ضررهم ، وتنطبق الحجة نفسها — إلى حد كبير — على حكومة المناطق المنتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية إذ أنهما كلتيهما لا تستطيعان أن تتوقعا التمتع بالفوائد التى تأتى بها القواعد المقترحة دون أن تكونا مستعدتين لقبول ما يلازمها من الأخطار . ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ولو أن عواقبه ستكون أبلغ إذا قبلت تلك القواعد . فالخطر

فى رأينا ملازم للتقسيم مهما كان شكله ، وتختلف درجته باختلاف الشكل الذى يتخذه ، وعلى حكومة جلالته قبل اتخاذ قرار فى كون المشروع (ج) أو أى مشروع آخر للتقسيم عملياً أن تسائل نفسها عما إذا كانت مستعدة للدخول فى ترتيب يحتمل بمقتضاه أن تتضرر النظم الاقتصادية والمالية للجماعتين التى تتحمل مسئولية مالية تامة تجاه إحداهما ومسئولية جزئية تجاه الأخرى تضرراً مؤقتاً على كل حال من جراء سياسة الرقابة عليها .

٣ – الحاجة إلى أعمال إضافية يعمل فيها مزارعو الدولة العربية بعض الوقت تكملة للدخل الذى يجنونه من زراعتهم :

لقد أشرنا فى الفصل العاشر إلى أهمية حيفا كمورد لأعمال إضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافى من أراضيهم سواء أكانت إقامتهم العادية فى المناطق المنتدب عليها أم فى الدولة العربية أم اليهودية ، ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام فى الوقت الحاضر – ففى جهات السهل الساحلى تنشأ الحاجة إلى العمل الإضافى فى (بيارات) بساتين الأثمار الحمضية خلال موسم القطاف الذى يبتدىء فى شهر تشرين الأول (أكتوبر) وينتهى فى شهر نيسان (أبريل) ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين .

وحتى فى أيامنا الحالية لا يزال الرخص النسبى فى الأجور العربية يؤدى إلى إقبال أصحاب الأعمال اليهود إقبالا محسوساً على استخدام العمال العرب بالرغم مما يحاوله المتحيزون من جعل العمل فى المزارع اليهودية مقصوراً على العمال اليهود دون سواهم ، ويجب ألا ننسى أن العرب يملكون نحواً من ٥٦,٠٠٠ دونم من مجموع الأراضى المغروسة بالأشجار الحمضية فى الدولة اليهودية المقترحة ، وقد قال لنا الشهود

اليهود إن هجرة العمال العرب الوقتية إلى الدولة اليهودية ستحظر . وليس فى وسعنا أن نعين عدد العمال الذين يستخدمون استخداماً وقتياً فى بيارات البرتقال ، والذين ستقع أماكن إقامتهم خارج الدولة اليهودية ، وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا إن كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الاضافية لكسب الرزق وسيكون لفقدهم ذلك المورد من الرزق أثر خطير فى حالتهم الاقتصادية .

٤ – ازدياد السكان :

تبين لنا فى الفصل الثالث أنه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية الخارقة للعادة الذى ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب يمكن منذ الآن القول بأن الحالة الاقتصادية لهؤلاء السكان ستتعرض فى المستقبل للخطر مالم يحدث أحد التطورات التالية : ارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تعيل عدداً أكبر من السكان أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تتاح الفرصة للاستخدام الثانوى أو تحديد عدد العائلة (تحديد المواليد) ، أو النزوح عن البلاد ، وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية فى الدولة العربية مهددة بالأخطار نفسها ويقل – فى الوقت نفسه – احتمال وقوع أى تحسن فى تلك الحالة لدى وقوع أى أمر من الأمرين الأولين المذكورين ، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافى فى الدولة اليهودية كما أن وقوع تحسن فى مستوى الزراعة سيكون بعيد الاحتمال ، إذ لن يتيسر بعد التقسيم المال اللازم لمثل هذا التحسين ، ثم إنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب إلى تحديد المواليد أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية فى سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس فى معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الإدارية

تخفيضاً كبيراً . وفى الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ولم يقدم أحد من سكانها على المهاجرة فقد يتوقع حصول ارتفاع فى معدل الوفيات مع مرور الزمن بسبب التزاحم على وسائل المعيشة . ولكنه يحتمل قبل ذلك أن يؤدى هذا التزاحم إلى حمل فضلة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة فى سبيل إيجاد عمل إضافى لهم ، وسيتوقف مقدار هذا العمل الاضافى من حين إلى آخر على مقدار رءوس الأموال التى يأتى بها المهاجرون اليهود إلى تلك المناطق ، وبالتالى على التقلب بين الرخاء والضيق الناشىء عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام .

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

(ا) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالى للزيادة الطبيعية فى عدد السكان المسلمين فى الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات .

(ب) وبسبب هذه الزيادة المستمرة فى عدد السكان ستصبح الحالة الاقتصادية فى الدولة العربية إذا تركت ، وليس لها سوى مواردها الخاصة على شفا الخطر ويزداد خطرها بمرور الزمن .

(حـ) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهيئة السبيل لإيجاد عمل إضافى للسكان العرب الزائدين فى المناطق المنتدب عليها .

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن تهيئته بمقدار كاف إلا بواساطة رءوس الأموال اليهودية التى يأتى بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المنتدب عليها . ولذلك فإن من صالح العرب أنفسهم إفساح الحال لهذه الهجرة ، بل والعمل على تشجيعها على أن تكون خاضعة للإشراف الذى اقترحناه فى الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ويلوح لنا أننا لا نخالف الواقع اذا قلنا إن العرب المقيمين خارج

الدولة اليهودية سيجابهون فى حالة توقف اعمار المناطق المنتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة مشاكل اقتصادية أشد هولا من المشاكل التى يحتمل أن يجابهوها لو فسح المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة فى ذينك الفصلين .

(٨) ومن المحتمل كما أشرنا فى الفقرة (٥٠١) أى يؤدى تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى — ذلك التشابك الذى لا مندوحة عنه بعد التقسيم — إلى رد فعل سيء فى الدولة العربية ومناطق الانتداب عند ما يحدث الضيق المحتوم فى الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التى ستجابه حالة رخاء يعقبها أزمة ، وكلما ازداد اعتماد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالى على حكومة المملكة المتحدة نفسها .

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الأمور بعين الاعتبار لا نجد بدأ من القول إننا غير قادرين على التوصية بحدود للمناطق المقترحة ، من شأنها أن تنطوى على أمل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما فى النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها ما دمنا ملزمين بعدم تجاوز اختصاصنا . ولكننا لا نعتقد أن إنهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلبي يتفق ورغباتكم أو الصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير فى طريقنا خطوة أخرى وإن كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من إحدى نواحيها .

ولذلك فإنا نرى الآن أن حكومة جلالته قد ترى بدلا من إهمال فكرة التقسيم بالمرة على اعتبار أنه غير عملى أن من الملائم أن تشترط لتنازلها عن الانتداب الحالى الذى لا يجوز إدخال تغيير عليه إلا بموافقة عصبة الأمم أن تكلف الدولتان العربية واليهودية بالدخول فى أتحاد جمركى مع المناطق المنتدب عليها وفقاً للشروط التالية :

١ – تدير الحكومة المنتدبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين .

٢ – تقرر الحكومة المنتدبة السياسة المالية للجمارك حسبما تستصوب بعد التشاور مع ممثلى كل من الدولة العربية والدولة اليهودية وبعد النظر بعين الاعتبار إلى مصالح (ا) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و (ب) خزينة المملكة المتحدة ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد العجز فى ميزانية حكومة أى قسم من فلسطين : ويجب أن ينطوى هذا الترتيب على أن الحكومة المنتدبة لن تسير السياسة المالية للاتحاد على وجه ينيل التجارة البريطانية معادلة ممتازة .

٣ – من النواحى الأخرى ، تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المختلفة مطابقة للقاعدتين (ا) و (ب) المقترحتين فى الفصل الحادى والعشرين مع مراعاة التعديلات التى قد يقرر إدخالها فيهما عن طريق المفاوضة بين حكومة جلالته وممثلين عن العرب واليهود .

ومما لا ريب فيه أن الدول التى تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط وتكون محرومة من حق تقرير سياستها المالية لا تكون بالطبع دولا ذات سيادة واستقلال بالمعنى الذى قصدته اللجنة الملكية . وكذلك لا تستطيع أن تعتبر حتى الترتيب الذى يوضع على هذا الأساس موضعاً لرضاء خزينة حكومة جلالته رضاء تاماً ، لأن الحسابات التى أجريناها ليست على كل حال سوى حسابات تقديرية مبنية على الحدس ، واستمرار أية قاعدة تتفق عليها ينبغى أن يعتبر أمراً غير محقق ، كما أن المبلغ الذى لا بد من مطالبة البرلمان بتخصيصه كإعانة لتسوية العجز فى ميزانية المناطق المنتدب عليها (بما فى ذلك مادعوناه « بالحصة الإضافية » للدولة العربية) سيزيد فى بادىء الأمر على مليون جنيه ، وخير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الإعانات على وجه يكون أقل ما يمكن تعرضاً للاعتراضات الدستورية – كما سبقت

الإشارة إلى ذلك فى الفصل الحادى والعشرين — ومما لا شك فيه أن ترتيباً كهذا من شأنه أن يزيد فى احتمال وقوع الخطأ الذى وصفناه فى الفقرة(٥٠٠)وهو أن كل أزمة اقتصادية تحل فى الدولة اليهودية من جراء سياسة الهجرة اليهودية قد يمتد أثرها إلى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها . ويؤدى إلى احداث أسوأ تأثير فى أنظمتها المالية والاقتصادية ، ولكن إذا أريد اللجوء إلى التقسيم لا بد من قبول هذا الخطر عظم أم صغر ، فهذا الخطر ليس بالإمكان إزالته بالمرة بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات نرى أنه يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية واليهودية قد وفيت على وجه مرض ، ونرى أنفسنا مستعدين للقول — مع اعتبار التحفظات الآنفة الذكر — أن الحدود التى أوصينا بها فى المشروع (ج) تنطوى على أمل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما فى النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها . وعند ما يبقى على حكومة جلالته أن ترى رأيها إذا اعتبرت مشروع التقسيم الذى عرضناه عادلا وعملياً من النواحى الأخرى فى أفضلية المسئولية المالية التى يتضمنها أم رفض التقسيم بالمرة واللجوء إلى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا نضيف ملاحظتين وجيزتين :

١ — إذا قررت حكومة جلالته أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيىء حلاً مرضياً لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية كان فى ذلك ما يغرى على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الإدارية التى ألمحنا إليها فى سياق بحثنا ، وإذا احتفظت الدولة المنتدبة بإدارة المواصلات بين المقاطعات — من سكك حديدية وبريد وتلغراف (بما فى ذلك التليفونات) ولو كان ذلك خلال خمس سنوات فى بادىء الأمر فإننا نرى أن هذا يكون — بلاريب — أنفع للجمهور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات. ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن — لأسباب سياسية — أن تخص مصلحة

الإذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة إلا باتفاق الدول ذات الشأن .

٢ – وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الإجراء الدستورى الذى اقترحناه فقد تكون عبارة (التحالف الاقتصادى) وافية بالمرام .وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودى درس الموضوع دراسة خاصة . ولما سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تقام الدولتان طبقاً لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر الدخول فى تحالف اقتصادى إذا رغبتا فى ذلك أجاب قائلا : « إننى موقن بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتحار ، فأول أمر لا بد من وقوعه حتماً هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من اتجاهها نحو القدس وحيفا » . وهذا تعليق حافل بالمعانى .

ونحن لا نود مطلقاً عرقلة حركة تؤدى إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى ، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شىء من ذلك كان فى صالح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها .

ويبدو لنا أن من فوائد المشروع الذى اقترحناه قبل قليل أن تنفيذ مثل هذا الترتيب إذا سبقه ضم المناطق التى تتألف منها فلسطين وشرق الأردن فى اتحاد جمركى يكون أسهل بكثير منه إذا كانت منفصلة اقتصادياً ، هذا إذا كانت الحالة السياسية توافى مثل هذا التطور . على أن الفطنة تقضى بأن يسار فى الأمر بتؤدة على سبيل التجربة ، وأن يشجع الفرقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادى كخطوة أولى — أما الانتقاد الذى كثيراً ما وجه ضد التقسيم من أنه سير إلى القهقرى لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية ففيه ما فيه من القوة — ولسنا نجرؤ على التنبؤ بأن التحالف الاقتصادى سيؤدى فى النهاية إلى حلف سياسى ، ولكن ذلك إن وقع لن يكون موضعاً للدهشة والاستغراب ، وفى الوقت ذاته نعتقد أن كلا من اليهود والعرب قد يشعرون —بعد

ما حدث فى العام الماضى من نزاع مضن مرير – بالميل إلى تحبيذ مشروع يقضى ببقاء فلسطين وحدة غير مجزأة فى جهة على الأقل ، أى أن تظل مرتبطة باتحاد جمركى ونظام مشترك للمواصلات .

الخاتمة :

وفى وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول : إن مسألة كون التقسيم قابلا للتطبيق على اعتبارات عملية وسياسية ، فالاعتبارات العملية تتعلق بصورة خاصة بالمالية والاقتصاد ، والصعوبات الإدارية كبيرة ، ولكن إذا توفرت الإدارة لإيجاد حل لا يمكن أن يقال إنها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية التى وصفناها فى هذا الفصل وهى من نوع لا نستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلا ممكنًا لتذليلها ، ولكننا بدلا من أن نقر بعجزنا عن استنباط أى مشروع عملى اقترحنا فى الفقرة ٥٠٦ شكلا معدلا للتقسيم على إدارة شئونها المالية ، إنه يصلح بعد مراعاة بعض التحفظات لأن يكون أساسًا للتسوية إذا كانت حكومة جلالته مستعدة لتحمل ما ينطوى عليه من التبعة المالية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . إننا لا نستطيع أن نتجاهل أن أحد الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله ، وليس من واجبنا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث فى الحقائق أن نشير بما يقتضى عمله فى تلك الحال .

ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائمًا . ومع أنه لا يسعنا أن نعتمد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التى أدرجناها فى هذا الفصل آملين أن تكون أساسًا لتسوية تأتى عن طريق المفاوضة .

٢٧٢

رد اللجنة العربية العليا على كتاب وزير المستعمرات

١١ / ١ / ١٩٣٨*

اطلعت اللجنة العربية العليا على الكتاب الرسمى الصادر عن وزير المستعمرات البريطانية إلى فخامة المندوب السامى بفلسطين والمنشور بتاريخ ٥ كانون الثانى «يناير» ١٩٣٨ والمتعلق بإرسال لجنة جديدة إلى فلسطين فقررت أن تصدر البيان الآتى :

١ ــ تلاحظ اللجنة العربية العليا أن الحكومة البريطانية لا تزال تفكر فى التقسيم وفى إقامة دولة يهودية فى فلسطين . وفى اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك . وإن تكن بدأ يخالجها نوع من الشك فى أن التقسيم عادل وعملى .

واللجنة العربية العليا تأسف أشد الأسف إذ ترى هذا الإصرار من جانب الحكومة البريطانية على خطة ظهر فسادها وسلبت البلاد أمنها وهناءها وأبدلتها منهما أشد حالات القلق والاضطراب ، وقوبلت بأشد ما تقابل به خطط الاستعمار القاتلة من سخط شامل ورفض إجماعى قاطع فى فلسطين ، وفى سائر البلاد العربية والأقطار الإسلامية .

٢ ــ إن الموقف الإجماعى الصريح الذى وقفه الشعب العربى ضد مشروع التقسيم لا يصح مطلقاً أن يوصف بأنه « انتقاد بعض نقاط مشروع التقسيم

---

* منشور موجود فى مكتبة الجامعة الأمريكية فى بيروت .

ــ سلسلة الوثائق العامة ١ ــ وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ / ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد ــ بيروت ١٩٦٨ .

المقترح على سبيل التجربة فى الباب الثالث من تقرير اللجنة الملكية « كما جاء فى فى البند الثالث من كتاب وزير المستعمرات المشار إليه . ولم تكن المقاومة العربية للتقسيم محصورة فى تفاصيل ذلك المشروع كما ورد وإنما كانت قبل كل شيء موجهة إلى مبدأ التقسيم فى أساسه. وذلك لأن التقسيم مهما كانت صوره وأشكاله يقوم على ثلاثة أسس فى كل واحد منها ضربة قاضية على البلاد والعباد وهى :

(ا) تجزئة البلاد وتمزيقها والقضاء على وحدتها الطبيعية .

(ب) سلب جزء من أثمن أجزاء الوطن العربى المقدس .

(ج) خلق دولة أجنبية يهودية فى صميم هذا الوطن العربى .

٣ — إن تصريح وزير المستعمرات فى كتابه « بأن حكومة جلالة الملك ليست مرتبطة بوجه من الوجوه بالمصادقة على ذلك المشروع — مشروع التقسيم الذى اقترحته اللجنة الملكية كما ورد » هذا التصريح ليس من شأنه أن يطمئن نفوس العرب القلقة على مصيرها بوجه من الوجوه ما دام مبدأ التقسيم باقيًا على كل حال . فالشعب العربى لا يطلب إبدال مشروع للتقسيم بمشروع آخر . وإنما يطلب إلغاء فكرة التقسيم من أساسها إلغاء نهائيًّا . وقد صمم على الثبات فى مقاومة التقسيم مهما كانت صوره ومشاريعه حتى النهاية ، لأنه يعتبره أظلم وأقل ما يمكن أن يوجه إلى كيانه وحياته من ضربات . على أن التعليمات التى وضعت للجنة الجديدة لتعمل بموجبها والتى يتضمنها كتاب وزير المستعمرات نفسه تبدأ بالنص على « مراعاة مشروع التقسيم الوارد فى الباب الثالث من تقرير اللجنة الملكية على أن يبقى لهذه اللجنة الفنية الحرية فى اقتراح تعديلات لذلك المشروع » .

٤ ــ وكذلك لا يمكن أن يدخل شيئاً من الطمأنينة إلى نفوس العرب القلقة تصريح وزير المستعمرات فى كتابه « إن حكومة جلالة الملك لم تقبل اقتراحات اللجنة الملكية بنقل العرب من المنطقة اليهودية إلى المنطقة العربية بطريقة جبرية إذا لم تفلح الوسائل الأخرى » .

(ا) لأن العرب إذا كانوا يأبون الجلاء عن ديارهم وأوطانهم كرهاً فهم للخضوع لحكم دولة يهودية فى عقر دارهم أشد إباء وكرهاً .

(ب) ولأن فكرة « تبادل السكان والأراضى » لا تزال باقية . وإنما عدل عن الجلاء الإجبارى إلى الجلاء الاختيارى الذى عبر عنه وزير المستعمرات فى كتابه بقوله . « بطريقة طوعية » .

(حـ) ولأن من المؤكد أنه اذا قدر ــ لا سمح الله ــ أن تقوم فى قسم من البلاد دولة يهودية فستتخذ أشد وسائل التضييق والإرهاق التى تضطر العرب فى النهاية إلى الجلاء من ذلك القسم « بطريقة طوعية ــ كرهية » .

٥ ــ وكذلك الفقرة التى تنص على « إدخال العدد الأقل من العرب ومن المشاريع العربية فى المنطقة اليهودية والعكس بالعكس » فإنها لا يمكن أن تؤمن شيئاً من مخاوف العرب الأساسية . ففضلا عن الضربات الأساسية القاتلة التى لا بد أن تلازم كل مشروع للتقسيم والمشار إليها فى البند الثانى لا يمكن افتراض منطقة معينه لليهود إذا كان فيها عدد ضخم جداً من العرب وكان ما يملكه العرب فيها أكثر مما يملكه اليهود .

٦ ــ تلاحظ اللجنة العربية العليا أنه لأول مرة تفتح الحكومة البريطانية بيدها الباب لقطر عربى آخر ليقدم إليها طلبات بخصوص مشروع التقسيم وتفاصيله وهذا القطر هو « شرق الأردن » .

فالشعب العربى الفلسطينى يود أن يعرب عن رغبته فى أن تراعى طلبات الأقطار

العربية كلها فى قضية فلسطين العربية . لا أن يخصص من بينها قطر واحد معروفة ظروفه واتجاهات الذين يتصرفون بمقدراته فى أمر التقسيم . ولا أن يحصر موضوع الطلبات فى نطاق معين لا يخرج عن تفاصيل التقسيم والتسليم .

٧ — يشير جناب الوزير فى آخر كتابه إلى أنه قد يكون من الضرورى — بناء على تقرير اللجنة المشار إليها — إعادة النظر فى الاقتراح الخاص بنظام «المقاطعات» أو « الانتدابات المتعددة » ثم يختتم كتابه بقوله : « فيتضح إذن أن الخطة التى يسار عليها إلى مدة من الزمن ليست إلا من قبيل التجربة والاختبار » .

فالشعب العربى لا يسعه إلا أن يعرب عن اشد سخطه واستنكاره لأن يصبح منذ عشرين عاماً موضعاً لسلسلة من التجارب والاختبارات التى تسلبه دائماً أعز ما يملك من طمأنينة وراحة وتسلبه فى النتيجة بيته الموروث ووطنه المقدس .

وهو ينظر إلى نظام المقاطعات والانتدابات المتعددة وما يشاكلها ، مما قد تبتدعه مخيلات الطامعين فى بلاده مثلما ينظر إلى مشاريع التقسيم كلها ، عدوان عليه وسلب لوطنه ونهب لحقوقه .

وهو يعلن مرة أخرى فى صراحة وتأكيد أنه لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال أى حل لقضيته لا يقوم على أساس إعطائه حقه الكامل فى بلاد آبائه وأجداده ، قد صمم على الثبات فى السعى إلى هذا الحق حتى يناله .

وهو يلفت نظر العالم العربى والعالم الإسلامى مرة أخرى لهذه المناسبة إلى ما تبيته بريطانيا بالتواطؤ مع اليهود لهذه البلاد العربية المقدسة من سوء النية والظلم الفادح بإصرارها على تمزيقها وتهويدها. وضربها الضربة القاضية ويهيب بهما إلى مقاومة هذه السياسة الظالمة وتأييده فى الدفاع عن عروبة فلسطين وقداستها ووحدتها .

ويشهد العالم أجمع على المظالم والفظائع التى تضطرب لهولها الإنسانية، والتى أورثت البلاد وأهلها الخراب والدمار، والتى تصبها بريطانيا عليه صبًّا حتى تخضعه لمطامع الاستعمار والصهيونية وتكرهه على التسليم ببلاده .

٨ – تعلن اللجنة العربية العليا أن الشعب العربى لم يعد يثق بسياسة اللجان . وهو لا يطمئن إلى هذه اللجنة الجديدة بوجه خاص لأن عملها قائم على أساس التقسيم الذى أعلن بشكل قاطع رفضه إياه وسخطه عليه .

٩ – وأخيراً تود اللجنة العربية العليا أن تعرب عن دهشتها إذ ترى الحكومة البريطانية تكثر من البحث والتحقيق، وإيفاد اللجان ودرس الحلول، ولكنها تتجنب عن قصد وعمد الطريق السوى الواضح والحق الطبيعى الثابت والحل العملى العادل الوحيد . وهى لو صدقت النية فى إقرار الحق والعدل لسهل عليها الأمر كثيراً وما كلفها كل هذا العناء. فالحق بين معروف والعدل لا يتجزأ .

وتود اللجنة لهذه المناسبة أيضًا أن تعيد مرة أخرى ذكر الميثاق القومى الذى وضعه الشعب العربى وضمنه حقوقه المقدسة وعاهد الله على أن يسعى إليه بكل ما أوتى من قوة حتى يناله، وأن لا يقبل أى حل لقضيته إلا على أساسه، والذى وافقت عليه سائر الأقطار العربية فى مؤتمرها الأخير « مؤتمر بلودان » فأصبح ميثاق الأمة العربية كلها وهو الذى يتضمن الحل العملى العادل الوحيد . نذكره كما ورد فى مذكرة اللجنة العربية العليا المقدمة بتاريخ ٢٣ تموز «يولية» ١٩٣٧ إلى لجنة الانتدابات الدائمة وإلى وزارة المستعمرات ردًّا على تواصى اللجنة الملكية وبيان الحكومة البريطانية :

أولا : الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام فى بلادهم .

ثانيًا : العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومى اليهودى .

ثالثًا : إنهاء الانتداب البريطانى وتبديله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية

العراقية والمعاهدة البريطانية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية بموجبها تنشأ فى فلسطين دولة ذات سيادة .

رابعاً : وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى لليهود وقفاً تاماً .

والعرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية مفاوضة تقوم على أسس مقبولة للاتفاق على الشروط التى تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات فى فلسطين » .

٢٧٣

المذكرة التي قدمها الدكتور عزت طنوس لوزير المستعمرات البريطاني حول السياسة البريطانية في فلسطين ومطالب العرب وحقوقهم *

١٩٣٨

١ — إن الصداقة بين العرب والإنجليز هي صداقة تقليدية، ولم توجد دولة أوروبية واحدة استطاعت أن تنازع بريطانيا في هذا قبل الحرب، وكانت مهابة بريطانيا حكومة وشعباً في الذروة العليا .

وبسبب ما ذكرنا، طلب العرب التحالف مع الإنجليز من قبل ، وأثناء الحرب . وكثيرون من رواد العرب في هذا السبيل دفعوا ثمن ذلك حياتهم على أعواد المشانق .

مطالب العرب :

٢ — تقوم مطالب العرب في فلسطين على الأسس التالية :

(ا) الحقوق الطبيعية : إن العرب هم سكان فلسطين، احتلوها وامتلكوها منذ ١٣٠٠ سنة . ويرى العرب أنه لا حق لأية دولة في أية ظروف كانت أن تقتطع جزءاً

---

* فلسطين – يافا – ٧ / ٧ / ١٩٣٨ ص٢ و٦

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

من بلادهم لغيرهم ، أو تمنحهم فيها حقوقاً سياسية ويشارك عرب فلسطين فى هذا الشعور جميع الأمم العربية حكومات وشعوباً .

وعد بلفور :

(ب) ويعتقد العرب أن بريطانيا العظمى وهى عضو فى « عصبة الأمم » قد فشلت فى تنفيذ المادة ٢٢ من ميثاق العصبة . ويعتقدون أن وعد بلفور يتنافى مع هذه المادة ، ولهذا وجب على بريطانيا أن تتحلل من هذا الوعد بموجب المادة ٢٠ من الميثاق .

حدود الاستقلال :

(حـ) ويشعر العرب أولا وقبل كل اعتبار آخر أنهم فى غير حاجة إلى أية دولة كبرى أو صغرى لتثبت لهم حقوقهم فى بلادهم بالوعود أو العهود وهم بعد هذا ينكرون أيضاً أن فلسطين غير داخلة ضمن حدود الاستقلال العربى المذكورة فى مخابرات حسين مكماهون ، ويشاركهم فى هذا النكران العالم العربى كله .

والتفسير الذى وضعه ونستون تشرشل فى « كتابه الأبيض » سنة ١٩٢٢ لشرح نيات بريطانيا فى هذا الصدد لم يقبله العرب ، ومن المؤسف حقاً أن صلاحيات اللجنة الملكية لم تشمل وجوب بحث هذه المسألة وبيان خوافيها .

مطالب الصهيونيين :

٣ ـ التوراة : لا نكران أن الشعب اليهودى كان دائم الصلة بفلسطين بوساطة التوراة ، ولكن هذه صلات يجب ألا تتعدى الروحيات إلى السياسات . وليس للصهيونيين أية حقوق فى فلسطين غير الحقوق الروحية ، وكون أن اليهود حكموا فلسطين لمدة ٢٠٠ سنة ، منذ ثلاثة آلاف سنة لا يعنى أن هذا يمكن لهم فى فلسطين أية حقوق سياسية .

والإنجيل يجعل للمسيحين نفس هذه الصلة الروحية فى فلسطين . كذلك يتصل بها المسلمون بفضل البراق والمسجد الأقصى الذى يعد واحدا من ثلاثة هى أقدس الأماكن الإسلامية .

وعلى هذا ففلسطين كبلد مقدس للأديان الثلاثة تعتبر منزلا روحيًّا لليهود والمسيحيين والمسلمين ، ولكن هى وطن سياسى لسكانها فقط .

الانتداب

٤ ـ ينص نظام الانتداب كما جاء فى المادة ٢٢ من ميثاق العصبة على أن يكون واساطة خير لسكان البلاد الذين يعتبرون كأمانة فى عهدة العالم المتمدن . أما الانتداب على فلسطين فقد كان وساطة شر وبلاء على أهلها ولم يعن إلا بخير ٧ فى المائة من سكانها اليهود وغيرهم من المهاجرين الصهيونيين الذين كان مقدراً لهم أن يأتوا إلى البلاد ، بينما مصالح وكيان العرب الذين كانوا يؤلفون ٩٣ فى المائة من السكان قد أهملت واعتبرت فى المرتبة الثانية ، ولم يكن فى كل هذا الاجحاف ما يثير دهشة

العرب لأنهم كانوا يعلمون أن جميع الانتدابات وضعت فى جنيف أما الانتداب على فلسطين فقد وضع فى لندن وبالتعاون مع الجمعية الصهيونية هناك .

وجاء الانتداب الشاذ على فلسطين فى أول عهده كحافز للصهيونيين على السعى لاكتساب ما يمكن اكتسابه قبل أن تنمو الروح الوطنية بين العرب وتشتد وتصبح قادرة على معاكسة الوطن القومى ، كذلك جاء حافزاً للعرب لعمل ما يمكن للاحتفاظ ببلادهم . أما الدولة المنتدبة فوقفت على جانب التوازن بين القوتين بأقل ما يمكن من الضوضاء وسفك الدماء ، وكانت نتيجة هذا كله ما يرى العالم من نضال استمر زمنا طويلا وما زال حتى الآن فى أعظم شدته .

التقسيم :

٥ ـ إن مشروع التقسيم لا يضع حداً للنزاع بين الوطنيتين العربية واليهودية فى فلسطين ، بل على العكس من ذلك يزيد فى صراعهما ، فالصهيونيون فى المملكة اليهودية سوف لا يقنعون بما أخذوا وسوف يجاهدون لتوسع أملاكهم على حساب العرب وقد أعلنوا ذلك فى مؤتمر زوريخ فى الصيف الماضى حين صرح الدكتور وايزمن : إن الصهيونيين يقبلون التقسيم بشكله الحالى الآن على أمل أن ينالوا جميع ما يريدون فى المستقبل .

نتائج ذلك :

كذلك سيعمل العرب جاهدين لاسترداد ما فقدوا ، وسيظل الصراع بين الوطنيتين مشتعلا ، ولكن بشكل أشد خطراً وأعظم نتائج على بريطانيا التى قد تخسر فى النهاية

اسمها وصداقتها فى العالمين العربى والإسلامى :

ونذكر هنا أنه لن يوجد عربى أو هيئة عربية أو جماعة من العرب المسئولين يمكنهم التقدم لتوقيع أى اتفاق أساسه التقسيم أو أى اتفاق يتنافى مع روح المادة ٢٢ من ميثاق العصبة .

وإذا كانت الحكومة البريطانية تعلقت بأمل وجود أحد من العرب المسئولين يشايعها فى أى مشروع تقسيم فغاية ما نقوله هنا إننا نرجو أن الحوادث قد أثبتت خطأ هذا الأمل الذى خدعت به .

الحل :

يرى العرب أن الوطن القومى المنطوى فى وعد بلفور قد نفذ ، ولم ينص فى وعد بلفور ولا فى أى بيان رسمى سابق لتقرير اللجنة الملكية على إنشاء مملكة لليهود فى فلسطين .

والحل الوحيد الذى يراه العرب هو اعتبار السكان الموجودين الآن فى فلسطين كأمانة فى عهدة الأماكن المقدسة ، ويصبح لجميع الفلسطينيين بصرف النظر عن الجنس والدين حقوق مدنية وسياسية متساوية ، وتقام حكومة وطنية تتمثل فيها جميع طبقات الشعب بنسبة عددهم مع ضمان حفظ حقوق الأقليات ، كذلك تضمن مصالح بريطانيا المشروعة وتعقد محالفة بين فلسطين وإنجلترا شبيهة بمحالفة العراق معها :

٢٧٤

بلاغ رقم ٢ من قيادة الثورة العامة حول العمليات الحربية ١٩٣٨ *

(نصر من الله وفتح قريب)

بلاغ رقم ٢ :

احتلال مدينة جنين ومعارك دامية .

قررت القيادة العامة القرارات التالية :

أولا : مهاجمة مركز بوليس بيسان .

ثانياً : احتلال جنين .

ثالثاً : مهاجمة مراكز الجيش فى نابلس .

رابعاً : مهاجمة الدوريات العسكرية التى تتجول بين نابلس وجنين .

وتنفيذاً لهذه القرارات خرج فصيل عمر بن الخطاب وقام بمهاجمة مركز الخنيزر التابع لبيسان فاستولى على جميع أسلحته وأمتعته ، ثم قامت الفصايل الأربعة فصيل القسام وحمزة بن العباس وعمرو بن العاص وأبو بكر وطوقوا جنين من جميع جهاتها

* محمد عزة دروزة . القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها . صيدا ، المطبعة العصرية ١٩٥١ ج ١ ص ٢٣٢ – ٢٣٣

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – . بيروت ١٩٦٨

ثم هاجموها بالتكبير والتهليل ، تتقدمهم المدافع الرشاشة التى كانت تصب نيرانها الحامية على مراكز البوليس والجند مما جعلتهم أن يولوا هاربين إلى البيوت ملتجئين ، ودخل المجاهدون المدينة واستولوا على ما فيها من ذخيرة وبنادق .

أما فصيل على بن أبى طالب فقد اتجه شطر نابلس وهاجم قوات الجيش فى مراكزها فى الشرق والغرب وأصلاها ناراً حامية .

وهاجم فصيل خالد بن الوليد وأبى عبيدة الدوريات العسكرية التى تتجول بين نابلس وجنين فاصطدمت معها فى وادى دعوق ،وقد قتل سائق السيارة المصفحة وهو يهودى وسائق سيارة ثانية وهو جندى طوقه ،وحاول أن يغريهم بالدراهم التى معه ليتركوه ، ولكنهم رفضوا وطلبوا إليه تسليم نفسه فأبى وأشهر مسدسه عازماً على غدرهم وعندها أطلق الثوار عليه النار .

قائد منطقة نابلس وجنين

الشيخ عطية

٢٧٥

قرار المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني بإعلان إضراب الصحف احتجاجا على تقييد الحريات الصحفية وتأييداً، للمطالب الوطنية *

١٩٣٨/٩/٢١

اجتمع أصحاب ومديرو ومحررو الصحف العربية الآتية :

« الدفاع » ، « فلسطين » ، « الحياة » ، « الأخبار » . فى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع فى ٢١ أيلول « سبتمبر » سنة ١٩٣٨ بدار جريدة فلسطين بيافا، وقد شاركهم فى الاجتماع متعهدو جميع الصحف الخارجية وقرروا ما يلى :

١ ــ احتجاب جميع الصحف والمجلات العربية التى تصدر فى فلسطين مدة ١٥ يوماً ، تبدأ من صباح يوم الجمعة الواقع فى ٢٣ أيلول « سبتمبر » الجارى وتنتهى يوم السبت فى ٨ تشرين الأول « أكتوبر » سنة ١٩٣٨ فتصدر الصحف إذا تقرر ذلك صباح يوم الأحد فى ٩ تشرين الأول « أكتوبر » سنة ١٩٣٨ .

٢ ــ الطلب إلى أصحاب الصحف والمجلات العربية التى تصدر فى خارج

---

* فلسطين – يافا – ٢٣ / ٩ / ١٩٣٨ ص ١ .

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

فلسطين أن يتضامنوا مع المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني ، فلا ترسل صحفهم ومجلاتهم للبيع في فلسطين خلال مدة الاحتجاب التي قررها المؤتمر .

٣ — إن المدة التي تقرر في المؤتمر حجب الصحف والمجلات خلالها يجب أن تنقضي كاملة فلا يحق لأحد من الذين وقعوا على هذه القرارات أو غيرهم أن يصدر أو يحرر أو يطبع أو يبيع أية صحيفة ومجلة عربية في فلسطين أثناء ١٥ يوماً ، وهي مدة الاحتجاب المقررة والتي لا يجوز كذلك إنقاص هذه المدة في أية حال من الأحوال ومهما تكن الدوافع لذلك .

٤ — يجتمع الموقعون على هذا البيان وغيرهم يوم السبت الواقع في ٨ تشرين الأول «أكتوبر» سنة ١٩٣٨ ، وهو يوم انقضاء مدة الاحتجاب ، للنظر فيما إذا كان من الضروري إعادة طبع وإصدار الصحف والمجلات وبيع الصحف والمجلات الخارجية في فلسطين أو الاستمرار على الاحتجاب مدة أخرى يقررها الصحفيون في اجتماعهم القادم .

٥ — تقرر إذاعة بيان على العالمين العربي والإسلامي يحدد فيه موقف الصحافة العربية في فلسطين من الحالة الحاضرة .

٦ — يحيي المؤتمر رجالات فلسطين وزعماءها وأبناءها المبعدين والمسجونين والمعتقلين .

(التوقيعات) :

عن « الدفاع » : شوكت حماد ، عبد الهادي عرفان . صلبيا عريضة . علي منصور .

عن « فلسطين » : داود العيسى . يوسف حنا . أكرم الخالدي . محمد عطية .

صاحب «الحياة» : جميل شلالى .

صاحب «الأخبار» : بندلي حنا غرابى .

شركة فرج الله : متعهدو جميع الصحف المصرية والسورية واللبنانية فى فلسطين .

وفيما يلى البيان الذى أقره المؤتمر :

اضطرت الصحافة العربية إلى الاحتجاب خمسة عشر يوماً احتجاجاً على القيود المفروضة عليهاومنذ زمن ليس بالقليل . وهذه الصحافة تعانى الشدائد من جراء استمرار فرض القيود . ولقد أصبحت فى موقف توجه معه الانتقادات إليها باستمرار . فإزاء هذه الحالة الشاذة رأت أن تعرب عما يخامرها من تأثر وتألم معا ، ولم تجد طريقة غير التعطيل مدة أسبوعين .

وفى احتجاب الصحف العربية مدة أسبوعين تعبير صحيح عن رغبتها فى الكتابة بعيداً عن جو التقيد بإجراءات إدارية شديدة ، فلقد كان لهذه الصحف مجال للإعراب عن الرأى ، ثم جاءت اللجنة الملكية بتقييد الصحف وطالبت فرض رقابة شديدة وفرض عقوبة التعطيل وغير التعطيل . ومن يطالع تقرير تلك اللجنة يقرأ صفحات منه فى هذا الباب . وهكذا ضاقت السبل فى وجه الصحافة حتى اضطرت إلى الاحتجاب مدة أسبوعين احتجاجاً .

وفى هذه الظروف العصيبة ليس لنا غير الثقة بالله أن يوصل هذه البلاد التى تحملت كثيراً وقاست أكثر إلى حقها الطبيعى فى حكم نفسها بنفسها فى وحدة جغرافية تامة لا يطرأ عليها أى تشويه تمهيداً للوحدة العربية الكبرى والاندماج الكامل .

٢٧٦

تقرير المكتب الاقتصادى للجنة القومية بالقدس

القدس ١٩٣٨ *

إن من الأدلة الواضحة على نشاط العرب الاقتصادى ما نراه كل يوم من تزايد عدد المؤسسات التى تهتم بشئون البلاد الاقتصادية، فهناك غرف تجارية عربية وهناك المؤتمر العربى الاقتصادى وغيرها من المؤسسات التى تدرس شئون البلاد المادية وتعمل دون ضجة لتوجيه العرب توجيهاً اقتصادياً طيباً يعود عليهم بالخير والتقدم والرقى المادى والمعنوى .

وإن كثرة المؤسسات التى تعنى بهذا الموضوع لمما يدعو إلى التفاؤل لأن مصالحها متضامنة والغاية واحدة . والهدف السامى مشترك بينها جميعاً ألا وهو التعاون على إيجاد التوازن العام فى الإنتاج والاستهلاك ، فتتعاون به المصالح من حيث مجموعها وتتحد به المساعى من حيث غاياتها . إذ العرب على أبواب فتح جديد فى السياسة يدعوهم لتخصيص جزء مهم من جهودهم فى هذا القسم الأساسى من الفعالية الاجتماعية ألا وهو العمل الاقتصادى الذى لابدمنه لبناء مجد الوطن وإعلاء شأنه .

---

* كراس موجود فى مكتبة الجامعة الأمريكية فى بيروت .

– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

لذلك رأت اللجنة القومية فى القدس أن تعطى هذا الأمر حقه . فتقدم ما تستطيعه من الخدمات فى الميدان الاقتصادى طالبة من ذوى الغيرة والحمية من العرب أن يؤازروها فى مهمتها ويوافوها بما يسهل عليها خدمة المصلحة العامة والله سبحانه وتعالى من وراء القصد .

نشرات الوكالة اليهودية :

أخذت الوكالة اليهودية – فى المدة الأخيرة – تهتم فى نشر الدعايات المختلفة عن تأثير الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وما قام به الصهيونيون فيها من مشاريع زراعية وصناعية وعمرانية، واهتمت بهذه الدعاية كل الاهتمام ،يدلنا على ذلك نشرتها الأولى التى خصصتها للبلاد الشقيقة – سوريا ولبنان – لحمل إخواننا فيها على عدم مقاطعة البضائع الصهيونية مهددة إياهم بإقامة الحواجز الجمركية بينهم وبين فلسطين فيما إذا استمروا على مقاطعتهم تلك .

وقد جاءنا أخيراً كتاب آخر باللغة العربية أيضًا،يقع فى ١١٧ صفحة وعنوانه « نشرات الوكالة اليهودية – اقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب – نشرة رقم ٣» مما يدلنا على أن القوم يهتمون اهتماماً شديداً بالدعاية عن أنفسهم وقديمًا قيل : اكذب بكل قوتك فلا بد أن تؤثر على قسم من صغار العقول فى نهاية الأمر .

ولا شك فى أن اليهود تشجعوا مما سمعوه من بعض رجال لبنان عن الهجرة اليهودية وأنهم يتشوقون إليها فقالوا : «هناك أرض خصبة تنزل فيها فإذا قمنا بالدعاية الكافية فلا بد من أن نفصل البلاد العربية بعضها عن بعض ولو روحيًّا ، فينظر العرب إلينا عندئذ نظرة ود وصداقة وإننا نجلب لهم السعادة وإن ما يشكو منه عرب فلسطين إنما هو خطأ منهم ليس إلا » .

ولقد كان بودنا أن نهمل هذه النشرات ، ولكننا وجدنا أنها احتوت على كثير من الأضاليل التى قد تنطلى على الرأى العام » إذن فلا بد من تفنيدها وإظهار باطلها وزيفها .

وقبل البدء بالرد لنفترض أن اليهود جلبوا ويجلبون إلى فلسطين الأموال الطائلة والفنون والعلوم والمهن إلخ .

فهل يكفى ذلك لكى يغتصبوا وطناً عربياً ليس لهم فيه شبر من الأرض ؟ . نقول كلا وألف كلا وما مثلهم فى ذلك إلا كمثل رجل غنى أتى بأثاث بيته الثمين وألقاه فى دارك واحتل منها غرفاً كثيرة كى يستمتع بها ويستملكها ويجعل الدار مشاعاً بينك وبينه . ويضيق عليك حريتك ، كل ذلك لأن أثاث بيتك أقل من أثاثه ثمناً وبهجة .

هذا ونعود لتفنيد أقوال الوكالة اليهودية فنقول : إن أمانى الشعوب لا تقاس كلها بالمال والفوائد المادية وان هنالك أشياء لا يمكن تقدير ثمنها بالإحصائيات المالية والاقتصادية . هناك الحرية ولو مع الفقر ، هناك الكيان القومى والاستقلال السياسى ولو مع القناعة ووسط العيش . أما إذا كان هناك قوم يفضلون الدرهم والدينار على كل شىء فى العالم فنحمد الله على أن الأمة العربية ليست منهم .

١ — المشروع اليهودى وعلى أى أساس يرتكز :

تقول الوكالة اليهودية فى الصفحة الثالثة : « ليس للمشروع اليهودى فى فلسطين سابقة فى إحدى بلدان العالم . فهو لم يقم على أثر احتلال عسكرى ولا يرتكز على مساعدات حكومية » . وجوابنا على ذلك أنه لولا الحكومة البريطانية واحتلالها العسكرى ومساعدتها المشروع اليهودى ، لما دخل فلسطين يهودى واحد ، وهل اليهود إذن ،

يعتمدون على أنفسهم في إقامة مشروعهم أم أن الإمبراطورية العظيمة هى التى تسندهم من ورائهم ؟ . إننا لانتمالك أن نضحك عند ما نسمع أن اليهود لا يرتكزون على مستعمر فى إقامة مشروعهم . أما أن المشروع اليهودى فى فلسطين ليس له سابقة فهذا حقيقة، إذ أن التاريخ مملوء بأخبار الأمم التى غزت الممالك وفتحتها لأبنائها بالحديد والنار، ولا توجد فيه سابقة واحدة تدلنا على أن إمبراطورية عظيمة استغلها قوم بقوة المال فقط لأجل مصالحهم السياسية، حقًّا لا سابقة فى التاريخ لأسد يقوده ثعلب .

٢ — الأموال وفائدتها للعرب :

تقول الوكالة اليهودية فى الصفحة الثالثة : « إن الأموال الموظفة فى فلسطين بقدر ما هى أموال غير ضائعة فإنها تعد رأسمال دائم فى البلاد تدخل بصورة منظمة متتابعة على قاعدة لا تجارية بوساطة اليهود . وبديهى أن الأموال التى تدخل البلاد بهذه الصورة تظل أبداً فيها وتزيد قوة استهلاكها وتساعد على عمرانها وتعود بالفائدة على السكان على إختلاف مذاهبهم ونزعاتهم » .

العرب ينتفعون من الأموال اليهودية . يا لها من مزاعم غريبة . إن أمة أقوى منا شكيمة كالألمان وعددهم يربو على السبعين مليونًا وصلوا إلى النتيجة الآتية :

وهى أن وجود واحد فى المائة من اليهود بين الشعب الألمانى النشيط كان كافيا لمص ثروته وإفساد كيانه ، فإذا كان الشعب الألمانى القوى وصل إلى هذه النتيجة البالغة، كما وصلت شعوب أخرى فما بال مليون عربى يغزوه ٤٠٠ ألف يهودى .

لقد عرف عن اليهود أنهم يأخذون باليمنى أضعاف ما يعطون باليسرى، فهل ينتظرون منا أن نعتقد بفائدتهم لهذه البلاد بينما لم يفيدوا أحداً غيرنا من قبل ؟

٣ ــ تقدم فلسطين منذ سنة ١٩٢٠ :

تعدد الوكالة اليهودية ما طرأ من التحسن على فلسطين منذ سنة ١٩٢٠ وتريد أن تقارنه بالحالة فى بقية الأقطار العربية ، ونحن نقول لها : إن الأقطار العربية لم تتمكن من النهوض فى جميع نواحيها الاقتصادية بسبب الاستعمار الأجنبي وقد رأينا سورية مثلا على عهد المرحوم الملك فيصل قد تقدمت خلال سنتين تقدماً يحسدها عليه كثير من البلدان. ومن قال للوكالة اليهودية إنه لو كان للعرب حريتهم واستقلالهم فى سوريا والعراق وفلسطين ومصر منذ الاحتلال لما أظهروا للناس العجائب فى تقدمهم ونهضتهم ؟ .

ألقاه فى اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

إن هذا أيضاً كلام مردود على أصحابه ــ فالمقارنة هى فى غير موضعها .

٤ ــ فى ميدان الأرقام .

تتكلم الوكالة فى صفحتى ١٠ و ١١ على زيادة نفوس العرب بدرجة ٥٠٪ خلال أعوام ١٩٢٢ ـــ ١٩٣٥ بينما بقية البلدان لم تحلم بربع هذه النسبة . والجواب على ذلك بسيط ، وهو أن الإحصاءات التى جرت بعد الحرب العظمى كانت كلها ناقصة ، وكان الناس يخشون من تقييد أسماء أبنائهم فى سجلات النفوس خوفا من الجندية التى ضجوا منها زمن الحرب ، فنفوس العرب كانت ولا شك أكثر بكثير من إحصائيات السنين الأولى للاحتلال وعندما تحسنت وسائل الإحصاء وابتدأت الأرقام الحقيقية تخرج للميدان إذا بظهور فرق كبير بين الإحصاء الأخير والذى قبله وإن الإحصاءات الأولى لم تكن قائمة على أساس صحيح .

ثم تنتقل الوكالة اليهودية إلى البحث عن ارتفاع عدد نفوس العرب بسبب الهجرة

من البلدان المجاورة وتقول إن ارتفاع عدد نفوس العرب في فلسطين كان بارزاً في المقاطعات الحضرية منها والقروية التي أخذ اليهود في إصلاح أراضيها واستغلال مواردها وتحسين حالتها الصحية وتعميرها . وإن هذا الارتفاع في عدد العرب يزيد وينقص بقدر قرب أو بعد محلات سكن العرب من محلات سكن اليهود، وبقدر احتكاك الطرفين بعضهما بالبعض . فني جنين ارتفع عدد نفوس العرب بدرجة ١٢ في المائة وفي نابلس بدرجة ٨ في المائة . وأما في غزة وخان يونس فقد هبط عدد نفوس العرب عما كان عليه قبل الحرب العامة ، وذلك لبعد هذه البلدان عن المحلات اليهودية أو لخلوها من اليهود » . إلخ .

وتستنتج الوكالة اليهودية من ذلك كله أن اليهود كانوا نعمة على العرب بمجيئهم إلى فلسطين . وجوابنا على ذلك أن الوكالة اليهودية وصفت الحقيقة تمام الوصف عندما قالت إن العرب ازداد عددهم حول المحلات التي جاء إليها اليهود ، ولكن ادعاءها بأن هذا الازدياد نافع للعرب تفسير معكوس أساسه الخطأ المتعمد والغرض الذي يعمى . انظر إلى أصبعك وقد نخزته شوكة فماذا ترى ؟ . ترى الدم النقي يهجم من أطراف البدن كله إلى مكان الألم ليدفع عن الأصبع هذه الشوكة التي نخزته ونزلت في زاوية من زواياه . وهكذا أيضاً في موضوع الهجرة إلى فلسطين من البلاد العربية المجاورة وهي هجرة بسيطة جدا بالنسبة للهجرة الصهيونية . ومن بعض المناطق في فلسطين إلى المناطق التي يسكنها اليهود . وهذه التيارات الداخلية والخارجية هي ولا شك تيارات طبيعية تدل على أن الجسم العربي شعر بالخطر المحدق به فصار يدفع بالنجدة إثر النجدة إلى مواقع الخطر . يقصد مقاومة هذه الشوكة الطارئة وحصرها على قدر الإمكان . وما فراغ الأمكنة الأخرى إلا لهذا السبب الذي لو ارتفع لعادت إلى البلاد موازنتها الطبيعية واوزع السكان في المناطق بحسب إنتاج كل واحدة منها وثروتها الطبيعية .

إن هذا الذى تحسبونه سمنًا إن هو إلا ورم وانتفاخ — على أننا نود أن نقول لليهود إن الحكومة صبت الأموال على تحسين المناطق التى اكتظت بهم وأكثرت من طرق المواصلات فيها وجهزتها بوسائط المدنية والعمران وأهملت القرى العربية ، مما حدا بكثير من الناس إلى التجمهر حول المناطق اليهودية لا لسبب آخر سوى أن طرقها معبدة موفورة ووسائل العمران فيها مهيأة بسبب ما بذلته الحكومة لأجلها من أموال وفيرة .

وهناك سبب ثالث هو أن فلسطين ليس لها من المنتجات غير البرتقال . والبرتقال هو شجرة تعيش فى المنطقة الساحلية حول حيفا ويافا وما جاورهما ، وطبيعى أن تلحق التجارة أيضًا بالبرتقال لما يتطلبه غرسه ونقله وتعبئته وتسفيره والعناية به من الأعمال ، فكان أن اكتظت المنطقة الساحلية بالسكان والبرتقال هو عربى أكثر منه يهودى فإن للعرب أكثر من نصف البيارات .

وهكذا نرى أن هناك أسبابًا كثيرة للهجرة العربية إلى المناطق التى يكثر فيها اليهود :

أولها : تجمع العرب حول نقطة الخطر للإحاطة بالجسم الغريب .

وثانيها : إهمال الحكومة المناطق العربية البحتة وحصرها جهودها فى تعمير المناطق اليهودية .

وثالثها : انحصار الإنتاج الاقتصادى فى البرتقال الذى هو نبات ساحلى والذى يشتغل فيه القسم الأكبر من اليد العاملة فى البلاد . ولكل واحد من هذه الأسباب أهميته فى تعليل كثرة نفوس العرب فى المناطق اليهودية ، ثم إنه صادف فوق كل ذلك احتقان المدن باليهود وهم جماعة لا ميل لهم للزراعة فاكتظوا فى المدن الساحلية على مقربة من مناطق البرتقال . وكان وجود العرب أيضًا بكثرة فى تلك المناطق على طريق الصدفة ليس لليهود أن يتخذوه سبيلا للمن والتبجح .

٥ ــ مغالطات مركبة :

وفى النشرة اليهودية أيضًا ، وصف مسهب لما كانت عليه فلسطين عام ١٩٢٠ وهو مأخوذ عن تقرير للحاكم المدنى البريطانى وقد نشرته الوكالة الصفحة الرابعة . وعلقت على ذلك بما يأتى :

« وقد حدثت منذ ذلك الوقت (أى منذ عام ١٩٢٠) تغييرات عظيمة فى كل ناحية من النواحى الآنفة الذكر ، فظهر فى مكان ذلك الإقليم الزراعى الأولى الذى كان منعزلا ومهملا إلى ما قبل عشرين سنة فى الإمبراطورية العثمانية بلد جديد يزاول الزراعة على الطرق الحديثة ويمتهن الصناعة على الأساليب الفنية .. طرق معبدة ومتصلة بعضها بالبعض ، مظاهر معيشته متقدمة مستوى حياته يرتفع من يوم إلى آخر ويتخذ شكلا ثقافيًّا عاليا ، وأحوال سكانه الأصليين كافة تتحسن وتتقدم وكل ذلك بصورة ليس لها شبيه فى أى بلد آخر من بلدان الشرق الأدنى . هذا وقد أودع فى مشاريع فلسطين الاقتصادية مبلغ ٨٠ مليون جنيه فلسطينى ، ودخلها ما يزيد عن ٢٥٠ ألف مهاجر يهودى من أصحاب المواهب والمهن ورءوس الأموال ونظموا شئونهم فيها » .

وإليك الجواب على هذه السلسلة المفككة من السفسطات :

إن الحالة التى كانت عليها فلسطين وبقية البلاد العربية قبل عام ١٩٢٠ لا تفيد أنه كان من الضرورى أن تظل مستمرة بعد ذلك التاريخ ، وكما قلنا سابقًا لو تركت للبلاد العربية حريتها وأن تعمل فى حدود استقلالها وتستغل ثروتها لقطعت الحركة الاقتصادية فى فلسطين وفى جميع بلدان الشرق الأدنى شوطًا بعيداً . ولكن الاستعمار هو الذى وقف حجر عثرة فى طريقها فابتز الأموال ليصرفها على الموظفين الأجانب وعلى جيوش الاحتلال ، واتبع فى الاقتصاد سياسة ملائمة للمستعمر يدخل

للبلاد ما يشاء من منتوجاته، فيعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة على قتل الزراعة والصناعة والتجارة المحلية، لأن الأمة الفقيرة – على زعمهم أسلس لقبول نير العبودية من الأمة الغنية .

أما تحسن الحالة بعد عام ١٩٢٠ وتقدم العمران بصورة عامة فسببهما أننا قبل هذا التاريخ كنا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وكنا نخرج من حرب وندخل فى حرب أخرى ، وما العمران النسبي الذى نراه إلا أثراً من آثار الراحة التى تمتعت بها أمم العالم من سلام بعد تلك المجزرة الكبيرة التى نسميها بالحرب العامة . وليس معنى ذلك أن البلاد ما كانت لتتقدم شيئاً لولا هجرة اليهود إليها لأن هذا القول مردود وهو افتراض تتمسك به الوكالة كأمر مبرم ، والحقيقة أنه تخمين مدسوس على الحقيقة والتاريخ لإخفاء ما كان عليه العرب من حب للتقدم والعمران والمدنية .

أما ما قالته الوكالة عن الثمانين مليوناً من الجنيهات التى دخلت فلسطين فإنا نسألها أين هى ؟ . لقد تجمد أكثرها فى بناء المساكن للمهاجرين فى الأسمنت المسلح والحجارة التى لا تنتج شيئاً، ثم فى البرتقال وكانت نتيجة زيادة زراعته أن أصبح المحصول يزيد كثيراً عن حاجة الأسواق المستهلكة فهبطت أسعاره وخربت بيوت أصحابه وصارت البلاد تقدمه هدية مجانية للخارج . وهكذا أصبح البرتقال بسبب أموال اليهود شراً على فلسطين بعد أن كان مصدر خير وبركة لها .

لقد غرقت ملايين الوكالة فى لجج الظلمات، ولولا مئات الألوف من الجنيهات التى يتصدق بها عليها بعض مهاويس اليهود فى العالم لرأينا ألوف العمال العاطلين فى تل أبيب والمناطق اليهودية تتضور جوعاً كما ظهرت بوادرها الآن . . . ولكن الحكومة أرادت أن تستر على إفلاس الوكالة وعلى فضيحتها فأسعفتها بما لديها من الأموال لتصرف على تشغيل العمال اليهود لا لإنتاج شىء على مبدأ اقتصادى متين . . . بل

لإقامة طريق جديدة للاستهلاك غير منتجة كبناء ملاه على شواطىء تل أبيب وبناء شوارع لا لزوم لها بينما القرى العربية لا يصرف عليها إلا بقدر يسير جداً .

والآن لنبحث عن « الخيرات » و « الفوائد » التى أسفرت عنها هذه الهجرة الصهيونية كما تدعى الوكالة اليهودية وتقول بأنها معززة بأرقام ناطقة ولوائح رسمية .

٦ ـ ما هذه الأرقام ؟

لعل الوكالة اليهودية تظن بأنها أضلت أحداً حين ذكرت أرقاماً لا نهاية لها وإحصائيات كثيرة للدلالة على فكرتها ، ولكن لنا حديثاً طويلا مع هذه الأرقام خلاصته أن الرقم شىء جامد لا حراك فيه غير أن صاحبه يعطيه المعنى الذى يقصده . والوكالة اليهودية تريد أن تستخدم تلك الأرقام لإظهار فكرتها ، ولذلك تتصرف بها وتستعملها كما تشاء . وهكذا أرادت الوكالة، وقدقيل : أن الإحصاء كالتاريخ يشبه البحر فإذا أردت الغوص فيه للتفتيش عن اللؤلؤ فإنك تهمل كل شىء فيه ما عدا اللؤلؤ. وإذا أردت التفتيش عن أشياء تافهة فإنك لتجد فيه ما تريد أيضاً . والوكالة اليهودية غاصت فى الأرقام حتى الركبتين لتفتش عن ضالتها ألا وهى إقناع العرب بأن الهجرة اليهودية كانت نعمة كبيرة عليهم .

٧ ـ عدد الوفيات بين العرب :

وتقول الوكالة فى الصفحة العاشرة من نشرتها هذه : « إن هذا الارتفاع غير المألوف فى عدد نفوس عرب فلسطين فى بضع السنوات الأخيرة لم يحدث عن ازدياد فجائى فى عدد المواليد ، بل عن هبوط مستمر فى عدد الوفيات بصورة عامة وفى عدد وفيات الأطفال بصورة خاصة بسبب التحسن العام فى أحوال فلسطين الصحية والاقتصادية ».

ونحن نقول للوكالة إنه من الطبيعى أن تزداد النفوس بعد الحرب العظمى ما دامت ليس هناك حرب تحصد الألوف المؤلفة طول هذه المدة . أما عدد الوفيات ونقصها فليس لليهود دخل فى أمر هذا التحسين فإن نسبة الوفيات بين العرب فى فلسطين عام ١٩٣٥ كانت مدرجة ٢٠ الألف وكانت فى لبنان وفى بيروت حوالى ١١ فى الألف . ولبنان لم يصب بالهجرة الصهيونية وقد طرأ مثل هذا النقص فى عدد الوفيات فى جميع البلاد العربية .

٨ — سيل الأموال :

استندت الوكالة اليهودية على تقرير شهرى لبنك ميدلاند فى لندن، ومما جاء فيه (انظر الصفحة العاشرة من نشرة الوكالة اليهودية) « فإن الخطر من وقوع أزمة مالية فى فلسطين تؤدى إلى توقيف دفع ديونها هو أقل بكثير من الخطر الذى يخشى وقوعه فى البلاد الناشئة الأخرى التى تسير فى عمرانها على أسلوب إنشائى عادى » . والحقيقة أنه يتعذر فهم هذه السفسطة الغريبة . وكما قلنا سابقاً : ماالفائدة من الأموال التى دخلت إلى فلسطين وتجمدت فى المبانى والحجارة والأشياء غير المنتجة؟ أين هى تلك الأموال التى جلبها معهم المهاجرون ؟ . لقد ذابت وستذوب رويداً رويداً فى استهلاك ما يحتاجون إليه من الخارج فهل صارت فلسطين بعد هذا السيل من المال تنبت الملايين من المواد الابتدائية أو تصدر إلى الخارج بملايين من الجنيهات ثمناً لمنتجاتها المصنوعة ؟ . اللهم إنه لا يوجد غير البرتقال وحالته معروفة . ولولا أن البرتقال هو المحصول الوحيد ولولا أن اليهود هم الذين زاحموا العرب على زراعته حتى أصبح فى حالة يرثى لها لقلنا لهم حقاً ما تدعون ، ولكن الأمر معروف مكشوف لكل ذى عينين ، فلماذا التبجح بأنكم أغنيتم البلاد بإدخالكم ثمانين مليوناً من الجنيهات .

٩ ـ ذر الرماد فى العيون :

قالت الوكالة اليهودية فى الصفحة ٢٨ : « وعلينا ألا ننسى أن أعمال الإصلاح التى جرت فى البلاد وكانت مخصصاتها من الصناديق الوطنية اليهودية قد عمت بأسرها واستفاد منها العربى واليهودى على السواء إذن ، فمن المعقول ، ومن الأمور المسلم بها أن تجفيف مستنقع ما فى البلاد ومكافحة مرض ما متفش فيها لا يمكن أن تقتصر منفعته على اليهودى دون العربى ، فى حين أن الاثنين يعيشان جنباً إلى جنب فوق أرض بلد واحد » . وكل القول ــ والحالة هذه ــ الذى يذهب فيه صاحبه إلى أن التقدم الذى حل بالبلاد خلال العشرين السنة التى مضت استطاع بواساطة حواجز اصطناعية أن يقتصر على ناحية معينة فى البلاد فقط ، منقوض من أساسه ويقصد منه ذر الرماد فى العيون فقط .

حقيقة أنه ذر الرماد فى العيون . فلقد ذكرت الوكالة فى الصفحة ٢١ ما يأتى :
« وصندوق الرأسمال التأسيسي اليهودى الذى من واجبه تقوية قابلية البلاد وتهيئتها إلى استيعاب مهاجرين جدد قد أنفق فى سبيل مقاصده فى فترة ١٩٢١ ــ ١٩٣٥ مبلغ ٥,٠٩٧,٠٠٠ جنيه فلسطينى على الشئون الآتية :

جنيه فلسطينى	
١,٨٣٣,٠٠٠	للعمران الزراعى .
١,٠٥٨,٠٠٠	للأشغال العامة .
٥٥١,٠٠٠	للهجرة .
٣٣٢,٠٠٠	للمؤسسات الوطنية والدينية .
٣٠٢,٠٠٠	للصحة العامة .
١,٠٢١,٠٠٠	للمعارف .
٥,٠٩٧,٠٠٠	

انتهى .

ونحن نرد على زعم الوكالة أن أعمال الإصلاح التى جرت فى البلاد كانت مخصصاتها من الصناديق الوطنية اليهودية قد استفاد منها العربى واليهودى على السواء ونتساءل مندهشين : كيف تعدون ما أنفقتموه فى سبيل إدخال مهاجرين جدد من اليهود إلى البلاد منة تمنون بها على العرب ؟ . وكيف تعدون الأموال التى أنفقتموها على العمران الزراعى وعلى الأشغال العامة وعلى الهجرة والمؤسسات والوطنية والدينية اليهودية والمعارف اليهودية بأنها من الأشياء التى يشترك العرب واليهود فى الانتفاع منها ؟ . ولنفرض أنكم صرفتم على الصحة العامة وتجفيف المستنقعات ومكافحة الأمراض ٢٣٢ ألف جنيه فى غضون ١٥ عامًا ، أى بنسبة ٢٢ ألف جنيه سنويًا ، فهل تمنون على العرب بذلك وأنتم صرفتم هذا المبلغ على مهاجريكم وعلى مستشفياتكم الخاصة ؟ . ثم لو كانت للعرب حكومة مستقلة هل كانت تلك الحكومة تتقاعس عن صرف أضعاف هذه المبالغ لتجفيف المستنفعات ومكافحة الأمراض أم أن اليهود هم وحدهم الذين يفكرون ويعملون لصالح الإنسانية ومنفعة البشرية ؟ . حقيقة أنه ذر الرماد فى العيون أيتها الوكالة . ولكن العرب —والحمد لله— لم يخنهم المنطق والعقل بعد ليعتقدوا بأنه كان للعرب نصيب فيما أنفقه اليهود فى سبيل العمران الزراعى لإسكان مهاجرين وللأشغال العامة ولايجاد عمل للعاطلين من عمالهم وللهجرة ثم لمؤسساتهم القومية والدينية وللصحة والمعارف اليهودية .

١٠ — الزراعة والتجارة والصناعة :

ولقد كتبت الوكالة اليهودية أكثر من سبعين صفحة للدلالة على زيادة إيراد الحكومة وتقدم الصناعة والتجارة والزراعة خلال العشرين السنة الغابرة بشكل يستفاد منه أن اليهود كانوا السبب فى ذلك . ونحن كما ذكرنا سابقًا لو كان للعرب حق إدارة

دفة بلادهم من جميع الوجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكانوا أقدر من اليهود على إظهار مواهبهم وكفاءتهم وإبراز مؤهلاتهم ، ولكن الاستعمار المزدوج هو الذى قيدهم وجعلهم يحصرون جهودهم فى العمل السلبى لدفع الأجنبى عن بلادهم ومقاومة التوسع اليهودى فى فلسطين .

ولم يتسع المجال للعرب بعد، لا فى فلسطين ولا فى البلاد العربية الغنية كسوريا والعراق ومصر وشرق الأردن كى يظهروا مؤهلاتهم ونشاطهم المدخر، ولا بد أنهم فاعلون ذلك إن شاء الله بعد أن يتخلصوا من قيود الاستعمار وسلاسله، على أننا لو قسنا ما صرفه اليهود من الأموال بما وصلوا إليه من نتائج لرأينا أنهم لم يفعلوا شيئاً وأنهم لو صرفوا أموالهم فى بلاد خالية من السكان لوصلوا إلى اضعاف ما وصلوا إليه فى فلسطين وحالتهم فيها مهددة بالإفلاس الحقيقى فى القريب العاجل .

١١ — فلسطين والبلدان العربية :

وتقول الوكالة اليهودية فى الصفحة ١١٠ « ويستدل من دخل الحكومة ومن أحوال البلاد التجارية والزراعية والصحية والعملية على أن ليس هناك أى خطر اقتصادى يخشى وقوعه من تكاثر السكان ما دام المهاجر الجديد يأتى معه بالوسائل المالية والفنية والقوى العاملة التى من شأنها أن تضاعف قوة البلاد على الاستيعاب وأن تنعش أسواقها التجارية وتدر الخيرات على السكان الأصليين » .

ومن البديهى أن الوكالة اليهودية تتخبط فى دياجى الأوهام عند ما تقول إنه ليس هناك أى خطر اقتصادى يخشى وقوعه من تكاثر السكان، وهى تعنى بتكاثر السكان تدفق الهجرة الصهيونية لأنها تقول ذلك ضمناً «ما دام المهاجر الجديد يأتى معه بالوسائل المالية إلخ » ، فأى خطر أكبر من هذا الخطر على البلاد من إسكان الأجانب فيه بنسبة كبيرة . وأية أمة من أمم الأرض تنظر إلى مثل هذا العمل نظرة حيادية وترى

فى تدفق الأجانب على بلادها نعمة كبيرة يجب عليها أن تتقبلها بكل امتنان واستسلام وإذا كنتم أيها الصهيونيون خطراً على أمم كبيرة فى أوروبا وعددكم لا يتجاوز فيها الواحد فى المائة ولغتكم مشتركة معها فكيف تريدون ألا نعدكم خطراً وشراً مستطيراً علينا وأنتم تؤلفون ٣٠ فى المائة من مجموع السكان ولا تشتركون معنا فى شيء من الخصائص القومية والوطنية ؟ .

إن مضاعفة قوة البلاد على الاستيعاب وإنعاش الأسواق التجارية ودر الخيرات على السكان.. كل ذلك فى لغة الوكالة اليهودية معناه حصر تلك المنافع باليهود وحدهم دون أصحاب البلاد ولم يسمع فى بلد من بلاد الأرض أن مضاعفة قوة الاستيعاب فيها معناها فتح أبوابها إلى الأجانب عنها ليكونوا فيها الأكثرية وليقضوا على كيان السكان الأصليين. ونحن نعلم مثلا أن بلاد الأناضول تستوعب خمسين مليوناً وليس فيها سوى ١٧ مليوناً من السكان فحسب ، فهل يمكن لليهود أن يقنعوا الأتراك بأن مجيء ١٢ مليون يهودى وإسكانهم فى تركيا لا يكون خطراً على الأمة التركية ؟ . هل تقبل تركيا ولو عشرين ألفاً منهم فى بلادها ؟ . اللهم لا .

وما ذكرناه عن الأتراك نذكره عن بقية الدول فى العالم. إذ لا يخطر على بال واحدة منها فتح بلادها لليهود لبناء وطن قومى فيها ، وهى ولا شك ترى فى مجرد التفكير بهذا الأمر خيانة وطنية ومحاولة للقضاء على كيان البلاد واقتصادياتها . ولكن منطق الوكالة اليهودية يقول إن الأمر على العكس وإن غزوة اليهود بجموعهم غير المتجانسة على بلادنا ستكون سبباً فى جلب الخير لها . وهكذا يكون المنطق وإلا فلا .

لقد ذكرنا آنفاً ونكرره الآن أن وضع شعبين مختلفين فى قطر واحد يختلفان عن بعضهما البعض اختلافاً بيناً هو عملية خطرة لابد أن تحدث أسوأ النتائج إن لم يكن عاجلا فآجلا ، والتاريخ الحديث مملوء بمثل هذه النتائج فى تركيا والبلقان ودول أوروبا

الوسطى . ومن الغريب أن دول العالم تحاول اليوم حل مشكلات الأقليات التى فيها بتبادل السكان . أما فى فلسطين فإن الإنجليز يقومون بعملية معكوسة وذلك بإيجاد هذه المشكلة وخلقها فى هذه البلاد ، على أنه لا بد للتاريخ من أن يجد لهذه الحركات الاصطناعية غير الطبيعية نفس الحلول التى وجدها لأمثالها فى سائر أقطار المعمورة .

ولم تقف الوكالة اليهودية عند هذا الحد ، بل أخذت فى الصفحة ١١١ تبدى أسفها لعدم امتداد الهجرة إلى شرقى الأردن إذ قالت : « فبعد أن كانت شرقى الأردن بالأمس ، أى حتى انتهاء الحرب العامة مرتبطة بفلسطين بحكم واحد وإدارة واحدة وتسير بتطورها الاجتماعى بخطوات متساوية مع فلسطين نراها اليوم تسير فى كل ناحية من نواحيها العامة والخاصة القهقرى أى ، من سيىء إلى أسوأ بينما فلسطين التى فتحت أبوابها أمام الهجرة اليهودية تسير من حسن إلى أحسن وتكاد تثير إعجاب العالم أجمع » .

حقيقة أن فلسطين العربية أثارت إعجاب العالم أجمع بما أبدته من البسالة فى مقاومة السياسة الصهيونية ، أما شرقى الأردن ، أيتها الوكالة ، فلو ترك لأبنائها حرية العمل لاتخذوا إلى تحسين حالتهم سبيلا آخر . فشرق الأردن كانت قطعة من سوريا مثل فلسطين نفسها ولو كان الأمر فيها منوطاً بالعرب لطالبوا بالوحدة مع سوريا ولتحسنت أحوالهم وتقدمت شئونهم . وخير لهم الآن أن يتدرجوا رويداً رويداً بوسائطهم الخاصة فى ميدان التقدم من أن يفتحوا بلادهم كى تستعمروها لمهاجريكم الغرباء على أنه لا خوف على شرق الأردن فى وضعها الحاضر ، ومهما بقيت على حالتها هذه فهى لأهلها العرب دون غيرهم والأمور مرهونة بأوقاتها .

١٢ — سفسطة متناهية :

تقول الوكالة فى الصفحة ١١٤ « فالمهاجر اليهودى الذى يدخل فلسطين يجد ويهيىء أسبابا من شأنها أن تمهد سبيل الهجرة أمام آخرين بدون أن تضيق هذه الهجرة على المقيمين بالبلاد . وأن ما يزعمه البعض أن من الواجب أن ننشىء المصانع ونصلح المزارع ووسائل الرى ونقوى إنتاج الأرض ونشيد الدور والمخازن وأن نعمل كذا ونفعل كيت ، ومن ثم نأتى بالمهاجرين كى يعززوا أسواق البلاد بشدة طلباتهم وكثرة شرائهم فهو زعم مخطىء لا يسلم به العقل ولا يتفق وقواعد الاقتصاد بشىء وهو الذى أدى إلى سوء التفاهم بين الأهلين وإلى إثارة الجدل حول مشاكل البلاد » .

بخ ، بخ ، أيتها الوكالة اليهودية ومن هم هؤلاء البعض الذين اقترحوا عليك مثل هذه الاقتراحات السخيفة ؟ أما العرب فلم يقترحوا ذلك لا من قبل ولا من بعد ، بل اقترحوا عليك ألا تنشئى مصنعاً ولا تصلحى مزرعة ولا تقفوى بوسيلة من وسائل الرى ولا تقوى إنتاج الأرض ولا تشيدى الدور والمخازن وألا تعلى كذا وتعطى كيت وألا تأتى إلى البلاد بمهاجر واحد . لم يقترح عليك أحد من العرب مثل هذه الاقتراحات السخيفة ، بل اقترحوا عليك أهون السبل ليأمنوا شر الصهيونية الساحقة الماحقة . أما ادعاء الوكالة بأن بعض الناس اقترح عليها مثل هذه الأمور ، فالظاهر للعيان أن الذى اقترحها هم من اليهود وفيهم . وأما سوء التفاهم بين الأهلين أى بين العرب وبين اليهود فلم يكن سببه هذه الترهات التافهة والاختلافات المريضة ، بل كان سببه الوحيد مجيء اليهود إلى بلاد العرب ومزاحمتهم إياهم على أوطانهم لا أكثر ولا أقل .

الخلاصة :

كنا نريد أن نهمل كل هذا التفصيل فى الرد على الوكالة اليهودية إلا أننا وجدنا أن السكوت عن مثل هذه السخافات يشجع الوكالة على المضى فى دعاياتها وتضليلها . وأنه من الواجب الوقوف حيال هذه الأضاليل والجواب عليها حتّى يعلم الصهيونيون بأن العرب لهم بالمرصاد وأنهم لا يخدعون بالتّرهات الصهيونية ، والسلام .

ارتباط المسائل الاقتصادية بالشئون السياسية

السياسة والبرتقال :

قرأنا فى مجلة غرفة التجارة بالإسكندرية فى عددها الصادر فى شهر مايو ١٩٣٧ تحت عنوان « النتائج الاقتصادية المنتظرة » الفقرة الآتية :

«كان النفوذ البريطانى وكانت السياسة الإنجليزية تعملان قبل المعاهدة على عرقلة كل ما يمكن عرقلته من بوادر النهضة الاقتصادية ، وكانت أيدى المصريين مغلولة إلى أعناقهم لأنهم يعرفون أن الأمر ليس لهم وأن من بيدهم الأمر لن يسمحوا للصناعة المصرية ولا للتجارة المصرية أن تتجه قيد أنملة فى غير الطريق المرسوم الذى يعود بالخير كله على الدولة المحتلة . فلما أبرمت المعاهدة ارتفع عن أصحاب الأعمال هذا القيد الثقيل فأخذت أيديهم تعمل فى حرية كاملة لا تعرف حدوداً ولا تتقيد بخطط مرسومة وأساليب محتومة .

« لذلك كان إلغاء الامتيازات وسيلتنا المباشرة لبناء مجدنا الاقتصادى . ذلك الصرح الباذخ الذى لا يرتفع عماده إلا فى بلد مستقل سياسيًّا ولا تتدعم أركانه إلا بمعاونة حكومة السيادة ، لا يحد سلطانها التشريعى فى بلادها نفوذ أجنبى

وبخاصة إذا اتصل هذا السلطان بالتشريع المالى الذى لا مناص منه لتدبير المال اللازم لإحياء التجارة والصناعة والمؤسسات الاقتصادية على اختلافها وتوثيق الروابط الاقتصادية بالبلدان القريبة والبعيدة . . . إلخ » .

والحق أن المسائل الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً كلياً فى الشئون السياسية ، ذلك لأنه لا توجد مسائل اقتصادية قائمة بذاتها مستقلة عن المسائل السياسية والاجتماعية الأخرى .

هذه فلسطين وقد نكبت الآن فى محصولها الوحيد وهو البرتقال . فماذا عملت الحكومة فى سبيل تهدئة الأعصاب وتلافى الخطر المدلهم ؟ . إننا نرى الأمم القوية التى تعيش على عشرات المحاصيل لا على محصول واحد تحمى صادراتها بمنع واردات الدول التى لا تشترى بنسبة معينة . فلماذا لا يحق لهذه البلاد مثلا أن تطلب إلى الدول التى تشترى منها بمئات الألوف والملايين ، أن تشترى هى منا على الأقل ربع ما نشترى منها ؟. وهل فلسطين مضطرة أن تقدم سنوياً للمستهلك الإنجليزى برتقالها مجاناً هدية سائغة للآكلين ؟ .

لقد بيع برتقالنا هذه السنة فى ليفربول ولندن بسعر وسطى لا يتجاوز ستة شلنات بينما هو يكلف لا أقل من أحد عشر شلناً . أربعة منها أخذتها السفن الإنجليزية والوسطاء وشركات التأمين الإنجليزية وما بقى أخذته غير إنجلترا ثمناً للخشب والمسامير والورق . وما زاد بقى لصاحب البيارة : فتكون البلاد قد تعبت وجاهدت طول عامها لتقدم لإنجلترا ولغيرها من الدول منتوجاتها الأساسية هدية مجانية» .

ورب قائل يقول ما ذنب الحكومة فى كل ذلك ؟ . أنتم زرعتم وأنتم تحصدون ما تزرعون ، فنجيب على هذا أن الحكومة هى التى سببت هذه الأزمة الشديدة التى بدأنا نعانيها والتى ستشتد يوماً عن يوم فى المستقبل القريب والبعيد عندما يبلغ محصول البرتقال عشرين مليوناً من الصناديق أو أكثر .

وهذه الوكالة اليهودية تنشر على الناس نشرات باللغة العربية شجعها على إصدارها بعض الشذاذ فى لبنان . لتظهر للملأ العربى فى الأقطار الشقيقة أن اليهود جلبوا إلينا اليسر . وأننا نسبح فى بحبوحة من العيش « بفضل » أموالهم وهجرتهم و « بفضل » الحكومة التى فسحت لهم المجال للدخول إلى هذه البلاد .

والآن لنبحث عن مسئولية الحكومة فى صدى البرتقال ما دام البرتقال هو المحصول الوحيد الذى تعتمد عليه فلسطين .

كان العرب فى فلسطين يستثمرون أراضيهم على مهل بصورة تدريجية على مبدأ النشوء والارتقاء ، ويمدون أرجلهم على قدر بساطهم ، وكانت الأسواق تلتهم محاصيلهم وبرتقالهم بأسعار لا بأس بها إلى أن جاء الصهيونيون ومعهم الأموال وأخذوا يزاحموننا فى زراعة البرتقال مزاحمة شديدة ، حتى أصبحت نصف المساحة المزروعة فى فلسطين عائدة لهم والنصف الآخر للعرب .

وكان من جراء زيادة زراعة البرتقال أن زاد العرض على الطلب زيادة عظيمة . فنى العام الماضى كانت المبالغ التى أخذتها فلسطين ثمناً لخمسة ملايين ونصف مليون صندوق برتقال هى نفس المبالغ التى كانت تأخذها ثمناً لثلاثة ملايين صندوق وفى هذا السنة بلغت قيمة ما جمعته ثمناً لعشرة ملايين ونصف مليون صندوق أقل مما جمعته ثمناً لخمسة ملايين ونصف مليون صندوق فى السنة الماضية . وهكذا نرى أنه كلما زادت الكمية زادت خسارة البلاد ونزلت الأسعار وربحت انجلترا وصارت تشترى لمستهلكيها كميات كبيرة مجانا يستفيدون من نقلها على بواخرهم ومن بيعها فى أسواقهم .

كنا فى الماضى ولنا محصول صغير ولكن ثمنه كبير ، فلما زادت الهجرة الصهيونية

وزادت الأموال التي جلبتها – على زعمها – للبلاد . . . اختل التوازن الاقتصادى لأن الاندفاع بصورة غير طبيعية نحو زراعة البرتقال وبشكل لا يتناسب مع استهلاك الأسواق الخارجية إنما جاءنا من هؤلاء الذين ينشرون فى نشرات من الوكالة اليهودية وباللغة العربية أن البلاد تنعم بالخيرات من جراء هجرتهم وتدفق أموالهم .

عشرون سنة مرت على هذه البلاد دخل إليها أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر ونحو ٨٠ مليون جنيه . . . فأين هذه الأموال ؟ .

إنها تجمدت فى الأسمنت المسلح لتكون سكناً للمهاجرين . فهى ولا شك لا تنتج شيئاً . . . ولا تفيد العرب فى شيء خلافاً لما يزعمون ، أما الأموال التى تدفقت على البيارات وكانت سبباً فى زيادة إنتاج البرتقال إلى هذا الحد غير المعقول ، فقد كانت نتيجتها أنها قتلت البرتقال اليهودى وأوقعت بالعرب شر الخسائر .

والآن كيف الخلاص ؟ .

لقد قالته مجلة غرفة التجارة الغراء فى الاسكندرية وذكرناه فى مستهل هذا المقال وكانت موفقة فيه . فإذا لم يكن لدينا الاستقلال السياسى اللازم لا يمكننا أن نعمل على تخفيف وطأة الأزمة الآخذة بخناق البرتقال وغير البرتقال . ولا يمكننا وضع حد للعجز الواقع فى الميزان التجارى . ذلك أن الدول تشترى منا بعشرة ونشترى منها بمائة .

فإذا استطعنا أن نجعل مانصدره إلى الخارج ربع مانستورده منه زادت صادراتنا بما لا يقل عن مليونى جنيه فلسطينى ، وأن قلة العرض فى إنجلترا مما يحسن الأسعار ويخفف الضغط على الأسواق البريطانية ، وبما أن شحن البرتقال محصور فى مدة لا تتجاوز أربعة أشهر فإن الأجانب الذين يهمهم تصدير بضائعهم وبيعها فى

فلسطين يضطرون للمزاحمة على شراء وثائق تصدير البرتقال الفلسطيني فى تلك المدة الوجيزة، فينتج عن تزاحمهم هذا صعود فى أثمان وثائق التصدير ويرتفع سعر البرتقال أوتوماتيكياً . ولكن نرجع فنقول إن الأمر يقضى بوجود حكومة مستقلة تعمل لصالح هذه البلاد، لا حكومة تخزن من الاحتياطى ستة ملايين جنيه جامدة فى صناديقها ، والبلاد تعانى الأمرين .

٢٧٧

بيان من قبل حكومة جلالته فى المملكة المتحدة

٩ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨

كانت اللجنة الملكية التى ترأسها المرحوم الايرل بيل قد نشرت تقريرها فى شهر تموز « يولية » سنة ١٩٣٧ واقترحت حلا لمعضلة فلسطين بواساطة مشروع للتقسيم تنشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية بينما تحتفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المنتدبة . وقد أعلنت حكومة جلالته فى المملكة المتحدة فى بيان خطتها السياسية الذى أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية موافقتها العامة على الحجج التى أدلت بها اللجنة الملكية والاستنتاجات التى توصلت إليها وأعربت عن رأيها إن مشروعاً للتقسيم يقوم على الأسس العامة التى أوصت بها اللجنة الملكية قد يكون فيه أفضل وأنجح حل للمأزق .

وقد وضع اقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التى كانت متيسرة فى ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل قبل أن يتسنى اتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عملياً . وقد كان هذا الاقتراح موضع البحث — فيما بعد — فى البرلمان وفى اجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة اللجنة الملكية ، وتلقت حكومة جلالته عندئذ تفويضاً بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقاً عملياً . ثم أعربت حكومة جلالته فى رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى المندوب السامى بتاريخ ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٧ عن رغبتها فى القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون

أكثر دقة وأعم تفصيلا، وذكر فى تلك الرسالة أن القرار النهائى يمكن وضعه بعبارات عامة مجردة وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيئ المواد اللازمة للحكم عند وضع الأسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم فيما إذا كان ذلك المشروع عادلا وعمليًّا .

وقد أوضحت تلك الرسالة أيضًا، مهام واختصاص اللجنة الفنية التى انتدبت لزيارة فلسطين وتقديم اقتراحات لحكومة جلالته بعد قيامها بالتحقيق المقتضى فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

إن حكومة جلالته قد تلقت — الآن — تقرير لجنة تقسيم فلسطين بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التى انتدبت لها بمقتضى الدقة والكفاءة، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث فى الخطة السياسية .

وقد نشر تقرير اللجنة الآن مع خلاصة للاستنتاجات التى توصلت إليها . ومما هو جدير بالذكر أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذى رسمته اللجنة الملكية بإجماع الرأى . وقد تضمن التقرير، بالإضافة إلى مشروع اللجنة الملكية البحث فى مشروعين آخرين أشير إليهما بالمشروع (ب) والمشروع (ج) وقد حبذ أحد أعضاء اللجنة المشروع (ب) بينما إن عضوين آخرين من أعضائها — أحدهما الرئيس — اعتبر المشروع (ج) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط اختصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط اختصاص اللجنة، ولكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين . ومما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تنجلى عن وفر ضخم بموجب أى مشروع من المشروعين فى حين أن ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) وميزانية مناطق الانتداب قد تنجلى عن عجز كبير .

أما التوصية التى تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها بوجوب دفع الدولة اليهودية إعانة

مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن إنشاء اتحاد جمركى بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التى لا مفر منها لأسباب اقتصادية .

وقد بحثت اللجنة فى إمكان إيجاد حل للمشكلات المالية والاقتصادية التى ينطوى عليها التقسيم بواساطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يتفق مع منح الاستقلال المالى للدولتين العربية واليهودية ، وتوصلت إلى الاستنتاج : إنه لو كان من المترتب عليها أن تتمسك بحرفية شروط اختصاصها لما وجدت مناصًا من أن تقرر أنها لم تتمكن من الإيصاء بحدود للمناطق المقترحة ، من شأنها أن تنطوى على أمل معقول — بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منهما قادرة فى النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

وقد قر رأى حكومة جلالته — بعد إنعام النظر والتدقيق فى تقرير لجنة التقسيم — أن هذا التحقيق الإضافى قد أظهر أن الصعاب السياسة والإدارية والمالية التى ينطوى عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هى عظيمة بدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملى .

ولذلك ، فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها فى حكم فلسطين بأجمعها ، وهى تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة الشاقة التى أتت اللجنة الملكية على وضعها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتعتقد حكومة جلالته أن هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها .

لقد تسنى لحكومة جلالته أن تدرس المعضلة درسًا وافيًا على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ، ومن الجلى أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو

من أثبت الأسس لإقامة دعائم السلام والتقدم فى فلسطين . إن حكومة جلالته مستعدة بادئ ذى بدء أن تبذل جهداً - أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة فى الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى للتداول معهم فى أقرب فرصة ممكنة فى مدينة لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين. أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين فى هذه المباحثات ، فإن حكومة جلالته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف .

وتأمل حكومة جلالته أن تساعد هذه المباحثات التى - ستجرى فى لندن - إلى الوصول إلى اتفاق حول السياسة المقبلة المتعلقة بفلسطين غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن فى القريب العاجل ، فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالته تتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تلعن ، السياسة التى تنوى اتباعها .

ولن يغرب عن بال حكومة جلالته لدى النظر فى سياستها ووضع أسسها الصفة الدولية التى ينطوى عليه الانتداب الذى عهد به إليها والالتزامات المترتبة عليها فى ذلك الصدد .

٢٧٨

رد اللجنة العربية العليا

على تقرير لجنة وودهيد وبيان الحكومة البريطانية *

١٥ / ١١ / ١٩٣٨

اطلعت اللجنة العربية العليا على الخلاصة الرسمية لتقرير لجنة التقسيم وعلى بيان الحكومة البريطانية الذى أذيع يوم ١٠ تشرين الثانى « نوفمبر » سنة ١٩٣٨ .

تقرير لجنة التقسيم :

١ — أما تقرير لجنة التقسيم فقد جاء أسوأ خاتمة لسياسة اللجان الفاشلة ، ومن دواعى الأسف الشديد والعبث بالأفهام أن ذلك التقرير يعتبر فلسطين وهى البلد المقدس والوطن العربى الصميم والرقعة الصغيرة من الأرض — قابلة لكل ما اشتمل عليه من تمزيق وتقطيع ومسخ وتشويه ومنح وتوزيع . على أن هذه القابلية كانت عند لجنة التقسيم نفسها نظرية محضة ، فلما وصلت إلى تحديد الحدود وتعيين التخوم وقعت فى حيرة وارتباك ، وحسبنا أن مشروع التقسيم هذا قد ولد ميتًا حتى إن الحكومة البريطانية نفسها انتهت بعد التدقيق وإنعام النظر إلى أن إنشاء دولتين فى البلد الواحد هو حل غير عملى .

واللجنة العربية العليا تأسف أشد الأسف لتأخر الحكومة البريطانية فى الاقتناع بهذه الحقيقة التى كانت واضحة منذ اليوم الأول ، وتتساءل بحرارة وألم من هو المسئول

* كراس موجود فى مكتبة الجامعة الأمريكية فى بيروت .

عن هذه المصائب والويلات التى نزلت بالبلاد بسبب سياسة الحكومة التى أدت إلى مثل فكرة التقسيم ؟ .، ومن هو المسئول عن سياسة النار والحديد وأعمال التخريب والتدمير التى نكبت بها البلاد فى هذا السبيل ؟ . وهل ستظل فلسطين بعد هذا كله عرضة لمثل تلك البرامج الخطرة التى تبتكرها المخيلات الصهيونية والاستعمارية فتندفع الحكومة البريطانية لتنفيذها ؟.

إن هذه النتيجة العقيمة الفاسدة لسياسة التقسيم ، إنما أدت إليها تلك المقدمات الباطلة ، وهى محاولة خلق حق لليهود فى فلسطين العربية وإنشاء وطن قومى يهودى فى صميم الوطن العربى . فإن كل ما يبنى على الباطل فهو باطل ، وكل محاولة أخرى لترويج باطل اليهود على حساب حق العرب لن يكون مصيرها فى النهاية إلا مثل هذا المصير الفاشل .

بيان الحكومة البريطانية :

٢ ــ أما بيان الحكومة البريطانية ، فإن الشعب العربى يقابل بارتياح عدول بريطانيا عن سياسة تقسيم فلسطين واقتناعها بأن هذا التقسيم غير عملى وهو يرجو أن تكون قد اقتنعت بأنه غير عادل أيضًا ، وأقلعت نهائيًا عن التفكير فى أى شكل من أشكال التقسيم أو ما يماثل التقسيم مما كان موضوع البحث فى وقت من الأوقات .

والشعب العربى يبدى ارتياحه أيضًا إلى أخذ الحكومة البريطانية بخطة المفاوضة واقتناعها بأن قضية فلسطين يجب أن تحل سياسيًا لا حربيًا ، وإلى اشتراك الأقطار العربية لحل قضيته التى طال عليها الأمد ويعتبر ذلك إقرارًا بالحقيقة الثابتة من أن قضية فلسطين هى قضية عربية عامة ، غير أن اللجنة العربية العليا تستغرب

وتستنكر إقصاء الحكومة البريطانية لسوريا ولبنان من الدعوة إلى المفاوضات مع كونهما شديدتى الارتباط والاتصال بفلسطين وقضيتها ، متذرعة بحجة أنهما تحت الانتداب فى حين أنها وجهت الدعوة إلى حكومة شرق الأردن التى هى تحت الانتداب البريطانى .

٣ — واللجنة العربية العليا لا تقر الحكومة البريطانية على قولها فى بيانها « إنها تواجه مشكلة إيجاد وسائط لحل القضية تكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود » لأن الشعب العربى لا يعترف بشرعية التزامات بريطانيا نحو اليهود لأنها قائمة على الغصب والعدوان ولأنها التزامات على حساب الغير .

إن اللجنة الملكية البريطانية أثبتت فى تقريرها أن التزامات بريطانيا نحو العرب أو اليهود هى التزامات متناقضة ولا يمكن التوفيق بينها . وتابعتها الحكومة البريطانية على هذا القول فى بيان خطتها السياسية التى صحبت إعلان التقرير وفى تصريحات ممثليها فى « عصبة الأمم » ، فالعودة الآن إلى محاولة التوفيق بين تلك الالتزامات المتناقضة لا يمكن أن تؤدى إلى نتيجة ، وتعليق حل القضية على هذا التوفيق إنما هو تعليق على المحال وضرب جديد من التعقيد والإشكال . وإن الشعب العربى لا يمكن أن يوافق على اعتبار الالتزامات البريطانية لليهود القائمة على الغصب الباطل أساسا فى قضيته ولا على اعتبارها أساساً فى هذه المعارضة .

٤ — وتقول الحكومة البريطانية : إن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأسس لإقامة دعائم السلام والتقدم فى فلسطين واللجنة العربية العليا ترى أن هذا التفاهم لا يمكن أن يتم ما دام اليهود متشبثين بأطماعهم الباطلة فى فلسطين ، فإذا كان المقصود من التفاهم أن يعيش اليهود بين العرب براحة وسلام فإن ذلك ميسور لهم على أساس الميثاق القومى للشعب العربى ، الذى هو وحده صاحب الحق الشرعى فى

بلاده . أما دعوى اليهود فى هذا الوطن فهى باطلة لا تستند إلى أساس صحيح ، ولا تقوم على غير الأوهام والخيالات ، ولا يؤيدها غير الحراب البريطانية ، وإن القول الفصل فى قضية كهذه يجب أن يكون للحق والعدل فحسب .

٥ ــ تعلن الحكومة البريطانية فى بيانها عزمها على دعوة ممثلين عن الشعب العربى الفلسطينى والدول العربية المجاورة إلى لندن للمفاوضة فى سياسة فلسطين المقبلة دون أن تعين أساساً لتلك المفاوضة . فاللجنة العربية العليا تقول بهذه المناسبة : إن للعرب ميثاقاً يتلخص فى منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً وأن يستبدل بالانتداب معاهدة تنشأ بموجبها حكومة وطنية مستقلة. وهذا الميثاق قد أيدته الهيئات والمؤتمرات والحكومات العربية ولا يمكن للعرب أن يتراجعوا عنه لأنه الضمان الوحيد لكيانهم وحقهم الشرعى فى بلادهم ولأنه مستوحى من طبيعة ذلك الحق الشرعى فضلا عن كونه يشتمل على أقصى ما يمكن من التسامح مع اليهود . وقد جرت العادة أن أية مباحثة لحل قضية ما يجب أن تعين أسسها قبل توجيه الدعوة ولا سيما فى قضية كقضية فلسطين فيها دعوى باطلة ما يزال أصحابها اليهود يغذون أنفسهم بالأحلام والمطامع ويستندون فيها إلى القوة الغاشمة والدعاية المضللة . وتأسف اللجنة أشد الأسف ألا ترى فى بيان الحكومة البريطانية شيئاً من هذا يدعو إلى الطمأنينة والأمل وتخشى أن يكون هذا الإيهام عاملا فى عقم نتيجة الدعوة وفشل المفاوضات وأن يكون مقصوداً منها الآن لتنفرد الحكومة البريطانية بفرض الحل الذى تريده هى والذى يخشى أن يكون سبباً فى طول عهد الشقاء الذى يخيم على ربوع البلاد المقدسة .

وأما بشأن دعوة الحكومة البريطانية الوكالة اليهودية للمفاوضة فى السياسة المقبلة فإن الشعب العربى لا يوافق على اعتبار اليهود طرفاً فى قضيته ولا يدخل وإياهم فى مفاوضة على مصيره .

٦ ـ قد أعلنت الحكومة البريطانية في بيانها احتفاظها لنفسها بحق رفض قبول زعماء العرب الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف ، فاللجنة العربية العليا تبادر إلى إعادة ما أشارت إليها مراراً من أن مسئولية الاضطرابات ـ أولاً وآخراً ـ إنما تقع في الحقيقة على الحكومة البريطانية وسلطاتها في فلسطين . فالشعب العربي لم يطلب إلا حقه الطبيعي في بلاده . والسلطات البريطانية هي التي كانت في كل موقف من مواقف مطالبته بهذا الحق تعتدي عليه وتحاول سحقه وتصم أذنيها عن سماع أنينه وصراخه وتستفزه بتصرفاتها الهوجاء وسياستها العوجاء ، فليس من المنطق والحق في شيء أن يتحمل هو أو يتحمل زعماؤه مسئولية الاضطرابات التي دفع إليها دفعاً لأن الحكومة البريطانية لم تترك له وسيلة أخرى لإعلان استنكاره لتلك التصرفات والسياسة المنكرة التي أريد بها تسليط شذاذ الآفاق عليه وإذلاله في وطنه وإجلاؤه عنه في النهاية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اللجنة تتساءل عمن تقصد الحكومة البريطانية أن يكونوا ممثلين لعرب فلسطين من غير أعضائها ومفوضيها ، على حين تعلم الحكومة البريطانية حق العلم أن الشعب العربي أولى ثقته الغالية هذه اللجنة وحدها للدفاع عن حقه والعمل على تحقيق ميثاقه ، وأنه لا يوجد في فلسطين أية هيئة أخرى أو أفراد يستطيعون أن يدعوا تمثيل الشعب العربي في هذا الموقف ، كما أن اللجنة واثقة كل الثقة أن الحكومة البريطانية لن تجد من يتقدم إلى إجابة دعوتها مزوداً بأية ثقة من الشعب . واللجنة ترى أن في إعلان الحكومة البريطانية ذلك تعقيداً آخر للقضية ، لأنها تريد أن تحول دون تمثيل عرب فلسطين تمثيلا صحيحاً وصادقاً في مفاوضات يتعلق بها مصيرهم . وقد أثبتت الحوادث والتجارب في فلسطين وغيرها عقم هذا الأسلوب وبعده عن الحقيقة والصواب دائماً .

فإذا كانت الحكومة البريطانية ترغب رغبة صادقة فى حل هذه القضية وإنهاء عهد الشقاء والقلق فى فلسطين فيجب عليها أن تنفض يدها عن الأساليب التى مارستها إلى الآن فى معالجتها لهذه القضية ، وأن تواجه ما فيها من حقائق وأن تسلك سبيل الرشد والصواب، وذلك بإعلانها قبول الميثاق العربى أساساً للحل المقبل ومنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً، تمهيداً للمباحثات وعدم استرسالها فى الاتهامات وتحميل المسئوليات جزافاً وعدم إصرارها على حرمان الشعب العربى من اختيار ممثليه الذين أولاهم ثقته وعهد إليهم بالدفاع عن حقوقه .

٧ — وأخيراً، تصرح الحكومة البريطانية بأنها إذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق فإن حكومة جلالته تتخذ قرارها الخاص . فاللجنة العربية العليا تلاحظ من الآن أن الحكومة البريطانية قد جعلت لهذه المباحثات مقدمات من شأنها تعقيد القضية فإذا تعذر الوصول إلى اتفاق، فإن المسئولية فيها تعود عليها وعلى اليهود. واللجنة تعلن للعالم من الآن أنه فى حالة كهذه لا يمكن للشعب العربى أن يقر أى حل يفرض عليه فرضاً بالقوة الغاشمة ولا يوصله إلى حقه الصريح . وسيظل فى كل حال متمتعاً بالعطف والتأييد من العالمين العربى والإسلامى حتى يصل إلى حقه الكامل مؤيداً بتوفيق الله القوى العادل .

٨ — وبهذه المناسبة ترى اللجنة العربية العليا أن تعيد نشر الميثاق القومى العربى مرة أخرى فيما يلى :

أولا : الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام فى بلادهم .

ثانياً : العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومى اليهودى .

ثالثاً : إنهاء الانتداب البريطانى وأن يستبدل بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية

العراقية والمعاهدة البريطانية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية بموجبها تنشأ فى فلسطين دولة ذات سيادة .

رابعًا : وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى لليهود وقفًا تامًّا .

والعرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية مفاوضة تقوم على أسس مقبولة للاتفاق على الشروط التى تحفظ بها المصالح البريطانية المقبولة المعقولة والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات فى فلسطين .

٢٧٩

النص الكامل للبيان الذى ألقاه وزير المستعمرات فى مجلس العموم بتاريخ ٢٤ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨

أود أن أستهل بيانى اليوم بالإعراب عن شكرى لحضرات الأعضاء المحترمين فى كافة أرجاء المجلس، لما أظهروه من روح الصبر وضبط النفس وهم يرقبون حالة فلسطين المحزنة تزداد سوءاً شهراً بعد شهر . إننى أعلم أنه كان من السهل عليهم أن يضجروا وزير المستعمرات فى وقت الأسئلة أو أن يلفتوا النظر بحدة وغضب إلى بعض وجوه الحالة بتقديم اقتراحات ، ولكن الأعضاء المحترمين أحجموا عن إتيان هذه الأمور ولم يكن إحجامهم هذا مبعثاً عن عدم اهتمامهم بما هو فى فلسطين . فالمجلس يقدر المسئوليات المترتبة عليه نحو فلسطين، كما يقدر المسئوليات المترتبة عليه نحو سائر أنحاء العالم ، ولكنى أظن أن وقوف حضرات الأعضاء المحترمين هذا الموقف إنما يرجع إلى تقديرهم للمصاعب الخاصة والحالة الدقيقة التى نجابهها فى تلك البلاد، وإنى لأرجو أن يكون فى وسعى أن أناشد حضرات الأعضاء فى أصيل هذا اليوم ونحن على أبواب الشروع فى المحادثات مع ممثلى العرب واليهود فى لندن أن يسيروا فى هذه المناقشة سيراً مقروناً بالحكمة ، بحيث لا تخرج كلمة من أفواههم من شأنها أن تضير الآمال المعقودة على نجاح هذه المباحثات والخروج منها فى النهاية باتفاق عربى — يهودى .

لقد كان من المتعذر خلال الأشهر الماضية بذل جهود سياسية إنشائية لتهدئة الحالة فى فلسطين .

وهذا مما يؤسف له كل الأسف ، ولكنه كان أمراً لا مناص منه . فقد كان علينا أن ننتظر تقرير بلجنة وودهيد ، ولذلك حصرنا كل اهتمامنا فى بذل الجهود المادية لإعادة الأمن والنظام إلى تلك البلاد ، وقد حدث خلال أيام البطالة فى الصيف التى لم يكن للعمال ما يشغلهم فيها فى الحقول أن تمت حملة الاغتيال والعنف التى أشهرها الإرهابيون ، فأصبحت بمثابة ثورة عربية منظمة واسعة النطاق ضد السلطة البريطانية وتقوم القوات العسكرية وقوات البوليس الكبيرة الموجودة الآن تحت تصرف الحكومة بتوطيد سلطة الحكومة فى جميع أنحاء البلاد بثبات وحزم . فقد أخرج الثوار منذ بضعة أسابيع من مدينة القدس القديمة وأخليت المدينة منهم . وأعيد توطيد سلطات الإدارة فى مدينة يافا واحتلت جيوشنا أسوار مدينة أريحا ثانية دون نفخ الأبواق ، وأصبحت مدينة غزة ثانية تحت سيطرة الحكومة ، وفى هذا الأسبوع أخرجت العناصر المعادية من بئر سبع . فعملية إرجاع الأمن والنظام تسير فى جميع أنحاء البلاد سيراً مقروناً بالثبات والمشقة .

إننا نعلم جميعاً أن بعض الدعاة من ذوى الأغراض قد أخذوا يكيلون التهم الشنيعة جزافاً لجنودنا ، وإننى أطلع على الشىء الكثير من هذا القبيل فى وزارة المستعمرات ، ولكن لم يسبق لى قط أن وقفت على بينة تثبت هذه التهم ، بل على العكس من ذلك ، إن العالم بأجمعه يعلم أن احتلال مدينة القدس القديمة الذى جرى منذ بضعة أسابيع كان مثالاً للطريقة التى يستطيع فيها الجنود البريطانيون أن يقوموا بمنتهى النجاح بعملية عسكرية دقيقة فى وسط جماعة من الأهلين المدنيين بصورة مستوفية للمبادئ الإنسانية بأكملها .

ولكن المشكلة الحقيقية فى فلسطين ليست مشكلة عسكرية ، بل هى مشكلة سياسية . إن فى استطاعة جيوشنا أن تعيد النظام إلى نصابه ، ولكنها لن تستطيع أن

توطد أركان السلام ، فذلك أمر يترتب على الحكومة وعلى هذا المجلس الاضطلاع به .
إن بسط المشكلة القائمة فى فلسطين هو أمر فى غاية السهولة ، وقد أتت لجنة بيل على بيانها بصورة باهرة فى تقريرها ولا حاجة لتغيير أيه كلمة أو حرف من تحليل المعضلة كما ورد فى تلك الوثيقة القيمة . إن فلسطين بلاد صغيرة ، ولكنها تعد عظيمة القدر من الناحية الروحية. فالصبغة الروحية التى تتصف بها لاتدانيها فيها أية بلاد أخرى فى العالم . فهى تضم بعض الأماكن المقدسة للديانات العالمية الثلاث العظمى . ولكنها فى غاية من الصغر من حيث المساحة ، وأن كانت تربتها خصبة وتعطى أثماراً وافرة فإن أكثر أراضيها صخرية أو جبلية ومعظمها صحراوات مجدبة . تلك هى حالة هذا المسرح الصغير التى تمثل عليه اليوم فاجعة من أعظم الفواجع . والميدان يشتمل على فريقين متنازعين — فلنبدأ باليهود أولا . إن فلسطين كانت موطناً لهم منذ ألفى سنة ، ولكنهم منذ ذلك الزمن فرقوا وشتتوا فى جميع أنحاء المعمورة ، إنهم شعب لا بلاد له ، ولكن كثيراً منهم استحث خطاه خلال السنوات العشرين الماضية راجعاً إلى فلسطين مستنداً إلى أحكام صك الانتداب الذى أيدته أكثر من خمسين دولة وعهد فيه إلى بريطانيا العظمى بإدارة البلاد . ولست أعتقد أن فى وسع أى منصف أن يدعى أن بريطانيا العظمى لم تقم خلال هذه السنوات العشرين بما تقتضيه عليها التزاماتها من تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين ، فمنذ سنة ١٩٢٢ دخل فلسطين مايزيد على ربع مليون يهودى واستوطنوها وكانت أعمالهم فيها موجبة للاعجاب ، فقد حولوا كثبان الرمال إلى بساتين للبرتقال وساروا فى زراعتهم ومستعمراتهم شوطاً بعيداً حتى أبلغوها الأراضى الجرداء الواقعة على الحدود . وبنوا مدينة جديدة تضم نحو ١٤٠ ألف نسمة فى مكان لم يكن فيما مضى سوى شاطىء مقفر . ولا يستطيع الإنسان أن يتكهن عن المدى الذى كان من الممكن أن تبلغه أعمالهم لو كانت فلسطين خالية من السكان وسلمت إليهم بكاملها . إن اليهود الموجودين فى فلسطين يقيمون

فيها بناء على حق وليس كمنة .. أما الآن وقد أصبحوا عرضة للاضطهاد فى أوربا الوسطى فإن رغبتهم فى العودة إلى موطنهم الخاص قد تضاعفت مائة مرة عن ذى قبل . ولم تبلغ مأساة أى شعب من الشعوب التى لا وطن لها ما بلغته مأساة اليهود فى هذا الأسبوع كما أن عطف مواطنينا وتلهفهم لصنع كل ما فى وسعهم لمساعدة اليهود المضطهدين لم تبلغ قط مثل ما بلغته اليوم . ولكنى آمل ألا ندع سبيلا لشعور الاستقطاع الذى يملأ نفوسنا من جراء الكارثة التى جر إليها هذا الشعب فنمكن ، ذلك الشعور من التأثير على حكمنا الهادئ المنصف على المشكلة الصعبة فى فلسطين اليوم .

وأرانى مضطراً إلى الإدلاء بكلمة على سبيل التحذير فإننا ، عندما وعدنا بتسهيل إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين لم نكن نتوقع قط أن يحدث هذا الاضطهاد الشديد فى أوربا ، إننا لم نقطع على أنفسنا عهداً يجعل تلك البلاد موطناً لكل شخص يود أن ينجو من تلك الكارثة العظمى ، ولو أن فلسطين كانت خالية من شعب آخر بالمرة لما كان فى استطاعة تربتها الفقيرة أن تعيل أكثر من جزء صغير من مجموع اليهود الذين يودون الفرار من أوروبا . إن مسألة اللاجئين فى أوربا الوسطى لا يمكن تسويتها على حساب فلسطين ، بل يجب أن تحل فى ميدان أوسع كثيراً من ذلك الميدان. وفى استطاعة فلسطين أن تساهم بالطبع فى هذا المضمار وهى تقوم بنصيبها الآن فالمهاجرون اليهود يفدون إليها فى هذه الأيام أسبوعاً بعد أسبوع بمعدل ألف مهاجر فى الشهر على الرغم من الاضطرابات القائمة فيها . غير أن الوكالة اليهودية يهمها بطبيعة الحال ؛ نظراً للحوادث الأخيرة أن تزداد الهجرة إلى فلسطين ازدياداً عظيماً . وقد قابلت يوما مندوبين عن الوكالة المذكورة باحثاً فى هذا الأمر فطلبت إليهما أن يقدما إلى مقترحاتهما الكاملة مزودة بالتفاصيل الدقيقة . وفى صباح هذا اليوم استلمت تلك المقترحات وستكون بالطبع موضع اهتمامى الدقيق ، كما أننى سأستنير برأى المندوب السامى بشأنها .

غير أنني أرى لزاماً على أن أقول هذه الكلمة المخلصة على كل حال : إن الحكومة كثيراً ما اتهمت بأنها لا تسير على نور خطة سياسية معينة فى فلسطين أو بأنها تضع سياسة لها ثم لا تلبث أن تحيد عنها وتغيرها .

لقد أعلنت الحكومة منذ مدة قليلة المرحلة التالية التى قر رأيها على اتباعها فى سياستها ، وهذه السياسة تقوم على إجراء محادثات مع العرب واليهود فى لندن ونحن عازمون على السير فى عقد هذا المؤتمر. ولا يسعنا الآن أن نفعل شيئاً من شأنه أن يضير الآمال المعقودة على انتهاء تلك المحادثات بالنجاح ، والتوفيق فمن خير اليهود أنفسهم أن تكون السياسة المقبلة فى فلسطين مبنية ما أمكن على اتفاق واسع المدى

أما الشعب الآخر الذى يشمله هذا النزاع المرير فى فلسطين فهو الشعب العربى . لقد عاش العرب فى تلك البلاد منذ قرون عديدة ولم يؤخذ رأيهم عند ما صدر وعد بلفور ، ولا عند ما وضعت صيغة صك الانتداب . وقد كانوا خلال السنوات العشرين التى تلت الحرب الكبرى يرقبون هذا الاحتجاج السلمى الذى يقوم به شعب غريب ويرفعون عقيرتهم بالاحتجاج الصاخب بين الآن والآخر ، فقد شاهدوا تسرب أراضيهم من أيديهم وانتشار المستعمرات اليهودية انتشاراً مطرد الازدياد . فى صميم البلاد . اضطروا إلى الاعتراف بتفوق ذلك الشعب عليهم فى النشاط والمهارة والثروة . فأخذت تساورهم المخاوف . ففى سنة ١٩٣٣ دخل فلسطين ٣٠,٠٠٠ يهودى وفى سنة ١٩٣٤ دخلها ٤٢,٠٠٠ يهودى ثم بلغ عدد من دخلها منهم سنة ١٩٣٥ : ٦١ ألف شخص ، فتساءل العرب فى عجب متى تقف هذه الهجرة الواسعة النطاق وهل ستقف يوماً ما عند حد أم تبقى مستمرة بلا نهاية ؟ . حتى أصبحوا يخشون أن يئول مصيرهم فى بلاد آبائهم وأجدادهم إلى الخضوع لسيطرة هذا الشعب الجديد النشيط من النواحى الاقتصادية والسياسية والتجارية .

فلو كنت أنا عربيًا لتولاني الذعر أيضًا . وإذا كان لنا أن نصل يومًا إلى إدراك كنه هذه المشكلة وقدر لنا أن نقوم بنصيبنا فى إيجاد حل موفق لها وجب علينا أن نضع أنفسنا لا فى موضع اليهود فحسب ، بل موضع العرب أيضًا .

إننى أعلم أن عدداً كبيراً من الناس يعتبرون هذا الثوران العربى مجرد احتجاج تقوم به جماعة من العصابات . وإنه لصحيح أن فى عداد أولئك العرب الذين اشتركوا فى الاضطراب برغبة طائفة ممن لا يحجم عن ارتكاب أسوأ الجرائم فالمذبحة التى مات فيها الأبرياء فى طبريا وما قاموا به فى عدد من الميادين التعسة الأخرى قد لوثت قضيتهم . ومن الحق أن يقال أيضًا ، إن كثيرين من المتصلين بهؤلاء إنما أتوا ذلك بفعل الإرهاب . ولكن فى الحركة العربية ما يفوق ذلك بكثير . وإنى أرى أن من واجب هذا المجلس المعروف بقدرته على تفهم الشعوب الأخرى أن يقدر أن الكثيرين من المشتغلين بالحركة العربية الفلسطينية إنما يشتغلون فيها بحافز من الشعور الوطنى الصادق . ومهما بلغ بهم الخطأ ومهما بلغ بهم الضلال فى الاسترشاد فإن الكثيرين منهم قد اضطروا إلى ركوب المخاطر والمجازفة بأرواحهم فى سبيل بلادهم . . .
إننى أعلم أن الرواية لا تقف عند هذا الحد فهنالك أشياء أخرى كثيرة لا بد من ذكرها أن أردنا أن نأتى على وصف تام وعادل للحالة . فهنالك سلسلة من الحقائق لها على الخصوص مكان كبير من الأهمية لا أرى مندوحة عن ذكرها . فإن أولئك الذين فكروا — قبل عشرين سنة — فى إمكان تسهيل إنشاء وطن قومى لليهود كانت تحدوهم فكرة سامية وقد تحققت هذه الفكرة فى هذه السنوات العشرين الأولى فبرزت للعيان على صورة عمل إنشائى باهر غير ، أننى أسائل نفسى فى عجب أحيانًا . هل قيض لجميع أولئك الذين وضعوا أسس ذلك العمل الإنشائى العظيم أن يعلموا الحالة على حقيقتها فى ذلك الزمن ، أى فى سنى ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، كما أتساءل أيضا فى.

عجب هل كان هؤلاء يدرون حينذاك أنه بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط يقيم ما يزيد على ٦٠٠,٠٠٠ نسمة من العرب ؟ . أنا على ثقة من أنهم لم يكونوا ليعلموا على كل حال أن السكان العرب سيزدادون ازدياداً سريعاً بسبب اليهود وبسبب قدومهم إلى البلاد. فقد جاء اليهود وجاءوا معهم بالمال واشغال العمران التى زادت فى أسباب المعيشة والخدمات الصحية الحديثة التى لم تقتصر منافعها على اليهود فحسب بل تجاوزتهم إلى العرب أيضاً ، تفسح المجال لأفراد الناس حتى يعمروا طويلا ويعيشوا فى طمأنينة ، وازداد عدد السكان العرب فى فلسطين ازدياداً سريعاً منذ سنة ١٩٢٢ إذ كانوا يبلغون ٦٠٠,٠٠٠ نسمة فأصبحوا اليوم ٩٩٠,٠٠٠ نسمة ، وهذه الزيادة لا ترجع إلى هجرة الأشخاص من خارج البلاد ، بل تعزى كلها تقريباً إلى النمو الطبيعى . وقد يكون من واجبى أن أضيف إلى ذلك أن الحسابات التقديرية تدل على أن مجموع السكان العرب فى فلسطين البالغ عددهم الآن ٩٩٠,٠٠٠ سيكون مليوناً ونصف مليون خلال السنوات العشرين القادمة .

إن هذه السلسلة الباهرة الهامة من الحقائق تؤدى بنا إلى تكوين فكرتين ، فمن شأنها بادىء ذى بدء أن تؤدى إلى قلب ما يقدر لعدد اليهود الذين يمكنهم أن يستوطنوا فلسطين دون إلحاق ضير بحقوق العرب ووضعهم . ولكن لهذه الحالة كما قلت ناحيتين فالناحية الأخرى منها هى أنه ليس بمستطاع للعرب أن يقولوا إن اليهود يجلونهم عن بلادهم ، وانى اعتقد أنه لولم يدخل فلسطين يهودى واحد بعدسنة ١٩١٨ لكان عدد السكان العرب لا يزال حول ٦٠٠,٠٠٠ نسمة وهو الرقم الذى كان يستقر عليه عددهم فى عهد الحكم التركى ، فبسبب مجىء اليهود وما جلبوه من الخدمات الصحية الحديثة والفوائد الأخرى يعيش الآن فريق من الرجال والنساء لولاها لكانوا فى عداد الأموات .

وبسبب هذه الخدمات أيضاً أخذ أطفالهم يكبرون وتقوى أجسامهم ولولاها لما

تنشق البعض منهم نسيم الحياة . لم تكن فائدة وعد بلفور مقصورة على اليهود فان العرب جنوا منه فائدة كبرى ، فلعرب فلسطين ان ينكروا ذلك ماشاءوا ولكنهم جنوا بطبيعة الحال فائدة جليلة من وعد بلفور . وانى أعلم أن لا فائدة ترجى من الاصرار على اقناع العرب بهذه الحجة فكلهم يعيرونها آذاناً صماء وعيونهم لا تبصر مشهد التحسن التدريجي الذى يتناول حياة شعبهم ، لأنهم يفكرون فى شيء آخر . إنهم يفكرون فى حريتهم ويخشون أنه إذا استمرت الحال على هذا المنوال فإنهم سيخضعون فى النهاية — من الوجهة السياسية — لسيطرة أبناء الوطن القومى اليهودى النشطين الجادين المستمرين فى الازدياد .

إننى أقول : إن من الواجب علينا نحن الشعب البريطانى أن يكون آخر شعب فى العالم لا يدرك شعور العرب بهذا الشأن ، ذلك أننا نحن أنفسنا لن نحجم عن التضحية بالفوائد المادية حين نرى حريتنا مهددة . إنه لا يسعنا أن نضع اليهود تحت سيطرة العرب فى فلسطين ، ولكننا ما لم نستطع أن نزيل المخاوف التى تساور العرب من أن يصبحوا تحت سيطرة اليهود فسيتحتم علينا أن نجابه شعباً مرتاباً معادياً ينتشر فى منطقة واسعة الأرجاء من الشرق الأدنى ، وأن نضطر إلى إبقاء قسم كبير من جيشنا فى فلسطين إلى أجل غير محدود ، إن علينا التزامين خطيرين نحو الشعبين فى فلسطين ، فنحن ملزمون بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين فى أحوال ملائمة وتشجيع حق اليهود فى الأراضى من الجهة الواحدة ، كما أننا ملزمون بأن نؤمن عدم إلحاق الضرر بحقوق العرب ووضعهم من الجهة الثانية . فكيف يمكننا التوفيق بين هذين الالتزامين بصورة عادلة سليمة ؛ هذه هى المشكلة التى لا بد لنا من حلها . وهذا هو اللغز الذى يجب علينا أن نحله ونجد جواباً له ، إن لجنة بيل قد أوصت بتقسيم البلاد شافعة توصيتها بحجة منطقية ، وأن يفصل العرب عن اليهود لدرجة ما ، وأن تحقق رغبة كل

منهما فى الحكم الذاتى فى أنحاء مختلفة من فلسطين، مع إبقاء الأماكن المقدسة تحت الانتداب كمنطقة خاصة. وهذا المجلس لم يلزم نفسه قط بإقرار تلك السياسة، ولكن الحكومة قد قبلت بها مبدئياً باعتبارها خير حل يرجى منه الخروج من ذلك المأزق. ولكنه كان لا بد من إجراء تحقيق آخر للتثبت من إمكان تطبيق هذا المبدأ، فأوفدت لجنة وودهيد إلى فلسطين للقيام بذلك التحقيق ومكثت هذه اللجنة فى القدس مدة ثلاثة أشهر معرضة للأخطار وجابت البلاد من أقصاها إلى أقصاها يصحبها دوماً حرس مسلح، وقد قامت بما وكل إليها بشجاعة وبمنتهى الدقة والكفاءة. وقبل مدة وجيزة قدمت اللجنة تقريرها، فتبين منه بوضوح أن التقسيم كما اقترحته لجنة بيل هو غير عملى، كما تبين منه أيضاً أنه لو أردنا أن نقسم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ومنطقة انتداب، لانجلت ميزانية الدولة اليهودية عن وفر عظيم فى كل سنة، بينما ميزانية الدولة العربية وميزانية الانتداب ستنجلى كل منهما عن عجز كبير عاماً بعد عام. وقد قالت اللجنة فى تقريرها: إن شروط اختصاصها لا تبيح لها أن توصى بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تسفر عن أمل معقول بإمكان إنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما قادرة على سد نفقاتها بذاتها. وإنى أعتقد أن ذلك لمما يوجب الثناء على أعمال اليهود باعتبار أن الذين يعيشون وراء المستعمرات اليهودية لن يستطيعوا أن يحافظوا على نظام الحكم وعلى الخدمات الاجتماعية التى اعتادوها دون مساعدة اليهود المستمرة. فهذه الحالة أيضاً تقضى قضاء مبرماً على الاقتراح القائل بتقسيم فلسطين إلى دولتين ذواتى سيادة. ولذلك لم تتوان حكومة جلالته فى إقرار هذا الأمر. فقر رأيها ألا يعطى أى قسم من فلسطين لمد سيطرتهم عليه وأن لا يعطى أى قسم آخر للعرب لمد سيطرتهم عليه . . . ولذلك أعلنت الحكومة بأنها ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها التى أشار إليها صديقى النبيل مستر تشرشل عند ما قابلته فى رواق البرلمان عقب إسناد وزارة المستعمرات إلى، فلقد

قال لى مرة إذ صادفنى أصيل ذات يوم « لا تقسيم بل ثبات » غير أنه يترتب علينا أن نجد وسائل أخرى لتلافى ما تتطلبه الحالة غير المرضية القائمة فى فلسطين . ولقد لقيت مساعدة كبرى من عدد من المراسلين لدى بحثى هذه المعضلة ، فعشرات الرسائل ترد على وفى كثير منها حاول لهذا المشكل ، ولكنى أذكر أننى تلقيت رسالة تقترح الاقتراحات نفسها التى تقترحها أية رسالة أخرى . وكثير من الرسائل لم تتضمن أى اقتراح بالمرة ، بل إن مرسليها كانوا يصرخون يائسين : « هل ثمة حل لهذه المعضلة المخيفة . ؟ . » أجل هنالك حل ، ولكنى لا أعتقد أن تبعة ذلك الحل يجب أن تلقى على عاتق الحكومة وحدها ، بل ينبغى أيضًا أن تلقى على الفريقين الآخرين ذوى الشأن فى هذه المسألة ، أى العرب واليهود ، فعلى كل منهما أن تسهم فى هذا السبيل ، وعلى كل منهما أن يبدى شيئًا من التسامح نحو الآخر . فإذا ما أظهروا رغبة فى إجراء ذلك فعندئذ يعود السلام إلى البلاد ويعم الرفاء كلا الشعبين فى فلسطين ، وإنى أعلم أن من الصعوبة بمكان كبير أن تخف حدة المرارة التى نمت بطبيعة الحال فى كل جانب من الجانبين خلال الشهور التى تناولتها أعمال العنف وسفكت فيها الدماء .

وقد يخيل للمرء أن من المتعذر فى الوقت الحاضر الوصول إلى أى اتفاق — ولكن الحكومة تعلق أملا كبيراً على تفاهم العرب واليهود إلى درجة تحفزها لبذل الجهود الجبارة للوصول إلى ذلك التفاهم ، إنه ليس من المتعذر على الأفراد العاديين من الشعبين العربى واليهودى أن يعيشا معا مرتضين جنبًا إلى جنب فى فلسطين ، فكثير منهم قد فعل ذلك فى أماكن عديدة فى فلسطين حتى خلال الأوقات العصيبة هذه .

وليس من الصعب على زعماء العرب واليهود أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، فلقد مرت قبل عشرين عامًا برهة ظهر فيها أن مثل هذا الاتفاق لم يكن ممكنًا فحسب

بل فى حيز الوجود ، فلقد عبر عندئذ الدكتور وايزمان بالنيابة عن الجمعية الصهيونية نهر الأردن وقابل الأمير فيصل فى سرادقه المضروب فى الصحراء يحيط به مضيفوه العرب ، وبعد أشهر وقع هذان الرجلان اتفاقاً يتعلق بفلسطين . فإلى مثل هذه الصلة بين الغرب واليهود نود أن نعود الآن. ولذلك اقترحت الحكومة إجراء المباحثات فى لندن وستجرى هذه المباحثات بادىء ذى بدء بين الحكومة وممثلى العرب من جهة ، وبينها وبين ممثلى اليهود من جهة ثانية ، ولكننا نأمل أن تتطور هذه المحادثات بعد أمد قليل إلى مباحثات تجرى بين الفرقاء الثلاثة مجتمعين حول مائدة مشتركة . إن الحكومة ستدخل المباحثات بطبيعة الحال مرتبطة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب نحو العرب ونحو اليهود ونحو البرلمان ونحو الولايات المتحد بأمريكا .

ولكننا لن نحاول أن نمنع ممثلى العرب أو ممثلى اليهود من الإدلاء بحججهم الموجبة لتغيير صك الانتداب ، ستكون المباحثات شاملة ومقرونة بمنتهى الصراحة ، وإننى متأكد من أن المجلس لن يترقب منى ونحن لا نزال فى هذا الموقف أن أزيد على ما قلت فيما يتعلق بالسياسة التى ستنتهجها الحكومة خلال هذه المباحثات ، وآمل أن تتاح لنا فرصة الشروع فى هذه المباحثات بلندن خلال الأسابيع القليلة المقبلة . فإذا تعذر الشروع فيها قبل عيد الميلاد ، فالأمل أن يشرع فيها فى أوائل شهر كانون الثانى على الأكثر ، إذ لا مندوحة من إنهاء حالة عدم الاستقرار هذه بوجه السرعة الممكنة ، ومن الأهمية بمكان كبير إقرار السياسة التى ستتبع وإعلانها بصورة جلية واضحة . ولهذا السبب ، إذا لم تسفر المباحثات التى ستجرى فى لندن عن نوع من التفاهم بين الفرقاء الثلاثة خلال مدة معقولة من الزمن ، فإن الحكومة ستتخذ عندئذ قرارها على ضوء درسها للمشكلة وعلى ضوء تقرير لجنة بيل وتقرير لجنة وودهيد

والمباحثات نفسها أيضاً . ثم تعلن السياسة التي تنوى اتباعها فى المستقبل .

إن حضرات الأعضاء المحترمين يواجهون فى هذه الأيام مشكلات سياسية مختلفة تتراكم علينا يوماً بعد يوم ، ولكنى أشعر دائماً أن مشكلة فلسطين تختلف عن غيرها . فالمشكلات الأخرى تدور حول أمور تتعلق بفن الحكم وهو أصعب الفنون جميعاً . ولكنى عند ما أحاول معالجة تلك المشكلات أشعر بطبيعة الحال كما يشعر الأعضاء المحترمون بلذة فائقة .

أما مشكلة فلسطين فليس فيها شيء من ذلك قط ، وما هى عليه من التعقيد يجعلنا نواجه أخطر تجربة لبيان مقدرتنا على الحكم ، ولكن فى هذه المشكلة أكثر مما ذكرت ، فإننى عند ما أبحث فى مشكلة فلسطين أشعر برهبة وإجلال . إذ أن ذاكرتى لا تعى زمناً لم أسمع فيه عن فلسطين ، ولا أتخطر وقتاً لم تقص فيه على أحاديث الناصرة والجليل والقدس وبيت لحم ومهد السلام .

لقد عهد إلى هذا المجلس خلال تاريخه الطويل الحافل بودائع نبيلة ، ولكن لم توكل إليه وديعة أقدس من إعادة الأمن والطمأنينة إلى ربوع الأراضى المقدسة ؛

٢٨٠

بيان قيادة الثورة العامة فى فلسطين إلى الأمة العربية الكريمة *

١٩٣٨

قد بلغ المجاهدين فى فلسطين أن بعض الأشرار قاموا باقتحام بعض المنازل فى القرى العربية وتصدوا لفريق من المارة العرب، أو بعثوا بكتب التهديد بقصد النهب وسلب الأموال، وأنهم فعلوا ذلك باسم المجاهدين وتحت ستار الجهاد المقدس.

إن المجاهدين قد باعوا أنفسهم لله، وخرجوا فى طاعته لم يخرجوا إلا ابتغاء وجهه؛ والجهاد فى سبيله والفوز بمثوبته واكتساب مرضاته لايرضون بذلك بديلا ولا يبغون عنها حولا، صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، وهم يتسابقون إلى ميدان الجهاد والشهادة انتصاراً للحق وإقامة للعدل ودفاعاً عن أمتهم الكريمة وبلادهم المقدسة قد فارقوا فى سبيل ذلك أهلهم وتركوا أموالهم وعطلوا مصالحهم.

ومن كان هذا حالهم، وكان كل مبتغاهم ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة من الله لامن سواه، حاشا الله أن يفسدوا فى الأرض ويسلبوا أموال إخوانهم، فيبطلون بذلك أعمالهم ويخرجون من زمرة المجاهدين الأبرار إلى زمرة السفلة الأشرار.

* محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، صيدا المكتبة العصرية، ١٩٥١، ج ١ ص ٢١٠ - ٢١١.
- وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ١٩١٨ - ١٩٣٩.

ولذلك فإن المجاهدين يعلنون بأن هؤلاء السلابين ليسوا منهم وأنهم بريئون من تلك الأعمال الدنيئة ، ويلفتون نظر الأهالى جميعاً إلى ما ثبتت حقيقته من أن بعض هؤلاء الأشرار ينتهزون الفرص ليصطادوا فى الماء العكر ، كما أن بعضهم مدفوع من قبل دائرة الاستخبارات السرية الإنكليزية ، وأنها تستأجرهم لذلك بقصد توهين صفوف الأمة وإيقاع الفساد بينها وتشويه حركة الجهاد المقدسة ، وقد حدث أن شخصاً داهم فى المدة الأخيرة منزل رجل عربى ليلا وطلب منه مالا وهدده بالقتل إن لم يدفع فاستعان الرجل ببعض الناس وقبضوا عليه وفتشوه فوجدوا معه مسدس بوليس رسميا وأوراقا تدل على أنه ذو صلة بدائرة الاستخبارات الإنكليزية ، وأن هذه الدائرة قد استخدمت بعض الأفراد والجماعات للقيام بهذه الأعمال السافلة .

والمجاهدون الذين أخذوا على عاتقهم متابعة هؤلاء الأشرار الأجراء ومطاردتهم يرجون كل من يقع له حادث مثل هذا ويتمكن من معرفة فاعليه أو الاشتباه بهم ، أن يتوسل لإبلاغ ذلك إلى قيادة أى فريق من المجاهدين لينالوا شر الجزاء على ما تقترفه أيديهم الأثيمة .

وإننا نهيب بكل مسلم وعربى أن ينهض للجهاد فى سبيل الله ويساعد المجاهدين على الدفاع عن البلاد المقدسة التى هى أمانة فى عنق كل منهم ، يسأل عنها أمام الله والناس والتاريخ ، ونحن ماضون فى هذا السبيل — إن شاء الله — إلى أن يكتب النصر لهذه الأمة أو يأتى الله بأمر من عنده « ولينصرن الله من ينصره » « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير .

٢٨١

بيان الوفد الفلسطيني في مؤتمر المنضدة المستديرة المنعقد في قصر سان جيمس بلندن *

١٩٣٩

لقد طلب إلى وفد عرب فلسطين أن يقدم بيانًا يبسط فيه قضية بلاده ليبحث في المؤتمر الذي دعت الحكومة البريطانية إليه والذي افتتحه رئيسها في يوم ٧ شباط سنة ١٩٣٩ .

قضية حق :

إن العرب يعتقدون أن قضيتهم قضية حق صريح قائم على الحق الطبيعي لشعب يحافظ على ملكيته لبلاده ورغبته الطبيعية في تقرير كيانه القومي في الاستقلال وفق تقليده وأهدافه .

شعب مسالم :

وليس لقضية فلسطين العربية علاقة باللاسامية ، ولا هي منبعثة عن كره للشعب البريطاني أو لأي شعب آخر ، بل هي قضية شعب مسالم مضياف يحاول أن يحتفظ

* فلسطين – يافا – ١١ / ٢ / ١٩٣٩ ص ٢
– سلسلة الوثائق العامة ١ – وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ – ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد – بيروت ١٩٦٨

بوحدته القومية ويمنح بلاده الاستقلال والحرية والطمأنينة لئلا تتحول إلى وطن قومى لشعب آخر .

بدء المقاومة :

لقد ابتدأت مقاومة العرب للسياسة البريطانية المتبعة فى فلسطين منذ أعلن وعد بلفور فى تشرين الثانى سنة ١٩١٧ وحتى ذلك التاريخ عاشوا فى جو من الصداقة مع اليهود الذين كانوا يقطنون فلسطين بدوافع دينية ولم تثر فى نفوس العرب الوساوس ويساورهم القلق إلا بعد صدور ذلك التصريح وبعد أن أخذ الصهيونيون يصرون على مطامعهم الصهيونية وأهدافهم السياسية .

مخاوف العرب :

إن السياسة التى اتبعت فى فلسطين منذ سنة ١٩١٨ أظهرت أن مخاوف العرب لم تكن وهمية فقد حرم العرب من الاستقلال الذى سبق أن وعدوا به فى تشرين الأول سنة ١٩١٥ ، والذى جاء تأييداً للعهود المقطوعة لهم لقاء معاونتهم وتمهيد سبل النصر للحلفاء .

نصوص الانتداب :

ولقد فرض الانتداب على فلسطين فجاءت نصوصه معارضة فادحة لا للعهود المقطوعة والمبادىء الطبيعية فحسب، بل أيضًا لحقوق العرب فى استقلالهم السياسى الذى اعترف به ميثاق « عصبة الأمم » .

فقد أقيمت فى فلسطين إدارة جعلت فى خلال العشرين السنة الماضية تمارس

نوعًا من الحكم المطلق وتتبع سياسة استبداد ديكتاتورية في كافة نواحيها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهكذا حرم العرب من أبسط أنواع الحكم الذاتي بينما كانوا يتمتعون قبل الحرب بحق التمثيل البرلماني والمسئولية الوزارية .

إبعاد العرب :

وبنود ذلك الانتداب كانت نتاج بحوث معينة بين بريطانيا واليهود الصهيونيين وقد أحكم سبكها بحيث أبعد العرب إبعاداً مقصوداً عن كل ما يتعلق بمصير بلادهم .

رغم الاحتجاج :

وعلى الرغم من احتجاجات العرب المتتالية فقد سنت قوانين من شأنها أن تسهل للصهيونيين إغراق البلاد بالمهاجرين والاستيلاء على الأراضي . وهكذا ففي خلال العشرين عامًا التي مضت ارتفعت نسبة السكان اليهود من ٧ في المائة إلى ٢٩ في المائة فقد زاد عددهم من ٥٣ ألفًا كانوا يقطنون البلاد قبل الحرب إلى أكثر من ٤٠٠ ألف يهودي موجودين في فلسطين الآن في بلد لا يزيد مجموع عدد سكانه عن مليون و ٤٠٠ ألف نسمة ، وتلك الزيادة غير الطبيعية أدت إلى إرهاق مرافق البلاد .

استملاك الأراضي :

وقد كان اليهود في سنة ١٩١٨ يملكون ٦٠٠ ألف دونم من الأراضي فأصبحوا الآن يملكون مليونا و ٣٣٣ ألف دونم من ٧ ملايين دونم هي مجموع مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين . وهذا الاستملاك اليهودي الواسع قد جرى في أخصب

البقاع وأكثرها إنتاجاً . وقد سبب ذلك تجريد عدد كبير من العرب من أملاكهم التى أقصوهم عنها وأجبروهم على التماس موارد رزقهم فى أراض غير ثابتة .

وقد هدمت قرى عربية عديدة ومحيت مساكنها ومساجدها ومقابرها وأزيلت معالمها ، وكثير منها كانت لها مكانة تاريخية هامة وحلت محلها اسماء يهودية .

وفضلا عن ذلك ، فقد أدى استيلاء اليهود على الأراضى إلى ازدحام السكان فى الأراضى الزراعية ازدحاماً ، ليس له مثيل كما أشارت لجان التحقيق المختلفة بحيث أصبحت الأرض لا تكفى لإعاشة السكان .

وعد بلفور والانتداب :

والعرب لم يعترفوا ، ولن يعترفوا بتصريح بلفور ولا بالانتداب ، فقد تضمن الأول وعداً ليس من حق بريطانيا إعطاءه دون رضاء أهل البلاد الأصليين ، وهو باطل ، لأنه مناقض لوعد بريطانيا السابق للعرب" .

أما الثانى فغير قانونى ، إذ أن بنود الانتداب الذى تسلمته بريطانيا من عصبة الأمم تتعارض مع نص المادة ٢٢ من ميثاق العصبة .

والوفد الفلسطينى على استعداد لأن يقدم دلائل قانونية قاطعة على بطلان وعد بلفور وعدم مشروعية الانتداب من أساسها ، وهم يعتقدون أنه عبارة عن إجراء اتخذ بلندن ليساعد على إنشاء الوطن القومى اليهودى كتسهيل [الهجرة وبيع الأراضى والتمتع بامتيازات سياسية بغض النظر عن المرابين من اليهود الذين يدخلون البلاد ، كل هذه الإجراءات تعتبر باطلة ولاغية بناء على اعتبارات قانونية وأدبية وسياسية .

أما الادعاء بأن الهجرة قد أفادت البلاد ، فهذا خروج عن جوهر الموضوع ، وبطلان ذلك واضح ، مما انتاب نظم المعيشة من تدفق اليهود ، وهو مضر لمصالح السكان الحيوية .

ولو سلم جدلا بصحة هذا الادعاء فإن المسألة ليست مسألة نتائج مادية ، بل هى قبل كل شىء مسألة معنوية وسياسية .

أمن العدل ؟

أمن العدل أن العرب الذين بقوا مالكين فى فلسطين أكثر من ١٣ قرناً وتأصلت جذورهم فى أرضها يجب أن يخرجوا منها بالقوة حتى يتمكن اليهود والصهيونيون من تأسيس وطن قومى لهم فيها ؟ .

تلك هى المشكلة ، أما مسألة إيجاد ملجأ لليهود المضطهدين فهذا أمر يهم العالم المتمدن ، ويجب أن يتم ذلك فى خارج فلسطين ، إذ أن من المسلم به أنه لا يجب أن تكون هذه البلاد الصغيرة « كبش التضحية » لحل المشكلة اليهودية العالمية . وعلى كل حال فإن سكان فلسطين الحاليين هم أكثر مما تستطيع البلاد إعالته .

والقضية العربية تقوم على اعتبار أن الأساليب السياسية المطبقة فى فلسطين أساليب ظالمة لا مثيل لها ، وإنه إن لم يصلح نوع الحكم ويطبق على أساس العدل والإنسانية ، فلن يستقر السلم فى فلسطين . وقضية العرب هى ضد السياسة المتبعة القائمة على :

١ ـ إنكار الاستقلال الذى وعد العرب به .

٢ ـ وضع فلسطين بعد سلخها عن مجموعة البلدان العربية تحت حكم يقوم على سلطة إدارية ديموقراطية مطلقة للصهيونيين فيها سواء منهم الذين فى القدس أو الذين فى لندن نفوذ قوى ، وهذا خلاف للحقوق الطبيعية والسياسية .

إدخال المهاجرين :

٣ – إدخال مهاجرين يهود إلى فلسطين يختلفون فى لغتهم وعاداتهم ومشاربهم مع سكان البلاد ومع بعضهم البعض دون النظر إلى نتائج ذلك على العرب من تجريدهم عن حقوقهم فى التجارة وسائر مرافق العمل، ومنح اليهود تسهيلات للاستيلاء على منابع الثروة الطبيعية وعدم تمكين العرب من ذلك .

قوانين شاذة :

٤ – سن قوانين شاذة تحت ضغط الصهيونيين للحصول على الأراضى دون إيجاد وسائل لحماية المزارعين العرب ولوقايتهم من تجريدهم من أملاكهم وطردهم بينما هم يحتاجون لتأمين معيشتهم إلى نصف هذه الأراضى ، وهو الحد الأدنى لتأمين معيشتهم كما يصرح الخبراء، وسببت حاجة ماسة للأراضى فى المناطق – الزراعية .

وليست مظالم العرب تقوم على هذه الأمور فحسب ، ولكن ما ذكر يكفى التقرير حقيقة لا تنكر ، وهى أن السياسة المتبعة فى فلسطين تقوم على الظلم الصارخ الذى لا يبرره عدل ولا إنسانية ولا تصرف سياسى . إن العرب يرون من مصلحة الجميع أن تحل قضيتهم ليزول الظلم حالا وبدون إضاعة الوقت .

مطالب العرب :

أما مطالب العرب فهى :

(ا) الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام .

(ب) إنهاء تجربة تأسيس الوطن القومى اليهودى فى فلسطين .

(ج) إنهاء الانتداب وجميع ما ترتب عليه من إجراءات غير مشروعة وأن يستبدل به معاهدة مماثلة للمعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق تقوم بموجبها فى فلسطين دولة عربية ذات سيادة .

(د) وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى لليهود وقفاً تاماً وسريعاً .

إن عرب فلسطين على استعداد للوصول فى مفاوضة مع بريطانيا بروح ودية للمحافظة على مصالح بريطانيا المعقولة ، ويوافقون على صيانة الأماكن المقدسة وحقوق زيارتها وحماية الحقوق المشروعة للأقلية اليهودية أو أية أقلية أخرى فى فلسطين .

الفهرس

رقم الوثيقة | صفحة

الهيئة العامة للاستعلامات

وزارة الاعلام

هيئة الاستعلامات

الثمن ١٥٠ مليماً